الحركة الاسلامية في فلسطين:
وحدة الايديولوجيا وانقسامات السياسة

فايز سارة

كاتب عربي من فلسطين .

أولاً: نشوء الحركة الاسلامية في فلسطين

عرفت فلسطين أول التنظيمات الاسلامية بتشكيل «جمعية الشبان المسلمين» أواخر العشرينات. وقد انعقد أول مؤتمر للجمعيات الاسلامية في مدينة يافا الساحلية في نيسان/ ابريل ١٩٢٨ نوقشت فيه لائحة «الشبان المسلمين» في فلسطين، وتم اقرارها على نحو يماثل اللائحة المقرة في مصر لـ «الشبان المسلمين» التي جعلت أهدافها ذات طبيعة ثقافية دينية، وأخذت على عاتقها «حث المسلمين على إنشاء المدارس الأهلية، وتحذيرهم من مدارس التبشير...» والمطالبة «بتعليم الدين في المدارس» ومقاومة «موجة الإلحاد في المدارس والجامعات، ورسائل المبشرين في معارضة الإسلام...» و «مطاردتهم والتنبيه إلى واجب جمعيات الشبان في هذا الشأن..»[1].

وكما هو واضح، فإن لهذه التنظيمات الاسلامية أهدافاً غير مباشرة من الناحية السياسية، ولكن هذا الوضع لم يكن ليستمر في فلسطين لسببين، أولهما طبيعة التطورات الداخلية في فلسطين والثاني بسبب تأثر فلسطين بما كان يجري في الأقطار العربية المحيطة وبخاصة مصر التي شهدت ميلاد «جماعة الاخوان المسلمين».

وعلى صعيد تطورات الأوضاع في فلسطين فإن سنوات الثلاثينات، شهدت تنامياً في ماجريات الصراع بين العرب من جهة والانتداب البريطاني والحركة الصهيونية من جهة ثانية. ولم يخلُ هذا الصراع من اتخاذ «واجهة دينية» في بعض الأحيان، وبخاصة أثناء صدامات عام ١٩٢٩، والذي كان من بين العوامل التي دفعت لانعقاد المؤتمر الاسلامي بالقدس عام ١٩٣١، وحضره لفيف من

(١) انظر: طارق البشري، **المسلمون والأقباط في اطار الجماعة الوطنية** (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢)، ص ٤٦٧.

كبار المفكرين والقادة المسلمين في أقطار عربية وإسلامية كثيرة من أجل إبراز التأييد الاسلامي للقضية الفلسطينية[٢].

ولكن التطور الأهم على صعيد ما حصل في فلسطين آنذاك، كان في ظهور أول تنظيم «جهادي»، وهو التنظيم المعروف باسم «عصبة القسام» الذي شكله الشيخ عز الدين القسام، السوري المولد والأزهري التعليم والجهادي المنهج. وقد اختط القسام في تنظيمه نهج الكفاح الشعبي المسلح لمواجهة الانتداب البريطاني وحلفائه الصهاينة، وكان بذلك النواة التي بني عليها هذا النهج لاحقاً، وخصوصاً ثورة فلسطين الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) التي لعب فيها «القساميون» دوراً بارزاً ومهماً[٣].

أما في الجانب الآخر، فقد جاءت التطورات نتيجة ما كان يحدث في الأقطار العربية المحيطة، حيث كانت تتشكل أولى تنظيمات جماعة «الاخوان المسلمين» المولودة في مصر أصلاً، ثم امتدت بناها إلى الأقطار الأخرى. وتبعاً لما هو معروف، فقد كان تشكيل هذه الجماعة بالمعنى الدقيق هو نقل الفعل الاسلامي من الحدود الثقافية ـ الدينية التي مثلتها جمعيات «الشبان المسلمين» إلى المعنى السياسي لتنظيم الحركة الاسلامية، والتي ركزت وأوضحت هدفها في «اقامة الدولة الاسلامية» من خلال «إحلال الشريعة الاسلامية محل التشريعات الوضعية، ليصبح الاسلام هو النظام السياسي الاجتماعي العام»[٤].

وقد انتقلت دعوة «الاخوان» إلى فلسطين مع مطلع الأربعينات، حيث ظهرت أولى تنظيمات الجماعة في مدن كان من بينها القدس ويافا، وحيفا، ونابلس وطولكرم وغزة وغيرها من مدن فلسطين التي كان حسن البنا، المرشد العام ومؤسس الاخوان، قد زارها وشقيقه عبد الرحمن وكلاهما، كانت تربطه مع الحاج أمين الحسيني رئيس المجلس الاسلامي الأعلى أواصر علاقة طيبة[٥].

وبوجه عام، فإن تطورات الوضع وحرب فلسطين عام ١٩٤٨ حملت معها تطورات بارزة على صعيد الحركة الاسلامية في فلسطين، إذ قدم إلى فلسطين متطوعون من الاخوان جاؤوا من سوريا والأردن ومصر والسودان، وبلغ عددهم عدة مئات شاركوا في القتال على الجبهات المختلفة، وأكثريتهم كانت في قطاع غزة[٦]، وقد حملت مشاركة الاخوان في حرب فلسطين إمكانية كبيرة لاتساع نفوذهم، وانتشار تنظيماتهم، لولا أن الحرب أدت إلى ضياع قسم كبير من فلسطين وتدمير

---

(٢) فايز سارة، **الظاهرة الاسلامية في فلسطين** (دمشق: مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨).

(٣) انظر: بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ٣١٧.

(٤) البشري، **المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية**، ص ٤٦٥ ـ ٤٨٩، و٤٨٢.

(٥) هالة مصطفى، «التيار الاسلامي والمقاومة في الأرض المحتلة،» **الأهرام**، ١٩٨٨/١/٨.

(٦) كان الاخوان المسلمون القادمون إلى حرب فلسطين من سوريا بقيادة مصطفى السباعي (مراقب الجماعة) واقرانهم الذين قدموا من الأردن بقيادة عبد اللطيف أبو قورة، زعيم الجماعة في عمان، أما الذين جاؤوا من مصر والسودان فكانوا بقيادة الشيخ محمد فرغلي الذي انتدبه حسن البنا (المرشد العام) للقيام بهذه المهمة. انظر: محمد فايز القصري، **حرب فلسطين** (دمشق: المطبعة العمومية، ١٩٦٢)، الفصل السابع، ص ٢٩٨ ـ ٣١٦؛ محمد خالد الازعر، **المقاومة في قطاع غزة** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٧)، والحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، ص ٥٠٥.

بنيانها السياسي والجماهيري، وبالتالي انقسام فلسطين إلى ثلاث مناطق هي:

ـ **مناطق عام ١٩٤٨**، التي أقيم عليها الكيان الصهيوني، وبقي فيها وجود محدود للفلسطينيين لا يتعدى ١٦٠ ألف نسمة. وفي هذه المنطقة، تم تحطيم كل البنى السياسية العربية، وأخضع العرب الباقون في هذه المنطقة لجملة من القوانين القمعية أبرزها قانون الطوارىء، وكان من شأن ذلك ضعف الحركة السياسية العربية مع غياب كامل للحركة الإسلامية في هذه المنطقة لما بعد عام ١٩٦٧[٧].

ـ **الضفة «الغربية»** وهي المنطقة التي كانت بيد القوات الأردنية، ثم انضمت بسكانها إلى الضفة الشرقية وتشكلت منهما المملكة الأردنية الهاشمية، وكان عدد سكان الضفة آنذاك ٧٤٠ ألف نسمة وعلى الرغم من اخضاع هذه المنطقة لقانون الطوارىء، إضافة إلى تأثرها بعملية التدمير للبنيان السياسي لفلسطين فإن الحركة السياسية والإسلامية حافظت فيها على حد أدنى من النشاط خلال اندماجها بالحركة السياسية في الضفة الشرقية للأردن[٨].

ـ **قطاع غزة**، وهو الجزء الجنوبي الغربي من فلسطين الذي كانت تسيطر عليه القوات المصرية عشية توقف الحرب بعد الهدنة الثانية، وقد تم اخضاع هذا الجزء من فلسطين للإدارة العسكرية المصرية لاحقاً بعد أن فشلت محاولة إقامة كيان سياسي فلسطيني فيه، وقد بلغ عدد سكان القطاع آنذاك ٢٠٠ ألف نسمة، وفي هذه المنطقة برزت الحركة الإسلامية أشد ما تكون عليه قوة مقابلة بمناطق فلسطين الثلاث[٩].

ثانياً: تطور الحركة وانقساماتها

١ ـ المرحلة الأولى: حتى عام ١٩٦٧

لقد اتسم خط تطور الحركة الاسلامية بعدم الاتساق بالنسبة إلى المناطق الفلسطينية الثلاث: مناطق عام ١٩٤٨، الضفة «الغربية» وقطاع غزة، وبخاصة في الفترة حتى عام ١٩٦٧، الأمر الذي ترك أثره لاحقاً في التطور المختلف للحركة الاسلامية في الفترات التالية على النحو الذي سنبينه.

ففي المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وفي أعقاب قيام الكيان الصهيوني صُفِّيت بشكل شبه نهائي تنظيمات الحركة الاسلامية. والنشاط السياسي الوحيد الذي لم تغلق أبواب ممارسته على «الأقلية العربية» كان نشاطاً من طبيعة علمانية تجسد عملياً في تجربتين: **أولاهما**، الانخراط في صفوف الحزب الشيوعي الاسرائيلي المكون أصلاً من أكثرية عربية إلى جانب أقلية يهودية، وهذه

---

(٧) انظر: صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣)، الفصل الرابع، ص ٢٧١ ـ ٣٤٢.

(٨) «نشأة وتطور الأحزاب والقوى السياسية في الأردن: القوى السلفية،» **النشرة اثينا**، العدد ٩٢ (٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٧).

(٩) انظر: حسين أبو النمل، **قطاع غزة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٩)، الفصل الثالث، ص ٦٦، وما بعد، والفصل السادس، ص ١٨١ وما بعد.

التجربة هي امتداد لبنية سياسية كانت قائمة قبل قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨؛ **والثانية**، تجربة «حركة الأرض»، التي تشكلت أواخر الخمسينات واقتصرت العضوية فيها على العرب، وهو أمر دفع الصهاينة ـ في جملة أسباب أخرى ـ لإعلان الحرب على هذه التجربة وتصفيتها[١٠].

وفي الضفة التي انضمت إلى الأردن، تأثرت الحركة الاسلامية هناك بذلك، فتم ربط بقايا «الاخوان المسلمين» فيها بالتنظيم القائم للجماعة في الأردن، حيث انهم اندمجوا في بنيان الجماعة التي كانت ولا تزال تقاطعات سياسية كثيرة مع النظام القائم وسياساته إزاء القضية الفلسطينية؛ وربما كان ذلك في إطار العوامل البارزة لقيام المجموعة التي كونت «حزب التحرير الاسلامي» بقيادة تقي الدين النبهاني في عام ١٩٥٢، وأظهرت سياسات مختلفة إزاء القضية الفلسطينية والنظام القائم[١١].

وعلى الرغم من أن عماد الحركة الاسلامية في الضفة بقي مشكلاً من «الاخوان المسلمين» فإن التنظيم الجديد «حزب التحرير» احتل مساحة من موقع الحركة الاسلامية في الخريطة السياسية الأردنية حيث نشط الحزب لاكتساب مواقع وأنصار. ولكن طبيعة التشكيلة السياسية الاجتماعية والثقافية في الضفة ـ خلافاً لما هو عليه الوضع في شرق الأردن ـ لم تساعد على انتشار «الاخوان» و «التحرير»؛ وفي ذلك عدة أسباب منها: ان الضفة في تركيبتها السكانية هي تركيبة مختلطة من المسلمين والمسيحيين الذين عاشوا معاً لمئات السنين، دون أية حساسيات دينية، وان الأفكار العلمانية كانت أكثر تقبلاً فيما بينهم من الأفكار الدينية، إضافة إلى أن التنظيمات، وبخاصة القومية (البعث والقوميون العرب) عاشت امتداداً وانتشاراً أوسع في الضفة، الأمر الذي أثر في النهاية، في امتداد تنظيمات الحركة الاسلامية.

وكانت تجربة الحركة الاسلامية في قطاع غزة خلال هذه المرحلة تجربة مميزة من جوانب عدة نتيجة عوامل داخلية وخارجية مختلفة. أما العوامل الداخلية، فأهمها البنية الاجتماعية التقليدية للقطاع التي تجد لها تعبيرات في سيطرة العلاقات العشائرية والقبلية، إضافة إلى نمط الثقافة والأفكار المحافظة السائدة في أوساط سكانه، والضعف الذي كان يحيط بالقوى الوطنية والديمقراطية، والذي غالباً ما يترافق مع اتساع نفوذ الحركة الاسلامية وتنظيماتها.

وأبرز العوامل الخارجية، كان في مقدمتها أنشطة «الاخوان» المصريين، وموقف الحكومة المصرية وسياستها نحو قطاع غزة عامة، والحركة الاسلامية فيه بشكل خاص، حيث حظيت الحركة الاسلامية هناك ولفترات طويلة بدعم الادارة المصرية، أو السكوت عن نشاطاتها، في حين أن نشاط الشيوعيين هناك كان يواجه بالردع[١٢].

---

(١٠) انظر، جريس، **العرب في اسرائيل**، ص ٣١٥ وما بعد.

(١١) انظر: «نشأة وتطور الأحزاب والقوى السياسية في الأردن: القوى السلفية،» **النشرة اثينا**، الأعداد ٨٧ ـ ٩٤ (٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ ـ ٢٥ أيار/ مايو ١٩٨٧)، وامنون كوهن، **الأحزاب السياسية في الضفة الغربية**، ترجمة ابراهيم الراهب (دمشق: دار دمشق، ١٩٨٦).

(١٢) هالة مصطفى، «التيار الاسلامي في الأرض المحتلة،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٣ (تموز/ يوليو ١٩٨٨)، ص ٧٧ ـ ٧٨. فإن أبرز الأسباب الخاصة لتمييز تجربة الحركة الإسلامية و «الاخوان» خصوصاً في القطاع هي «الطابع العشائري والقبلي» و «الثقافة التقليدية» اضافة إلى موقف «الاخوان» في حرب فلسطين. أما في التأثيرات المصرية، فكانت البعثات التعليمية ولاسيما الدينية التي جاءت إلى القطاع، ثم المساعدات المصرية المعروفة باسم «قطارات الرحمة».

إن تعبيرات التجربة المميزة لـ «الاخوان المسلمين» في القطاع حتى أواخر الخمسينات تتمثل في[١٣]:

أ ـ مد الوجود التنظيمي والسياسي للجماعة وتوسيعه، إذ سجلت سنوات هذه الفترة وصول عدد الشعب التنظيمية للجماعة في القطاع إلى ما بين ١١ و١٢ شعبة وفي الوقت ذاته فإن الجماعة ظهرت كأكبر قوة سياسية منظمة في القطاع.

ب ـ مزاوجة الجماعة بين أشكال العمل المختلفة، حين عملت علناً تحت الإسم المعروف «الاخوان المسلمون» أو من خلال أطر بديلة في حالات الحظر السياسي للجماعة. والأطر البديلة التي عملت الجماعة تحت اسمها كانت «جمعية التوحيد» التي ظهرت مباشرة بعد قيام المصريين بحل جماعة الاخوان أواخر الأربعينات، ثم «شباب الثأر» و «كتيبة الحق» وكلتاهما مجموعة سرية «شبه عسكرية» شكلها «الاخوان» بعد حظر نشاطهم عقب محاولة اغتيال، عبد الناصر عام ١٩٥٤.

ج ـ انخراط الجماعة في أعمال من طبيعة جماهيرية ذات أهداف وطنية، أبرزها دخولهم إلى جانب الشيوعيين في قيادة «اللجنة الوطنية» في مناهضة علنية لمشروع توطين اللاجئين في شمال غرب سيناء، وانخراطهم في نشاطات عسكرية معادية للكيان الصهيوني.

ووسط حالة التمييز لتجربة «الاخوان» في قطاع غزة، كانت تنمو عوامل انحسار وجودهم ونشاطهم، إذ إن النظام الناصري، الذي كان يدير القطاع، أخذ يشدد من قبضته عليهم بعد محاولة اغتيال عبد الناصر في الاسكندرية عام ١٩٥٤، وفي الوقت نفسه كانت شعبية عبد الناصر في صعود متوال على امتداد الشارع العربي كجزء من حالة المد القومي ـ التقدمي.

ووسط هذا الوضع أخذت تظهر «اجتهادات» و «خلافات» في أوساط «الاخوان المسلمين» في القطاع حول أشكال العمل واتجاهاته، اضافة إلى أطره، ووصل الأمر إلى حد طرح ضرورة تغيير إطار العمل، وبسبب من عدم الإتفاق، خرجت مجموعة كوادر من الاخوان ساهم بعضهم لاحقاً في حركة فتح[١٤] باعتبارها إطاراً بديلاً «إطاراً فيه متسع لكل الفلسطينيين على اختلاف انتماءاتهم، ويكون محور.. لاسترداد الوطن. وكان هذا يعني وضع القضية الوطنية فوق الخلاف، أو الصراع الايديولوجي»[١٥].

إن النتيجة العملية لهذه التطورات، كانت انحساراً متواصلاً لوجود ونفوذ «الاخوان» والحركة الاسلامية في القطاع، وهو أمر دفع بهم للانكفاء أكثر فأكثر على مختلف الصعد، واستمر متصلاً حتى أوائل السبعينات، حيث أخذت المنطقة تشهد صعوداً للمد الاسلامي، وعودة لنفوذ تنظيماته ومنها «الاخوان».

والخلاصة العامة في تطور الحركة الاسلامية في فلسطين خلال هذه المرحلة يمكن اجمالها

---

(١٣) انظر: أبو النمل، **قطاع غزة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية**، ومصطفى، المصدر نفسه.

(١٤) من بين الرموز المؤسسة في «فتح» التي جاءت من «الاخوان»، كان محمد النجار (أبو يوسف) الذي انتمى إلى «الاخوان» عام ١٩٥١، وبقي في تنظيمهم حتى عام ١٩٥٨، وكان «مسؤولاً في قطاع غزة» قبل أن يقوم «الاخوان» بفصله، ويصبح لاحقاً عضواً في اللجنة المركزية لحركة «فتح» حتى استشهاده في بيروت في عملية فردان ١٩٧٣. انظر: بيان نويهض الحوت، «أبو يوسف: حياته مسؤولياته ومعتقداته السياسية،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٣ (أيار/ مايو ١٩٧٤)، ص ١٧ ـ ١٨.

(١٥) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٨٠.

بالقول، إنه قد انحسرت الحركة الاسلامية واختفى وجود تنظيماتها في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨؛ وفي الضفة ولدت جماعة جديدة إلى جانب «الاخوان» هي «حزب التحرير الاسلامي»؛ أما في قطاع غزة، فقد انتهت مرحلة المد السياسي والتنظيمي للحركة الاسلامية في اواخر الخمسينات، وبدأت مرحلة الانحسار مع خروج مجموعة كادرات من صفوف «الاخوان» وتحول العديد منهم للعمل في أطر حركة فتح ولاسيما هيئاتها القيادية.

٢ ـ المرحلة الثانية: بعد عام ١٩٦٧

لقد سجلت السنوات الواحدة والعشرون التالية لاحتلال القوات الاسرائيلية للضفة وقطاع غزة تطورات مهمة على صعيد الحركة الاسلامية في فلسطين، وكان أبرز هذه التطورات اقامة التواصل والاتصال بين أجزاء فلسطين الثلاثة: المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، والضفة «الغربية»، وقطاع غزة.

وكان هذا التواصل يعني امكانية انتقال الأشخاص والأفكار والكتب. ويكشف الشيخ هاشم عبد الرحمن سجاني أهمية هذا التطور بالنسبة إلى المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ وسكانها فيقول: «لقد كدنا نصبح يهوداً وعندما فتحت لنا طريق الضفة الغربية، تعلمنا الكثير عن الإسلام. فكل الكتب الدينية التي لدينا الآن، جاءتنا من الضفة الغربية وغزة، كما جاءنا الكثير من المحاضرين»[١٦].

اضافة إلى الجانب السابق من التطورات، شهدت الحركة الاسلامية في عقدي السبعينات والثمانينات نمواً كبيراً وامتداداً واسعاً في المناطق الفلسطينية الثلاث: مناطق عام ١٩٤٨ والضفة، وقطاع غزة. ونمو الحركة الاسلامية في المنطقة الأخيرة، كان مميزاً بفعل كثير من العوامل[١٧].

إن التعبير عن هذه التطورات، يمكن ملاحظته في جملة المظاهر التي اتسمت بها الحركة الاسلامية في فلسطين بمناطقها الثلاث، وأبرز هذه المظاهر يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أ ـ إشاعة المظاهر الاسلامية في الحياة اليومية للفلسطينيين وفي المناطق الثلاث وبخاصة في قطاع غزة، وعموماً فإن هذه المظاهر تجلت في عملية إطلاق اللحى عند الرجال وارتداء الحجاب واللباس الطويل (الجلباب) عند النساء، ومنع الاختلاط بين الرجال والنساء حتى في الأوساط الطلابية والمؤسسات التعليمية والاجتماعية، وفي وسائط النقل والمحطات، وتمتد هذه المظاهر إلى منع ظهور النساء بلباس البحر على الشواطىء، وفي إقامة الاحتفالات على الطريقة الاسلامية وبخاصة حفلات الزواج، وقد وصلت عملية إشاعة المظاهر الإسلامية في الحياة اليومية حد تغيير لباس السباحة والرياضة للرجال[١٨].

---

(١٦) «الفلسطينيون تحت الاحتلال، انتعاش الحركة الاسلامية...»، **نيويورك تايمز** مترجمة في: **البيان** (الإمارات)، ١٢/٥/١٩٨٧. ويؤكد مصدر آخر أثر الضفة والقطاع في نمو الحركة الاسلامية في مناطق ١٩٤٨، بالقول: «لم تكن المجموعات الدينية الاسلامية معروفة في مناطق ١٩٤٨، قبل عام ١٩٦٧، ويبدو أنها نشأت بعد ذلك العام بفعل تأثيرات الاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع، ذلك العام، وبداية انتقال الأشخاص والكتب إلى التجمعات العربية في مناطق ١٩٤٨، وبتأثير أشخاص، ينتمون إلى «الاخوان المسلمين» و «حزب التحرير الاسلامي»،» **الأرض**، ٢١/٥/١٩٨٤، ص ٢٩.

(١٧) انظر: سارة، **الظاهرة الاسلامية في فلسطين**.

(١٨) الموت هيلشر، «قطاع غزة يتعرض لحملة استيطانية،» مترجمة في: **القبس الدولي** (لندن)، ٧/٢/١٩٨٦. انظر ايضاً: «الفلسطينيون تحت الاحتلال: انتعاش الحركة الاسلامية...».

ب ـ الاهتمام بالفكر الديني والمؤسسات الثقافية والتعليمية. وفي هذا المجال هناك العديد من الدلائل، حيث تجري عمليات استيراد واسعة للكتب الدينية وبخاصة من لبنان والعربية السعودية ومصر والأردن، إلى جانب إقامة الجامعات الاسلامية. وقد تم في أيار/ مايو ١٩٨٦، وضع حجر الأساس لـ «الجامعة الاسلامية» في بلدة الطيبة، وهي أول مؤسسة اسلامية للتعليم العالي في المناطق المحتلة منذ عام ١٩٤٨، ومن المنتظر أن يفتح فرع لهذه الجامعة في مدينة عكا على الساحل الفلسطيني، والتعليم في الجامعة وفرعها سيكون بواسطة العرب وباللغة العربية وبتمويل ذاتي[١٩].

وفي قطاع غزة هناك مظهر أكثر أهمية، يتمثل في «المجمع الاسلامي» الذي تمت اقامته بأموال وتبرعات بعض البلدان العربية وبخاصة العربية السعودية عام ١٩٧٨، ويشرف المجمع على إدارة ونشاط عدة مؤسسات من بينها الجامعة الاسلامية في غزة وهي تضم ٥٠٠٠ طالب و٢٠٠٠ طالبة[٢٠].

إلى جانب الجامعات والكتب، هناك العديد من الجمعيات والنوادي الاسلامية المنتشرة في مناطق فلسطين الثلاث في الضفة والقطاع ومناطق ١٩٤٨، وهذه الجمعيات والنوادي، تقوم بنشاطات من طبيعة ثقافية دعاوية إلى جانب نشاطاتها الاجتماعية، ومن أبرز الجمعيات القائمة في مناطق ١٩٤٨ المحتلة هناك «الجمعية الاسلامية» و «جمعية الهدى» و «جمعية الإصلاح» و «جمعية الرابطة الاسلامية للبر والتقوى في عكا»[٢١].

ج ـ تعبر ظاهرة انتشار المساجد الإسلامية وتزايد عددها عن انتشار الحركة الإسلامية. وتفيد الأرقام أن عدد المساجد ارتفع في القطاع من ٢٠٠ مسجد إلى ٦٠٠ مسجد في العشرين عاماً الماضية، وزاد عدد المساجد في الضفة من ٤٠٠ مسجد إلى ٧٥٠ في الفترة ذاتها، وبذلك صار عددها في الضفة والقطاع أكثر من ١٣٥٠ مسجداً[٢٢].

وظاهرة تزايد المساجد لا تقتصر عملياً على القطاع والضفة، بل ان لها وجوداً محسوساً في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨. وإذا كانت لا تتوافر لدينا احصاءات، فإن لدينا مؤشراً من بلدة أم الفحم التي يبلغ عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة، هذه البلدة التي تم بناء سبعة مساجد في خلال السنوات العشر الماضية، بعد أن كان عدد هذه المساجد أربعة فقط لفترة طويلة[٢٣].

وإذا كانت المساجد، تقوم بدور دعاوى لمصلحة الحركة الاسلامية وتنظيماتها، فهناك دور

---

(١٩) **الدستور** (الاردن)، ٤/٥/١٩٨٦.

(٢٠) انظر: هيلشر، المصدر نفسه.

(٢١) «الفلسطينيون تحت الاحتلال: انتعاش الحركة الاسلامية...».

(٢٢) مصطفى، «التيار الاسلامي في الأرض المحتلة». وهناك أرقام مختلفة أوردتها مصادر اعتمدناها في: سارة، **الظاهرة الاسلامية في فلسطين**، حيث تقول: «إن عدد المساجد في غزة وصل ٢٠٠ مسجد بعد أن كان ٧٥ قبل عشرين عاماً، فيما ارتفع عدد مساجد الضفة من ٢٠٠ إلى ٦٠٠ مسجد خلال الفترة ذاتها».

(٢٣) انظر: «الفلسطينيون تحت الاحتلال: انتعاش الحركة الاسلامية...» حيث تشير مصادر مختلفة إلى اهتمام كبير يوليه العرب في مناطق عام ١٩٤٨، للمساجد في مناطقهم ومن بين ذلك تشكيلهم لجنة لإنقاذ مسجد حسن بيك، أو قيامهم ببذل الجهود لاستعادة مساجد استولى عليها الصهاينة، والمثال قيام الشيخ سعد الدين العلمي ببذل جهوده لاستعادة مسجد في بئر السبع حوله الصهاينة إلى متحف. انظر: **الأرض**، ٢١/٥/١٩٨٤.

مماثل تقوم به أشرطة الكاسيت والفيديو، التي يسجلها دعاة ومشايخ من أمثال المصريين الشيخ الشعراوي والشيخ كشك وغيرهما، ويتم استيرادها من الأقطار المجاورة أساساً، إضافة إلى تلك التي يجري تسجيلها وتوزيعها محلياً. وقد كشفت مصادر اسرائيلية في أيار/ مايو ١٩٨٨ أن الشرطة أوقفت مدرساً من سكان أم الفحم لقيامه بنقل مجموعة كبيرة من أشرطة الكاسيت التي تدعو «إلى اقامة نظام اسلامي في فلسطين، وطرد اليهود، والتزام الكفاح المسلح من أجل اقامة دولة فلسطينية»، وأضافت المصادر الإسرائيلية أن المعتقل الفلسطيني، كان قد باع أشرطة من هذا النوع في القرى العربية المحيطة بأم الفحم[٢٤].

د ـ تتزايد أهمية هذه المظاهر مع بروز تنظيمات «الظاهرة الجهادية» في الحركة الاسلامية، وهي تنظيمات رفعت شعارات النضال ضد الاحتلال الصهيوني، وتوالى ظهورها تباعاً منذ أواخر السبعينات وحتى انتفاضة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، وكان أول تنظيمات الظاهرة ظهوراً تنظيم «أسرة الجهاد» في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ وهو تنظيم كان من بين مؤسسيه وقادته الشيخ عبد الله عز درويش، وتم الكشف عنه عام ١٩٨١، حيث اعتقل قادته وأعضاؤه، ثم أطلق سراحهم بعد أن أمضوا عقوبة مقدارها ثلاث سنوات في سجون العدو الصهيوني[٢٥].

والتنظيم الثاني في اطار «الظاهرة الجهادية» تنظيم «سرايا الجهاد الاسلامي» الذي أعلن عن وجوده في أعقاب عملية البراق بالقدس في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦، التي ذكر أن نحو سبعين من جنود وضباط العدو سقطوا فيها بين قتيل وجريح. والمعقل الأساسي للتنظيم هو الضفة، وقد ذكرت أنباء صحافية أن عدداً من أعضاء التنظيم هم من أبناء سلوان القريبة من القدس[٢٦].

والتنظيم الثالث هو «حركة الجهاد الاسلامي»، وهي منظمة جهادية، تم الكشف عن وجودها أواخر عام ١٩٨٧. في قطاع غزة، وشن أعضاء منها مجموعة عمليات عسكرية مهمة ضد العدو الصهيوني، ساهمت في ترتيب الأجواء الشعبية للانتفاضة. ومن قيادات هذه المنظمة الشيخ عبد العزيز عودة، وفتحي الشقاقي، وكلاهما تم إبعاده خلال الأشهر الماضية[٢٧].

هـ ـ هناك مظهر آخر لا يقل أهمية عما سبقه من مظاهر في تقدير وزن الحركة الاسلامية، ويتمثل في عرض مدى نفوذ الجماعات الاسلامية وممثليها في الأوساط الطلابية وفي مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية.

وفي خلال الانتخابات لمجالس الطلبة التي جرت في السنوات القليلة الماضية ظهرت إشارات إلى تنامي نفوذ ووزن الحركة الاسلامية وتنظيماتها حتى في تلك الجامعات التي كانت تعتبر «شبه مغلقة» أمام ممثلي الحركة الاسلامية من الطلبة، نتيجة كثرة المنتمين إلى التيارات الوطنية ـ الديمقراطية فيها مثل جامعة بيرزيت[٢٨].

وفي هذه الجامعة، مثلاً، حصلت الكتلة الاسلامية على ٣١,٣ بالمائة من الأصوات عام

---

(٢٤) **السفير**، ٣/٥/١٩٨٨.
(٢٥) سارة، المصدر نفسه.
(٢٦) انظر: **الشرق الأوسط** (لندن)، ٣٠/١١/١٩٨٧، وتقرير «فرانس برس»، في: **السفير**، ٢٠/١٠/١٩٨٧.
(٢٧) **القبس** (الكويت)، ٤/٢/١٩٨٨.
(٢٨) مصطفى، «التيار الاسلامي في الأرض المحتلة».

١٩٨٤، وتراجعت هذه النسبة عام ١٩٨٥ إلى ٢٧,٣ بالمائة مقابل ٢٥ بالمائة لقوى اليسار الفلسطيني و٤٠ بالمائة لممثلي حركة فتح[٢٩].

ومثال آخر من جامعة النجاح في نابلس، حيث جعلت نتائج الانتخابات الطلابية هناك عام ١٩٨٦، قائمة «فتح» في المقدمة (كتلة الشهيد سعد صايل)، وحصلت على ٥٢ بالمائة ويساوي ذلك ١٥١١ صوتاً، وحصلت القائمة الإسلامية على ١١٥٤ صوتاً و ما نسبته نحو ٤٠ بالمائة وبعدها جاءت أصوات كتلة الجبهة الطلابية الشعبية والشيوعيين فحصلت على ٣٠٩ أو ما يساوي أقل من ١١ بالمائة، ثم ٩٨ صوتاً لكتلة الوحدة الوطنية، وهذه الأصوات لا تتجاوز ٣,٥ بالمائة[٣٠].

وفي الجامعة الاسلامية في غزة كانت النتائج الطلابية عام ١٩٨٦، أهم بكثير من النتائج التي حصل عليها ممثلو الحركة الإسلامية في كل الجامعات الفلسطينية، حيث استحوذ ممثلو التيارات الاسلامية على ٧٥ بالمائة من اجمالي الأصوات، وهي النسبة التي تجاوزت بكثير النسب التي تحصل عليها عادة قوائم منظمة التحرير الفلسطينية في الجامعة[٣١].

وفي آخر انتخابات جرت عام ١٩٨٧ في جامعة النجاح، فازت قائمة «فتح»، المسماة حركة الشبيبة الطلابية بتأييد ١٤٤٦ صوتاً، ثم تلتها قائمة الحركة الاسلامية فحصلت على ١٢٣٨ صوتاً، وبعدها جاءت الجبهة الشعبية ولها ٢٠٩ أصوات، ثم قائمة الجبهة الديمقراطية ٩٩ صوتاً[٣٢].

٣ ـ في ممارسات بعض أعضاء الحركة الاسلامية

وترتبط هذه المظاهر فيما يقوم به أعضاء في الحركة الاسلامية من ممارسات، تترك آثاراً خطيرة في الأوساط الفلسطينية كافة وتؤثر في وحدة الفلسطينيين في مواجهة الصهيونية والاحتلال، ومن أبرز هذه الممارسات:

أ ـ الاعتداء على الأشخاص وحقوقهم وحرياتهم وممتلكاتهم، وتمثل هذه الممارسة نهجاً ثابتاً في مناطق عام ١٩٤٨ وفي الضفة والقطاع، حيث تتم عمليات الاعتداء على الأشخاص من ذوي الانتماءات السياسية وبخاصة المنخرطين في عضوية الأحزاب الشيوعية والمنظمات التقدمية. والمبرر الوحيد لسلوك أعضاء تنظيمات الحركة الاسلامية هذا هو الزعم بأن هؤلاء من «الملحدين» و «الشيوعيين» و «العلمانيين». وتتفاوت صيغ الإعتداء فتمتد ما بين الاعتداء الشخصي بالضرب، وهو أمر شائع، أو من خلال إحراق الممتلكات من محال ومتاجر ودور سينما، إضافة إلى السيارات.

ب ـ الاعتداءات الموجهة ضد المؤسسات المختلفة، وهناك فيض من الأمثلة على هذه الممارسات المغرقة في بشاعتها من جهة، التي تنال رضى واستحسان العدو وأجهزته، بل إن مثل هذه الممارسات غالباً ما يكون المطلوب القيام بها، وهذا يؤكده مقال لامنون كابليوك، الكاتب

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٨٣.
(٣٠) المصدر نفسه.
(٣١) هيلشر، «قطاع غزة يتعرض لحملة استيطانية».
(٣٢) مصطفى، المصدر نفسه، ص ٨٤.

والصحافي الاسرائيلي، إذ كتب يقول «ويتلقى المبشرون الدينيون المسلمون في الأراضي المحتلة من وقت لآخر، تعليمات للقيام بحملة ضد المجموعات البعيدة عن الدين الإسلامي، التي تسعى لفرض نفسها علينا»(٣٣).

إن واحداً من هذه الأمثلة، قيام أعضاء في «الجماعات الدينية الاسلامية» بإحراق نادي حزب «راكاح» في بلدة أم الفحم العربية في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وهذا ما جعل «راكاح» يقول «إن لديه شكوكاً بأن الشرطة الاسرائيلية، تقف وراء أعمال هذه الجماعات، وهجماتها على أعضائه وممتلكاتهم»(٣٤).

ج ـ الهجوم والاعتداء على الشخصيات الوطنية الفلسطينية في الضفة والقطاع، وشن حملات التشهير الاستفزازية ضد هذه الشخصيات.

د ـ وبطبيعة الحال، فإن ذروة هذه الممارسات، يتمثل في الهجوم والتشهير بمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها وبخاصة التيارات الوطنية والديمقراطية. وتتم عمليات الهجوم والتشهير هذه في الخطب والأحاديث التي تلقى في المساجد والزوايا، حيث يحض الفلسطينيون على مواجهة «الكفر والإلحاد والشيوعية» وتتم الدعوة للابتعاد عن منظمة التحرير، لأن من يموت تحت راية المنظمة أو فصائلها وتحت شعاراتها لا يموت شهيداً، لأن هذه الفصائل لا تحارب تحت راية «لا إله إلاّ الله»(٣٥).

ثالثاً: اتجاهات الحركة الاسلامية بفلسطين

شهدت الساحة الفلسطينية في الداخل، سواء بسبب تطورات الحركة الإسلامية فيها أو بسبب تطورات هذه الحركة على الصعيدين الإقليمي والعالمي ميلاد تعبيرات لمختلف اتجاهات الحركة الإسلامية، حيث توجد تنظيمات ومجموعات لـ «جماعة الاخوان المسلمين» و «حزب التحرير الاسلامي» وكذلك «حزب الله» المرتبط بايران، وجماعة «التكفير والهجرة» المصرية، و «حركة الاصلاح الاسلامي» المرتبطة بجماعات دينية موجودة في الأردن والعراق، إضافة إلى «التبليغ والهجرة» التي لها علاقات وثيقة بمسلمين في الهند وباكستان. وإضافة إلى هذه التنظيمات جميعاً وغيرها هناك الاتجاه الجهادي، وتعبيره البارز «حركة الجهاد الاسلامي»(٣٦).

وبطبيعة الحال، فإن هذه التعددية الواسعة في اتجاهات الحركة الاسلامية بفلسطين، تفترض تعددية مقابلة في مواقف هذه التنظيمات والمجموعات من قضية فلسطين وتطوراتها. وتمتد هذه المواقف بين حدين متناقضين. الحد الأول، موقف عدمي لا يرى في قضية فلسطين ما يستحق الوقوف عندها، وهذا موقف الجماعات «التعبدية» التي لا ترى في الإسلام سوى مجموعة من الطقوس والعبادات. والحد الثاني، هو الاهتمام التفصيلي بكل معطيات القضية وتطوراتها التفصيلية، وهو أمر يشغل اهتمام الكثير من التنظيمات الاسلامية. وعموماً يمكن تصنيف مواقف تنظيمات الحركة الاسلامية في ثلاثة محاور هي(٣٧):

---

(٣٣) آمنون كابليوك، «إحياء الشعور الاسلامي،» مترجمة، في: **السفير**، ١٩٨٤/٢/٦.

(٣٤) **الأرض**، ١٩٨٤/٥/٢١، ص ٢٨ ـ ٣٠.

(٣٥) **الهدف** (دمشق)، ١٩٨٤/٤/١١، ص ١٤.

(٣٦) **هالة مصطفى**، «الجهاد الاسلامي في الأراضي المحتلة،» **قضايا فكرية**، العدد ٦ (نيسان/ ابريل ١٩٨٨)، ص ١٧٨.

(٣٧) فايز سارة، «الاتجاهات السياسية وقضية فلسطين،» **الوحدة**، السنة ٤، العدد ٤٤ (أيار/ مايو ١٩٨٨)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

١ ـ تنظيمات جماعة «الاخوان المسلمين»، وهذه التنظيمات تضع قضية فلسطين إلى جانب «قضايا إسلامية» وفي مستوى واحد مثل «قضية» افغانستان.

٢ ـ تنظيمات «الظاهرة الجهادية»، التي اختطت لها منهجاً مختلفاً في التعامل مع قضية فلسطين وتطوراتها، من حيث اعتبار القضية قضية مركزية للحركة الاسلامية كلها في داخل فلسطين وخارجها، وتبنت أسلوب الكفاح المسلح طريقاً لحسم الصراع مع الصهيونية وكيانها، وقدمت ذلك على مبدأ «إقامة الدولة الاسلامية»، أو اعتبرته طريقاً نحو تحقيق ذلك الشعار.

٣ ـ وبين مواقف تنظيمات الاتجاه الأول والاتجاه الثاني، هناك مواقف لتنظيمات تجمع شيئاً من مواقف الاتجاه الأول وشيئاً من مواقف الاتجاه الثاني. والتعبير البارز لتنظيمات هذا الاتجاه، هو موقف «حزب التحرير الاسلامي» الذي وإن كان يؤكد موقفه في ضرورة تصفية الكيان الصهيوني استناداً إلى الفهم الديني[٣٨]. فإنه لا يؤيد نهج الكفاح المسلح الذي تمارسه المقاومة الفلسطينية ذلك «ان اسرائيل دولة يجب أن تواجهها دول، من الدجل أن يقال إن القوة الفدائية تواجه دولة، ووجود المنظمات الفلسطينية كقوة عسكرية، كان للدجل ولامتصاص نقمة الأمة في عام ١٩٦٧، ولتضليل الناس عن كيفية مقاتلة إسرائيل وإزالتها»[٣٩].

وباختصار شديد، فإن هناك تنوعاً كبيراً في مواقف الحركة الاسلامية بفلسطين ازاء القضية، ولكن هناك أهمية خاصة لمواقف الاتجاهين الأول والثاني، ليس بسبب أنهما يحتلان موقع الأهمية في خريطة الحركة الاسلامية بفلسطين فقط، وإنما بسبب انعكاسات مواقفهما على السياق العام للنضال الوطني الفلسطيني في الداخل. ولهذا سوف نتناول بشكل عام موقف جماعتين، الأولى تنتمي إلى «الاخوان المسلمين» وهي «حركة المقاومة الاسلامية ـ حماس» والثانية جزء من «الظاهرة الجهادية»، وهي «حركة الجهاد الاسلامي».

١ ـ حركة المقاومة الاسلامية ـ حماس

ظهرت «حركة المقاومة الاسلامية ـ حماس» كتنظيم في الأرض المحتلة بعد اندلاع انتفاضة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. وقد أصدرت وثيقتها الأساسية في ١٨ آب/ اغسطس ١٩٨٨[٤٠]، وحددت فيها المبادىء الأساسية للحركة[٤١].

وجاء في برنامج ونظام «حماس» أن «حركة المقاومة الاسلامية، جناح من أجنحة الاخوان المسلمين بفلسطين، وحركة الاخوان المسلمين تنظيم عالمي»[٤٢]، وأضافت الوثيقة «تتكون البنية الأساسية من مسلمين أعطوا ولاءهم لله»[٤٣]، وعرفت الحركة بأنها «حركة فلسطينية متميزة.. تعمل على رفع راية الله على كل شبر من

---

(٣٨) نص بيان حزب التحرير، في: ٢٨/٢/١٩٨٠.

(٣٩) «الحركات الاسلامية في لبنان،» ملف: **الشراع**، ص ١٧٧، نقلاً عن: **النشرة اثينا**، العدد ٩٢ (٦ نيسان/ ابريل ١٩٨٧)، ص ٢٦.

(٤٠) ذكر ذلك اندرو وايتلي، في: *Financial Times*.
وهي مترجمة في: **القبس**، ١٣/٩/١٩٨٨، وقد عرضت: **الأسبوع العربي** (باريس)، (١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، الأفكار الأساسية لـ «ميثاق حماس».

(٤١) انظر: نص «ميثاق حماس» حيث اعتمدنا أرقام الصفحات التي أخذنا عنها النصوص.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٥.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٦.

فلسطين»، ذلك أنه «في ظل الاسلام، يمكن أن يتعايش اتباع الديانات جميعاً في أمن وأمان على انفسهم وأموالهم وحقوقهم»(٤٤).

أما أهداف الحركة، فقد حددتها وثيقة «حماس» بأنها «منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلناً قيام دولة الاسلام»(٤٥).

وتبني «حركة المقاومة الاسلامية ـ حماس» استراتيجيتها على الاعتبارات الرئيسية التالية:

أ ـ «إن أرض فلسطين وقف اسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة. لا يصح التفريط بها أو بجزء منها، أو التنازل عنها أو جزء منها. ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس أو كل الملوك والرؤساء ولا منظمة أو كل المنظمات، سواء كانت فلسطينية أو عربية»(٤٦).

ب ـ إن الوطن و «الوطنية... جزء من العقيدة الدينية وليس أبلغ في الوطنية ولا أعمق من أنه إذا وطىء العدو أرض المسلمين، صار جهاده والتصدي له فرض عين على كل مسلم ومسلمة»(٤٧).

ج ـ تعارض الحركة «المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية» لأنها تتعارض «مع عقيدة حركة المقاومة الاسلامية فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين...» وترى الحركة ان المؤتمرات ليست «الا نوعاً من انواع تحكيم اهل الكفر في ارض المسلمين..»(٤٨).

د ـ «قضية تحرير فلسطين تتعلق بدوائر ثلاث: الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية والدائرة الإسلامية. وكل دائرة من هذه الدوائر لها دورها في الصراع مع الصهيونية وعليها واجبات...»(٤٩).

هـ ـ وترى الحركة، أن «القوى الاستعمارية في الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي تدعم العدو بكل ما أوتيت من قوة، مادياً وبشرياً وهي تتبادل الأدوار، ويوم يظهر الاسلام، تتحد في مواجهة قوى الكفر. فملة الكفر واحدة»(٥٠).

ومن الناحية السياسية، فإن الحركة تحدد مواقفها على المستويات المختلفة بالقول:

ـ إن «منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الاسلامية...» ولكن تبني المنظمة للفكرة العلمانية، يتناقض مع الفكرة الدينية التي تتبناها الحركة. ويقول الميثاق «مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية... وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل اسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية، لنتبنى الفكرة العلمانية. فاسلامية فلسطين جزء من ديننا ومن فرّط في دينه، فقد خسر.. ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الاسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها، ووقود نارها...»(٥١).

ـ إن «الدول العربية المحيطة بإسرائيل مطالبة بفتح حدودها أمام المجاهدين من ابناء الشعوب العربية والاسلامية ليأخذوا دورهم ويضموا جهودهم إلى جهود اخوانهم... أما الدول العربية والاسلامية الأخرى، فمطالبة بتسهيل تحركات المجاهدين منها واليهما...»(٥٢).

---

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٧.
(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٠.
(٤٦) المصدر نفسه، ص ١١.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٣.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٤.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٥.
(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٥.
(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٠.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ٣١.

ويقترن تقديم هذا الموجز عن نشأة «حماس» وأفكارها، بضرورة تقديم ايجاز عن فهمها لموضوع «الجهاد» الذي تطرحه في «الميثاق» نظراً إلى أهميته.

ترى «حماس» أن «لا حل للقضية الفلسطينية إلاّ بالجهاد» الذي هو «فرض عين على كل مسلم». أما في مضمونه فهو «نشر الوعي الاسلامي في اوساط الجماهير محلياً وعربياً واسلامياً...»، على أن «يشترك في عملية التوعية العلماء ورجال التربية والتعليم، ورجال الاعلام ووسائل النشر، وجماهير المثقفين، وعلى الأخص شباب الحركات الاسلامية وشيوخها...» حيث يتم «ربط قضية فلسطين في أذهان الأجيال المسلمة على انها قضية دينية ويجب معالجتها على هذا الأساس»[٥٣].

٢ ـ حركة الجهاد الإسلامي

وهي حركة ظهرت في قطاع غزة قبل انطلاقة انتفاضة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، وتعود في أصولها إلى الحركة الاسلامية التي يؤلف «الاخوان المسلمون» هيكلها الأساسي. وقد وصف بيان للحركة منظمته بالقول «انها تعبير جماهيري عن حوار طويل بدأ منذ منتصف السبعينات في الساحة السياسية الاسلامية الفلسطينية حول دور الاسلاميين تجاه القضية الفلسطينية»[٥٤]، وأكد «مسؤول» في «حركة الجهاد الاسلامي» ذلك في حديث له مع إحدى وكالات الأنباء بقوله «لقد ولدت الجهاد في فلسطين في منتصف السبعينات وشكلت من مجموعة منشقة عن الاخوان المسلمين»[٥٥].

لقد أشار كاتب اسرائيلي في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧، أي قبل انطلاق الانتفاضة الفلسطينية إلى الجهاد بقوله: إن حركة «الجهاد الإسلامي.. هي هيئة تبلورت محلياً في وسط قطاعات مسلمة اصولية»[٥٦]، وقال صحافي فلسطيني شارك في رصد وتحليل تطورات الداخل خلال الأشهر الماضية معرِّفاً «الجهاد» بقوله «إن حركة الجهاد الإسلامي نشأت عن انشقاق في جماعة الاخوان المسلمين، ومارست العمل العسكري الفعلي، وأعطت البعد النضالي للإسلام كفعل، وليس كقول، ومزجته بالقومية العربية»[٥٧].

وبوجه عام فإن ما يميز «حركة الجهاد الاسلامي» من حيث استراتيجيتها عن الحركات الاسلامية الأخرى هو انتماؤها إلى «الظاهرة الجهادية» بمعنى ربطها المعنى العقيدي للإسلام بالمعنى الوطني للنضال، وهي قضية ذات بعد تاريخي في فلسطين، تعود في أوضح صورها الحديثة إلى تجربة الشيخ عز الدين القسام، الذي استشهد في صدام مسلح مع البريطانيين، وهو يهيىء للقيام بثورة شعبية مسلحة تطرد الانتداب ومشروع الصهيونية من فلسطين في آن معاً.

وعموماً، فإن تصريحات قادة «حركة الجهاد الاسلامي» وأدبياتها تؤكد فهماً منسجماً مع الاتجاه العام لفلسفة «الظاهرة الجهادية» واستراتيجيتها، فقد أوضح عبد العزيز عودة، الذي يعتبر الزعيم الروحي لـ «حركة الجهاد الاسلامي»، في لقاء مع صحافي بريطاني «إن الله يقول، إذا هوجم المسلمون أو احتُلت اراضيهم يتوجب عليهم المقاومة بجميع الوسائل الممكنة والمتاحة والجهاد فرضه الله للدفاع عن حقوق المسلمين في وطنهم والقرآن يذكر هذا ويوضحه»[٥٨].

---

(٥٣) المصدر نفسه، المادتين رقم (١٣) و (١٥)، ص ١٤ ـ ١٧.
(٥٤) **القبس**، ١٩٨٨/٢/٤.
(٥٥) **الوطن** (الكويت)، ١٩٨٨/٤/١٣.
(٥٦) أوري نير، «مبادرون محليون،» **هارتس**، ١٩٨٧/٠/١٤.
(٥٧) صحافي فلسطيني تحت الاحتلال، **القبس**، ١٩٨٨/٧/١٧.
(٥٨) ««الجهاد الاسلامي» تنظيم فلسطيني يجمع بين الدين والقومية،» **القبس**، ١٩٨٨/١٢/١١.

ويضيف الشيخ عودة الذي أبعدته سلطات الاحتلال مع أول دفعة من المبعدين الفلسطينيين خلال الانتفاضة، فيقول: إن «القضية الرئيسية هي القضية الفلسطينية» وعلى هذا الأساس «يجب أن يكون الاسلام في خدمة قضية فلسطين» فقد أكد بيان للحركة ما أشار إليه الشيخ عودة بالقول «إن القضية الفلسطينية قضية مركزية للحركة الاسلامية، لا داخل فلسطين فحسب، وإنما لكل الاتجاهات الاسلامية في المنطقة»[٥٩].

واستناداً إلى أدبيات الحركة وتصريحات قادتها، فقد اجملت باحثة مصرية، استراتيجية «حركة الجهاد الاسلامي» بالقول: «إن استراتيجية الجهاد تقوم على أساس الإيمان بالكفاح المسلح كاستراتيجية للعمل السياسي الذي هدفه إزالة الاحتلال وسلطته، وهو أمر لا يمكن الوصول إليه إلّا بالحرب ضد الاحتلال الصهيوني، مع تأكيد رفض الاعتراف به أو بكيانه ورفض كل مساعي التسوية ومشاريعها المطروحة في المنطقة»[٦٠].

وعموماً فإن ما أشارت إليه الباحثة المصرية، يتقاطع مع بعض التحليلات التي ظهرت في الصحافة الاسرائيلية عن «حركة الجهاد الاسلامي» واستراتيجيتها، التي كثفها أحدهم بالقول «ظهرت هذه الايديولوجيا.. على علم صودر من الشجاعية، يحمل نجمة داود، وقد غرز سيف في قلبها، وكتب عليها: الجهاد الاسلامي، الله اكبر، الموت لاسرائيل، القضاء على اسرائيل فريضة قرآنية»[٦١].

ويكشف العرض الموجز لميلاد ومواقف «حركة الجهاد الاسلامي»، وكذلك ممارسات أعضاء هذه المنظمة وجود فهم متميز لـ «الجهاد» من حيث يعني «ممارسة العمل العسكري ضد الاحتلال» و «العمل على دحره» وهو أمر له صلات وثيقة بمؤسسي الحركة الذين كانت غالبيتهم من تنظيم «فتح» في قطاع غزة وسجنوا سنوات طويلة. وهو أيضاً ينسجم مع بعض أطروحات فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي يجاهر أعضاء «الجهاد» بوجود صلات لهم بها[٦٢].

إن تراتبية موقف «حركة الجهاد الاسلامي» في تعامله مع قضية فلسطين في إطار الأهداف العامة للحركة يأخذ شكل، أن المهمة الأولى والأساسية، تكمن في مواجهة الإحتلال والعمل على دحره من أرض فلسطين، ثم إقامة دولة فلسطينية، وتالياً تطبيق الشريعة والنظام الاسلامي في البلاد المحررة.

رابعاً: الحركة الاسلامية والانتفاضة

لم تسجل الانتفاضات الفلسطينية المتتالية منذ احتلال الكيان الصهيوني للضفة وقطاع غزة عام ١٩٦٧، وحتى انتفاضة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، أي مشاركة أو دور بارز لتنظيمات الحركة الاسلامية. غير أن الأهم في عدم ظهور دور للحركة الاسلامية في انتفاضات ما قبل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، كان في وجود دور هائل للحركة الوطنية والتقدمية الفلسطينية ممثلة بالفصائل العاملة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية باتجاهاتها العلمانية.

---

(٥٩) **القبس**، ١٩٨٨/٢/٤.

(٦٠) مصطفى، «الجهاد الاسلامي في الأراضي المحتلة».

(٦١) من بين التحليلات المهمة التي ظهرت في الصحافة الاسرائيلية، انظر: عوزي محنايمي، «جهاد الآن،» **يديعوت احرنوت**، ١٩٨٧/١/١٨، وميخل سيلع، «ارهاب اسلامي،» **كوتيرت راشيت**، ١٩٨٧/١٠/٢١.

(٦٢) سارة، **الظاهرة الاسلامية في فلسطين**.

وطبيعي أنه نتيجة للضعف الواضح الذي أصيبت به المنظمة وفصائلها وعجزها عن القيام بمهامها، أن يتقدم ممثلو الحركة الاسلامية وتنظيماتها ليلعبوا دوراً ما، خلافاً لما هو سائد في الانتفاضات السابقة في الضفة والقطاع، وهكذا برز الدور المنظور لبعض تنظيمات الحركة الاسلامية في مقدمات الانتفاضة الراهنة وتطوراتها، ولاسيما تنظيمات «الظاهرة الجهادية».

وقد استمد هذا الدور أهميته من تأثير عاملين، أولهما عسكري والثاني سياسي:

ـ **العامل العسكري** يتصل أصلاً في مجموعة من النشاطات العسكرية التي قام بها أعضاء في تنظيمات «الظاهرة الجهادية» ولعبت دوراً بارزاً في إذكاء حس المواجهة وتصعيده ضد الاحتلال الصهيوني. وأبرز هذه النشاطات قيام مجموعة من «سرايا الجهاد الاسلامي» بعملية البراق في القدس في تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٨٦، ثم جاءت بعدها عملية خاصة لـ «حركة الجهاد الاسلامي» حيث تمكن عدد من أعضاء الحركة من الهرب من سجن غزة في أيار/ مايو ١٩٨٧، وفشلت جهود العدو في إعادة القبض عليهم، وبعد ذلك بعدة أشهر، كشفت سلطات الاحتلال النقاب في آب/ اغسطس ١٩٨٧ عن عملية استشهادية تقوم بموجبها عطاف عليان عضو «الجهاد الاسلامي» بتفجير سيارة مفخخة بمكاتب حكومة العدو بالقدس. وفي تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧، حصلت عملية الشجاعية وفيها اصطدم أعضاء في «حركة الجهاد الاسلامي» بغزة مع العدو، وقتلوا ضابطاً في جهاز الاستخبارات الصهيوني «شين بيت» كما قام أعضاء في «حركة الجهاد الاسلامي» بعملية «شهداء الشجاعية» في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، وقتلوا خلالها ستة من جنود الاحتلال في غزة[٦٣].

ـ **العامل السياسي** استمد تأثيره أساساً من هذا التحول في مواقف بعض تنظيمات الحركة الاسلامية من قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني، اضافة إلى تلك الأجواء التي ترافقت مع النشاطات العسكرية لتنظيمات «الظاهرة الجهادية» سواء من حيث التعاطف الشعبي مع المعتقلين الذين قالت سلطات الاحتلال أنهم أعضاء في «الجهاد الاسلامي» وتجاوز عددهم في حملتين رئيستين مئة معتقل[٦٤]، أو في الاستجابة لدعوات التحريض في المساجد، ولاسيما في مسجد الشيخ عز الدين القسام في بيت لاهيا، حيث كانت تلقى خطب الشيخ عبد العزيز عودة.

وبطبيعة الحال، فإن لتأثير هذين العاملين العسكري أولاً، والسياسي ثانياً، أهمية كبرى في بروز الدور الاسلامي، وهو أساساً دور «الظاهرة الجهادية» في الانتفاضة التي لم تكن قطعاً ـ كما يحاول البعض تصويرها ـ «إنتفاضة اسلامية» أو أنها «بتأثير التيار الاسلامي»[٦٥].

وفي غمرة أحداث الانتفاضة وتطوراتها، أخذت صورة الاسلاميين تظهر وبخاصة المنضوين منهم في أطر «الظاهرة الجهادية» وهؤلاء شاركوا في مختلف فعاليات وأنشطة الانتفاضة، ولكنهم لا يشكلون سوى قلة محدودة من مجموع المنضوين في تنظيمات الحركة الاسلامية، وبخاصة «الاخوان المسلمين». ويلخص أحد قادة الانتفاضة الذين أبعدوا من الأرض المحتلة موقف

---

(٦٣) **نشرة الاسلام وفلسطين**، السنة ١، العدد ٣ (نيسان/ ابريل ١٩٨٨)، ص ٨ ـ ١٠.

(٦٤) سيلع، «ارهاب اسلامي».

(٦٥) انظر: سارة، **الظاهرة الاسلامية في فلسطين**. ويذكر أحد قادة الانتفاضة الذين تم ابعادهم: «إن حوارات أجريت مع قادة التيار الاسلامي في دولة عربية لاقناعهم بأن المرحلة هي مرحلة مواجهة الاحتلال،» **الوطن**، ١٩٨٨/٦/٣٠.

«الاخوان» بالقول «إن الاخوان المسلمين، لا يشاركون في الكفاح اليومي، وهم يتخذون الآن موقفاً ليس مع الاحتلال ولكن أيضاً ليس مع منظمة التحرير الفلسطينية. إنهم يتخذون موقفاً أشبه بالحياد. وهم ما زالوا مهمومين بما يجري في افغانستان بالدرجة الأولى»(٦٦).

غير أنه ازاء بروز دور أعضاء تنظيمات «الظاهرة الجهادية» وبخاصة «حركة الجهاد الاسلامي» في الانتفاضة، كان لا بد لـ «الاخوان المسلمين» من أن يتقدموا ويحاولوا الحد من انتشار نفوذ «الظاهرة الجهادية» في أوساط الحركة الاسلامية، وكانت مبادرتهم تشكيل «حركة المقاومة الاسلامية ـ حماس»، التي قال عنها تقرير لوكالة «رويتر» من الأرض المحتلة «ويبدو ان حركة المقاومة الاسلامية، نشأت بعد بدء الانتفاضة. عندما ادرك الزعماء الاسلاميون، انهم بدأوا يفقدون التأييد، وبصفة خاصة بين الشبان بينما زاد التأييد الشعبي للجماعات الاسلامية الأكثر تشدداً في مواجهة الاحتلال مثل جماعة الجهاد الاسلامي، التي تساندها منظمة التحرير الفلسطينية». وأضاف التقرير قوله «إن بعض الفلسطينيين ينظرون بشيء من الريبة والحذر إلى «حماس»، لأنها ظلت تمارس نشاطها، دون أن ينالها أذى منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية.. في حين اعتقلت اسرائيل الألوف من الفلسطينيين»(٦٧).

ويبدو أن جوهر تحركات «حماس» و «الاخوان» عموماً، يهدف إلى الحد من نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها تمثل كياناً سياسياً علمانياً ونضالياً ترسخ في أوساط الشعب الفلسطيني. كما تهدف التحركات لبسط نفوذ «حماس» على الانتفاضة. ولكن فشل هذا النهج، وصمود الانتفاضة في الداخل في مواجهته دفع قادة «حماس» للعودة وتأكيد تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، وهذا ما أذاعه أحمد ياسين، الذي لم ينس أن يؤكد في الوقت نفسه تناقض حركته مع شعار المنظمة «اقامة دولة علمانية» داعياً إياها إلى الالتزام بالإسلام(٦٨).

وخلافاً لمجمل هذه المواقف والممارسات من جانب «حماس» وقادتها، فإن مواقف وممارسات «حركة الجهاد الاسلامي»، جاءت منسجمة على نحو عام مع خط تطور الانتفاضة وقيادتها، بل إن الحركة شددت في بيان لها على ضرورة الوحدة في مواجهة العدو الصهيوني(٦٩).

وفي معرض تميز «حركة الجهاد الاسلامي» ومواقفها عن «حماس» وسياساتها قال أحد زعماء «الجهاد» في غزة لمراسل أجنبي «إنني إنسان متدين لكن منظمة التحرير الفلسطينية ما زالت تمثلني، وتعتبر الجهاد المشكلة الفلسطينية القضية الرئيسية، التي تواجه الحركة الاسلامية في العالم بينما تعتبرها حماس، مجرد قضية اسلامية أخرى مثل أفغانستان أو الفيليبين»(٧٠).

---

(٦٦) أول صورة ترسمها **الوطن** لقيادة الانتفاضة، انظر: **الوطن** ١٩٨٨/٦/٣٠، ويضيف القائد الفلسطيني إلى ذلك قوله: «إن الاخوان المسلمين يركزون على ممارسة الطقوس الدينية، وما زال شعارهم حتى الآن «افغانستان قبل فلسطين» و «أن اليهود أقرب إليهم من الفلسطينيين الماركسيين» ، المصدر نفسه. وينقل صحافي فلسطيني تحت الاحتلال في: **القبس**، ١٩٨٨/١٠/١٧، أنه «وقبل خروجنا من نابلس صادفني شعار على الجدران... شعار يمجد الانتصار الأمريكي على الروس في افغانستان ويعتبر ذلك الانتصار انتصاراً للاسلام... وفي الوقت نفسه، يهدد اليهود والأمريكيين بمصير الروس في افغانستان.. بتوقيع «حماس»».

(٦٧) تقرير «رويتر»، في: **الوطن**، ١٩٨٨/٩/٦.

(٦٨) انظر: **السفير**، ١٩٨٨/٩/١٢، ولمزيد من التفاصيل، انظر: مهند عبد الحميد، في: **الحرية** (قبرص)، ١٩٨٨/٩/١٨، ص ٦ ـ ٩.

(٦٩) **إلى الأمام** (دمشق)، ١٩٨٨/٩/٣٠.

(٧٠) انظر: ايان بلاك، في: **الوطن**، ١٩٨٨/٩/١٣.

استخلاصات

خاتمة القول في وحدة وانقسام الحركة، يمكن اجمالها في جملة من الاستخلاصات أبرزها:

ـ إن الحركة الاسلامية في فلسطين لم تحافظ على السير باستقامة واحدة، وبدت مسيرتها متعرجة بفعل عوامل ذاتية وموضوعية، بعضها يتعلق بالتطورات الخاصة بالحركة، والآخر يتعلق بتطور القضية الفلسطينية.

ـ إن قوة الحركة الاسلامية في فلسطين، بشكل عام، ارتبط بظهور ضعف واضح في تنظيمات وقوى الحركة الوطنية والديمقراطية العلمانية الطابع وعجز هذه القوى عن القيام بالمهام المطلوب منها إنجازها في الزمان والمكان المحددين، الأمر الذي كان يدفع بتنظيمات في الحركة الاسلامية، أو أجزاء منها، أو مجموعة كوادر للتقدم والتصدي لبعض هذه المهام من موقع ديني.

ـ إن انقسام الحركة الاسلامية في فلسطين، كان يستمد عوامله، في غالبية الأحيان، من طبيعة الموقف الذي كانت تتخذه تنظيمات الحركة من قضية فلسطين، وكلما ظهرت ميول أقل اهتماماً في داخل التنظيمات بالقضية، كانت هذه التنظيمات تنشق على نفسها أو تخرج منها مجموعات كادرية لتؤسس تنظيمات جديدة.

ـ حملت مختلف التنظيمات التي خرجت عن جماعة «الاخوان المسلمين» صفة اسلامية باستثناء المجموعة التي ساهمت في تأسيس حركة «فتح» فلم تتخذ صفة اسلامية، لكنها ظلت قريبة من الإسلاميين وتقيم صلات قوية معهم، تتعزز من خلال رموز قيادة «فتح»، إضافة إلى «المساعدات» المادية والسياسية التي تقدمها تلك الرموز باسم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الإسلاميين بتنظيماتهم في الداخل.

ـ إن «الظاهرة الجهادية» هي تاريخية في الحركة الاسلامية الفلسطينية، تمتد إلى عصبة القسام مروراً بثورة ١٩٣٦ الكبرى ودور «الاخوان» في حرب فلسطين وامتداداً إلى التنظيمات الجديدة.

ـ يحاول «الاخوان المسلمون» الاستفادة من هذا البعد التاريخي للاسلام بطابعه النضالي من أجل بسط سيطرتهم ونفوذهم على الحركة الشعبية.

ـ لا يطرح «الاخوان» حلاً عملياً يكفل استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني على المدى المنظور، ويتقاطع موقفهم هذا مع موقف تنظيمهم الجديد «حركة المقاومة الاسلامية ـ حماس»، في حين يطرح اتجاه «الظاهرة الجهادية» وبخاصة «حركة الجهاد الاسلامي» حلاً عملياً للقضية هو دحر الاحتلال وتصفية كيانه قبل إقامة الدولة الاسلامية في فلسطين □

الطائفية في الحرب اللبنانية: أزمة نظام أم أزمة مجتمع؟

مسعود ضاهر

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية ـ بيروت.

مدخل منهجي

تكاد إشكالية العلاقة بين الطائفية والدولة اللبنانية تخترق الغالبية الساحقة من الدراسات التي تناولت تطور المجتمع اللبناني الحديث والمعاصر. فعلاقة الطائفية بالدولة اللبنانية وعلاقتهما معاً بالمجتمع، في حالتي ازدهاره وتأزمه، تعتبر واحدة من الاشكاليات النظرية التي لا يمكن تحليل المسألة اللبنانية الراهنة دون الاستفادة من مقولاتها الأساسية[1]. السبب في ذلك أن الطائفية لا تقف عند حدود التركيبة السياسية في لبنان بل ترتبط وثيقاً بالبنية الاقتصادية والاجتماعية فيه، وذات وظائف عديدة ليست الوظيفة الدينية سوى واحدة منها، وليست الدولة الطائفية سوى أحد تجلياتها على الساحة اللبنانية، وليست العلمانية سوى أحد البدائل الأساسية للخروج من المأزق الراهن لمجتمع تعرض للتفكيك الداخلي العنيف خلال ما يقارب عقداً ونصف العقد من الحرب المستمرة. تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الحرب الأهلية زادت من حدة الانتماء الديني والطائفي والمذهبي والمناطقي والعائلي لدرجة يصعب معها القول إن التراث الديني في لبنان اليوم قابل للتجاوز بسرعة، وإن القوى الفاعلة على الساحة اللبنانية تعترف في برامجها بضرورة تخطي العامل الديني في التركيبة السياسية المقترحة للبنان الجديد.

لذلك يلجأ الباحث المدقق في المسألة الطائفية في لبنان إلى ضرورة الفصل بين التراث الديني الذي يتضمن بعض العناصر الإيجابية التي يمكن استخدامها في عملية الإنقاذ الاقتصادي

---

(١) هناك دراسات كثيرة تناولت هذا الجانب، أبرزها: جواد بولس، **الأسس الحقيقية للبنان المعاصر** (بيروت: مؤسسة جواد بولس، [د.ت.])؛ جوزيف أبو خاطر، **المسألة اللبنانية** (بيروت: [د.ت.]، ١٩٧٨)؛ عصام نعمان، «طائفية النظام اللبناني: الخلفية، الأزمة، والمخرج،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٣ (أيار/ مايو ١٩٨٤)، ص ٥٤ ـ ٦٨، ومسعود ضاهر، «البعد الطائفي للمسألة اللبنانية،» **الوحدة** (الرباط)، السنة ٢، العدد ٢٠ (أيار/ مايو ١٩٨٦).

والاجتماعي والسياسي على الصعيدين الوطني والقومي، وبين الطائفية من حيث هي استغلال للدين في مجال التعويض عن سياسة فئوية ومجحفة دمرت الركائز الأساسية للمجتمع اللبناني خدمة لمصالح نخب طائفية وقوى طبقية مسيطرة وذات علاقة مباشرة وتبعية للامبريالية. يضاف إلى ذلك أن أسباب الأزمة اللبنانية ليست قائمة على المستوى السياسي فحسب، وليست نتاج عوامل داخلية وتركيبة طوائفية هشة فقط، بل تجد جذورها في ارتباط تلك العوامل وغيرها الوثيق بالصراع العربي ـ الصهيوني الذي من دونه يصعب فهم المسألة الطائفية في لبنان، من حيث الولادة والتطور والأهداف.

فالخلاف إذاً ليس خلافاً غائماً بين الدولة الطائفية والمجتمع اللبناني، بل خلافاً مع شكل من الممارسة السياسية اللبنانية التي اعتمدت الطائفية في جذور بناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية والعسكرية وغيرها وقادت، في الممارسة العملية، إلى مخاطر جدّية تهدد المجتمع اللبناني بالتفكك والانحلال بعد أن دمرت وحدة دولته ومؤسساتها[٢]. وعلى الباحث المدقق في المسألة الطائفية في لبنان إقامة التمايز بين مقولتين أساسيتين تربط إحداهما بين الدين والدولة في المجتمعات النامية ومنها لبنان، وتربط ثانيتهما الدولة بالطائفية من حيث هي الشكل الملائم لسيطرة البرجوازية اللبنانية التابعة[٣].

لا خلاف على دور الدين في المجتمعات النامية وقدرته على التعبئة الجماهيرية، بخاصة في حالات الأزمات الحادة كالتي يمر فيها المجتمع اللبناني اليوم. لكن الحالة اللبنانية بحاجة إلى توضيح إضافي بعد أن تجاوزت دور الدين إلى دور الطوائف، وهو التوضيح الذي يفسر إلى حد بعيد خصوصية المسألة اللبنانية وتعقدها.

هناك نماذج كثيرة على توظيف الدين في مجابهة مخاطر التفسخ الداخلي من جهة، والغزو الخارجي من جهة أخرى. فأبرزت دراسات عديدة دور العامل الديني إيجابياً في الثورة الجزائرية، والثورة الفيتنامية، وأمريكا اللاتينية وغيرها، لكن أياً من الدراسات العلمية التي تناولت المسألة اللبنانية لم تشر إلى دور ايجابي للطائفية بل نبهت من مخاطرها الكثيرة منذ البيان الوزاري لأول حكومة استقلالية في لبنان عام ١٩٤٣. وتكاد لا تخلو دراسة علمية واحدة حول علاقة الطائفية بالدولة اللبنانية، من الاستنتاج المعزز بالمعطيات الموثوقة ان الطائفية تتعارض مع مفهوم الديمقراطية الحقيقية لأنها تزوّر إرادة الشعب اللبناني وتكبله بقيود وأعراق وتقاليد تعمل لمصلحة النخب السياسية المسيطرة على حساب الشعب اللبناني. وتشير كذلك إلى أن الطائفية هي مكمن الداء لأنها الحاضن لممارسات سياسية قادت إلى نتائج سلبية للغاية وإلى خلل عميق في البنى الأساسية للمجتمع اللبناني[٤]. وتجدر الإشارة إلى أن الطائفية منعت الاستفادة من التنوع السكاني في لبنان، وهو تنوع غني ومتعدد الانتماءات ومنفتح على ثقافات عالمية متعددة بشكل تفاعلها تنمية ثقافية يحتاج إليها الوطن العربي في جميع أقطاره، ذلك أن الطائفية حصرت هذا

---

(٢) انظر المناقشة الغنية التي تساعد على فهم كثير من الحرب اللبنانية وأبعادها، في: «ندوة المستقبل العربي: ماذا يحدث في لبنان؟» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨).

(٣) انظر: مهدي عامل، **في الدولة الطائفية** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦).

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: عبده عويدات، **بعض أمراض الدولة في لبنان وطرق علاجها** (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٦٩)، و «السلطة التشريعية والتمثيل النيابي في لبنان،» في: عصام نعمان، **اية ديمقراطية.. اية وحدة؟** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١).

التفاعل في إطار التنافس الطوائفي الداخلي ووظفته لتعميق الهوة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين الطوائف والمناطق. من هنا تبدو المسألة معقدة جداً من حيث إن المواجهة في لبنان ليست علاقة تناحر بين الدين والدولة بل بين المجتمع المدني المرتكز على التنوع السكاني الطائفي وبين الدولة الطائفية التي تحاول تعويض ممارساتها السياسية الطبقية بالدين وتجعل من أزمة نظامها الطائفي ـ الطبقي المسيطر أزمة للمجتمع اللبناني. وقد حرصت هذه الدراسة على تعرية التضليل الايديولوجي للدولة الطائفية في لبنان، في محاولة للتوكيد على ضرورة إلغاء الطائفية كمدخل لاصلاح النظام السياسي فيه وحماية للمجتمع اللبناني من التفكك والانهيار.

أولاً: الصيغة الطائفية ـ الأزمة

كتبت دراسات كثيرة حول التطور التاريخي للمسألة الطائفية في لبنان ولا نرى فائدة تذكر في استرجاع المراحل الأساسية لذلك التطور[٥]. وفي حدود هذه الدراسة كان علينا التركيز على المسألة الطائفية منذ الاستقلال حتى اليوم، أي علاقة الطائفية بالدولة الطائفية التي نالت استقلالها عام ١٩٤٣ وكانت صلة الوصل بين المجتمع المدني اللبناني في سيرورته المعقدة من المجتمع الطوائفي إلى الانصهار الوطني. وحرصت الدراسة على إبراز المقولات الطائفية التي لعبت دوراً أساسياً في توكيد شرعية النظام اللبناني في البداية، ثم تحولت إلى أزمة بنيوية شملت أسسه في المرحلة الراهنة. لقد شكلت مقولة «الصيغة الفريدة» على قاعدة التعايش بين الطوائف اللبنانية في دولة مركزية مستقلة إحدى أبرز مقولات المرحلة الاستقلالية وما أعقبها من جلاء للجيوش الأجنبية، الفرنسية بشكل خاص، عن الأراضي اللبنانية[٦]، فاستفادت الدولة الطائفية في لبنان، إلى الحدود القصوى، من التحالف الطوائفي كتعبير عن الرغبة الوطنية الجامعة في العيش المشترك بين جميع الطوائف.

لكن تلك الدولة بدأت تفقد مشروعيتها مع تململ الطوائف وشعورها بالغبن والحرمان عندما تحجرت الصيغة اللبنانية ورفضت كل أشكال التغيير والتطوير ومراعاة ظروف العصر. فارتفعت شعارات المشاركة، والخوف، والتخويف، والغبن، والحرمان، كنتاج طبيعي للتطور الاقتصادي ـ الاجتماعي غير المتكافىء بين الطوائف والمناطق اللبنانية. ونظراً إلى مناخ الليبرالية الذي طبع الساحة اللبنانية على المستويين السياسي والاقتصادي، وهو مناخ بلغ حد الفوضى والفلتان وانعدام الرقابة، فإن قوى التغيير الديمقراطي بدأت تتزايد داخل المجتمع اللبناني وكانت قاعدتها العريضة تتضمن شرائح من أبناء الفئات الوسطى، والبرجوازية الصغيرة، والميسورين، والأجراء، والعمال، والفلاحين. وقد احتضنت العاصمة بيروت تكثيفاً شمولياً لمختلف المناطق والطوائف

---

(٥) صدرت دراسات كثيرة حول تاريخية المسألة الطائفية في لبنان، منها: مسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ١٦٩٧ ـ ١٨٦١** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨١)، ط ٢ (١٩٨٤)، ط ٣ (١٩٨٦)؛ سليمان تقي الدين، **المسألة الطائفية في لبنان: الجذور والتطور التاريخي** (بيروت: دار ابن خلدون، [د.ت.])؛ محمد أحمد ترحيني، **الأسس التاريخية لنظام لبنان الطائفي: دراسة مقارنة**، تقديم فؤاد شاهين (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨١)؛ هاني فارس، **النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث** (بيروت: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٠)، وباسم الجسر، **الصراعات اللبنانية والوفاق، (١٩٢٠ ـ ١٩٧٥)**، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨١).

(٦) انظر: مسعود ضاهر، **لبنان: الاستقلال، الميثاق والصيغة** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٧)، ط ٢ (بيروت: دار المطبوعات الشرعية، ١٩٨٤).

والطبقات الاجتماعية في لبنان[٧]، كما تكثفت على أرضها مختلف أشكال الصراعات العربية ـ العربية، والتيارات السياسية العالمية، إضافة إلى تحولها إلى ساحة للصراع المكشوف بين المشروع الصهيوني والقوى الوحدوية القومية العربية الرافضة له وذلك منذ أواخر الستينات.

ومع تزايد الأزمات الحادة الناتجة من التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ السياسي المشوَّه للمجتمع اللبناني في ظل دولته الطائفية ـ الطبقية بدأت سلسلة الأزمات المتفاقمة تنفجر الواحدة تلو الأخرى في حقل الممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدولة. فبرز نزاع حاد حول هوية لبنان العربية بشكل أكثر حدة مما كان عليه في أواخر عهد الانتداب الفرنسي[٨]، وتعمقت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين المناطق اللبنانية بسبب التنمية المحدودة والمشوَّهة لمناطق معينة على حساب باقي المناطق. وتقلصت حدود الديمقراطية إلى بعض مظاهرها الشكلية، كما تعطلت بالكامل جميع الانتخابات التمثيلية الشعبية على صعيد القرى والبلديات منذ حوالى ربع قرن بعد أن تعطلت كل أشكال الاحصاء الرسمي للسكان منذ أكثر من نصف قرن.

تزامن انفجار هذه الأزمات مع بداية الحرب الأهلية التي تداخلت فيها العوامل المحلية والإقليمية والدولية، كما تداخلت فيها العوامل الطائفية والمذهبية والعشائرية والوطنية والقومية أيضاً. ونتج من ذلك الانفجار الكبير أن انهارت الدولة الطائفية ونظامها الطائفي ـ الطبقي في لبنان، وبات من الصعب جداً الكلام عن أزمة في النظام السياسي بمعزل عن أزمة في المجتمع اللبناني كله. وقد ربط الرئيس سليم الحص بين أزمة النظام السياسي وأزمة المجتمع في لبنان عبر مذكرة بعث بها إلى الملوك والرؤساء العرب بتاريخ ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ نقتطع منها المقولات التالية: «.. إن مكمن الداء في النظام اللبناني، وبالتالي في التجربة الديمقراطية المتعثرة، هو في الطائفية... الطائفية السياسية هي المصدر الأساسي لأزمة النظام في لبنان، وإن الحل في نهاية التحليل لا يكون، إن عاجلاً أم آجلاً، إلاّ بإلغاء الطائفية السياسية... ومن المعوقات الماثلة في لبنان العصبية الطائفية والمذهبية، والتخلف الاجتماعي الناتج عن اهمال مزمن لمناطق واسعة من لبنان وفئات عريضة من شعبه، وهذا كله من تجليات أزمة المجتمع...» واستنتج: «إن أزمة المجتمع في لبنان لها جواب واحد هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. والواقع أن لبنان لم يسلك يوماً طريق الانماء بالمعنى الصحيح، تخطيطاً وبرمجة وتنفيذاً»[٩]. ومن الممكن أن نضيف الكثير من المقولات الأخرى التي حفلت بها مذكرة الرئيس الحص وكلها تؤكد جدلية العلاقة بين أزمة النظام السياسي وأزمة المجتمع في لبنان ومدى تأثير كل منهما بالأخرى خلال سنوات الحرب الطويلة.

لكن المسألة ليست في توصيف الأزمة وإظهار تجلياتها على مختلف الأصعدة. فهي أزمة النظام اللبناني، ودستوره، ومؤسساته، وشرعيته كما هي أزمة المجتمع اللبناني ببناه الاقتصادية

---

(٧) حول التركيبة الطبقية في لبنان قبيل الحرب الأهلية، انظر:
Claude Dubar et Salim Nasr, *Les Classes sociales au Liban* (Paris: FNSP, 1976).

(٨) مؤسسة الدراسات والأبحاث اللبنانية، **لبنان الآخر: وقائع مؤتمر حول «العلمنة والهوية العربية»** (بيروت: المؤسسة، ١٩٧٦).

(٩) انظر: سليم الحص: «مذكرة إلى الملوك والرؤساء العرب،» **السفير** ٧/١/١٩٨٩؛ **مجموعة خطب ومحاضرات وكلمات ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩** (بيروت: منشورات وزارة الاعلام، مركز النشر اللبناني، ١٩٨٠)؛ «لبنان: التجربة الديمقراطية،» محاضرة القيت في المركز الثقافي الاسلامي بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠؛ «مدخل إلى القضية اللبنانية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٢٤ (شباط/ فبراير ١٩٨١)، و «الحريات والديمقراطية في لبنان،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٤ (حزيران/ يونيو ١٩٨٤).

والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية والإدارية. وهي أيضاً أزمة انتماء لبنان، وهويته الوطنية والقومية، والنظام الليبرالي فيه، والممارسة الديمقراطية المشوَّهة، والانصهار الوطني والوحدة الداخلية وغيرها[١٠]، ودلالة ذلك أن الأزمة داخلية بالدرجة الأولى لكنها سمحت للتدخل الخارجي، الاقليمي والدولي، بأن يكون شديد التأثير في الدولة والمجتمع معاً في لبنان. وهنا بالتحديد تكمن أهمية تحليل العامل الطائفي في تفكيك هذا المجتمع وتلك الدولة بعد أن كان ذلك العامل إحدى أبرز الركائز التي بنيت عليها الدولة الطائفية كشكل يلائم سيطرة البرجوازية اللبنانية التابعة للإمبريالية على المجتمع اللبناني وحكمها له قرابة ثلث قرن سبقت إندلاع الحرب الأهلية.

نحاول في هذا المجال إبراز العوامل التي ساهمت في تحول الطائفية من قاعدة للنظام السياسي المسيطر إلى أداة لتهديمه وتغييب دولته المركزية وتفكيك المؤسسات فيه لدرجة تهددت معها ركائز الوحدة الوطنية وأسس التعايش في المجتمع اللبناني الموحد[١١]. ولا يتسع المجال لإبراز جميع العوامل التي رافقت مرحلة الاستقلال اللبناني منذ بدايتها حتى اليوم لأنها تتطلب أكثر من دراسة تفصيلية. نشير فقط إلى أبرز المقولات التي ارتبطت بها تلك العوامل أو ساهمت في بلورتها.

خضع المجتمع اللبناني منذ الاستقلال لدولة طائفية مركزية ورثت الكثير من القوانين والمراسيم الفرنسية فحافظت على معظمها دون تغيير جذري لأنها تلاءمت مع مصالح النخب السياسية الطائفية التي حكمت لبنان. لكن الحفاظ على تلك القوانين ولمصلحة نخب طائفية دون أخرى استثار ردود فعل طائفية تطالب بزيادة حصتها الموروثة من عهد الانتداب. ولم تكن الدولة الطائفية قادرة على تلبية رغبات جميع النخب الطائفية، بخاصة وأن النخب المسيطرة لم تبدِ أي استعداد للتنازل عن جانب ولو يسير من مغانمها الطائفية الموروثة. فتحجرت الصيغة الطائفية وساهم تحجرها في تجميد المجتمع اللبناني ومنعه من التطور والنمو بشكل متوازن. وتحولت هذه الصيغة المتحجرة إلى صراع مفتوح بين النخب الطائفية المسيطرة، ولم تنجُ قوى التغيير الاقتصادي والاجتماعي من التلون بلون الطوائف بعد أن أعطت للغبن والحرمان لوناً طائفياً معيناً يقابله اثراء وبحبوحة وغنى تُنعتُ بها طوائف أخرى، وأعطت للواقع اللبناني طابع المأساة الدموية[١٢].

إن الناظم الأساسي للتاريخ الطوائفي المغلق هو موقع الطائفية في الدولة اللبنانية. فطالما أن الدولة قائمة على الطائفية، وطالما أن الناظم الفعلي للمجتمع اللبناني المتعدد الطوائف هو الدولة الطائفية، فإن الخلل بين الطوائف والدولة الطائفية خلل في الممارسة السلطوية وليس خللاً في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية. لذلك ينطلق الباحثون الطوائفيون من ضرورة تصحيح العلاقة بين الدولة الطائفية وبين الطوائف لتصحح العلاقة بين هذه الدولة والمجتمع اللبناني خوفاً من انهياره بانهيارها. والمقولة التي تضبط هذه العلاقة هي التالية: «بقدر ما ترفض الدولة هذه الطوائف وتضطهدها، ترفض الطوائف الدولة وتثور عليها»[١٣]. فالعلاقة إذاً علاقة سلطوية بينهما، والصراع بين الطوائف هو

---

(١٠) Roger Owen, ed., *Essays on the Crisis in Lebanon* (London: Ithaca Press, 1976).

(١١) محمد زهدي يكن، **السلطة السياسية اللبنانية بين الواقع والمرتجى** (بيروت: دار يكن للنشر، ١٩٧٩).

(١٢) عبد العزيز قباني، **لبنان والصيغة المأساة** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢)، وفارس سلوم، **لبنان... وفلسفة الصيغة** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٧٨).

(١٣) فؤاد اسحق الخوري، **إمامة الشهيد وإمامة البطل: التنظيم الديني لدى الطوائف والأقليات في العالم العربي** (بيروت: دار الجامعة، ١٩٨٨)، ص ٣.

بالضرورة صراع على السلطة الذي يتضمن بالتأكيد صراعاً على المكاسب الاقتصادية والوظائفية والسياسية والاجتماعية وغيرها. فلماذا إذاً تغييب هذه العوامل مجتمعة، وبشكل خاص العامل الاقتصادي، طالما أن الدولة الطائفية قبل انهيارها حصرت معظم منافعها وخدماتها في مناطق معينة ولمصلحة طوائف معينة؟ طوائف الأطراف ليست طائفة واحدة لكنها تتشكل في غالبيتها الساحقة من الطوائف الاسلامية، وتحديداً الشيعية منها. وطوائف المركز ليست واحدة لكنها تتشكل في غالبيتها الساحقة من الموارنة بالدرجة الأولى والسنّة بالدرجة الثانية. يضاف إلى ذلك أن النزوح الطوائفي الكثيف إلى بيروت من الأرياف البعيدة لم يحل مشكلة أبناء طوائف الأرياف بل جعل منهم حزاماً للبؤس تستفيد منه الدولة الطائفية ونظامها الطائفي ـ الطبقي المسيطر وقواها البرجوازية المرتبطة تبعياً بالامبريالية العالمية، وجعل بعضهم مقاتلين يدافعون عن نظام سياسي لم يقدم لهم منافع تذكر في مرحلة ازدهاره.

ويلاحظ أن العامل الطائفي ليس وحيد الجانب في الحرب الأهلية اللبنانية، وأن التدمير الذي لحق بالقوى البشرية اللبنانية لم يكن تدميراً لمراكز تخص طائفة واحدة بل شملت دورة العنف والتدمير، وبدرجات متفاوتة، جميع الطوائف والمناطق اللبنانية. وازدادت حدة الصراع الطوائفي في أكثر من منطقة لبنانية وعلى امتداد الحرب الأهلية التي أنهت عامها الرابع عشر، لكنه لم يبق الشكل الوحيد للصراع في هذه الحرب. فهناك الصراع داخل الطائفة نفسها، والصراع بين طوائف أو مذاهب من داخل الدين الواحد، وهناك الصراع بين طوائف من أديان مختلفة، وهناك الصراع العربي ـ العربي على أرض لبنان، والصراع العربي ـ الصهيوني. وطالما أن اسرائيل هي المستفيد الأكبر في هذه الصراعات جميعاً فلا بد من البحث عن العلاقة الوثيقة والثابتة بين الصراع الطوائفي في لبنان والمشروع الصهيوني الامبريالي للوطن العربي[١٤].

لذا فالمقولات الطائفية، وبالتالي المنهج الطائفي، عاجزة بالضرورة عن فهم الظاهرة الطائفية وموقعها في الحرب الأهلية اللبنانية. فهي تنظر إلى الطوائف من داخلها فتكرر رسم حركة التاريخ ضمن دائرة مغلقة توصل نهايتها إلى البداية وترى في الحرب الأهلية اللبنانية سلسلة لا تنتهي من الحروب الطائفية التي ستستمر طالما بقيت الطوائف في لبنان تتعايش وتتساكن دون أن تتدامج. وهذه المقولات ترى في طائفية القرن العشرين نموذجاً مكرراً لطائفية القرن التاسع عشر وحتى للقرون الأولى التي أعقبت قيام الدولة الإسلامية مروراً بجميع الدول السلطانية من أيوبية وسلجوقية ومملوكية وعثمانية. إن هذا المنهج يلغي تماماً حركة التطور التاريخي كما يلغي أنماط الانتاج وعلاقات الانتاج وتعاقب التشكيلات الاجتماعية، ويلغي كذلك كل الانتفاضات الشعبية التي شهدتها الساحة اللبنانية قبل غيرها من مناطق المشرق العربي وفي وقت مبكر في أواسط القرن التاسع عشر[١٥].

يضاف إلى ذلك أن علاقة الطوائف بالخارج الاستعماري تتسم بكثير من السطحية

---

(١٤) انظر: مسعود ضاهر، «جدلية العلاقة بين فكر التجزئة والفكر الصهيوني في المشرق العربي الحديث،» **الوحدة**، السنة ٣، العددان ٢٩ ـ ٣١ (شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٨٧).

(١٥) مسعود ضاهر، **الانتفاضات اللبنانية ضد النظام المقاطعجي**، سلسلة تاريخ المشرق العربي، ٤ (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٨)، حيث اثبتنا فيها أن احدى الوظائف للطائفية في الحرب الأهلية منع الانتفاضات الشعبية من التبلور النهائي كحركات شعبية شمولية، وحرفها عن مسارها الاجتماعي والعمل على تفكيك القاعدة من جهة وتوحيد النخب السياسية المتصارعة من جهة ثانية.

والتبسيطية في إطار المنهج الطائفي. فيبرز العامل الخارجي الاستعماري كمساند لطائفة دون سواها ولمصلحة طائفة على حساب باقي الطوائف، في الوقت الذي تؤكد فيه الوثائق العلمية حول تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، ومنها وثائق الحرب الأهلية الراهنة، ان المشروع الطائفي في لبنان كان جزءاً لا يتجزأ من المشروع الاستعماري الخارجي، وأن حركة تبديل الهرم الطائفي المسيطر بين طائفة وأخرى لا تزعج المراكز الامبريالية كما لم تزعج السلطنة العثمانية نفسها عند الاعتراف بزعامة الأسرة الشهابية السنيّة مكان الأسرة المعنية الدرزية، ثم الاعتراف بالزعامة المارونية زمن المتصرفية. فصراع الطوائف هو، بالدرجة الأولى، صراع سلطوي له أبعاد متعددة ويرتبط وثيقاً بالصراعات الإقليمية والدولية. إن موقع الظاهرة الطائفية في الحرب الأهلية اللبنانية يرتبط أيضاً بهذه الصراعات. والطائفية وحدها عاجزة عن تفسير الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي رافقت هذه الحرب وقادت إلى انهيار النظام السياسي في لبنان. لذلك تبدو الحاجة ملحة إلى تحليل موقع هذا النظام الطائفي ـ الطبقي في الحرب الأهلية الراهنة، بعد أن عملت القوى الطائفية ـ الطبقية المسيطرة على الدمج بين أزمة نظامها السياسي وأزمة المجتمع اللبناني. فهل صحيح أن أزمة هذا النظام هي نفسها أزمة المجتمع اللبناني كله؟ وبالتالي، هل التغيير الجذري في بنية هذا النظام الطائفي ـ الطبقي يضعف بنية المجتمع اللبناني أم يفسح أمامه أوسع المجالات للنهوض مجدداً من هذه الحرب الأهلية المدمرة التي تتحمل المسؤولية الأساسية فيها القوى الطائفية ـ الطبقية المسيطرة التي بنت النظام السياسي اللبناني واستفادت منه منذ عام ١٩٤٣؟

ثانياً: في تحديد الطبيعة البنيوية للأزمة اللبنانية: أزمة نظام أم أزمة مجتمع؟

لا شك في أن علاقة وثيقة تربط المجتمع اللبناني المتعدد الطوائف بالدولة اللبنانية ذات الركائز الطائفية ـ الطبقية المسيطرة. وعلى قاعدة بعض الدراسات العلمية حول جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة في الوطن العربي المعاصر[١٦] يمكن القول إن المجتمع اللبناني المتعدد الطوائف سابق على الدولة الطائفية في لبنان التي تأخر ظهورها حتى عام ١٩٢٠. وذلك يفترض بالضرورة وجود أشكال من السلطة شكلت أدوات للضبط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المقاطعات اللبنانية بالارتباط الوثيق مع السلطة المركزية العثمانية قبل انهيارها في الحرب العالمية الأولى. فأسبقية المجتمع الطوائفي على الدولة الطائفية في لبنان، تاريخياً واجتماعياً وسلطوياً، كانت موضع بحث لعدد كبير من المؤرخين العرب والأجانب[١٧]. يمكن التذكير بأهم المقولات العلمية التي

---

(١٦) سعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٥ ـ ٤٩.

(١٧) ابرز الدراسات في هذا المجال:

Georges Charaf, *Communautés et pouvoir au Liban* (Beyrouth: CEDRE, 1981); Edmond Rabbath, *La Formation historique de Liban politique et constitutionnel: Essai de synthèse*, 2ème ed., Beirut, Université libanaise, Section des études juridiques, politiques et administratives, 1 (Beyrouth: Université libanaise, 1986); Toufic Touma, *Paysans et institutions féodales chez les Druses et les Maronites du Liban du XVIIème siècle à 1914*, 2 vols., Publications de l'Université libanaise, Sections des études historiques 20-21 (Beyrouth: Librairie orientale. 1971-1972);

ادمون رباط [وآخرون]، **لبنان والبنية الطائفية** (بيروت: دار الفن والأدب، ١٩٨٥)، و «لبنان: دروس واحتمالات،» **الواقع**، العددان ٥ ـ ٦ (شباط/ فبراير ١٩٨٣)، عدد خاص.

تساعد على تحديد الطبيعة البنيوية للأزمة اللبنانية الراهنة انطلاقاً من تاريخيتها، أي من الفهم العلمي لماضيها في ضوء حاضرها المتأزم الذي جعل من أزمة النظام الطائفي ـ الطبقي في لبنان أزمة المجتمع اللبناني كله، وهي تهدد بتفككه وانهياره بعد حرب أهلية بالغة التعقيد تداخل فيها الطائفي بالوطني، والقومي بالأممي، والسياسي بالاقتصادي، والاجتماعي بالثقافي و...

رغم التداخل الوثيق بين المجتمع والدولة في التاريخ المعاصر، فإن الدولة هي التعبير السياسي، السلطوي، القمعي الضابط لوحدة المجتمع ومنعه من الانهيار أمام التهديدات الداخلية والخارجية المحيطة به. الدولة، بهذا المعنى، ضرورة موضوعية لبقاء المجتمع موحداً، وغيابها لا يعني انهيار المجتمع مباشرة وزواله بل يعني المدخل إلى ذلك الانهيار. وإذا كان بعض الباحثين يرهن بقاء المجتمع باستمرارية أداة الضبط السياسي والاجتماعي والاقتصادي فيه، أي الدولة، فإن انهيارها يحتمل أن يكون انهياراً مرحلياً مؤقتاً تستعيد فيه الدولة قدرتها على التماسك لإعادة ضبط المجتمع. وبالتالي لا يمكن الكلام عن انهيار المجتمع اللبناني وزواله طالما بقيت المساعي ناشطة لإعادة انبعاث دولته المفككة التي تناقصت شرعيتها لدرجة بات نظامها السياسي بحاجة إلى تغيير في بناه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي القوى السياسية الطبقية التي شكلت الطائفية إحدى ركائز سيطرتها المستمرة منذ قيام الدولة اللبنانية.

وعندما طغى الانقسام الطوائفي العمودي على الانقسامات الاجتماعية والمناطقية والطبقية، تحولت الطوائف، في الممارسة العملية للدولة الطائفية في لبنان، إلى كتل بشرية متراصة وراء زعمائها الدينيين والمدنيين، تقيم نوعاً من التوازن الاجتماعي مع الدولة القائمة بحيث تمنعها من التطور وتعيق تحولها إلى دولة برجوازية عصرية لها سمات الدولة الوطنية القادرة على الصهر الاجتماعي والانماء الشمولي. واللافت للنظر أن الدولة الطائفية في لبنان تستعيد دوماً شرعية ولادتها عبر الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ لأن ممارساتها العملية منذ ذلك الحين حولت الطوائف إلى قوى متناحرة، متعددة الاتجاهات السياسية، ومتنافرة في ولاءاتها الوطنية والقومية. ورغم تمسك زعماء الطوائف بهذه الدولة الطائفية، من مواقع متباينة ومتناقضة أحياناً، فإن منافعها لم تقدَّم لهم بالتساوي. يضاف إلى ذلك أن قوى عشائرية وقبلية تعايشت في إطار هذه الدولة إلى جانب شرائح برجوازية، صناعية وتجارية ومالية، تقيم صلة مباشرة مع أحدث المنجزات التقانية والعصرية.

عملت الدولة الطائفية في لبنان منذ الاستقلال حتى اندلاع الحرب الأهلية في ظروف استحالة قيام دولة مركزية عادلة، لأن القوى الطوائفية المكونة لها كانت تدّعي لنفسها نوعاً من الاستقلالية النسبية عن الدولة وترفض التنازل لها عن بعض الامتيازات التي حصلت عليها إبَّان نظام الملل العثماني ومرحلتي المتصرفية ودولة لبنان الكبير. ومع تحجر الصيغة الطوائفية تحولت الدولة الطائفية في لبنان إلى حكم عاجز عن إرضاء رغبات النخبة الطائفية، الموالية والمعارضة معاً، واتجهت صيغة التعايش بشدة وجهة الحفاظ على الامتيازات حتى وصل بها الأمر إلى تهديم الدولة المركزية وصيغة التعايش معها. ومع غياب الدولة المركزية، بصيغتها الطوائفية الميثاقية المعروفة، فتحت على مصراعيها دعوات التقسيم، والتعددية، والفدرالية، والكونفدرالية، والكانتونات وغيرها. دلالة ذلك أن النخب الطائفية المسيطرة عملت على تحويل مأزقها السلطوي الذي نتج منه تهديم الدولة الطائفية المركزية في لبنان، إلى مأزق يشمل التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسكانية للمجتمع اللبناني كله. هذه النقطة بالذات تحتاج إلى تحليل منهجي معمّق يكشف قدرة المجتمع الموحد على تجاوز أزمة النظام السياسي وإجباره على تطوير ركائزه بما يتلاءم مع المصالح

الأساسية للوحدة اللبنانية التي تمتاز بسمات تتعدى حدود الطوائف والمناطق والطبقات لتصهرها جميعها في وحدة وطنية شمولية.

إن إقامة التمايز بين النظام السياسي والدولة في علاقتهما بالمجتمع المدني شرط ضروري لفهم الأزمة الراهنة في لبنان. فالمجتمع اللبناني، رغم تفككه وتبعثر ركائزه وقواه البنيوية، ما زال موجوداً ومعترفاً به داخلياً وإقليمياً وعالمياً. فالدولة اللبنانية، رغم النقص في شرعيتها ودورها التوحيدي وانقسامها إلى شرعيتين أو أكثر، ما زالت موجودة ومعترفاً بها أيضاً على المستويات الثلاثة المشار إليها سابقاً. أما النظام السياسي الطائفي ـ الطبقي الذي كان مسيطراً حتى اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ فبات بحاجة ماسّة إلى التغيير في بناه الأساسية، ورموزه السياسية، وقواه الطبقية، وتحالفاته الطوائفية[١٨]. وبعد أربع عشرة سنة متواصلة من الحرب المدمرة، بأبعادها الداخلية والخارجية، تآكلت شرعية هذا النظام ومؤسساته الدستورية والقمعية. وتعمل قوى التغيير الداخلي على منعه من تجديد بناه الطائفية ـ الطبقية حتى لا تمهد مجدداً لحرب أهلية لم تنته بعد.

دلالة ذلك أن هناك ظروفاً موضوعية وذاتية تسمح بتغيير النظام السياسي اللبناني لأن قوى طائفية وطبقية فاعلة سحبت اعترافها به وتعمل على تطويره أو تغييره بما يتلاءم مع مصالحها الطائفية والطبقية التي أفرزت بعضها تطورات الحرب الأهلية نفسها. ومن نافل القول إن قوى التغيير الداخلي ليست قادرة بمفردها على هدم كل ركائز النظام السياسي القديم طالما أن هنالك عوامل داخلية وإقليمية وعالمية تلعب دورها في هذه العملية وتمنع قوى التغيير الداخلي من تحقيق كامل أهدافها. يضاف إلى ذلك أن هذه القوى غير متجانسة، ولا تنتظم في عمل موحد على الصعيد الوطني الشامل، ولا يجمعها برنامج متكامل للإصلاح السياسي والتغيير الاجتماعي والاقتصادي. كما أن قوى فاعلة فيها ذات انتماءات طائفية واضحة تسعى إلى تغيير بعض التحالفات الطائفية ـ الطبقية وليس إلى التغيير البنيوي الجذري في قواعد النظام وبناه الأساسية. وقد عبر المفكر اللبناني الشهيد كمال جنبلاط أصدق تعبير عن الطبيعة البنيوية للنظام اللبناني بأنها «أزمة الحكومة والمعارضة معاً»[١٩]، أي أزمة القوى المسيطرة وأزمة القوى الطامحة إلى السيطرة وتحسين مواقعها داخل النظام مع تعديل في بعض ركائزه ووظائفه، بما يتلاءم مع مصالح النخب الطائفية ـ الطبقية الجديدة وليس تغيير تلك الركائز جذرياً بما يتلاءم مع مصالح الشعب اللبناني بجميع طبقاته وطوائفه ومناطقه.

في هذا المجال أيضاً تبدو الحاجة ملحة إلى إقامة الاختلاف بين شرعية الدولة وشرعية النظام السياسي في علاقتهما بالمجتمع المدني. فالدولة، من حيث هي أداة الضبط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع المدني، والحامية له من التهديدات الداخلية والخارجية، باقية ما بقيت شرعية هذا المجتمع على المستويات الداخلية والاقليمية والدولية. ويلاحظ أن هذه الشرعية هي من ثوابت العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية.

---

(١٨) منذ مطلع عام ١٩٧٧ طرح حزب الكتائب صيغة بديلة للنظام اللبناني شعارها «التنوع في الوحدة». انظر كتاب «العمل» بعنوان: **الصيغة البديلة** (١٩٧٧)، وغسان سلامة، «الحرب اللبنانية: في قراءتها وفي سبل الخروج منها،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٢ (حزيران/ يونيو ١٩٨٨).

(١٩) كمال جنبلاط، **من أجل المستقبل: مختارات** (المختارة: الدار التقدمية، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، ١٩٨٤).

أما النظام السياسي المسيطر في لبنان الذي أوغل في الجمود والتحجر في مؤسساته السياسية ونظمه الحقوقية والادارية والعسكرية ورفض كل أشكال التغيير الجذري، فكانت الحرب الأهلية الراهنة تعبيراً عن أزمة دولته الطائفية دون أن يكون مطلب التغيير السبب الوحيد والأساسي لاندلاعها حيث تداخلت فيها عوامل اقليمية ودولية.

إن قمة التضليل الايديولوجي الذي تمارسه القوى الطائفية ـ الطبقية المسيطرة في الحرب الأهلية اللبنانية هي في الدمج المتعمد بين أزمة النظام السياسي وأزمة الدولة اللبنانية، وبالتالي الدمج بين شرعية هذا النظام وتلك الدولة. فالقوى المسيطرة، في مرحلة انهيارها، تحاول جر المجتمع كله إلى الانهيار. وهذا ما تفعله القوى الطائفية ـ الطبقية المسيطرة في لبنان منذ اندلاع الحرب الأهلية فيه عام ١٩٧٥. فقد استنجدت بقوى القمع الداخلي (الجيش اللبناني)، ثم بالقوى الاقليمية العربية (الجيش السوري)، ثم بالقوى الاقليمية المعادية للعرب (الجيش الاسرائيلي والجيوش المتعددة الجنسيات) وذلك في محاولة لتأبيد سيطرتها الطبقية على المجتمع اللبناني. ثم لجأت إلى تغييب الدولة نفسها والتشكيك بشرعيتها المنقسمة إلى شرعيتين في المجال السياسي والاداري والعسكري. ومع ذلك استمر المجتمع اللبناني، بكامل طبقاته وطوائفه ومناطقه، مصرّاً على الوحدة ورفض جميع أشكال التقسيم والكانتونات والتجزئة. وما زالت القوى الاقليمية والدولية مصرّة على الاعتراف بوحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات. واستمرت المطالبة، الداخلية والاقليمية والدولية، بالدعوة إلى استنهاض الدولة اللبنانية الشرعية ورفض سلطة الميليشيات وقوى الأمر الواقع. وفي ذلك تأكيد على صمود شرعية المجتمع المدني الموحد في لبنان، وصمود شرعية الدولة الواحدة الموحِّدة التي تعمل الميليشيات على تغييبها والحلول مكانها بالقوة المسلحة، على حساب الأماني الوطنية والقومية للشعب اللبناني.

إن شرعية الدولة اللبنانية، بمواصفات الدولة الحديثة الضامنة لبقاء المجتمع المدني وتطوره الديمقراطي وإنمائه الاقتصادي والاجتماعي، هي شرعية ثابتة وغير قابلة للزوال في ظروف العلاقات الدولية الراهنة. وكل اعتداء على المجتمع اللبناني إبَّان ضعف الدولة المركزية فيه يلقى الإدانة والشجب من دول المحيط العربي الحاضن لهذا المجتمع كجزء عضوي وفاعل فيه، ومن منظومة الدول المنضوية في هيئة الأمم المتحدة التي تعتبر لبنان دولة مستقلة وذات سيادة معترف بها دولياً ولا يجوز لأية دولة أخرى أن تنتقص من تلك السيادة أو تقتطع جزءاً من الأراضي اللبنانية وتضمها إليها[٢٠]. فشرعية المجتمع اللبناني شرعية قائمة ضمن حدود معترف بها دولياً وفي ظل دولة واحدة منتخبة انتخاباً حراً من الشعب اللبناني تبعاً للقوانين الدستورية السائدة في لبنان. ولا بد من تعرية التضليل الذي تمارسه القوى التسلطية الراهنة التي غيّبت عمداً الدولة الشرعية في لبنان، وسيطرت على مرافئها ومرافقها الشرعية، وبنت لنفسها مطارات ومرافىء خاصة، وأقامت لها ميليشيات حلت مكان أجهزة الدولة الشرعية وعلى حسابها، وصادرت الحقوق الأساسية للمواطن اللبناني، وألغت كل أشكال التمثيل الديمقراطي والانتخابات النيابية والبلدية ومخاتير القرى، وصادرت أجهزة الإعلام الرسمية وبنت لنفسها مؤسسات خاصة، مرئية ومسموعة ومكتوبة...

---

(٢٠) سليم حداد، **قوات الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في لبنان** (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨١).

كثيرة هي الوقائع الدامغة التي تؤكد أن القوى الميليشياوية المحلية هي التي غيّبت الدولة اللبنانية وأفقدتها شرعيتها على أرض الواقع. وان هذه السلطات الميليشياوية تحاول جاهدة ترسيخ المؤسسات اللاشرعية التي بنتها في ظروف الحرب على حساب المؤسسات الشرعية. وبعد أن نجحت في تغييب شرعية الدولة مرحلياً، وفي تفكيك مؤسساتها الدستورية والادارية والاعلامية والعسكرية، حاولت أيضاً تفكيك المجتمع المدني في لبنان واعادة فرزه على الأسس التي كانت سائدة فيه قبل قيام الدولة اللبنانية الحالية أو دولة لبنان الكبير. وباسم التعددية الطائفية تطرح مختلف صيغ الفدرالية، والكونفدرالية، والكانتونات، والتعددية، والتقسيم، وغيرها. ولعل أبرز النتائج المترتبة على هذه الصيغ أنها تغيّب شرعية المجتمع اللبناني الموحد كما غيّبت شرعية الدولة اللبنانية الواحدة لكي تسهل أمام القوى الطائفية ـ الطبقية مهمة تجديد النظام الطائفي ـ الطبقي المسيطر وفق مواصفات جديدة تبدل في شكل أدائه للوظائف الطبقية المناطة به دون أن تغير في بناه الطائفية ـ الطبقية أو في دوره الأساسي كضامن لمصالح النخب الطائفية المسيطرة وهي نخب ذات طبيعة طبقية واضحة.

ثالثاً: بعض الاستنتاجات

توافرت الشروط الكافية لتغييب شرعية الدولة اللبنانية في أواخر العام الرابع عشر للحرب الأهلية في لبنان، لكن قابليتها لاستعادة دورها التوحيدي ما زالت قائمة ومطلوبة طالما أن المجتمع المدني اللبناني ما زال مصراً على الوحدة ورفض التجزئة. وهناك نماذج كثيرة على تفكك الدولة المركزية وغياب شرعيتها في ظروف تاريخية محددة شهدت بعدها نهضة سريعة على قاعدة من الحكم المركزي القوي. وهناك نماذج أخرى على أن التغييب المؤقت للدولة المركزية قد يتحول إلى غياب دائم يرافقه انحلال وزوال وذوبان المجتمع المدني في المجتمعات أو الدول الاقليمية المجاورة. لكن نظرة علمية متفحصة للقوى المدنية المكونة للمجتمع اللبناني تثبت أنها قوى متجانسة قومياً وثقافياً وإثنياً، وذات تاريخ واحد، وتربطها مصالح مشتركة وانتماءات قومية واحدة، ولها رغبة أكيدة في العيش المشترك. كما أن الدولة المركزية اللبنانية ولدت في ظروف اقليمية ودولية تدامجت فيها قوة الارادة الخارجية القاهرة مع رغبات العناصر الداخلية بالتوحد والاندماج والصهر الوطني.

وشكلت مرحلة الاستقلال الوطني منذ عام ١٩٤٣ مناسبة تاريخية لهذه الدولة المركزية لكي تقوم بعملية الصهر الوطني وتعزيز الانتماء القومي للشعب اللبناني في محيطه العربي. فكانت الطائفية، بنظامها القائم على التفرقة الداخلية ودولتها التسلطية، عائقاً أساسياً أمام وحدة لبنان أرضاً وشعباً ومؤسسات. فكانت الحرب الأهلية إحدى نتائج الأزمة البنيوية للنظام الطائفي ـ الطبقي وتحجره ودورانه حول الأزمات الحادة دون محاولة حلها بما يضمن المصالح الأساسية للشعب اللبناني على اختلاف طبقاته وطوائفه ومناطقه.

لذلك انهارت شرعية هذا النظام بسهولة لأن القوى الرافضة لتجديده ولاستمرارية دولته الطائفية ـ الطبقية باتت أكثر فاعلية من القوى الداعمة له. وإذا كان بالإمكان نعت غياب الدولة المركزية بالمؤقت والمرحلي طالما أن شرعيتها ما زالت مطلباً جماهيرياً للمجتمع اللبناني كله، فإن بالإمكان نعت أزمة النظام الطائفي ـ الطبقي المسيطر في لبنان بالأزمة الدائمة لأنها أزمة شرعية وقدرة على تجديد النظام نفسه ولمؤسساته بما يضمن الاستقرار للشعب اللبناني وتجاوز التحديات

الداخلية والخارجية بعد عقد ونصف العقد من الحرب الأهلية المستمرة. وبما أن شرعية هذا النظام باتت موضع شك فإن مسألة تغييره، جزئياً أو كلياً، مطروحة بحدّة، سلمياً أو بالعنف المسلح. إنها أزمة نظام طائفي ـ طبقي بحاجة إلى تغيير جذري في بناه الأساسية ومؤسساته الدستورية، ووظائفه الثقافية والاقتصادية والتنموية وغيرها.

لكن القوى الطائفية ـ الطبقية التي استفادت منه منذ ولادة دولة لبنان الكبير حتى الآن ما زالت تمانع في إجراء إصلاحات بنيوية في نظامها السلطوي المسيطر، وتسعى إلى تحويل مأزقها السلطوي إلى مأزق حاد يشمل المجتمع اللبناني ويمنع قيام الدولة المركزية الديمقراطية الشرعية فيه.

شهدت السنوات القليلة التي سبقت اندلاع الحرب الأهلية لعام ١٩٧٥ تبدلات نوعية لمصلحة قوى التغيير الديمقراطي على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما شهدت انخراط لبنان مباشرة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعد تمركز الفصائل الأساسية للثورة الفلسطينية على أراضيه. نتيجة لذلك ضعف نفوذ بعض زعماء الطوائف، بخاصة في الأرياف اللبنانية البعيدة، وبرز بعض الزعماء المحليين الذين حملوا لواء الدفاع عن مصالح طوائفهم ومناطقهم، ورفع الغبن التاريخي عنها، وإعادة بناء التركيبة السياسية اللبنانية وفق التبدلات المستجدة التي طرأت على الوجود الفعلي للقوى البشرية في لبنان وتوزعها طائفياً.

لكن بروز قوى التغيير الجذري على امتداد جميع المناطق والطوائف، ومشاركتها اليومية في صد الاحتلال الاسرائيلي ومنع قيام حكم عسكري دكتاتوري مرتبط باسرائيل على الساحة اللبنانية، هذه القوى أعاقت وما زالت تعيق إقامة تحالفات سلطوية طائفية في لبنان تجدد نظامه الطائفي ـ الطبقي وتبقي هيمنة البرجوازية اللبنانية التابعة للامبريالية. دلالة ذلك أن القوى الطوائفية باتت في حالة عجز عن تجديد نفسها وتأبيد سيطرتها ونظامها الطائفي ـ الطبقي، علماً أن هذه القوى التي وصلت إلى السلطة في إطار المشروع الامبريالي للمشرق العربي، وأحد تجلياته المشروع الصهيوني في فلسطين، ما زالت تحظى بالدعم الخارجي والاقليمي العربي نظراً إلى ترابط مصالح هذه القوى جميعها في أحضان الامبريالية العالمية، التي تصرّ على بقاء الطائفية الشكل الأكثر ملاءمة لضمان مصالحها في لبنان والمشرق العربي. وبالمقابل، فإن قوى التغيير الداخلي على الساحة اللبنانية حققت تطوراً نوعياً في برنامجها وأسلوب عملها دون أن تتحول بعد إلى بديل فعلي قادر على إزالة النظام الطائفي ـ الطبقي المسيطر وإحلال نظام ديمقراطي علماني مكانه. وغني عن التوكيد أن فصائل أساسية من القوى التي تنادي بالتغيير في لبنان هي قوى طائفية وذات برامج وتوجهات وممارسات طائفية ضيقة لا تتعدى حدود المذهبية ومشاريع الكانتونات المذهبية وهي عاجزة عن صياغة برنامج وطني ديمقراطي تلتف حوله جميع قوى التغيير في كل الطوائف والمناطق. كما أنها لا تحظى بدعم كل قوى التغيير الجذري في الوطن العربي وفي العالم لأن بعض ممارساتها الطائفية، لا بل المذهبية أحياناً، أفقدتها الكثير من الدعم على الصعيدين العربي والعالمي وباتت تعيش مأزق الممارسات الطوائفية التي شاركت فيها بشكل طوعي أو قسري.

هكذا دخلت القوى السلطوية وقوى التغيير معاً مأزقاً حاداً يصعب الخروج منه دون تغيير جذري في بنية النظام الطائفي ـ الطبقي المسيطر. والسبب في ذلك أن القوى الطوائفية، سواء منها التي تمارس السلطة شرعياً أو تمارسها بتغييب الشرعية، هي قوى سلطوية غير قادرة على

الاستمرارية إلّا بتحويل سلطتها إلى تركيبة سياسية تضمنها دولة شرعية معترف بها داخلياً واقليمياً ودولياً. فأزمة القوى الطوائفية هي أزمة بناء الدولة الطائفية مجدداً في لبنان التي لن يكون بمقدورها مجابهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة من الحرب الأهلية الطويلة، ولن تكون قادرة على حلها. يضاف إلى ذلك أن المجتمع اللبناني الذي فككته الحرب الأهلية إلى طوائف ومذاهب ومناطق بحاجة إلى دولة مركزية وطنية تعيد اللحمة إلى شعبه ومناطقه، في حين أكد كثير من الدراسات العلمية أن الدولة الطائفية في لبنان لا يمكن أن تكون دولة مركزية، أو وطنية، أو دولة قوية لأنها على الدوام تحمل بذور الانقسام الحاد في تركيبتها السياسية الطوائفية. ودلت دراسات أخرى على وجود نزاع متبادل، وبشكل دائم، بين الدولة الطائفية وعدد من الطوائف المحرومة من السلطة ومن خدمات النظام، بخاصة طوائف الأطراف[٢١]، ونتيجة لذلك يمكن التأكيد على استحالة قيام سلطة مركزية لدولة قوية في لبنان على قاعدة طوائفية جديدة أو ميثاق طوائفي جديد طالما أن الطوائف تدّعي استقلاليتها النسبية عن الدولة، ولا تعترف بها إلّا في حدود مصالحها الضيقة، وضمن صيغة تعددية طوائفية تجعل مصلحة الطائفة فوق مصلحة الدولة والمجتمع والوطن، وتحول النظام السياسي المسيطر إلى حكم عاجز بين طوائف قوية دائمة الصراع وتمارس العنف الدموي باستمرار[٢٢].

ومن مظاهر الأزمة البنيوية في لبنان أن الدولة الطوائفية عاجزة عن إقامة الوحدة الطوائفية التي تسميها الوحدة الوطنية. والسبب في ذلك أن الطائفة عاجزة عن التوحد في داخلها إذ تخترقها كل الانقسامات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمناطقية الحادة. ودلت تجربة الحرب الأهلية في لبنان أن التدمير الذاتي في كل طائفة من طوائف لبنان كان أشد هولاً من التدمير الناتج من الصراع بين الطوائف. ومع تغييب الدولة المركزية في المرحلة الراهنة من الحرب الأهلية اللبنانية برز الصراع على السلطة داخل كل طائفة مصحوباً بأشكال من العنف الدموي الذي فاق كل التصورات بشاعة وبلغ حد الاقتتال داخل الأسرة الواحدة، والعائلة الواحدة، والقرية الواحدة، وحصد آلاف القتلى والجرحى إضافة إلى آلاف المهجرين والخسائر المادية الفادحة[٢٣].

إن الخروج من دائرة العنف الدموي الذي تمارسه الطوائف ضد أبنائها من جهة وضد الطوائف الأخرى من جهة ثانية، وضد المجتمع اللبناني ووحدته الوطنية من جهة ثالثة شرط ضروري لا غنى عنه لتحرير الإنسان اللبناني من ارتهانه لطائفته وعائلته ومنطقته. وذلك يتطلب أولاً وقف الحرب الأهلية المدمرة وذات الطابع العبثي أحياناً وتوجيه كل أشكال العنف الدموي وكل الطاقات العسكرية ضد العدو الصهيوني لتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي، ودعم جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية بكل الامكانات المتاحة وفق الشعار المركزي المجرب: «التحرير أولاً» الذي يعتبر المدخل الطبيعي لتجاوز الاقتتال الداخلي من حيث هو شكل من أشكال المشروع الصهيوني

---

(٢١) انطوان نصري مسرّة، «معضلة المساواة والمشاركة في أنظمة الحكم العربية: الحالة اللبنانية،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٩ (أيار/ مايو ١٩٨٩).

(٢٢) انظر ملف: «الأزمة اللبنانية: الآثار المختلفة،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١١ (أيار/ مايو ١٩٨٨).

(٢٣) حول التهجير في لبنان، انظر: علي فاعور، «الحرب والتهجير السكاني في لبنان،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٤ (آب/ اغسطس ١٩٨٨)، **والمهجرون ضحايا المخطط الانعزالي** (بيروت: اللجنة الوطنية للمهجرين، [د.ت.]).

الامبريالي للمشرق العربي ويمهد الطريق أمام الغزو الصهيوني للبنان[٢٤].

لقد انهار النظام السياسي الطوائفي القديم في لبنان تحت وطأة تحجره الداخلي وعجزه عن اشباع رغبات النخب الطائفية من جهة، وتشبثه بالقوانين والمراسيم والأعراف والتقاليد الموروثة عن العهدين العثماني والفرنسي، وإبقائها على ما هي عليه دون تطوير يتلاءم مع حاجات اللبنانيين من جهة ثانية، وإخفاقه في بناء نهضة اجتماعية وتنمية اقتصادية ووحدة وطنية في حدود التقسيمات الجغرافية الطوائفية القديمة من جهة ثالثة، وعجز قواه البرجوازية التابعة للامبريالية عن تقديم مشروع سلطوي توحيدي يتجاوز الانقسام الطوائفي الموروث ويدخل لبنان في دائرة المعاصرة والاقتصاد الحر المضبوط بقيود تفرضها طبيعة الرأسمالية المعاصرة من جهة رابعة.

يضاف إلى ذلك أن التنوع الثقافي والإثني في لبنان لم يستخدم كمصدر لإغناء التجربة اللبنانية بل استخدم لمزيد من التمايز الطوائفي داخل المجتمع الواحد فأخفق في بناء نهضة ثقافية ذات أبعاد حضارية تتجاوز حدود الطوائف والاثنيات إلى رحاب الفكر الإنساني الشمولي[٢٥]. وبقيت معظم الانجازات الثقافية في لبنان بالغة الهشاشة وعاجزة عن اختراق النسيج البنيوي اللبناني للطوائف، كما أن الدولة الطائفية استخدمتها لتكريس التمايز بين الطوائف وتأجيج الصراع فيما بينها على الهوية، والانتماء، والدور الحضاري، والولاء الوطني، وغيرها. ورغم انهيار الدولة اللبنانية وصيغتها الطوائفية، ما زالت معظم الدراسات والأبحاث أسيرة هذه الصيغة تعجز عن رؤية لبنان المستقبل بشكل يتناقض جذرياً أو جزئياً مع لبنان الطوائفي القديم الذي انهار في الحرب الأهلية الراهنة.

نشير في الختام إلى أن الرفض المتبادل بين الطوائف ذات الامتيازات والطوائف المحرومة منها داخل الدولة الطائفية في لبنان قاد إلى انهيار الصيغة الطائفية نفسها بحيث تعذر إعادة تجديدها حتى الآن، وليس في الأفق المنظور ما يسمح بالقول إن الصيغة الطوائفية ما زالت قادرة على حكم المجتمع اللبناني وتوحيده بعدما ساهمت في تفكيكه وتعميق أزماته على جميع المستويات. ويمكن التأكيد أن صيغة جديدة برزت على الساحة اللبنانية في الآونة الأخيرة تدل على الرفض المتبادل بين المجتمع اللبناني الذي يؤكد وحدته باستمرار على امتداد طوائفه ومناطقه وطبقاته الاجتماعية، وبين النظام السياسي الطائفي الذي أفلس معظم دعاته فرفعوا شعارات التقسيم والفدرالية والكونفدرالية والكانتونات. وعلى القوى الوحدوية اللبنانية أن تستفيد من إصرار غالبية اللبنانيين على الوحدة وتمسكهم بها لتصوغ برنامجاً وطنياً شمولياً أبرز بنوده دستور عصري، ودولة حديثة[٢٦] وعدالة اجتماعية، ومساواة تامة في الحقوق والواجبات بين جميع اللبنانيين، وانماء مكثف لجميع المناطق بخاصة الفقيرة منها، وتوكيد هوية لبنان القومية وانتمائه الثابت إلى محيطه العربي، ورفض المشروع الصهيوني ومحاربة كل تجلياته على الساحة اللبنانية.

---

(٢٤) كريم مروة، **المقاومة: أفكار للنقاش عن الجذور والتجربة والآفاق** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥).

(٢٥) الحركة الثقافية، انطلياس، **الثقافة والدين والسياسة واعادة بناء لبنان**، ٢ ج (انطلياس: الحركة، ١٩٨٥)، ج ٢: **اعمال المؤتمر**.

(٢٦) دلت دراسة ميدانية على الفعاليات المسيحية أن المجتمع اللبناني بات على درجة من التطور العصري تفترض ولادة دولة حديثة، انظر:

La Nouvelle société libanaise dans la perception des Fa' aliyat (Decision - Makers) des communautés chrétiennes, 3 vols. (Kaslik, Liban: Université Saint-Esprit, 1984).

وإذا كان لا يمكن الفصل بين أزمة النظام السياسي وأزمة المجتمع لأنهما متلازمان، فمن الممكن التأكيد على ثوابت الوحدة المجتمعية وبقاء لبنان موحداً أرضاً وشعباً ومؤسسات منع تغيير جذري وشمولي في دولته ونظامه السياسي وصيغته الطوائفية، وهي الرموز التي انهارت في الحرب الأهلية. وغني عن القول إن هنالك استحالة للعودة إلى مرحلة ما قبل الدولة المركزية رغم تغييبها القسري في سنوات الحرب. فالدولة المركزية ضرورة وطنية وقومية ودولية وهي ضامن أساسي لبقاء المجتمع المدني ومنع انهياره.

لكن الدولة المطلوب قيامها الآن هي دولة مركزية عصرية تضعف العصبيات الطائفية المتفجرة وتقضي على النزاعات داخل الطوائف وفيما بينها، وتبدأ مسيرة بناء الوطن على قاعدة الإنسان الحر المنغلق من قيود الطوائف والمذاهب والعشائر. وعلى الدولة المركزية العصرية في لبنان أن تتحرر من تبعيتها للطوائف التي ليس لها وجود سياسي إلّا بالدولة الطائفية. وبتحرر الدولة المركزية من تبعيتها للطوائف وتبعية الطوائف لها يتحرر المواطن اللبناني من ارتهانه لطائفته ويتحرر المجتمع اللبناني من صيغة التعايش الطوائفي التي أوصلته إلى حافة التفكك والزوال □

آليات التوحيد العربي

جمال الشاعر

مفكر عربي من الأردن .

أولاً: آليات التوحيد العربي

لا ريب أن طرح مسألة الوحدة العربية وآليات التوحيد العربي يأتي في هذا الوقت بالذات منسجماً مع الشعور القوي بضرورة مراجعة هذا الموضوع مراجعة جدية، بعد مرور أكثر من أربعين عاماً على طرح الشعار واعطائه صفة الأولوية والإستعجال في أواسط الأربعينات، حيث توهمنا حينئذ بأن تحقيق الوحدة كان قريب المنال، بل ذهبنا إلى ممارسة الرفاهية في شجب المشاريع التي رأيناها متواضعة جداً وبعيدة عن طموحاتنا. وها نحن نجلس اليوم، وقد كان عدد من الحضور في هذه الندوة من الذين انتموا إلى جيل الآمال العريضة، واعتبار شعار الوحدة العربية من المسلمات، واعتبار آلياته من الأمور المتوافرة بالضرورة. ومن باب أولى، نجلس لكي نقوّم مسألة الوحدة نفسها ونقوّم آلياتها، لعلنا نتوصل إلى الصيغة المستندة إلى الموضوعية، سواء بالنسبة الى النظرية والهدف أم بالنسبة الى وسائل التحقيق.

ولا ريب أيضاً أن عرض مسألة الوحدة تاريخياً، ومرحلياً، وتحليل نشوء الدولة القطرية وتعزيزها والتجارب الوحدوية المختلفة المعاصرة، والمشاريع الاقليمية والمنظمات الإقليمية، وعرض الصفات الذاتية لدى الوحدويين أنفسهم، والعوامل الخارجية والداخلية، واجراء دراسات المقابلة للتجارب الوحدوية في العالم في التاريخ القديم والحديث، لا بد أن تؤدي كلها إلى ضرورة إلقاء نظرة على آليات التوحيد العربي، كما ينبغي أن تتطور إليه لكي تكون أكثر فاعلية.

ستكون هذه الورقة محاولة للتأمل في الموضوعات المقترحة تحت هذا العنوان. فتلقي نظرة على وسائل القوة والحالات التي يمكن أن تنفع فيها وأن تكون مشروعة، وعلى دور الأحزاب الوحدوية وعلاقة الديمقراطية ودور الشعوب. وتلقي نظرة على الاتفاقات والمعاهدات الثنائية والجماعية والشمولية، وعلى المنظمات العربية الحكومية والشعبية القائمة بما في ذلك النقابات والإتحادات الطوعية، وأخيراً على المشاريع الإقتصادية المشتركة، لنصل إلى مجموعة من الإستنتاجات.

مع نهايات الحرب العالمية الثانية ووصول بعض حركات الإستقلال الوطني إلى حالات متفاوتة من غاياتها ومع نشوء جامعة الدول العربية، ظهرت على الساحة العربية، بخاصة في مشرقها، وجهتا نظر حول مفاهيم الوحدة، وارتباط الوحدة بمفاهيم إجتماعية، وحول وسائل الوصول إلى الهدف. ومع ذلك كله، ففي «سنة ١٩٤٨ حدث احتلال لجزء من البلاد العربية يختلف عن غيره. وازاء ذلك كان الرد المناسب الوحيد هو الوحدة العربية، ولكن ذلك لم يحدث»[١].

فلا جامعة الدول العربية استطاعت أن تواجه ذلك الحدث، ولا الرأي الآخر استطاع أن يخطو خطوة ملموسة باتجاه تحقيق الوحدة في شكلها الأكثر انسجاماً مع مطالبة الوحدويين المعارضين للجامعة. و «جاءت حرب ١٩٥٦ مضيفة انذاراً جديداً ودليلاً جديداً على الخطر الموجود، وضرورة الرد المناسب... فكيف نستطيع تفسير بقاء الوضع العربي المجزأ على ما هو بعد زوال الأنظمة القديمة ووصول الحركات القومية إلى الحكم؟... كيف نستطيع تفسير التناقضات التي ظهرت داخل الحركة القومية، والتي حالت دون الوحدة؟»[٢].

لكن البعض الآخر يعتقد أن: «القومية العربية كفكر لم يتبلور بعد، ولم يأخذ اتجاهاً واضح المعالم. دعاة القومية العربية كثيرون، لكنهم في الواقع لا يتحدثون عنها إلا من منظور (الأُمْنِيَة)، وليس من منظور الشيء القابل للتحقيق عملياً. اعني انك تجد في الغالبية الساحقة من كتاباتهم حديثاً عن القومية العربية كهدف لا بد أن نحققه لكي يحدث كذا وكذا... لكنهم في اغلب الحالات لا يواجهون المشكلات الحقيقية الموجودة في الوطن العربي. فمثلاً هناك مشكلات التفاوت في النمو الثقافي بين البلاد العربية المختلفة، والتفاوت في النمو السياسي والتجارب السياسية»[٣].

إن الحديث عن آلية التوحيد العربي إذاً، لا بد من أن يستند إلى نظرية يقتنع أصحابها بأصالتها، ويمكن القول إن القوميين العرب، إجمالاً، قصّروا خلال العقود الأربعة أو أكثر الماضية في الوصول الى التصور الواضح لفكرة القومية العربية بشكل عام، والموضوع الوحدوي بشكل خاص. وشمل ذلك التقصير بطبيعة الحال فهم المراحل المختلفة لتحقيق هدف الوحدة، وبالتالي، شمل ذلك التقصير وضع المعادلات اللازمة لآليات كل مرحلة من مراحل التوحيد.

فيقول أحد الأخوة المفكرين المغاربة، وفي المغرب العربي الكبير مقاربة تختلف قليلاً أو كثيراً عما تعوّدنا سماعه في المشرق العربي: «إذا كانت الوحدة العربية لا يمكن تصورها إلا على شكل دولة واحدة تذوب فيها كل الدول القائمة الآن، فهي مستبعدة على الأقل في المدى المنظور. وهناك آمال خيالية قد وجدت بالفعل لتصور إمكان تحقيق مثل هذه الوحدة ـ الدولة: أن تكون هناك دولة ذات رسالة وحدوية بقائدها الفذ، فتطيح بالدولة (القطرية) التجزئية وتحقق الدولة الوحدوية المنشودة، أو أن تهبّ الشعوب العربية لتعصف بالنظم القطرية وتنشىء دولة الشعوب الوحدوية الموحدة...»[٤].

لقد حدث هذا في بعض الدول المشرقية ودولة مغربية، فماذا كانت النتيجة؟ من أبناء الحركة الوحدوية في المشرق العربي من استطاعوا أن يروا الحقيقة أو بعضها على الأقل إذ: «إن الحركة الثورية التي استلمت السلطة في بعض الأقطار العربية (العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة على الأقل)، [وهذا ما قاله سعدون حمادي عام ١٩٦٨ قبل قيام الحكم الثوري في الجماهيرية الليبية]، قد جابهت ما درجت على تسميته بالأوضاع الخاصة لتلك الأقطار، أي الأوضاع الاقليمية والمشاكل المحلية، بكل ما في ذلك من مصالح ورواسب وثقافة إقليمية وتفكك وطني وطباع مختلفة ومشاكل اقتصادية صعبة. وبدلاً من أن يستطيع الحكم الثوري أن يهاجم

---

(١) سعدون حمادي، آراء **حول قضايا الثورة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥)، ص ١٥٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

(٣) «مقابلة شؤون عربية مع فؤاد زكريا،» اعداد امام عبد الفتاح امام، **شؤون عربية**، العدد ٧ (ايلول/سبتمبر ١٩٨١)، ص ٢٢٧.

(٤) علي أومليل، «الجوار العربي،» **الرأي** (الأردن)، ١٩٨٨/٣/٢١، ص ١٣.

هذه المشاكل بروح ثورية ويحطم قواها، نجد أنه في كثير من الأحيان والأحوال يخضع لضغطها وينوء تحت ثقلها».

ذلك لأن «المسألة الأكثر أهمية... هي أن الحركة الثورية العربية تعاني في داخلها تناقضات ذاتية. إن منابع هذه التناقضات عديدة، ولكن منابعها الرئيسة فكرة أن الأهداف القومية لا يمكن أن تتحقق إلا على يد حركة واحدة... وان الحركات الثورية المتعددة في الأقطار العربية لا يمكن أن تتوحد في نظرتها... ثم هناك العوامل الذاتية والنفسية التي يدخل تحتها كل ما يسمى بالمنافسة والصراع على السلطة، وصعوبة قبول الآخرين والأنانية السياسية والجروح النفسية التي تخلقها اللعبة السياسية»[٥].

ويقول مناضل مشرقي آخر هو بهجت أبو غربية من فلسطين: «الوحدة العربية هدف عملي قابل للتحقيق، ولو أنه ليس بالهدف السهل. ولكن لا بد لقيام دولة الوحدة العربية من وجود حركة جماهيرية منظمة على نطاق قومي، تعمل على تعميق المشاعر القومية وتحارب النعرات الاقليمية، وتبين للجماهير مضار التجزئة وفوائد الوحدة القومية، وبدون قيام مثل هذه الحركة يصعب تصور قيام دولة الوحدة العربية. كما أن مجرّد قيام هذه الحركة في ذاته لا يضمن تحقيق الوحدة إن لم يكن محتوى هذه الحركة محتوى تحررياً نضالياً تقدمياً»[٦].

إلى أن يقول مفكر عربي من الخليج: «لا اعتقد أن الوحدة الاندماجية الفورية قضية قابلة للتحقيق، وأعتقد أن الحديث عنها يقع في إطار التمني وبيع أحلام وردية للجماهير»[٧].

هكذا نجد أن الجدل لا يزال قائماً كما كان قبل أربعة عقود ونيف، بين البحث عن الصيغ الواقعية، كالجامعة العربية، فنحاول أن نناقش انجازات هذه المؤسسة وما انبثق منها من منظمات ومواثيق، وهل هناك مكان للعودة إلى هذه الصيغة وهل هناك مكان لتطويرها، والبحث عن الدور الجماهيري القادر على استنباط الصيغة الأكثر تقدماً من جامعة الدول العربية، وما هي مواصفات هذا الدور الجماهيري؟ وهل هناك مكان لصيغة مشابهة لحزب البعث العربي الإشتراكي مثلاً، تأخذ بعين الاعتبار تلك التجربة وما انتهت إليه؟ وما هي إمكانات الزعامة الفذة، وإمكانات دولة الوحدة، ونحن نجد الآن على الساحة العربية عدداً من الزعامات الفذة، وعدداً من الأقطار التي يعتبر كل منها أنه دولة الوحدة؟

إن العالم الحديث يعرف «حالات استطاع فيها البحث والتفاعل والدبلوماسية توحيد بلدان وقوى بينها تناقض عميق واختلافات جوهرية، والتعاون الحاصل في اوروبا الغربية مثال واحد على ذلك»[٨]، فهل تكون الدعوة الوحدوية شيئاً مشابهاً لسعي أوروبا الغربية للوحدة بصرف النظر عن أنظمة الحكم ملكية كانت أم جمهورية، يتناوب في بعضها اليمين واليسار على سدة المسؤولية، ويتميز بعضها باليمين في معظم الأحيان أو اليسار في معظم الأحيان، أم أن المسألة الوحدوية مقتصرة على أصحاب الثورات العربية، فيكون الجواب في تحقيق الالتقاء بين تلك الثورات؟ وهل إذا حدث مثل هذا الالتقاء تستطيع تلك الثورات أن تحقق الوحدة فيما بينها، وأن تنفتح على باقي العرب؟

يعتقد البعض أنه في الأوقات التي يظهر فيها الخطر، وعندما نصل الى حافة النكبة، تزداد قوة هذا المبدأ، ويضعف مفعول العوامل الذاتية، وأنه حالما يبتعد الخطر قليلاً أو كثيراً، تعود أمواج تلك العوامل بالارتداد ومن جديد. ولكن الأدلة الراهنة تشير إلى عكس ذلك تماماً، عندما نعرض العلاقات القائمة بين الثورات العربية خلال السنوات العشر الماضية في الجزائر وليبيا

---

(٥) حمادي، **آراء حول قضايا الثورة العربية**، ص ١٥٥ ـ ١٥٧.
(٦) بهجت ابو غربية، «الحوار العربي،» **الرأي**، ١٩٨٨/٣/٧، ص ١٥.
(٧) محمد الرميحي، «الحوار العربي،» **الرأي**، ١٩٨٨/٢/٢٩، ص ١٧.
(٨) حمادي، **آراء حول قضايا الثورة العربية**، ص ١٥٨.

والعراق وسوريا واليمن الديمقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية والبوليساريو وأريتريا. وهل يمكن أن يتصور الخيال أوضاعاً تتعرض لها الأمة العربية أكثر صعوبة مما شهدته الحرب العراقية ـ الايرانية، وما زالت تشهده عبر الانتفاضة الفلسطينية ولبنان والتفسخ العربي والعجز العربي؟

عند معالجة موضوع آليات التوحيد العربي يمكن بطبيعة الحال، وكما اقترح القائمون على هذه الندوة، أن نقسّم التاريخ الوحدوي العربي إلى ثلاث مراحل منذ ظهور الإسلام، لكن الهيكل المقترح لهذا البحث لا يتيح الذهاب بعيداً في التاريخ، إلا بالمقدار الذي يراه الباحث ضرورياً لتوضيح أحد جوانب بحثه.

ثانياً: القوة كأداة للوحدة

١ ـ الوحدة المصرية ـ السورية

لو نظرنا إلى الوحدة المصرية ـ السورية، لوجدنا أن قيامها استند إلى معطيات يمكن تلخيصها كما يلي:

أ ـ منذ حرب عام ١٩٤٨ ارتفع شعار الوحدة العربية، وارتبط إلى حد كبير بقضية التحرير، وظل ذلك الشعار في تصاعد مستمر، إجمالاً، حتى قيام الوحدة.

ب ـ تهيأت المشاعر والإستعدادات النفسية عند الجماهير العربية، للوقوف سلبياً تجاه أنظمة الحكم القطرية، بصرف النظر عن مفاهيم الحكم والانجازات.

ج ـ بروز شخصية جمال عبد الناصر كشخصية فذة، تمتعت بالتأييد الشعبي الواسع داخل مصر وخارجها، ولا سيما بعد حرب السويس.

د ـ ما ساد الحياة السياسية السورية من تدهور منذ الاستقلال الوطني عام ١٩٤٦، بحيث كان النظام متهماً كغيره من الأنظمة العربية.

على أن جانباً مهماً من جوانب ميكانيكية تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا، توافر في حقيقة أن نظام الحكم في مصر اعتمد على زعامة جمال عبد الناصر بالكامل، وكان الشعب السوري متقبلاً لتلك الزعامة لكي تمتد إلى القطر السوري، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، لم يكن صعباً على الحكم الجمهوري البرلماني في سوريا ان يتخلى عن موقعه، ويرضى رئيسه بلقب «المواطن الاول». وفي نظري ان تلك الوحدة لم تكن لتتم، لو كان على رأس الهرم السوري قائد ملهم او فذ، لا يطرح نفسه للانتخابات كل بضع سنين، ولا تهدد موقعه احتمالات الانقلابات العسكرية، او يعرف تماماً ان فترة ولايته ستظل تتجدد حتى يموت طبيعياً، او بانقلاب يأتي بالزعيم الملهم الذي تتكرر قصته على الوتيرة نفسها.

صحيح أنه كان في سوريا مجلس نيابي، ولكن ذلك المجلس كان قد تعرض للانقلابات العسكرية منذ عهد حسني الزعيم، ومع مرور الزمن صار الجيش السوري جزءاً من الحياة السياسية. وعندما تبين أن توجّه معظم الضباط كان نحو الوحدة الكاملة مع مصر، أصبح الأمر

شبه محسوم[٩]. وذلك إضافة إلى شرعية المد الشعبي العارم نحو الوحدة أيضاً في سوريا، وعلى امتداد الوطن العربي كله.

وصحيح أيضاً أن الحزب الوطني وحزب الشعب اللذين كانا يسيطران على أكثرية المجلس النيابي، أيّدا الوحدة وحلاّ نفسيهما، ولكن حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تشكّل حديثاً آنذاك من حزب البعث والحزب العربي الاشتراكي كان هو المفتاح الحقيقي للخطوة الوحدوية التي تمت. وذلك بسبب تغلغل الحزب في الجيش وانتشاره الواسع بين الجماهير. إضافة إلى طبيعة تكوين تلك الأحزاب، إذ كان حزب الشعب والحزب الوطني مجموعات من الشخصيات القادرة على حلّ نفسها ثم تجميع نفسها دون عناء أو انشغال بحالات تنظيمية أو جماهيرية، كما كان الحال بالنسبة الى حزب البعث العربي الاشتراكي.

ما كان يصدق على ميكانيكية الوحدة، انطبق على قصة الانفصال أيضاً. فالقطيعة تنامت بين حزب البعث وجمال عبد الناصر من جهة، وقويت فكرة الانفصال عند العسكريين من جهة أخرى. وأضيف الى ذلك كله تراكمات أخرى تناقص معها التأييد الشعبي الواسع. ومع ذلك كله، فقد تبين أن ردّ الفعل الشعبي كان ملموساً جداً لمصلحة الوحدة خلال الساعات الأولى من اعلان البيان الانفصالي الأول، وتوافرت التقارير لدى السفارات الأجنبية بأن أكثر من نصف السكان كانوا على استعداد لحماية الوحدة بالقوة بعد مرور بضعة أيام.

ولعل مثل الوحدة بين مصر وسوريا هو المثل على حالة كانت القوة فيها مشروعة كأداة لتحقيق الوحدة، وكانت مشروعة كأداة لحمايتها أيضاً،فكانت هناك عوامل محلية وعربية ودولية ساعدت على قيام الجمهورية العربية المتحدة، ثم نشأت عوامل ذاتية واجتهادية، اضافة الى العوامل الأخرى من عربية ودولية، أدت إلى التردد باستعمال القوة القانونية والمشروعة لمنع الإنفصال[١٠].

٢ ـ الوحدة الأردنية ـ الفلسطينية

هذا نموذج آخر من قيام الوحدة بين الأردن الذي كانت حدوده الجغرافية حدود الضفة الشرقية، وبين الضفة الغربية التي شكّلت جزءاً من الأرض المخصصة لعرب فلسطين حسب قرار التقسيم عام ١٩٤٧، الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة. وكانت حدود الضفة الغربية هي ما كان الجيش الأردني يسيطر عليه من المناطق الفلسطينية.

يمكن القول إذاً ان مؤتمر أريحا الذي أعلن هذه الوحدة انعقد في ظل الوجود العسكري

---

(٩) يقول محمود رياض: «إلا أن الوفد العسكري السوري الذي وصل الى القاهرة في ١١ يناير ١٩٥٨، دون علم رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الدفاع السوري قد ألحّ على ضرورة قيام الوحدة الاندماجية مع مصر وأن مثل هذه الوحدة ستنقذ سوريا من مخاطر كثيرة...»، أنظر: محمود رياض، «٣٠ عاماً على الوحدة بين مصر وسوريا: تقييم تجربة الأمس استشرافاً للمستقبل،» عرض محمد قاسم، **المنابر**، السنة ٣، العدد ٢٦ (نيسان/ابريل ١٩٨٨)، ص ١٧.

(١٠) يلخّص السيد رياض أسباب الانفصال في عدة نقاط منها: «الغاء الأحزاب السياسية وحل المجلس العسكري السوري وعدم وجود سلطة محلية في سوريا مما أوجد نوعاً من الفراغ السياسي، فلم يكن هناك تنظيم يدافع عن الوحدة». أنظر: المصدر نفسه، ص ١٨.

الأردني، ولكن كان هناك عدد كبير من الفلسطينيين يؤمنون بذلك القرار اختيارياً. ومن الأدلة على ذلك، أن الانتخابات النيابية التي جرت في عام ١٩٥٠ في الضفتين، وكانت من الانتخابات القليلة التي جرت بحرية في الأردن بين عامي ١٩٤٧ و١٩٦٧، ولم تقاطعها أي فئة سياسية، ونجح فيها أعضاء من حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الوطني الاشتراكي والجبهة الوطنية التي أيدها الشيوعيون والتيارات الإسلامية، أدت الى المجلس النيابي الذي أيّد بالإجماع قرار الوحدة. وتبع ذلك عملية النضال السياسي القومي على قاعدة تحرير كامل التراب الفلسطيني، وانصرفت باقي الحركات السياسية لترتيب أوضاعها على أساس الواقع الجديد، واحتل الفلسطينيون المواقع القيادية الأولى في معظم الأحزاب السياسية.

منذ عام ١٩٥٠، تصاعدت الحركة السياسية اليسارية بطرفيها القومي والماركسي، مع وجود نشاط مستقل للحركات الإسلامية كجماعة الاخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي، وذلك إضافة إلى نشاط محدود للحزب السوري القومي الاجتماعي. وقد اتجهت الحركة السياسية اليسارية مع الحزب الوطني الاشتراكي الى طرح شعاراتها، إضافة إلى المطالبة بالتعديلات الدستورية على الدستور الجديد الذي صدر عام ١٩٥٢، بعد وحدة الضفتين وبناء على توجيه من الملك عبد الله الذي رأى في اندماج الفلسطينيين حاجة إلى دستور أكثر تقدماً من دستور عام ١٩٤٦. واشترك في هذا الجهد شخصيات وطنية مستقلة كان على رأسها فوزي الملقي، الذي شكّل حكومة عام ١٩٥٣ على أساس النظرة الليبرالية والتعديلات الدستورية واشراك المعارضة في الحكم.

ثم كان هناك منعطف جديد مهم في ظهور زعامة جمال عبد الناصر العربية. ولهذا السبب وأسباب الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة والخلافات مع بريطانيا، فقد تطورت الأمور إلى مصلحة التحالف السياسي الجديد[١١]. ووصل هذا الوضع إلى ذروته في الإنتخابات النيابية الحرة عام ١٩٥٦، التي حاز فيها اعضاء الحزب الوطني الاشتراكي على أكبر عدد من المقاعد (أقل من النصف) كما نجح بعثيون وشيوعيون ومستقلون مؤيدون، وتشكلت حكومة سليمان النابلسي على الرغم من فشله في المعركة الانتخابية، إلا أنه كان زعيم الحزب الوطني الاشتراكي.

لكن منذ الستينات أخذ يتبلور خط امتزج فيه عند الفلسطينيين البحث عن كيان مستقل، وعن حلّ للقضية الفلسطينية، مع تباعد تدريجي عن الأردن وضعف في الحياة الدستورية. وإذا عرضنا بدايات هذا الخط منذ تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وما تطورت إليه الأمور في أحداث عام ١٩٧٠، ومقررات الرباط عام ١٩٧٤، ومقررات المجالس الوطنية الفلسطينية وتوجهات الانتفاضة الشعبية، فإنه سينبثق سؤال كبير حول إمكانات عودة الوحدة من جديد بين الأردن، وما يمكن الحصول عليه من الأرض الفلسطينية.

٣ ـ السعودية

هل يقع هذا النموذج تحت عنوان التوحيد العربي، أم أنه كان نتيجة صراعات بين عائلات حاكمة وعشائر على النفوذ وتوسيعه. فهو قد أدى إلى توحيد الحجاز ونجد ومناطق أخرى من جهة، ومن جهة أخرى أجهض فكرة المملكة العربية المتحدة وفكرة الخلافة الإسلامية، إذ كان الحسين الأول قد هيأ نفسه لهذين المنصبين.

---

(١١) انظر: سليمان موسى ومنيب الماضي، **تاريخ الأردن في القرن العشرين** (عمان: [د.ن]، ١٩٥٩).

فعندما «أعلن الحسين بن علي نفسه خليفة في آذار/ مارس ١٩٢٤، تحرك الوهابيون، وانعقد مؤتمر للعشائر الموالية للسعوديين في الرياض في شهر حزيران/ يونيو من العام نفسه، تحت رعاية والد السلطان عبد العزيز، الإمام عبد الرحمن... وقد شجب ذلك المؤتمر طموحات الحسين وابنه الأمير عبد الله الذاتية، ووزّع (الكتاب الأخضر) على جميع البلدان الإسلامية، فلقي هذا الكتاب تأييداً عند مسلمي الهند، حيث اعترضت لجنة الخلافة على خطوة الحسين دون التشاور معهم»[١٢].

٤ ـ الكيانات القطرية

قد يكون من المناسب أن نتطرق قليلاً في هذا المجال إلى كيانات قطرية، تركبت من مناطق مختلفة دون أن تشكل بالضرورة وحدات طبيعية تاريخية، وكيانات أخرى نشأت بعد أن اقتطعت من وحدات طبيعية أو إدارية سابقة، إضافة إلى الكيانات التي استقلت استمراراً لأوضاع عشائرية، أو تجمعت من أوضاع عشائرية لكي تستطيع الوقوف أمام الإحتمالات المختلفة.

و «نجح الإسلام فيما لم تنجح الديانات الأخرى حيث وحّد أقطار المغرب... لكن وحدة المغرب العربي كانت باستمرار في موقع ردّ الفعل، حيث تمتد وتتصلب وتقوى عندما تكون قوة الضغط الخارجي كبيرة، كما أنها تضعف وتصاب بالتفكك عندما يزول الخطر الخارجي...»[١٣] ثم يقول محمد البصري: «لقد اقتصر ـ في الواقع ـ طموح الطبقة البرجوازية ـ التي تكونت في عهد الإستعمار والقيادات التي أفرزتها ـ على التحرر... مجرد التحرر فقط من الإستعمار الغربي. لكنها لم تستطع أن تستوعب في نضالها تراث عبد الكريم الخطابي الوحدوي الذي اكتشف أهمية الوحدة الإسلامية والافريقية عبر الكفاح المسلح... وهكذا يمكننا القول بأن الهدف الوحيد للبرجوازية المغربية، ظل حتى الاستقلال وفي السنوات التالية له مقتصراً على الطموح في وراثة دور المؤسسة الاستعمارية لإدارة الدولة والإقتصاد».

على أن علي محافظة يقول: «جاء الوعي القومي في المغرب العربي متأخراً عنه في المشرق العربي ومصر... ونما الوعي القومي ببطء شديد في ظل الحركات السلفية الإصلاحية التي مهّدت لإحياء التراث العربي ـ الاسلامي والحفاظ على اللغة العربية وتجديد الفكر الديني... وسعى العلماء المتنورون إلى الإتصال بأقرانهم في المشرق العربي رغم القيود المفروضة عليهم... وربط ابن باديس بين العروبة والإسلام ربطاً وثيقاً، فكتب مقالاً بعنوان «محمد رجل القومية العربية»... وحدد ابن باديس صلة الجزائر بالوطن العربي من دائرة القطرية مروراً بالدائرة الإقليمية الى الدائرة القومية... أما الأحزاب السياسية التي تشكّلت في أقطار المغرب فقد تأثرت ايديولوجياً ومسلكياً بالأحزاب الفرنسية، واختلط لديها مفهوم الأمة التراثي بمفهوم الأمة ـ الدولة. ولذا، اعتبرت كلّ من مراكش والجزائر وتونس أمة ودولاً قومية مستقلة بذاتها، مع أنها غالباً ما أشارت إلى الوحدة اللغوية والتاريخية والنفسية التي تربطها»[١٤].

وكانت قصة سوريا الطبيعية نموذجاً آخر لهذا النوع من الكيانات، حيث انبثق من عهد الاستعمار الفرنسي والبريطاني دولة سوريا السياسية، ولبنان الكبير الذي تشكل عشوائياً حول لبنان الصغير وولاية بيروت، كما نشأ كيان إمارة شرق الأردن بعد فصله عن فلسطين التي لها وضعها الخاص بالنسبة إلى وعد بلفور، وعلاقة البريطانيين بالهاشميين.

كذلك تشكّل الكيان العراقي على يد البريطانيين من الولايات الثلاث المعروفة، بعد أخذٍ وردّ

---

(١٢) Randall Baker, *King Husain and the Kingdom of Hejaz*, Arabia Past and Present, 10 (Cambridge, Eng.; New York: Oleander Press, 1979), p. 200.

(١٣) محمد البصري، «الوحدة والتجزئة في مسيرة المغرب العربي،» **أوراق عربية**، العدد ٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٧٨.

(١٤) علي محافظة، «الفكر القومي قبل نشوء جامعة الدول العربية،» **شؤون عربية**، العدد ٤٣ (ايلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٩٨ ـ ١٠٥.

مع الجيران العرب وغير العرب. وتشكلت الكيانات الصغيرة من المشايخ كالبحرين والكويت وقطر. وكان النموذج الأخير للوحدة بين المشايخ، كما حدث في إقامة دولة الإمارات العربية المتحدة بالنصيحة والمساعدة البريطانية، وفي كل من هذه النماذج كما نرى، كانت يد الأجنبي واضحة في مختلف الترتيبات التي حدثت، وانبثقت منها خريطة الوطن العربي خلال سبعين عاماً، وكما نعيشها اليوم.

ثالثاً: العمل الحزبي

مع دخول امبراطورية العثمانيين الى مراحل انهيارها الأخير، بدأت يقظة العرب على شخصيتهم ومستقبل مصيرهم، وقد ساعد التأثير الغربي على ذلك بوسائل مختلفة، حيث أفاق أهل الشرق الأدنى بسبب صلتهم بالغرب على عالم جديد من التقدم والقوة. و «في أوائل القرن العشرين، صارت المسألة العربية قضية أكثر تداولاً في الغرب، فقد تقدمت اللجنة العربية الوطنية ببيان للدول الكبرى حول طغيان الأتراك، وأن انقسام العرب على أنفسهم لأسباب طائفية أو تقليدية يدعوهم لليقظة على حاجتهم إلى تأسيس دولتهم المستقلة بسبب الروابط القومية والتاريخية والعرقية. على أن تمتد هذه الدولة العربية من الدجلة والفرات إلى السويس، ومن البحر الأبيض المتوسط إلى بحر عمان، وأن يحكمها سلطان عربي على أساس دستوري. وعلى أن تكون ولاية الحجاز ومنطقة المدينة امبراطورية مستقلة يكون حاكمها في نفس الوقت خليفة المحمديين، وبذلك تحل مشكلة الفصل بين السلطات الدينية والمدنية في الإسلام لمصلحة الجميع»[١٥].

وعلى أثر حركة التتريك في مطلع هذا القرن تشكّل عدد من الجمعيات العربية والأحزاب السياسية على أيدي الشباب العربي الواعي والمثقف بعد عام ١٩٠٨، كجمعية الأخاء العربي - العثماني، والمنتدى العربي، والجمعية القحطانية، والعلم الأخضر، وجمعية بيروت الاصلاحية، والنداء الوطني العلمي في بغداد، والجمعية العربية الفتاة، وحزب اللامركزية الإدارية العثماني. وكان هذا الأخير أكثر الأحزاب جماهيرية وتعبيراً عن الطموحات العربية[١٦].

كان هدف «الفتاة» الإستقلال العربي داخل امبراطورية عثمانية ثنائية من العرب والأتراك، ورفع مستوى الأمة العربية إجتماعياً وثقافياً إلى المستويات الغربية، دون الإنفصال أو القضاء على الإمبراطورية العثمانية. لكن حزب اللامركزية طالب باللامركزية ضمن امبراطورية متعددة القوميات والشعوب، واعتبر أن من مهماته الحفاظ على الامبراطورية من الضغوط الخارجية والنزاعات الداخلية، والالتفاف حول العرش الامبراطوري، وقد طالب الحزب بالنظام البرلماني الاتحادي.

انعقد المؤتمر العربي من رجالات الجالية العربية في باريس، وبدعم من حزب اللامركزية في القاهرة من ١٨ إلى ٢٣ حزيران/ يونيو عام ١٩١٣. وكان من أهم بنود جدول أعمال المؤتمر حقوق العرب في الإمبراطورية العثمانية، وضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية، ولم يتطرق أي بحث للانفصال. ولما فشل رجال الاتحاد والترقي الأتراك في منع ذلك المؤتمر، أرسلوا سكرتير لجنتهم للتفاوض، وعقدوا معهم اتفاقاً. لكن عرب سوريا لم يعترفوا بالمعاهدة المعقودة بين عرب المؤتمر ورجالات الاتحاد والترقي، وأيدوا مطالبات العراقيين بتحسين شروط الاتفاق.

---

(١٥) Zein N. Zein, *The Emergence of Arab Nationalism* (New York: Caravan Books, 1973), p. 66.

(١٦) المصدر نفسه.

و «بعد عام ونيف من اندلاع الحرب العالمية الأولى، انقسم الرأي العربي بين أكثرية ظلوا على ولائهم للخلافة والسلطة، وآخرين رأوا من المفيد أن تغرق هذه السفينة الغارقة أصلاً، وأن يعملوا من أجل الاستقلال حتى لو اضطروا للحصول على الدعم الأجنبي. ولقد كان البريطانيون والفرنسيون على علم بهذا الرأي، وعلى علم باستياء الشريف حسين بن علي من الأتراك. وساعد على تقوية الرأي الأخير سياسة جمال باشا التي اتبعها في سوريا»[١٧].

لكن العرب وجدوا أنفسهم في حالة لم يتوقعوها من التجزئة ومناطق النفوذ الأجنبي، فكان لا بد من أن يشتد الشعور القومي من جهة، وأن يتطور النضال السياسي باتجاه الاستقلال الوطني في كل قطر أو منطقة نفوذ جديدة من جهة أخرى.

ونشأ كثير من الأحزاب في المغرب العربي ومشرقه بين الحربين العالميتين، كحزب الاستقلال العربي عام ١٩١٩ في سوريا، والهيئة العربية العليا عام ١٩٣٠ في فلسطين، وحزب التحرير الدستوري عام ١٩٢٠ في تونس، وحزب الوفد عام ١٩١٩ في مصر، ونجم شمالي افريقيا عام ١٩٢٧ في الجزائر، والعمل المغربي عام ١٩٣٤، والأحزاب المحلية الأخرى في السودان والعراق ولبنان وسوريا والأردن وباقي الأقطار العربية. والجدير بالذكر أن برامج كل هذه الأحزاب لم تلبِّ حاجات الشعب العربي التي تتلخص في الاستقلال والحرية ووحدة الوطن العربي الأساسية، التي تقتضي تشييد بناء سياسي موحّد.

ليس غريباً «أن لا يجد الشباب المثقف في المشرق العربي في الأحزاب السياسية المذكورة ببرامجها وشعاراتها وسلوك قياداتها ضالتهم المنشودة، فهي لا تبين طموحاتهم ولا تعبّر عن المثل التي يحملونها. وهي التي أوصلت البلاد الى درجة مريعة من التدهور... واجتمع رأي هؤلاء الشباب على تأسيس «عصبة العمل القومي» سنة ١٩٣٣. وقد حددت العصبة أهدافها بالعمل على قيام دولة عربية موحّدة وتحقيق سيادة العرب واستقلالهم المطلقين، والسعي لإشراك الشعب وطبقاته بأسرها لتحقيق هذه الأهداف، ورفض (كل أساس فردي أو زعامة محلية شأن الحركات السابقة)... واتخذت العصبة اتجاهاً علمانياً، إذ اكدت أن الدين مستقلّ عن السياسة وعن الحكم، ومن الواجب العمل على فصله عنهما بصورة تامة ومطلقة... وتعرضت العصبة لضغوط خارجية قوية ومتاعب داخلية، فاعتراها الوهن وأصابها التفكك الذي بلغ أوجه سنة ١٩٤٠. وضعف تأثيرها السياسي في المشرق العربي»[١٨].

لم تجد حركة الاخوان المسلمين التي نشأت في مصر تناقضاً بين العروبة والإسلام، فجاء في الهدف الثاني من أهدافها الرئيسية الثلاثة: «القيام بعمل سياسي يهدف إلى انشاء جامعة إسلامية تنشط مبدئياً في مصر، تشمل فيما بعد الوحدة العربية ووحدة كل العالم الإسلامي»[١٩]. ونشهد مؤخراً حواراً بل تقارباً بين بعض التيارات الاسلامية من جهة، وحركات وطنية أو قومية وحتى يسارية من جهة أخرى، كما يحدث في مصر والأردن، وكما حدث عندما قامت الإنتفاضة على الأرض الفلسطينية، بل ان بعض الدعوات الإسلامية صارت تجاهر بتأييدها للرابطة العربية الوحدوية والتعددية السياسية.

ومن الحركات القومية العقائدية حركة القوميين العرب، التي انبثقت من قرار تقسيم فلسطين ومن حرب عام ١٩٤٨. وقد اعتمد بعض الطلبة في الجامعة الأميركية في بيروت على كتابات قسطنطين زريق، وشكّلوا «المنظمة» كجهد ثقافي، و«كتائب الفداء» كتنظيم مسلّح، ثم حركة القوميين العرب عام ١٩٥١ بزعامة جورج حبش (كحركة سياسية) تستند إلى المطالبة بالوحدة

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١١١.

(١٨) محافظة، «الفكر القومي قبل نشوء جامعة الدول العربية،» ص ٩١.

(١٩) قاسم سلّام، **البعث والوطن العربي** (باريس: منشورات العالم العربي، [د.ت.])، ص ٨٤.

العربية. وتمسكت بشعارها (وحدة، تحرير، ثأر)، ولم يكن لها نظام داخلي، بل اعتمدت على رموز قيادية في بعض الأقطار العربية، وعلى شخصية جورج حبش وبعض رفاقه المؤسسين.

١ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي

في هذه الفترة من حياة العرب ينطرح السؤال باستمرار، وبخاصة في المشرق العربي، حول حزب البعث العربي الاشتراكي. فهل كان ذلك الحزب وهل لا يزال أداة رئيسية أو فاعلة من أدوات التوحيد العربي؟

لقد رأى مفكرو الحزب، وحتى قبل تأسيسه، كما اتضح من كتابات ميشيل عفلق بالدرجة الأولى: «إن نضال الجماهير لم يعد منصباً على مقاومة الاستعمار، وإنما تحول تحوّلاً جذرياً نحو تلك الطبقات الحاكمة، يقاومها ويتحدى وجودها ويعمل على استئصالها»[٢٠].

واستند هذا الرأي إلى بعض العوامل التي اعتبرها المفكرون البعثيون عوامل موضوعية. فهناك نشوء طبقات جديدة كالبرجوازية الصاعدة التي دخلت موضوعياً في «تناقض مع سيطرة الإستعمار ومع سيادة الطبقة الإقطاعية والزعماء القبليين والإرستقراطيين القديمة. والبرجوازية الصغيرة من صغار التجار والموظفين والمثقفين والمهنيين وضباط الدرجات الدنيا»[٢١]، **والطبقات العاملة والفلاحين والمسحوقين**.

فقد كانت أولى الأفكار التي بدأ مؤسس البعث في بذرها خلال منتصف الثلاثينات، «تحمل هذه السمات كما تحمل الدعوة الى ضرورة اجتياز كل المعارك ضد الاستعمار وكل مخلفاته، وتجاوز الحدود القطرية ليتبنى هذه الدعوة كل الشعب العربي من خلال أداة نضاله الذاتية ـ الحزب ـ الذي أتى يجسّد في بنيته التنظيمية (القومية العربية) تجاوز الحدود المصطنعة، وكل الأفكار (القطرية) بل كل ما يمكن ان يؤدي إليه القبول العملي بهذا الوضع»[٢٢].

منذ بث هذه الافكار في الثلاثينات وقيام التنظيم القومي منطلقاً من دمشق في السابع من نيسان/ ابريل ١٩٤٧، ماذا كانت ملامح المسيرة وما هي المحصلة:

ـ انتشر الحزب في سوريا بالدرجة الأولى، وخاض المعارك السياسية الداخلية ووصل عدد من أعضائه إلى المجلس النيابي السوري، والى درجة أقل من ذلك في الأردن، واشترك في حكومات القطرين في الخمسينات. وفي القطرين أيضاً انتشر جماهيرياً وأيّده ضباط في القوات المسلحة. ولكن لم يصل الى هذه الدرجة من الانتشار أو التأثير في العراق أو لبنان. وانضم اليه عدد قليل من المصريين وعدد أقل من الجزائر وتونس والسودان والسعودية والخليج بين الفئات المثقفة.

ـ لعب حزب البعث العربي الاشتراكي دوراً في تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا. ولكنه على الرغم من اعلانه حلّ نفسه في القطرين، فقد ظلت مسألة علاقة البعثيين خارج القطرين بالجمهورية العربية المتحدة، وفيما بينهم، ومع القيادة الثلاثية في سوريا (ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني) في حالة من الميوعة والاضطراب. ثم وقع الخلاف بين جمال عبد الناصر والبعثيين، وربما كان ذلك من أسباب الانفصال.

ـ بعد عودة الحزب الى الحكم في العراق وسوريا عام ١٩٦٣، لم يستطع مع جمال عبد

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٩٨.

الناصر الوصول الى اتفاق في محادثات الوحدة بين الأقطار الثلاثة، وذلك على الرغم من ائتلاف البعثيين في العراق مع الرئيس عبد السلام عارف، وعلى الرغم من ائتلافهم في سوريا مع فئات وحدوية أخرى. ثم حدثت انقسامات في صفوف البعثيين في العراق وسوريا. وعلى الرغم من اعلان النية لقيام الوحدة بينهما على الصعيدين الدستوري والحزبي في اوائل عام ١٩٧٩، إلا أن العلاقة تردّت مرة أخرى ولا تزال.

ـ لا يمكن اعتبار العلاقة بين البعثيين خارج العراق وسوريا والبعثيين في كل من هذين القطرين انها علاقة تنظيمية قومية على قاعدة نظرية حزب البعث العربي الاشتراكي التنظيمية.

٢ ـ جمال عبد الناصر

يتبادر إلى الذهن أيضاً الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، حيث وفّر للوحدة العربية وأدوات التوحيد الزعامة الهائلة التي استطاعت أن تجر مصر كلها خلفها في مشروع الجمهورية العربية المتحدة، واستطاعت أن تؤثر في القاعدة الشعبية العريضة في سوريا، وأن تؤثر في مختلف التيارات السياسية والعسكرية المتنفذة.

أن «مجرد تكوّن حقل الخطاب السياسي العربي قد زعزع جزئياً العلاقة التقليدية بين الحاكم والمحكوم.... لقد كان هذا الخطاب خلال حوالى عقدين، الخطاب المهيمن بشكله، كما بموقعه في الحقل السياسي العربي. فهو صادر عن قائد الدولة المصرية، مركز الثقل في النظام الدولي والسياسي العربي عام ١٩٤٥، خطاب نابع من زعيم «كاريزماتي» أصبح بسرعة فائقة بطل التحرر القومي»[٢٣].

لقد دل خطاب عبد الناصر على صفات لمراحل من توجهه الوحدوي، بدءاً بمرحلة وحدة الصف العربي مع الجماهير والحكام ما عدا الهاشميين لمحاربة حلف بغداد بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦، ثم مرحلة وحدة الهدف بين ١٩٥٧ ـ ١٩٦٣ التي تميزت بقيام تجربة الوحدة المصرية ـ السورية، ومحاولة إقامة الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، وانتهاء بما «بعد حرب عام ١٩٦٧، حيث اعتمد عبد الناصر سياسة اكثر اعتدالاً تدعو الى وحدة العمل العربي، فصارت الدعوة الى وحدة القوى الثورية بشكل ثانوي، إذ نشأ شعار محو آثار العدوان»[٢٤].

ستظل تجربة جمال عبد الناصر مجالاً للبحث والمناقشة حول العديد من الجوانب، بما في ذلك مسألة الوحدة. فهل كان على مدى عدد من السنوات أداة من أدوات التوحيد العربي؟ وهل استطاع تحقيق الآلية المصرية والعربية لتستمر في اثناء حياته وبعد رحيله، فتكون الآلية الاكبر تأثيراً، أو الآلية ذات التأثير الكبير في التوحيد العربي؟

في مرحلة وحدة الهدف التي تميزت في قيام الجمهورية العربية المتحدة وحدوث الانفصال، ومحادثات الوحدة الثلاثية، ومساعدة أقطار عربية أخرى على تحقيق استقلالها الوطني كالجزائر أو ثورتها كاليمن، كان عبد الناصر محوراً رئيسياً في تلك الانجازات، ولكن الوحدة المصرية ـ السورية لم تدم، ولم يبذل الجهد الكافي لانقاذها، ولم يستطع مع البعثيين تحقيق الوحدة الثلاثية، فانتقل الى مرحلة العمل العربي المشترك من أجل فلسطين، ثم الى مرحلة وحدة القوى الثورية، فأين هذا كله من مسألة التوحيد العربي؟

---

(٢٣) مارلين نصر، **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠): دراسة في علم المفردات والدلالة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، ص ١٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٦٥.

رابعاً: قضية الديمقراطية والاستفتاء الشعبي

عندما نتحدث عن الديمقراطية والاستفتاء الشعبي تبرز اختلافات ليست بسيطة في التفكير عند المثقفين والسياسيين العرب. فهناك الديمقراطية البرلمانية التمثيلية وما يرافقها من استفتاءات شعبية، كما حدث بالنسبة الى دخول بريطانيا في السوق الاوروبية المشتركة. وهناك الديمقراطية التي تميز بها عبد الناصر، بحيث يتفق المحللون على تأييد المصريين والعرب لقيادته ومعظم مشاريعه، دون المشاركة الفعلية، وبصرف النظر عن حصول الاستفتاء أو عدمه. وهناك ديمقراطيات مختلفة في الاقطار العربية كالنيابية في مصر والمغرب والسودان والأردن ولبنان، وديمقراطية الحزب الواحد أو الحزب القائد كالجزائر والعراق وسوريا واليمن الديمقراطية ضمن جبهة وطنية فاعلة أو غير فاعلة أو ما يمكن أن تطلق على نفسها الديمقراطية الشعبية. وهناك ديمقراطيات أخرى كما في ليبيا الجماهيرية، وتونس البورقيبية، اضافة الى اشكال من الديمقراطيات التمثيلية يمنحها الحاكم متى شاء ويوقفها متى شاء كما في الكويت والبحرين وهكذا.

منذ انهيار السلطة العثمانية، فان مشروع الوحدة الوحيد الذي تم بالارادة الشعبية، كان الجمهورية العربية المتحدة، حيث تمت بين مصر عبد الناصر الذي أيّده الشعب المصري، وبين سوريا التي وافق فيها المجلس النيابي على مشروع الوحدة مع مصر. غير انه منذ الانفصال استمرت الدعوة عند الكثيرين من المثقفين العرب للحكم الديمقراطي الشعبي. ومن الامثلة على ذلك ما تم في سوريا والعراق كقطرين يعتمدان شرعية الوحدة العربية، اضافة الى اليمن الديمقراطية وليبيا والجزائر ومصر قبل عام ١٩٧٠.

لكن هؤلاء المثقفين والسياسيين يطرحون في الوقت نفسه السؤالين التاليين: «كيف نضمن ان الطبقات والفئات الثورية عندما تستلم الحكم لا تحوله الى دكتاتورية جديدة؟ كيف يستطيع الحكم الثوري ان يحافظ على ديمقراطيته؟ الجواب عن ذلك هو أن الديمقراطية الشعبية من أجل أن تكون صحيحة، تتطلب أن تكون المنظمات التي تستلم الحكم ذات انظمة ديمقراطية في داخلها»[٢٥].

ويعتقد هؤلاء المثقفون والسياسيون العرب: «ان الحكم بظل الديمقراطية الغربية هو نظرياً حكم جميع الشعب، ولكنه واقعياً حكم الجزء القوي من الشعب [!!] بواسطة فئة السياسيين المحترفين وأحزاب الفئات القوية في المجتمع»[٢٦].

لكن مثقفين عرباً وسياسيين آخرين يرون غير هذا الرأي، ويرون أن النظام الديمقراطي الليبرالي يهاجم من جهات متعددة، ويجدون: «ان كثيراً من أصحاب الاتجاهات اليسارية والاشتراكية يهاجمونه على اعتبار انه مرتبط أساساً بظهور المجتمع الرأسمالي. ومن ناحية اخرى هناك من يهاجمون هذا النظام لحساب اتجاهات شبه فاشية أو دكتاتورية أو تسلطية... وهم يقومون بهذا الهجوم لحساب شكل من أشكال الحزب الواحد، أو التنظيم السياسي الواحد أو حتى الحكم العسكري المباشر. غير ان جميع هذه الهجمات تحمل مغالطات كثيرة، فلا شك أننا لو اكتسبنا قدراً معيناً من الاتجاهات الليبرالية، لظل هذا القدر مفيداً لنا مهما تكن اتجاهاتنا الأخرى... أما أولئك الذين يهاجمون هذه الديمقراطية، دفاعاً عن تنظيم واحد أو حزب واحد، فيكفي أن أقول لهم إن تجاربهم كلها فشلت فشلاً ذريعاً»[٢٧].

---

(٢٥) حمادي، **آراء حول قضايا الثورة العربية**، ص ٢٠٥.

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) «مقابلة شؤون عربية مع فؤاد زكريا،» ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

ان «شبه القارة الهندية كانت لقرون طويلة والى عام ١٩٤٧ بلاداً موحدة... وحينما أجبر الانجليز على الجلاء عن الهند، انقسمت شبه القارة الهندية الى بلدين مستقلين... وبعد أكثر من عقدين من الاستقلال انقسمت باكستان الى بلدين مستقلين... وبينما تتمتع الهند بديمقراطية مستمرة منذ الاستقلال، فان باكستان الموحدة لم تتمتع بمثل هذه الديمقراطية إلا بضع سنوات. لقد عاشت باكستان الموحدة لأكثر من عشرين سنة، كان الحكم في معظمها في قبضة انظمة عسكرية مستبدة. وكان هؤلاء الحكام العسكريون عادة من ابناء الاقليم الغربي، الأكثر تقدماً من الاقليم الشرقي. لقد كان غياب الديمقراطية وتسلط العسكر في باكستان الموحدة هو أحد أهم عوامل انفصال بنغلادش، ونعمت بنغلادش فعلا بعدة شهور من الديمقراطية. ولكن سرعان ما تدهور مصير الديمقراطية البنغلاديشية، ودخلت في سلسلة متوالية من الانقلابات العسكرية، أصبح شأنها شأن شقيقتها التي انفصلت عنها في تسلط الحكم الاستبدادي على مقاديرها»[٢٨].

منذ «حدوث نكسة أو هزيمة ١٩٦٧، وبما سبقها وما لحقها خلال السبعينات والثمانينات من احداث ومستجدات في المنطقة والعالم، باتجاه اخضاع حركة التحرر والتقدم، بما يعني اجهاض المشروع الحضاري القومي الاقليمي العربي المتمثل في الوحدة بكل ما تعنيه من ابعاد، منذ ذلك الوقت تعالت بعض الدعوات العربية للاستفادة من خبرة تجارب الماضي لتفادي الانتكاسات المختلفة، وذلك بالدعوة الى «الواقعية والعقلانية» التي تعني تأجيل الوحدة الاندماجية والسعي الى تحقيق التضامن العربي... الخ. والنقد الذي وجهه الفكر القومي لتلك المقولات لم ينبع من تحليله التقليدي المتجذّر فحسب، بل من تحليله الجديد للواقع العربي الجديد الذي اعتمد فيه على علوم التنمية والاجتماع وغيرها. ولذا، فإن الفكر القومي الجديد أصبح يركّز أكثر من أي وقت مضى على أهمية المسألة الديمقراطية والمشاركة الشعبية، إذ بدونها لا يمكن ان تتحقق الوحدة العربية، وبغيابها ستنتكس الوحدة لا محالة اذا هي انجزت»[٢٩].

إن عددا من المثقفين والسياسيين، وأنا واحد منهم، ينظرون الى ما يجري في أوروبا كحالة دراسة يمكن الاستفادة منها. فهذه مجموعة من الكيانات التي نشأت خلال أربعة قرون، وواجهت مجموعة من الاسئلة التي كان عليها ان تجد الاجوبة اللازمة لها. فقد نشأت الكيانات السياسية المختلفة التي استندت الى عوامل مختلفة، وكان الحكم في كل كيان منها يسعى إلى إخضاع القوى الداخلية لسيطرته من جهة، وإلى الحفاظ على حدوده أو توسيع تلك الحدود على حساب جيرانه من جهة أخرى. وتميزت كلها بأشكال الحكم المطلق المستند إلى حق الملك أو الأمير الإلهي في ممارسة ذلك الحكم.

ثم خاضت بعض تلك الكيانات أو الشعوب معارك الاستقلال الوطني ضد الامبراطوريات التي كانت تحكم بعضها، كالامبراطورية العثمانية. وانتقلت بعد ذلك إلى مرحلة الحروب فيما بينها، والصراعات حول استعمار المناطق خارج الحدود الاوروبية. وكذلك تعرضت الى اجتهادات مختلفة حول انظمة الحكم الى أن وجدت نفسها بعد الحرب العالمية الثانية، وقد توصلت الى جملة من الحقائق الجديدة:

- الاقتناع بعدم ضرورة مواصلة النزاعات والحروب.
- وإلى أنها محاطة بين عملاقين دوليين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.
- وإلى أن هناك مصالح اقتصادية تعود على شعوبها بالفائدة من الوحدة.

الأكثر من ذلك كله، توصلت الى اتفاق على شكل الحكم النيابي التعددي بصرف النظر عن

---

(٢٨) سعد الدين ابراهيم، في: **المنتدى** (الأردن)، (نيسان/ابريل ١٩٨٨)، ص ٦.

(٢٩) عفيف البوني، «الوحدة العربية: تأصيل للهوية الحضارية وضمانة للأمن القومي وضرورة للتنمية الشاملة،» **شؤون عربية**، العدد ٤٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٥٧.

كونها ملكية أم جمهورية، وأن المفاهيم الإجتماعية قابلة باستمرار للتطوير والعودة للشعب.

عند ذلك استطاع الاوروبيون، على الرغم من اختلاف اللغة والمذاهب والثقافة، ان يجدوا المعادلة الوحدوية من خلال المجالس النيابية أو الاستفتاءات الشعبية. فاذا نظرنا إلى أنظمة الحكم العربية لوجدنا أن الحاكم الفعلي سواء أكان ملكاً أم رئيساً أم ثائراً أم أميراً، لا يمكن ان ينتهي عهد حكمه الا بالموت الطبيعي أو الانقلاب. فمن الطبيعي في هذه الحالة ان يتمسك بالوضع القطري وان يجد له كل المبررات من أجل استمراره، وان يتحدث عن خصوصيات ذلك القطر، أو شرعية ذلك الحزب، وهكذا وهكذا.

يتحدث الوحدويون عن مختلف أشكال الديمقراطية التي يرونها هدفا من أهدافهم، إضافة الى هدف الوحدة، أو يرونها أسلوباً من أساليب العمل لتحقيق الوحدة. ولكن نجد، بين هؤلاء الوحدويين، ليبراليين يرجحون مسألة الديمقراطية ويعطونها المركز الأول سواء كهدف أو كأسلوب. وفي الوقت نفسه، فإن الحالة القطرية العربية الراهنة فتحت المجال لظهور تفكير ليبرالي يدعو الى الديمقراطية السياسية التعددية، ويقف محايداً تجاه مسألة الوحدة، بل يقف أحياناً معادياً لها[٣٠].

يتضح من الكلام الذي يقوله كثيرون، أن هناك حاجة ملحّة للفصل بين موضوع الديمقراطية كقيمة حيوية يتطلع اليها الانسان العربي، وموضوع الديمقراطية كأداة من أدوات التوحيد العربي وآلياته. وقد يلتقي القوميون المؤمنون بهذه المقولة، مع الليبراليين حتى لو كانوا قطريين محايدين أو معادين للتوجه الوحدوي. ولا بد من الانتقال إلى مرحلة تعريف الديمقراطية التي يمكن أن تكون آلية للتوحيد العربي، وهل هي الديمقراطية الثورية الشعبية أم الديمقراطية البرلمانية التعددية.

خامساً: الاتفاقات والمعاهدات الثنائية والجماعية

ما يهمنا عند معالجة هذا الجانب من العلاقات العربية، وحجم النجاح أو الفشل الذي حققه أو أصابه، أن المعيار الذي نقوِّم من خلاله هو معيار التوحيد، وهل كانت هذه الاتفاقات والمعاهدات وهل لا تزال تشكل جزءاً من آليات التوحيد القومي. ولا يمكن في مثل هذا البحث الاسترسال في عرض تاريخي وتحليل منهجي متكامل لكل الاتفاقات والمعاهدات حول القضايا العربية المشتركة كالدفاع والاقتصاد والأمن والسياسة.

يقول أحد الشباب القوميين بأن «الروح الاقليمية لم تأتِ من فراغ، إذ انها أخذت تكبر وتترعرع بعد هزيمة ١٩٦٧، وبعد انكفاء المد القومي الى الوراء، حينما فشلت المواجهة العسكرية بين الدول العربية والكيان الصهيوني».

---

(٣٠) يقول علي الدين هلال: «ويبقى القول ان أزمة عملية التوحيد العربية ليست في غياب الصيغ الفنية الدستورية أو التصورات النظرية المتعلقة بمفهوم دولة الوحدة ومؤسساتها. ولكنها في غياب الارادة السياسية الفاعلة، فالوحدة هي اختيار سياسي، وهي التزام قومي. وبدون هذا الاختيار وذلك الالتزام يصبح كل حديث عنها عبارة عن ممارسات فنية واجتهادات تقنية لا تحقق شيئاً يذكر، ولا يرجى منها تقدم محسوس من وجهة نظر العملية التوحيدية وهدف الوحدة». انظر: علي الدين هلال الدسوقي، «اشكالية التوحيد العربي: المناهج والأساليب،» **شؤون عربية**، العدد ٤٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٧٦.

لا شك أن هزيمة عام ١٩٦٧، تطرح العديد من الأسئلة حول العديد من الجوانب. فهناك مسألة الدفاع العربي المشترك، وهناك مسألة التنسيق السياسي على الصعيد القومي. ولكن هناك أيضاً التقديرات السياسية والعسكرية المصرية، وأخيراً مسألة الزعامة الفذة التي توافرت عند جمال عبد الناصر وكان لها علاقة بكل هذه الجوانب، إضافة إلى العوامل غير المصرية وغير العربية.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد تأثر الاقتصاد العربي بالأزمة الاقتصادية الدولية. وكان من أبرز مظاهر هذا التأثر تراخي أو تراجع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل وحصيلة الصادرات وحجم الاستثمار، وتعمّق فجوة الموارد المالية وتزايد المديونية الخارجية، إضافة إلى تردي الأوضاع الإجتماعية كالبطالة والأجور وإشباع الحاجات الأساسية وفجوة توزيع الدخول. وكانت فترة السبعينات وهي فترة النمو والإنتعاش الإقتصادي، قد ساهمت في توفير البيئة الصالحة للأزمة، ذلك بسبب التزايد في مكانة النفط كمادة أولية لأغراض التصدير، وتراجع مكانة الإنتاج السلعي في مقابل الأنشطة الريعية والخدمية وتزايد الإنكشاف على الاقتصاد العالمي[٣١].

في ضوء «تزايد الحاجة لوجود تكتل اقتصادي عربي موّحد، التأكيد على دعم مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتوسيع نطاقها لتشمل سائر المتغيرات والقطاعات الاقتصادية العربية، ودعم المؤسسات القومية الشمولية منها والقطاعية، وتمكينها من تحقيق الاهداف الواردة في مواثيق إنشائها، ويتطلب ذلك استكمال عضوية الأقطار العربية في الإتفاقات العربية متعددة الأطراف»[٣٢].

لقد «كانت حرب فلسطين الامتحان الأول الذي كشف عجز الجامعة العربية وإمكاناتها المحدودة، والتفاوت بين الطموح والقدرة... مما دعا الحكومات إلى محاولة إخفاء الفشل بالتجاوب مع بعض الطموحات الشعبية، وتطوير اهداف العمل المشترك في ميدان الأمن القومي والاقتصادي... وقد اختارت الدول العربية عقد معاهدة مستقلة لهذا الغرض بدلاً من تعديل الميثاق لخلق هياكل جديدة، وابتداع أساليب متقدمة للعمل المشترك في الميدانين العسكري والاقتصادي»[٣٣].

لقد «شهدت الجامعة العربية منذ مطلع الخمسينات انشاء منظمات وهيئات ومجالس واتحادات انطلاقاً من مبدأ الوظيفة والتخصص... وكان المفروض أن يكون محور هذا المدخل هو التكامل الوظيفي ووحدة التنظيم القومي، إلا أن الذي حصل هو غياب الصفة القانونية بين المنظمة الأم وبين المنظمات المتخصصة، وعدم وجود قاعدة موحدة لتكييف علاقتها بها... وقد أدى تعدد إنشاء هذه المنظمات وضعف أو انعدام التنسيق بين نشاطاتها وغياب أي تصور شمولي وتكاملي للعمل العربي المشترك وأهدافه وأولوياته الى وجود هيكل تنظيمي متعدد الرؤوس، متنازع الصلاحيات ومتضارب الاختصاصات»[٣٤].

هناك العديد من الإتفاقات والمعاهدات الثنائية التي تمت بين مختلف الأقطار العربية، بين قطرين أو أكثر، إستناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية أو خارج إطار الجامعة، وذلك منذ عهود الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت تلك الاتفاقات والمعاهدات تتراوح بين المجالات المحدودة، والوصول إلى إعلان النية للسير على طريق الوحدة الكاملة. ومن الأمثلة على ذلك التقارب

---

(٣١) ندوة العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية، عمان، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧.

(٣٢) أنظر: المصدر نفسه، والمنتدى العدد ٣٩ (٣ شباط/فبراير ١٩٨٨).

(٣٣) عبد الحسن زلزلة، «الدور الاقتصادي للجامعة العربية،» ورقة قدّمت الى: علي محافظة [وآخرون]، **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (ندوة)**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٢١٤.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢١٦.

والاتفاقات السورية ـ الأردنية في السبعينات، والاتفاقات العراقية ـ الأردنية منذ أوائل الثمانينات، إضافة إلى الاتفاقات العراقية ـ السورية، والسورية ـ الفلسطينية، والمصرية ـ السودانية، والليبية مع قطر أو أكثر وهكذا.

شملت بعض تلك الاتفاقات النواحي السياسية أو الأمنية أو الإقتصادية أو الإعلامية أو مجموعة من تلك المجالات. ولكن معظمها، وبخاصة في المشرق العربي، تميز بصفتين: الأولى، عدم الوصول إلى نسبة عالية من التطبيق لبنود تلك المعاهدات أو الاتفاقات الثنائية أو الثلاثية وذلك في أحسن حالاتها؛ والثانية تأثرها بالعلاقات الدبلوماسية بين الاطراف المعنية، وإذا هي تتبخر كلها وتتجمد عند حدوث سوء في العلاقات التي اعتمدت دائماً على رؤوس الأنظمة، ولم تصل إلى مرحلة المؤسسية من خلال المجالس النيابية.

يتمثل «دور الارادة السياسية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ابتداء بالاهداف المكتوبة... فضلاً عن القرارات والاجراءات والسياسات الاخرى الصادرة عن المجالس المختصة... إن نصوص الميثاق لم تكن وحدها عقبة في تحقيق إنجازات تكاملية وحدوية عند توافر الإرادة السياسية. وبالإضافة فان المصادقة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بقراراتها الملزمة لم تكن وحدها ضماناً للالتزام بأحكامها»[٣٥].

ويبدو أن «التظاهرة التضامنية العربية في عام ١٩٧٣ كانت هي آخر مؤشر للالتزام بالمشروع القومي العام... ولكن في غضون السنوات العشر التالية بدا يتضح إنه إذا كان المشروع القومي العام قد تعثر، فإن المشروع القطري الخاص قد فشل... نشبت حرب أهلية طاحنة في لبنان... استؤنفت حرب أهلية طاحنة في السوان... استبيح التراب القومي العربي لأول مرة منذ الاستقلال بواسطة دول الجوار غير العربية غير اسرائيل في العراق والسودان وليبيا والصومال... نشبت صدامات عربية ـ عربية مسلحة بين كل من اليمنين ومصر وليبيا والمغرب والجزائر وقطر والبحرين... استبيحت أول عاصمة عربية منذ الاستقلال بجحافل الغزو الاسرائيلي... امتدت ذراع اسرائيل كما لم تمتد من قبل لتطول بغداد في أقصى الشرق وتونس في أقصى الغرب»[٣٦].

منذ قامت انتفاضة الشعب الفلسطيني في التاسع من شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٨٧، ظهر مثال آخر من أمثلة الاتفاقات الثنائية أو الجماعية التي عجزت عن إمكانية التعامل مع هذا الحدث الكبير وفيما بينها، كما عجزت عن الوقوف أمام اصرار الولايات المتحدة على دعم اسرائيل الفعلي في محاولاتها لقمع تلك الانتفاضة، والوقوف إلى جانبها في المحافل الدولية، والرضوخ للمطالب الاسرائيلية في رفض كل المحاولات الامريكية نفسها للتوصل إلى أي تسوية سياسية، أو التنازل عن الاستمرار في احتلال الارض الفلسطينية.

أحد جوانب هذه العلاقات الفلسطينية هو الجانب الاردني ـ الفلسطيني، ولا سيما خلال السنوات الخمس الماضية. ففي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٣، دعا الاردن المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد في عمان، بعد أن اعتذرت عن ذلك معظم الاقطار العربية بسبب الانشقاق داخل منظمة التحرير وداخل فصيلها الرئيسي منظمة فتح، وبسبب اختلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية وعدد من الاقطار العربية.

لكن شهر العسل لم يدم طويلاً، فبدأت الخلافات تدب بين الطرفين. وبعد مؤتمر قمة عمان في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٧، جرت محاولات للمصالحة لم يتم التجاوب معها. وكانت هناك بطبيعة الحال عوامل كثيرة لهذا التأرجح والتراوح. ومن تلك العوامل عدم وجود الثقة

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(٣٦) سعد الدين ابراهيم، «الحوار العربي،» **الرأي**، ١٩٨٨/٢/٢٢.

الكافية أصلاً بين الطرفين، ومنها «الشطارة» في التعامل، و«العنترية». ومنها أيضاً علاقات الطرفين العربية إلى جانب عنصر التنافس على الضفة الغربية، وجوانب أخرى من القضية الفلسطينية.

يقول علي أومليل: «قد اتصور طريقاً آخر يؤدي إلى تضاؤل دور النظم القائمة باعتبارها «حواجز» وباعتبارها «أدوات لتكريس الانغلاق»، وذلك بتغيير استراتيجية العمل من أجل الوحدة. ينبغي تبني استراتيجية أخرى تعمل على إرساء شبكة من العلاقات العربية في مستوى البنيات الثقافية والإعلامية والإقتصادية، بحيث يتم ربط المجموعة العربية ربطاً لا رجعة فيه. صحيح أن المسألة السياسية ستبقى دائماً جوهرية، لكن ليس بالضرورة أن تكون هي المطروحة منذ البداية. بل لكي تنحل بافراغها من هيمنتها الحالية المتحكمة والبدء من تحويلها من قاعدتها المجتمعية، أي ينبغي العمل على توحيد المجتمع العربي بالعمل على تحريره كعلاقات ومؤسسات. توحيد المجتمع العربي هو الطريق إلى توحيد المؤسسة السياسية»[٣٧].

ويقول بهجت أبو غربية «ان النكبة والطامة الكبرى للحركة العربية الوحدوية وقعت سنة ١٩٦١ عند انفصام التجربة الأولى للوحدة العربية في العصر الحديث وانفصال سوريا عن مصر، ولا أريد هنا ان اتعرض بالتفصيل لتحليل الاسباب التي أدت الى نكبة الانفصال، إلا انني أذكر أهم عناوينها وهي: ١ ـ الاستعمار، ٢ ـ الصهيونية، ٣ ـ الفئات الحاكمة العربية، ٤ ـ الأخطاء التي صاحبت عملية إقامة الوحدة، ٥ ـ الشعور الاقليمي العميق في مصر وحتى في سوريا، ٦ ـ استناد قيام دولة الوحدة إلى حد كبير على نشاط حكومتين بدون وجود تنظيم شعبي وحدوي يكون قاعدة صلبة لدولة الوحدة وحامياً لها»[٣٨].

وهكذا يكون إستناد قيام دولة الوحدة الى حد كبير على نشاط حكومتين من دون وجود تنظيم سياسي، العامل الأول الذي أدى إلى الإنفصال، ويكون الشعور الإقليمي العامل الثاني لأن عهد الوحدة استطاع أن يعمِّق ذلك الشعور، ويكون الاستعمار والصهيونية في أسفل قائمة عوامل الإنفصال. ولعّل هذا النوع من التفكير هو من أسباب ضعف الحركة العربية المعاصرة التي تحاول وضع اللوم على الغير قبل وضع اللوم على النفس.

سادساً: المنظمات العربية الحكومية والشعبية

١ ـ المنظمات الحكومية

أ ـ جامعة الدول العربية

عند قيام جامعة الدول العربية، استقبلها البعض بالدموع من شدة الفرح، واعتبروها تحقيقاً للحلم العربي الوحدوي، لكن الكثيرين، وقفوا منها موقف الفتور والترقّب، ووقف آخرون موقفاً معادياً شاجباً، إذ اعتبروها «طبخة» استعمارية بريطانية بالتعاون مع أنظمة اليمين والإقطاع العربي عملاء ذلك الاستعمار.

لكننا منذ عشر سنوات، وبعد المحاولات الشعبية الثورية لتحقيق مشاريع الوحدة الشاملة أو الجزئية خارج نطاق الجامعة العربية، وبعد محاولات لتعديل ميثاقها من قبل أنظمة معتدلة أو ثورية، وبعد الوصول إلى حالات الاحتراب بين مختلف الاقطار العربية الثورية والتقليدية، بدأنا نسمع انه «عادت تبرز من جديد القضية اكثر إلحاحاً، مما جعل مؤتمر القمة العربي العاشر الذي عقد في تونس عام ١٩٧٩، يؤكد على هذه القضية ويطالب بالاسراع بتعديل الميثاق والعمل على إعادة بناء أجهزة الجامعة على

---

(٣٧) اومليل، «الحوار العربي،» ص ١٣.

(٣٨) ابو غربية، «الحوار العربي،» ص ١٥.

أسس جديدة تكفل الفاعلية والقدرة على التحرك بما يخدم العمل العربي المشترك»[٣٩]. وذلك على أساس أن جامعة الدول العربية، «وفي هذه المرحلة بالذات، من أهم الصيغ المفيدة للعمل العربي المشترك... ما من شك أن تطوير الجامعة مطلب ليس جديداً، انه مطلب تاريخي، وذلك لأن الجامعة في رأيي هي الصيغة العملية (الوحيدة) الباقية في هذا الوقت بالذات لتنظيم العمل العربي المشترك... إننا بصدد تطوير ولسنا بصدد ثورة، والتطوير يجب أن يتسلسل»[٤٠]. هكذا يقول أمين عام مساعد سابق في الجامعة العربية، وسفير بوزارة الخارجية السورية، إنها الصيغة العملية الوحيدة الباقية.

أن «الجامعة تشكل مؤسسة فريدة من نوعها في العالم. فهي ليست منظمة دولية وليست منظمة إقليمية، ولا حتى منظمة وحدوية بالمعنى الدقيق للكلمة، ولكن هي تجمع بين هذه العناصر. فكلنا نلاحظ انه على لسان كبار المسؤولين في دولنا جميعاً مهما اختلفت الأنظمة، بأن الغاية هي الوصول يوماً إلى الوحدة الشاملة. والآن في الاجتماعات ترفض كلمة منظمة اقليمية ويقال منظمة قومية، باعتبارنا نمتّ جميعاً إلى أمة واحدة»[٤١]. ذلك لأنه على الرغم من اعتبارها منظمة إقليمية إختيارية تقوم على مبدأي السيادة والمساواة بين الدول الأعضاء... إلا أنها من الناحية السياسية هي تعبير عن آمال الأمة العربية وطموحاتها في منظمة قومية تعمل من أجل التوحيد العربي[٤٢].

أن «العلاقة بين القومية والقطرية في ميثاق الجامعة وفي قوانين عديد من منظماتها المتخصصة، هي تعبير عن جدلية بين تيارين يوجدان ويتفاعلان في محيط العمل العربي: تيار قومي توحيدي يسعى إلى مزيد من التنسيق والتكامل بين البلاد العربية وصولاً إلى شكل من أشكال الوحدة، وتيار قطري يكرس التجزئة في كل بلد عربي، ويسعى إلى إقامة علاقة مع البلاد العربية الأخرى على أساس من القانون الدولي بين دول ذات سيادة... أما القومية فتجد تبريرها في وجود الأمة الواحدة بمقوماتها المختلفة في الماضي والحاضر والمستقبل، وفي تحديات التغير الداخلي، والتنمية الشاملة وضرورة التكامل العربي لتحقيق ذلك، وفي التحدي الاسرائيلي الذي يمتد خطره ليشمل أقطاراً عربية عدة، وفي مقتضيات العالم المعاصر الذي لا يوفر الأمن أو الإستقلال للكيانات الشظايا»[٤٣].

ب ـ التوحيد المحلي

نجد «في تاريخ العرب المعاصر إشارات واضحة لوجود هويات محلية... هي واقع أحياناً ومشروع أحياناً أخرى، مزيج من الاثنين معظم الاحيان... وكلنا نعرفها من حيث: بقاؤها هوية فكرية أحياناً، وتجسّدها في منظمة اقليمية محلية أحياناً أخرى... فتشكل بلدان المغرب العربي الكبير للمراقب الخارجي وحدة جيو ـ سياسية لا تخلو من المميزات الخاصة... وهناك وحدة وادي النيل عبر تاريخ طويل من التفاعل بين مصر والسودان... ووحدة الهلال الخصيب التي اصبح الحديث عنها نادراً هذه الايام، إلا أن هذا المشروع كان حيوياً للغاية في فترة سابقة من التاريخ العربي المعاصر»[٤٤].

لكن ما وصل من هذه الوحدات المحلية الى حيّز التنفيذ هو مجلس التعاون لبلدان الخليج العربية، اذ اعتبرنا أن دولة الامارات العربية المتحدة تشكلت أصلاً من مجموعة من المشيخات

---

(٣٩) «ندوة شؤون عربية: تطوير النظم المالية والادارية لجامعة الدول العربية،» شارك فيها نهاد الباشا، حنا رزوقي، حبيب أبو صقر، صالح الدباغ، وفوزي حبيشي، أعدّها هارون هاشم رشيد، **شؤون عربية**، العدد ٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٨١)، ص ١٨٨.

(٤٠) نهاد الباشا، في: المصدر نفسه، ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

(٤٢) علي الدين هلال، «ميثاق الجامعة العربية بين القطرية والقومية،» ورقة قدّمت الى: محافظة [وآخرون]، **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (ندوة)**، ص ٧٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٤٤) غسان سلامة، «الجامعة والتكتلات العربية،» ورقة قدّمت الى: المصدر نفسه، ص ٧٨٨.

التي لم تتوافر لدى أي منها مواصفات توافرت عند الكيانات القطرية الأخرى أو معظمها[٤٥].

قد تكون هناك رغبة حقيقية عند الخليجيين في التنسيق، وفي مجال أوسع من الحرية لانتقال الأشخاص والأفكار والبضائع، وقد يكون هناك نصائح أو تشجيع على قيام المجلس من دول أجنبية، ولكن من المرجح «ان الهاجس الأمني قد حكم نشوء المجلس ومن ثم تطوره. وقد اثبتت السنة الأولى من حياة المجلس ان القضايا الأساسية التي شغلت قادته كانت امنية... طبعاً ما انفك وزراء المال والاقتصاد يبحثون عن صيغ تعاون متقدمة، إنما الأساس كان في اجتماعات وزراء الخارجية والدفاع والداخلية ورؤساء الأركان»[٤٦].

٢ ـ المنظمات الشعبية السياسية

تحت هذا العنوان يمكن أن ندرج ما يلي:
- المنظمات ذات التنظيم القومي العربي.
- المنظمات القطرية ذات الدعوة القومية.
- الحركات غير القومية ذات التوجه التوحيدي العربي.
- مشروع الحركة العربية الواحدة.

لا يزال حزب البعث العربي الاشتراكي الوحيد في الساحة العربية الذي يطرح فكرة التنظيم القومي: ومن هنا جاءت فكرة البعث تجاوزاً لجميع الاتجاهات والتيارات السائدة في الوطن العربي في الثلاثينات والأربعينات، من دينية غير علمية ومن قومية غير تقدمية، ومن تقدمية غير وحدوية ومن أممية غير قومية[٤٧].

قد تكون هناك دعوات قومية اكتسبت أشكالاً تنظيمية قومية، لكن لا شك أن حزب البعث العربي الاشتراكي حسم هذا الموضوع عندما اعتبر العضوية فيه مباشرة. ولكن هذه المسألة ظلت شكلية منذ أن طرحها الحزب، ولم تتخذ الشكل الجدي موضوعياً. فإذا كان صحيحاً أن عضو الحزب في عمّان يحصل على «ورقة نقل» إذا انتقل الى بيروت لينتظم في الحلقة أو الفرقة أو الشعبة حسب وضعه ووضع التنظيم، فإنه صحيح أيضاً أن العصب الحقيقي كان في دمشق. وعندما انتشر الحزب في أقطار عربية أخرى، تشكلت القيادة القومية من: ثلاثة سوريين وإثنين أردنيين وواحد عراقي وواحد لبناني، ولكن كان التنظيم القطري هو الأساس. وعندما تعدّل النظام الداخلي في مؤتمر عام ١٩٥٩، صارت القيادة القومية تعبيراً عن حالات سياسية تعكس الواقع في حينه.

منذ عامين ونصف تقريباً، بادرت اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الآسيوية والافريقية إلى دعوة اللجان المماثلة في الأقطار العربية الأخرى. وقد جاءت تلك الخطوة «في الوقت الذي يبحث فيه العديد من المفكرين والمثقفين والعاملين في السياسة العربية عن مختلف وسائل ومجالات اللقاء، والتداول في أمور الوطن والشعوب التي تتعرض لكل أنواع التحديات والتعقيدات. في هذه المناسبة يجدر بنا أن نستعرض وضع لجان

---

(٤٥) هذه الدراسة قدّمت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، أي قبل اعلان قيام «مجلس التعاون العربي» من مصر والعراق والأردن واليمن العربية في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩، وقيام «اتحاد المغرب العربي» من المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا في اليوم التالي. (المحرر)

(٤٦) محافظة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٧٩٧.

(٤٧) **لمحات من نضال البعث: ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧**، ط ٣ (١٩٨٤).

التضامن العربية الحالي من ثلاثة جوانب: دورها في الإطار الدولي الأوسع... وفي إطار العلاقات العربية... ووضع كل منها»[٤٨].

عندما بدأ تشكيل هذه اللجان قبل ثلاثين عاماً كان هناك انسجام شبه كامل بين اهدافها الدولية من جهة، والعربية من جهة أخرى، ومع التوجهات الشعبية بشكل عام في معظم الأقطار العربية من جهة ثالثة. إذ ان ذلك الانسجام اعتمد على تصاعد الخط الثوري الذي بدأت ملامحه تظهر في أواسط الاربعينات في المنطقة العربية، إلاأن هذه الصورة لم تستمر طويلاً، وأخذت تدخل عليها وتتداخل فيها انعكاسات جديدة، ساهمت في إمكانات العمل الجدي، وأثرت بالتدريج في الجوانب التنظيمية لمعظم تلك اللجان، وأخرجت معظم اللجان العربية من دائرة المبادرة الإيجابية فيما بينها ومع الآخرين[٤٩].

ومع ذلك، فإن اللجان العربية للتضامن استطاعت أن تعقد عدداً من الإجتماعات لبحث القضايا العربية المهمة. وكان من بين تلك الاجتماعات المهمة ذلك المنعقد في العاشر من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٨٨، لبحث انتفاضة الشعب الفلسطيني والحرب العراقية ـ الايرانية.

أ ـ الحركة الطلابية العربية

لعب الطلبة العرب دوراً نشيطاً في إنشاء مختلف الجمعيات العربية، وفي عقد المؤتمر العربي في باريس من ١٨ الى ٢٣ حزيران/ يونيو عام ١٩١٣[٥٠].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، أصبح الطلبة يشكلون جزءاً من الحركات السائدة في الوطن العربي، في مغربه ومشرقه. ولكن بعد قيام جامعة الدول العربية، أخذت تتشكّل الروابط والجمعيات واللجان الطلابية العربية في بعض البلدان التي يوجدون فيها لأغراض الدراسة الجامعية خصوصاً.

من النماذج المفيدة في هذا المجال، رابطة الطلاب العرب في بريطانيا وايرلندا، التي تحول اسمها إلى اتحاد الطلبة العرب فيما بعد. فمنذ تأسيسها (عام ١٩٥٤)، كانت هناك ثلاث جمعيات كبيرة للطلبة المصريين والسودانيين والعراقيين، سيطر على معظمها الشيوعيون.ومع ذلك تحقق النجاح في دخول جميع هذه الجمعيات والنوادي التابعة لمختلف الجامعات البريطانية والإيرلندية، إضافة إلى العضوية الفردية.

لكن بعد عام ١٩٥٨ والنزاع بين جمال عبد الناصر وعبد الكريم قاسم، بدأ الانشقاق في صفوف الرابطة، ومع مرور الزمن أصبح هناك رابطتان. ثم تحول العمل إلى شكل من أشكال العمل الجبهوي الذي يعكس العلاقات العربية بدقة كاملة. ونتيجة لذلك كله، ابتعد معظم الطلاب العرب عن الاتحاد. وفي شهر شباط/فبراير من كل عام، تتشكل الهيئة الإدارية للاتحاد بحسب العلاقات السائدة آنذاك بين الأقطار العربية.

---

(٤٨) جمال الشاعر، في: **التضامن** (القاهرة)، (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦).

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) Zein, *The Emergence of Arab Nationalism,* pp.83 - 97.

ب ـ الحركات النسائية العربية

قامت المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية العربية بأدوار رائدة خلال العقدين الأخيرين للمشاركة في وضع الاستراتيجيات والبحوث والدراسات المنظمة للتربية العربية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن التنظيمات النسوية البارزة في الوطن العربي الاتحاد النسائي العربي العام، ويضم ستة عشر قطراً عربياً. وبدعوة من هدى شعراوي، عقد في القاهرة في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٣٨ مؤتمر نسوي، واتفق على تأسيس اتحاد نسائي عربي... ومن الواضح أن العمل النسائي في البلدان العربية مشتت وغير متضامن، وعدم التضامن واضح داخل البلد الواحد في الجمعيات والإتحادات الموحدة الأهداف بها[٥١].

ج ـ المنظمات ذات الدعوة القومية

لو عرضنا العشرين عاماً الماضية، لوجدنا أن هناك مجموعة من المعطيات، تتطلب اعمال الفكر الوحدوي بجدية كاملة للوصول الى الإجابات التالية:

١ ـ ما هو تصورنا للحالة القانونية التي يمكن الوصول إليها بعد عقدين من الزمن؟

٢ ـ ما هي الآليات اللازمة والممكنة لتحقيق هذه الحالة مستفيدين من التجربة؟

هذه المعطيات في نظري يمكن سردها كما يلي:

ـ بعد رحيل جمال عبد الناصر، غابت القيادة المتمثلة بالزعامة الشخصية الفذة، وتكونت حركات تحمل إسم عبد الناصر، ولم يظهر منذ عام ١٩٧٠ أي دليل على إمكانية توحيدها على الصعيد القومي.

ـ إن الإنغلاق القطري خلال العشرين عاماً الماضية، وما رافقه من جبروت الآلة القطرية حتى في الأنظمة التي تستمد شرعيتها من التوجه الوحدوي، أصبح حقيقة لا بد من أن تؤخذ بعين الاعتبار.

ـ مع العلم أن حزب البعث العربي الاشتراكي لم يكن حركة سرية، ولكن ظروفاً نشأت وفتحت المجال له لاستخدام القوات المسلحة للوصول إلى الحكم، وكذلك حركة الضباط الأحرار في مصر، وكذلك العقيد القذافي في ليبيا... الخ. فهل يمكن الدعوة إلى حزب سياسي عربي يضع في حسابه أسلوب الإنقلابات العسكرية للوصول إلى الحكم؟

ـ هل ترتبط مسألة الوحدة العربية، بالضرورة، بمفاهيم الحكم السياسية والإجتماعية، أم أن التجربة قد تصل إلى الإستنتاج بأن المطلوب أن تكون هذه المفاهيم جزءاً من الحوار السياسي على صعيد الوطن العربي، وعندها تكون المسألة جغرافية ذلك الحوار؟

ـ لقد تطورت بعض الحركات الماركسية باتجاه المفهوم الوحدوي العربي، كما أن حركات إسلامية نشأت منذ ستين عاماً يدعو بعضها إلى العروبة كمرحلة على الأقل.ولهذا كله يمكن تصور قيام الحركة الماركسية العربية والحركة الإسلامية العربية، إلى جانب الحركة العربية الواحدة التي تضم بين صفوفها الأحزاب والفئات القومية التوجه والتنظيم، أو القطرية التنظيم والقومية

---

(٥١) عواطف والي، في: **كتاب المؤتمر السادس عشر للمحامين العرب** (١٩٨٧).

التوجه، كتجمع الروابط واللجان الشعبية في لبنان، والتجمع الديمقراطي الوحدوي في الأردن، أو القطرية التي تضع في برامجها هدف الوحدة العربية وهي عديدة.

سابعاً: الإتحادات النقابية

يمكن أن يندرج تحت هذا العنوان العديد من المنظمات التي لم تتشكّل لأغراض سياسية بداية، وإن كان بعضها أو عدد كبير منها لعب أدواراً سياسية، أو على الأقل انغمس في القضايا الوطنية والقومية. كذلك يمكن أن يضاف إلى المؤسسات النقابية القانونية كالعمال والمهنيين والفعاليات الاقتصادية المختلفة، بعض المؤسسات التي لم تنشأ قطرياً وعلى أسس القوانين القطرية، بل من أفراد ينتمون إلى الأقطار العربية المختلفة إقليمية كانت أو شاملة، كاتحادات الشغيلة المغاربة التي تشكلت في أوروبا(٥٢).

ويمكن القول بأن النقابات العمالية والمهنية اتخذت منعطفاً أكثر نشاطاً بعد الحرب العالمية الثانية،و إن كانت لها بدايات هنا وهناك قبل تلك الفترة. كذلك فقد تزامن نشوء تلك النقابات مع زخم حركات الإستقلال الوطني. وفي كل الأحوال فقد كان ولا يزال هناك تداخل مستمر بين الحياة السياسية والحياة النقابية. فمع ظهور الأحزاب السياسية المتعددة مثلاً، كان ولا يزال من الطبيعي أن تكون النقابات أحد مجالات النشاط الحزبي.

هنا نعود مرة أخرى إلى الجدلية بين وظائف العمل النقابي من حيث الإهتمامات الأساسية بالأمور المتعلقة بمصالح أفرادها، والإكتفاء بالمساهمة السياسية عندما تكون هناك معارك وطنية أو قومية عليها إجماع شعبي، وهذا يحدث أحياناً ولا شك بين الحين والحين، وبين أن تكون النقابة رديفاً للحزب إذا ما استطاع السيطرة عليها.

إن قصة علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي قصة طويلة قبل الوصول إلى الحكم، وهي قصة تطول وتختلف بعد الوصول إلى الحكم. وفي كل الأحوال، فلا بد من التفريق بين وجهات نظر ثلاث: التعددية السياسية التي تشمل العمل النقابي، وسيطرة الحكم على العمل النقابي، ومحاولة إبعاد العمل النقابي عن السياسة.

والذي يهمنا في هذا الموضوع هو الدور الذي تلعبه الحياة النقابية بالمعنى الواسع الذي أشرت إليه في بداية هذا الفصل، وهو علاقاتها العربية. ولعلنا لا نستطيع أن نطمح في هذه الفترة من حياتنا القومية إلى أكثر من قبول الاتحادات النقابية العربية والعمل على تقويتها وتطويرها، لكي تكون قادرة على تشكيل البنية التحتية للعمل التوحيدي العربي.

قبل عام ١٩٤٨، كانت جمعية العمال العربية في فلسطين، قد لعبت دوراً كبيراً في مقاومة الحكومة البريطانية في أثناء الانتداب، ولكن انقسم الرأي السياسي فيها حول علاقة العرب واليهود بين اليساريين والقوميين، حيث كان اليساريون أكثر قوة وزخماً. وبعد عام ١٩٤٨ وقيام الدولة الاسرائيلية، انتقل مركزها من حيفا إلى نابلس، واستمرت بمزاولة نشاطها في حدود ضيقة في الضفة الغربية بعد أن تفرق شملها وتشتت أعضاؤها. ونتيجة لسوء الأوضاع السياسية

---

(٥٢) قدّم اتحاد المحامين العرب مشروع قانون موحّد للاحوال الشخصية للبلدان العربية. واجازه مجلس النواب الاردني ولكن مجلس الاعيان في الاردن ردّه بسبب الضغوطات الدينية والعشائرية. ومؤخراً صدر قرار مؤتمر وزراء العدل العرب حول المشروع الموحّد المقترح لقانون الاحوال الشخصية والذي يستند الى الشريعة.

والاقتصادية في البلاد، وعدم استقرار العمال الذين فقدوا وظائفهم، لم يتمكن المسؤولون في الجمعية من القيام بنشاط نقابي ملموس.

كان من المتوقع أن ينشط العمل النقابي العمالي والمهني في الحركة السياسية في فلسطين وأن يتأثر بها. ولكن هذه الظاهرة رافقت ايضاً نشوء العمل النقابي في أقطار عربية أخرى كالأردن وسوريا بعد الحصول على الإستقلال. فما ان نشأت التشريعات العمالية في الأردن مثلاً بعد صدور أول قانون أعطى للعمال الحق بتشكيل النقابات، حتى تم تسجيل عشر نقابات خلال النصف الأول من ذلك العام، على أن تلك النقابات ظلت متفرقة وضعيفة بسبب عدم النضوج النقابي الكافي، ومن هنا النزاعات الشخصية وغياب القياديين المناضلين نقابياً.

في عام ١٩٥٥، تنادت إتحادات العمال في الأردن وسوريا ولبنان ومصر لعقد جلسة تحضيرية لمؤتمر العمال العرب الذي يكون مستقلاً عن اتحادات العمال العالمية، وليضع سياسة موحدة تجاه تلك الإتحادات «التي تخضع للنفوذ الأجنبي وتسيّرها التيارات الحزبية،مع عدم الاشتراك في تلك الاتحادات إلا بالقدر الذي تمليه مصلحة الأمة العربية». وعقدت جلسة تحضيرية في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ في مدينة دمشق، ووضعت مشروع دستور لاتحاد العمال العرب.

إن طريق نمو الحركة النقابية العمالية العربية من حيث وظائفها الأساسية، وتنسيقها القومي ظل متدرجاً ومماثلاً للحركات النقابية في مناطق أخرى من العالم. ولكن كان لا بد له من أن يتفاعل فيؤثر ويتأثر بالعوامل الأخرى التي كانت لها علاقة بمختلف الفعاليات الجماعية التي نشأت في الأقطار العربية، وبذلك نلمس بدايات دخول وتداخل المدارس الفكرية التي وُجدت على الساحة القومية، فواجهت الحركة العمالية بالتحديات المستجدة.

في عام ١٩٢٩ تنادت شخصيات مغربية في باريس تنتمي الى البلدان الثلاثة التي تشكل منطقة المغرب العربي (الجزائر والمغرب وتونس)، الى تشكيل نواة تنظيمية تهدف الى تكوين رأي عام يعرِّف بالهوية الحقيقية للمغرب، ويفضح أساليب الاستعمار في تدميرها. وفي هذا الصدد تجدر الاشارة الى دور شخصيتين مهمتين هما شكيب أرسلان، الشامي المشرقي، وهو شي منه، الآسيوي، في دعم ورعاية توجه مجموعة «نجم شمال أفريقيا» التي كانت قاعدتها التنظيمية مؤلفة في غالبيتها من العمال المغاربة المهاجرين. وإذا كانت مشاركة شكيب أرسلان قد منحت مجموعة «نجم شمال أفريقيا» أبعادها العربية ـ الإسلامية، الأمر الذي سهّل فيما بعد انتقالها إلى داخل المغرب، وبالتالي، احتواءها من قبل البرجوازية المحلية الصاعدة التي كانت في حالة تناقض مع المحتل، فإن مشاركة هو شي منه قد ساعدت على إعطاء الحركة مفهومها العالمي[٥٣].

هنا إذاً نموذج آخر من العمل النقابي الذي تغلغل فيه العمل السياسي، بدءاً بحركة الاستقلال، وانتهاء بالتوجهات الحزبية المختلفة بعد حصول الاستقلال الوطني. وقد يتفق الكثيرون مع محمد البصري حول الإنسجام بين النضال النقابي العمالي والنضال الوحدوي، أو على الأقل عدم التناقض. وقد أجرى مركز دراسات الوحدة العربية دراسات في هذا المجال قبل عشرة أعوام أظهرت قوة الإتجاه الوحدوي عند فئات العمال والفلاحين والطلاب[٥٤].

من جانب آخر فقد لعب المهنيون في مختلف الأقطار العربية أدواراً متفاوتة في العمل

---

(٥٣) البصري، «الوحدة والتجزئة في مسيرة المغرب العربي،» ص ٨٠.

(٥٤) وليد قزيها [وآخرون]، **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٠).

السياسي، سواء في حركات الاستقلال الوطني، أم في الأحزاب السياسية التي نشأت على الساحات القطرية المختلفة، ولا سيما الراديكالية منها. فعندما تأسس حزب البعث العربي الاشتزاكي مثلاً عام ١٩٤٧ في دمشق، شارك في تأسيسه مجموعات من الطلاب الذين كانوا يدرسون في جامعة دمشق من مختلف كلياتها. وكان بذلك أول أمين قطري للحزب في الأردن صيدلانياً، وفي العراق مهندساً، وفي لبنان محامياً وهكذا. كذلك كان جورج حبش خريج الكلية الطبية في الجامعة الأميركية في بيروت... ا لخ.

لقد كانت النقابات والتجمعات المهنية منذ نشأتها مجالاً من مجالات النشاط السياسي، كما كانت مجالاً لبروز الكفاءات المهنية والثقافية والنقابية التي ساهمت في بناء الأحزاب السياسية. ولكننا لا نستطيع أن نتجاوز المعطيات القائمة حالياً بالنسبة إلى النقابات المهنية، وعلاقة كل منها بالأحزاب السياسية في القطر الذي تمارس فيه نشاطها، من جهة، وعلاقة كل منها بالحكم القائم في القطر من جهة أخرى. ولعل استمرار قيام الإتحادات المهنية العربية بحد ذاته يشكل قاعدة يمكن البناء عليها، كرديف لآليات التوحيد العربي.

من الجدير بالملاحظة أن المؤتمر السادس لاتحاد المحامين العرب الذي انعقد في نيسان/ابريل عام ١٩٨٧، استمع للعديد من الأبحاث، ولكن الحصة الكبيرة كانت لأبحاث لجنة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد أتى بعدها أبحاث لجنة قضايا الوطن العربي، ثم أبحاث لجنة استقلال القضاء والمحاماة. وإذا قوبل هذا التوزيع بما كان ينطرح في المؤتمر العاشر عام ١٩٦٨، فإننا نجد أن معظم الأبحاث كان يدور حول الوحدة العربية ووحدة القوى التقدمية الثورية والاشتراكية، وجاءت الحصة التالية بطبيعة الحال لكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ولم يحظ موضوع الحقوق الأساسية واستقلال القضاء، إلا بالقليل القليل. وهذا يشير بلا شك إلى تطوير واضح في أولويات التفكير لدى فئة مهمة من فئات المثقفين العرب وأكثرهم قرباً من الحياة السياسية(٥٥).

على ان المؤتمرات العربية لمختلف النقابات المهنية والعمالية وغيرها، ستظل توفر لفئات واسعة من أبناء الأمة العربية اللقاءات التي تحافظ على الجسور الفكرية فيما بينهم، كما توفر المنابر لتقديم مختلف الأبحاث والدراسات، وتشكل أدوات للحث أحياناً والضغط المعنوي أحياناً في القضايا العربية المشتركة، ولا سيما في الأزمات الكبرى.

ثامناً: المشاريع الاقتصادية المشتركة

يقول عبد الله يعقوب بشارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي ان قادة أقطار المجلس اختاروا «البدء في التعاون الاقتصادي ـ بكل ما يمثله من ازالة الحواجز ـ واطلاق حرية العمل والدخول في مشاريع مشتركة. وترجمة لهذا التوجه، فقد وقّع أصحاب الجلالة والسمو على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨١، وأصبحت بذلك العمود الفقري لعمل المجلس...» إن قضايا التنمية، أطروحة اقليمية وحدوية، فلا يمكن توفير التنمية في اطار كيان صغير مغلق. وإذا كان الشعار العالمي هو لا حواجز في وجه التجارة العالمية، فإنه من المسلّم به بأن تكون قضايا التنمية في الوطن العربي قضايا اقليمية ـ لا قطرية ـ فيها التكامل وفيها التنسيق والتنوع... في مجلس التعاون نتكلم كثيراً

(٥٥) مؤتمر اتحاد المحامين العرب، ١٠، ١٩٦٨.

عن الأمن الغذائي في منطقة تعاني ندرة المياه وصعوبة الطبيعة، لكننا ندرك الدور العربي كعمق استراتيجي تنموي. بهذه الروح، ذهبت المشاريع الى السودان، وبهذه الروح، نتكلم عن التعاون الاسلامي الاقتصادي[٥٦].

فنحن إذاً أمام شكل آخر من أشكال جامعة الدول العربية، ولكنه أكثر مرونة، وأكثر تخصصاً في الإقتصاد والأمن. وهو إذ يتعامل مع إطار أوسع، فإنه يتعامل مع الإطار العربي على قدم المساواة مع الإطار الإسلامي. ولكن عندما تكون مسألة الأمن هي موضع البحث، فإن أي قطر من أقطار الخليج تكون له حساباته الخاصة. وكما يقول محمد الرميحي: «لعل البعض يعتقد ان هذا المجلس هو مجلس للشؤون السياسية، وقد يكون ذلك جزئياً صحيحاً، ولكن الدارس للأمور بعمق، سوف يلحظ ان الهيكل الأساسي للتعاون الخليجي قائم على الاتفاقية الاقتصادية، وما صاحبها ويصاحبها من خطوات ضرورية في مجالات قريبة منها»[٥٧].

لعل نموذج مجلس التعاون الخليجي كان الأكثر وقوعاً تحت مجهر المراقبة والتحليل بهدف الدفاع عنه أو انتقاده، على الرغم من اتمام العديد من الاتفاقات الاقتصادية الثنائية أو الثلاثية أو الأوسع خلال العقود الأربعة الماضية. وعلى أي حال، فإن الأفكار الوحدوية التي تقوم على قاعدة الاقتصاد مع أو من دون قاعدة الأمن، نشأت بين السياسيين والمسؤولين والمثقفين في بلدان المغرب العربي الكبير وفي بلدان الخليج العربي. أما في بلدان «القلب» العربي، فإن إيمان المفكرين الوحدويين استند الى أن «التوجه القومي هو اسمى من المنافع المادية والمصالح المباشرة، وان الارادة السياسية الموحّدة كفيلة بضمان هذه المصالح وتعظيمها ومعالجة المشاكل الإقتصادية الهيكلية»[٥٨].

لدى تقويم الآثار التكاملية لما أقيم من مشروعات عربية من منظور الموارد المالية والقوى العاملة ومستلزمات الانتاج والترابط فيما بين المشروعات، ومنظور العملية الانتاجية وتوزيعها بين القطر الذي يقوم فيه المشروع وبقية الأقطار، ومنظور اعتماد المشروعات المشتركة على استراتيجية بعيدة المدى لمفاهيم معينة للتنمية والتكامل، ومدى خضوع هذه المشروعات جميعاً لنوع من التخطيط يربط بينها وبين بقية مداخل التنمية والتكامل، وبقية جوانب العمل المشترك من أجل تحقيق الأهداف، يمكن تلخيص ما جمعه محمد لبيب شقير من البيانات والدراسات[٥٩]، فمن حيث آثارها المتحققة أو الممكنة في مجال التنمية العربية الحقيقية، يمكن تقسيمها إلى الآثار التي تحققت فعلاً أو التي ما زالت كامنة فيها. وتشير البيانات المتوافرة إلى أن الكثير من المشروعات العربية المشتركة ما زال في مرحلة التنفيذ.

على صعيد الآثار المتحققة أو الكامنة للمشروعات العربية المشتركة التي أنشئت فعلاً على التكامل الإقتصادي العربي، فهناك عدد من الآثار الإيجابية، من أهمها: «الدور الذي يمكن ان تلعبه في تنمية القاعدة الانتاجية العربية... ومن ثم تهيىء الأساس المادي لزيادة الاعتماد المتبادل بين الأسواق العربية... وإتاحة الفرصة لحشد المدخرات الكافية في الأقطار العربية وتعبئتها وتوجيهها على المستوى القطري والقومي، ولا يقتصر هذا الاثر الممكن على المدخرات الحكومية، ولكنه يمتد لمدخرات القطاع الخاص... والسماح لإقامة المشروعات

---

(٥٦) عبد الله يعقوب بشارة، «الحوار العربي،» **الراي**، ١٩٨٨/٤/٢٥، ص ١٤.

(٥٧) محمد الرميحي، «الحوار العربي،» **الراي**، ١٩٨٨/٢/٢٩، ص ١٧.

(٥٨) زلزلة، «الدور الاقتصادي للجامعة العربية،» ورقة قدّمت إلى: محافظة [وآخرون]، **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (ندوة)**، ص ٢١٢.

(٥٩) محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٧٢٠ ـ ٧٤٤.

الإقتصادية التي تتمتع بمزايا الحجم الكبير ومن ثم بالكفاءة الانتاجية العالمية مما يقوي من إمكانات منافستها للمنتجات غير العربية... وزيادة القوة التفاوضية للأقطار العربية، من خلال ما يمكن أو تؤدي إليه هذه المشروعات من توحيد مواقف هذه الأقطار وتمسكها بسياسة مشتركة في التفاوض... وإيجاد واقع يتميّز بتشابك المصالح الاقتصادية للأقطار العربية الأطراف في هذه المشروعات، مما يحفز بالضرورة على توسيع نطاق التبادل التجاري ودفع فكرة الأسواق المشتركة الى الوجود»[٦٠].

مرة أخرى نعود إلى السؤال المطروح في الحيثيات المقترحة لهذا البحث، وهو هل المشاريع الإقتصادية المشتركة وسيلة من وسائل التوحيد العربي، أم أنها تخدم الفئات الحاكمة وتنمّي الإنعزالية؟

في كل النقاشات التي دارت وتدور، يختلف المفكرون حول أيهما أسبق الحصان أم العربة، فهناك القائلون بأن خطوة في التقارب السياسي بين قطرين أو أكثر تشكل خطوة في التكامل أو التعاون الإقتصادي أو إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة، وهناك من يقولون عكس ذلك، من ان المشاريع الإقتصادية المشتركة هي أولاً أكثر قابلية للتنفيذ، وهي ثانياً تشكل الخطوة باتجاه التوحيد السياسي. ولقد تبين لنا من هذه الورقة في بعض ما جاء فيها، ومن أبحاث الأخوة الآخرين، والمتخصصين في مختلف الحقول، أن هذه المناقشة تختلف أيضاً من موقع جغرافي إلى موقع آخر على خريطة الوطن العربي. وبالذات نستطيع القول بأن هناك المدرسة السياسية الأكثر شيوعاً في المشرق العربي، التي أقامت البراهين العديدة على أن التباعد أو التقارب السياسي هو القاعدة لكل علاقة أخرى، ليس بما يتعلق بالتعاون الاقتصادي، بل بكل قضية عربية مشتركة أخرى.

من جهة أخرى، فهناك المدرسة الأخرى التي ظهرت وتظهر في المناقشات عند الحديث عن علاقات أقطار المغرب العربي أو علاقات الأقطار الخليجية، وهي المدرسة التي تستند إلى العلاقات الاقتصادية الواجب فصلها أولاً عن العلاقات السياسية، والتي يمكن أن تخدم ثانياً بتنمية العلاقات السياسية باتجاه الوحدة[٦١].

وهنا يأتي السؤال الحقيقي عندما تنطرح فكرة المشاريع الاقتصادية المشتركة على قاعدة الوحدة الإقليمية، فهل تكون هذه المشاريع في خدمة الفئات الحاكمة من جهة، وفي محاولة ابتعادها عن باقي أجزاء الأمة العربية من جهة ثانية، وفي الوقوع في إشكالية التبعية الأمنية ومن ثم الاقتصادية للقوى الدولية غير العربية من جهة ثالثة.

إن المشاريع العربية المشتركة خارج سلطات الحكم لا تزال محدودة العدد جداً، ولا تزال في دائرة الخدمات أو النشاطات المصرفية، ولكنها ظاهرة تستحق الدراسة. ولكن ما أصاب ويصيب المشاريع العربية المشتركة من جوانب الفشل خلال العقدين الماضيين ظاهرة لا يمكن إنكارها، ولعل العلاقة بينها وبين صفات أخرى سلبية ميّزت الوطن العربي كالتخلف ومفاهيم الحكم والتبعية الدولية علاقة حقيقية، ولكنها لا تشكّل بالضرورة سبباً للحكم على المشاريع العربية المشتركة حكماً نهائياً.

---

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٧١٨.

(٦١) من الجدير هنا الانتباه الى ما يجري حالياً بين بلدان المغرب العربي الكبير، من عودة السعي الى وحدته. ولا بد من مراقبة هذا الذي يجري، وهل يقتصر على شكل الوحدة الخليجية، أم انه سيتخذ شكلاً سياسياً أكثر تقدماً من ناحية العلاقات الدستورية.

تاسعاً: استنتاجات واقتراحات

١ ـ الاستنتاج الأول الذي أصل إليه من دراسة مسألة التوحيد العربي، هو فصل هذه المسألة عن أي مسائل أخرى لها علاقة بالسياسات الخارجية أو الداخلية، أو مفاهيم الحكم أو العلاقات الاجتماعية. فاذا اعتبرنا أن هناك قطعة جغرافية من الأرض، عاش عليها ولا يزال مجموعات من الناس، يتحدثون اللغة نفسها، ويشتركون في التاريخ نفسه والقيم التراثية نفسها، ويواجهون مشاكل متشابهة من قضايا التنمية والتقدم، والإحاطة الدولية الطامعة في هذه المنطقة، وقيام كيان اسرائيل الغريب عنها والمرتبط بتلك القوى الدولية المعادية والقائم في وسطهم، فإن هذه العوامل جميعاً تؤدي إلى الافتراض بل الوجوب لأن يقوم بين هذه المجموعات التي نشأ عنها كيانات عديدة منفصل بعضها عن البعض، روابط أقوى مما هي عليه وباتجاه شكل من أشكال الوحدة الدستورية.

وإذا كانت فكرة توحيد الوطن العربي فكرة أصيلة، وليست هدفاً خيالياً، فلا بد أن يستند الإيمان بها إلى الإيمان بأن حالة الوحدة هي الأمر الطبيعي، وحالة التجزئة هي الأمر الطارىء المفروض عليها. ويتبع مثل هذا الإفتراض أن أي اختلافات في مفاهيم الحكم أو الأهداف أو الإنجازات الاجتماعية، تكون قد رافقت الحالة القطرية نفسها، وبذلك اختلفت تجربة كل قطر عربي عن تجارب الأقطار الأخرى. ومن هنا، فلا يجوز ربط مسألة المزيد من خطوات التوحيد باتجاه الوحدة الكاملة، بمسألة دفع هذه التجارب القطرية على طريق التماثل كشرط من شروط هذا الجهد.

٢ ـ **الحركة العربية الواحدة**: على الرغم مما جاء في الاستنتاج الأول، فلا ريب أن هناك حركات أصبحت أكثر تميزاً على فصائل من مجمل الحركة القومية التي تشترك في العامل الوحدوي على الرغم من اختلافاتها وخلافاتها الأخرى. ولا ريب أيضاً أنه طرأت تطورات كبيرة على الفكر القومي ومعظم فصائله، منذ أن طرح في أواخر العهد العثماني كحركة إصلاحية للدولة الإسلامية التي يشارك فيها العرب والأتراك وغيرهم، وعبر المطالبة بالمزيد من الحقوق للعرب بالذات تحت عنوان اللامركزية، ومن ثم الدعوة إلى الإستقلال عن السلطة المركزية أو التألّب عليها، إلى أن أخذت تتبلور الحركة القومية بعد الحرب العالمية الأولى مركّزة على الإستقلال الوطني وداعية إلى التوحيد فيما بعد، وإلى أن ظهرت حركة البعث العربي التي أضافت البعد الإجتماعي، ثم الفلسفة الناصرية، وأخيراً ظهور مختلف الحركات الناصرية ومختلف الدعوات القومية التي تنشأ في بعض الأقطار العربية.

وبسبب المعطيات التي أشرت إليها في هذا البحث، فإن قيام الحركة العربية الواحدة التي تضم بين صفوفها كل الفصائل القومية، وتستوعب تنوّع أفكارها وأساليبها وظروفها، هو الجواب الأكثر إقناعاً، الذي يتطلب جهداً متميزاً لوضع النظام الداخلي القادر على استيعاب كل هذه القوى وربطها بالجماهير العربية العريضة.

٣ ـ وإذا أخذنا بوجهة النظر هذه القائلة بأصالة وحدة الجغرافية العربية، بصرف النظر عن المفاهيم العقائدية والاجتماعية، فلا يكون غريباً أن نبحث عن أسباب موضوعية للمواقف السلبية الطارئة لدى الإسلاميين والليبراليين من قضية الوحدة العربية، وأن نتفهم التوجه الإيجابي المتطور لدى الماركسيين من هذه القضية. والمتتبع للحركة الإسلامية مثلاً، يجد فترات من المواقف العدائية للقوميين، وليس بالضرورة لرابطة العروبة أو مسألة توحيد الأقطار العربية.

لقد كان هناك عداء بين الإسلاميين والبعثيين وبين الإسلاميين والناصريين، وكذلك كانت

هناك مناقشات حادة بين الليبراليين الوطنيين من جهة، والقوميين من جهة أخرى. وقد تكون هناك بعض الحركات الإسلامية التي تأثرت بتعاليم أخرى معادية لكل أشكال التوجه القومي أو حتى العربي، وقد تكون هناك حركات ليبرالية إنغمست بالعمل القطري أكثر من اللازم، ووقفت سلبياً من الحركات القومية، ولكن الوضع الفكري الراهن يفتح المجال للحديث عن حركة إسلامية عربية وحركة ماركسية عربية وهكذا. بل إن هناك الماركسيين الذين يدعون إلى حالات من التضامن العربي أو التوحيد العربي أرقى من الحالات السائدة حالياً، بما في ذلك جامعة الدول العربية.

إذاً، نستطيع أن نتصور ما يشبه الوفاق على أولوية العلاقات العربية من جهة، وعلى البحث عن نقاط الإتفاق بين خطوط التفكير القومي على صعيد الوطن العربي من جهة ثانية، والخطوط الأخرى من إسلامية وماركسية وليبرالية تلتقي على قواعدها الفكرية والعقائدية والسياسية على صعيد الوطن العربي أيضاً من جهة ثالثة. وباعتقادي، فإن هناك مؤشرات بهذا الإتجاه، يمكن متابعتها ودفعها بالإتجاه التوحيدي.

٤ ـ تشكل المؤسسات النقابية القانونية من عمالية ومهنية ومختلف الفعاليات الأخرى جانباً مهماً من جوانب العلاقات العربية القومية. وهنا لا بد من القاء نظرة فاحصة على أهمية التركيز على وظائف هذه النقابات الوطنية والقومية، وتأثير عملية التسييس في تلك الوظائف وأدائها، ولعل الدعوة إلى إبعاد هذه المؤسسات عن أي قضية عربية خلافية يفتح لها المجال لأن تشكل البنية التحتية في عملية التوحيد العربي. وبذلك يكون اهتمام هذه المؤسسات في حدود دعم المواقف القومية الاجتماعية.

باعتقادي، أن المؤسسات النقابية العربية ستكون رديفاً لحركة التوحيد العربي إذا ما نجحت الدعوة لإزالة البرامج السياسية من تشكيلاتها القومية.

٥ ـ رديف آخر لآليات التوحيد العربي يتوافر في الاتحادات الشعبية الطوعية المختلفة، التي نشأت خلال قرن من الزمن، وتطورت، وتأثرت بالمراحل الوطنية والقومية المختلفة. وقد أشرنا الى دور الطلبة العرب في أواخر العهد العثماني، ثم إلى محاولات التنظيم الطلابي القومي خارج الوطن العربي. فإذا نظرنا إلى وضع التنظيمات الطلابية في الفترة الراهنة، لوجدنا أنها تخضع في الخارج إلى حكوماتها في معظم الأحيان، وأن الرابطة القومية المنفصلة عن الحكومات قد ضعفت. أما في داخل الوطن العربي فهي غير موجودة، أو مقيّدة جزئياً، أو خاضعة كلياً للحكومات. ولعل الوقت الحالي مناسب لتجديد الدعوة إلى تشكيل المؤتمر الطلابي العربي الذي يجمع بين صفوفه أكبر عدد من الطلبة الدارسين في الخارج والداخل، والذي يفتح المجال للقاءات الطلابية القومية والتباحث في شؤونها، دون التورط في النزاعات السياسية القطرية.

وما يصدق على الطلاب يمكن أن ينسحب أيضاً على التنظيمات النسائية، ومختلف الفعاليات التطوعية مهما كان شكلها. وقد يكون من المفيد أن يتم حوار موضوعي بين مختلف التيارات السياسية من أجل الإتفاق على حدود التنافس بين هذه التنظيمات، مما لا يقف حجر عثرة في سبيل توسيع قواعدها، وشمولها لكل أو معظم الأقطار العربية.

٦ ـ ولقد أشرت إلى نشوء بعض المنظمات السياسية الموازية للعمل السياسي، ومن هذه المنظمات: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، واللجان العربية للتضامن بين الشعوب الآسيوية والافريقية. ولقد استطاعت هاتان المنظمتان تجاوز بعض الصعوبات التي نشأت عن مواقف بعض الأنظمة العربية منها. كما استطاعت كل منهما أن تكون مجالاً للقاء مختلف التيارات العقائدية من اسلامية وماركسية وقومية ووطنية وليبرالية على أهداف محددة ذات طبيعة سياسية. ومثل هذه

المنظمات قادرة على تطوير نفسها، للمساهمة في البنى الأساسية للوحدة العربية على قاعدة استيعاب التعددية الفكرية ضمن حدود الوطن العربي.

إضافة الى ذلك، فقد نشأت أيضاً المراكز الفكرية، وكان من أوائلها أو أكثرها أثراً مركز دراسات الوحدة العربية. ولو عرضنا فترة الأربعة عشر عاماً منذ نشوء هذا المركز، لأدركنا أهمية هذا النشاط الثقافي في فتح مختلف الأبواب والمجالات.

٧ ـ وتبيّن من سياق البحث أن هناك دعوة صريحة للعودة إلى أنظمة الحكم النيابية التعددية التمثيلية، كآلية أكثر فعالية لتحقيق الخطوات الثابتة باتجاه الوحدة العربية. إنني لا أعتقد أن أي وحدة يمكن أن تقوم بين قطرين عربيين أو أكثر ما دام الحاكم مخلّداً سواء أكان ثورياً أم تقليدياً. وعندما يكون على الحاكم أن يعود الى الشعب لتجديد ولايته كل بضع سنوات، وليس على الطريقة السائدة حالياً، ينفتح المجال لتحقيق المشاريع الوحدوية التي تقررها المجالس النيابية، وتحميها المجالس النيابية وما يرتبط بها من المؤسسات السياسية.

إن دور الزعيم الفذّ الذي يمكن أن يحقق الوحدة بالقوة غير وارد بنظري في المستقبل العربي القريب، أو دور الزعيم الفذّ الذي يمكن أن يحقق الوحدة بين قطر يحكمه مع قطر آخر يتجاوز شعبه حكامه أو مؤسساته، غير وارد أيضاً لاعتبارات تطرقت إليها واعتبارات واضحة على الصعد القطرية والعربية والدولية.

٨ ـ وقد تختلف الآراء حول تقويم المؤسسات والمنظمات العربية، أو المشاريع العربية المشتركة من حيث درجات النجاح التي حققتها أو حتى من حيث فشلها، وقد نتفق مع الرأي القائل بأن عوامل مختلفة «أدت في الماضي وما زالت تؤدي في الوقت الحاضر، إلى ظهور الأزمات والمشاكل في العلاقات بين الدول العربية من وقت إلى آخر. هذه الأزمات وتلك المشاكل زعزعت قوة الوعي القومي في نفوس العرب، ومزقت وحدة الصف العربي في وجه الأعداء، وأضعفت التضامن العربي في مواجهة التحديات. ليس ذلك وحسب، بل انعكست كل هذه السلبيات على استراتيجية العمل العربي المشترك، فكثرت العقبات التي تعترض سبيل تطبيقها، حتى أصبحت في ظل الأوضاع السائدة شبه مشلولة، إن لم تكن عاجزة عن الحركة الإيجابية والفعّالة نحو تحقيق الحد الأدنى من الأهداف القومية المرسومة لها»[٦٢].

إن «العمل العربي المشترك بمعناه الشامل عرفته الشعوب العربية قبل قيام الجامعة بسنوات عديدة، فكانت التنظيمات الشعبية على اختلاف أنواعها تتصدى للقضايا العربية، وتقدم المساعدات المادية والمعنوية للمناضلين العرب في كفاحهم من أجل تحرير بلادهم... وغني عن القول إن ما يجمع الدول العربية أقوى وأمتن مما يجمع دول المنظمات الاقليمية الأخرى (كالسوق الأوروبية المشتركة، ومنظمة حلف وارسو ومنظمة حلف الأطلسي). إذن فالعمل العربي المشترك جدير بأن تكون له استراتيجية واحدة، ولا سيما أن أصوله النظرية موجودة في ميثاق الجامعة، وفي معاهدة الدفاع المشترك، وغيرها من الإتفاقات، وفي قرارات مؤتمرات القمة... وعلى الرغم من أن النصوص التي وردت اكتفت بالحد الأدنى للتضامن العربي... فإنها أجملت الأسس النظرية لاستراتيجية عربية لم ينقصها إلا الاقتناع بضرورة تطبيقها، وتطوير الأجهزة القادرة على وضعها موضع التنفيذ. ولا نغالي إذا قلنا إن العمل العربي المشترك كانت له نتائج إيجابية في مواجهة التحديات التي تعرضت لها الأمة العربية».

٩ ـ لا بد من «التخلص من مأزق الثنائية الذي فرضناه على أنفسنا وقوميتنا دون لزوم عندما جعلنا الماركسية والقومية طرفي نقيض، تماماً كما جعلنا الإسلام والعروبة، أو القطرية والوحدة.والحقيقة أن القومية تتسع لاحتواء الماركسيين والإسلاميين والقطريين طالما أقروا بعروبتهم، وبأن العرب أمة واحدة من حقها أن تعيش في دولة واحدة»[٦٤] □

---

(٦٢) بكر مصباح تنيرة، «استراتيجية العمل العربي المشترك: تطورها، اهدافها، تحدياتها،» **شؤون عربية**، العدد ٤٦ (حزيران/ يونيو ١٩٨٦)، ص ٧.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ١٢.

(٦٤) فهد الفانك، «الحوار العربي،» **الراي**، ١٦/٥/١٩٨٨، ص ١١.

مجلة الأحوال الشخصية في تونس : بين الحاجة والتقبُّل

المنصف ونّاس

باحث عربي وعالم اجتماع من تونس.

مقدمة

ليست المرأة، فقط، ذاك الكائن الذي بدّل حياة شهريار، فأعطاها معنى ودلالة، بعد أن كانت تيهاً وظلاماً. وليست كائناً أسطورياً، أو شيطاناً كما تقدمها بعض الديانات؛ بل هي جزء من التاريخ تتأثر وتؤثر، وهي تسعى إلى إثبات وجودها، مهما كانت الظروف والمتغيرات.

وقد سعت المرأة أيضاً إلى التحرر، ولم يكن سعيها منعزلاً، لأن أنظمة سياسية عديدة، أقدمت على تحرير المرأة، وفق ما تتطلبه خياراتها السياسية.

وحركة الأنظمة تخضع لخلفيات كثيرة، لأنها ليست حركة بريئة، كما قد يبدو لنا، فهي تستجيب لحاجة المجتمع من ناحية، وللاعتبارات الايديولوجية والسياسية من ناحية أخرى. وسنتعرض للتجربة التونسية، في ميدان الأحوال الشخصية من مختلف جوانبها. فهي تجربة مختلفة عن تجارب أخرى في أقطار عربية عديدة.. فأين تكمن أوجه الاختلاف، وما هي آفاقه؟

١ ـ الدولة الجديدة ومشروع مجلة الأحوال الشخصية

يبدو أنه كان من أوكد واجبات الدولة الجديدة بناء المجتمع الجديد وتركيز مؤسساته ودعم النواحي التشريعية، وتحرير المرأة وكسب ولائها سياسياً. ولعل دليلنا في ذلك هذا التوازي الزمني بين التحرر السياسي واعلان مجلة الأحوال الشخصية في ١٣ آب/ اغسطس ١٩٥٦، هذا التوازي الذي يرتكز على خلفيات سياسية محددة. ولئن أثار مشروع مجلة الأحوال الشخصية جدلاً طويلاً حول طبيعة نتائجه وسلبياته، فإن ذلك يعود إلى الصراع التاريخي الذي عرفته تونس منذ الثلاثينات، صراع الاتجاه التقليدي مع الإتجاه التجديدي على المستويين الثقافي والسياسي؛ وإلى طبيعة القفزة النوعية التي أدخلتها مجلة الأحوال الشخصية على العلاقات الثقافية بين المرأة والرجل. وقد اتضح من الدراسات المقارنة التي وضعت في إطار مقارنة تشريعات الأحوال

الشخصية أن التشريعات في تونس مختلفة تماماً عن بقية التشريعات في الوطن العربي من حيث تشجيع المرأة على المشاركة الاجتماعية والسياسية.

وبقدر ما كان الخطاب السياسي مشجعاً على تحرر المرأة بقدر ما ظلت هذه الأخيرة تواجه صعوبات كبيرة في مواجهة القيم الثقافية المحافظة والمبادىء المتخلفة في المجتمع، نظراً إلى عدم وجود مؤسسات قوية مدعمة تخلق تقاليد للمشاركة النسائية.

واقتران اعلان الاستقلال بإصدار مجلة الأحوال الشخصية واكبته توجهات تحديثية وعلمانية أشار إليها الكاتب الفرنسي بورمانس[١] الذي أقام مقارنات كثيرة بين الأحوال الشخصية في مجتمعات المغرب العربي مركزاً على ربطها بالهياكل الاجتماعية والثقافية. وقد حددت مجلة الأحوال الشخصية فيما حددت قضايا تعدد الزوجات، والطلاق، وزواج الفتيات القاصرات وحق الانتخاب.

وعلى المستوى السياسي، فستكون هذه الخطوة مشفوعة بانضمام تونس إلى الاتفاقات العالمية، وبخاصة اتفاقات عام ١٩٦٢ المسماة باتفاقات نيويورك، وأخيراً اتفاقات الغاء كل ميزٍ عنصري تجاه المرأة[٢].

وهذه التطورات التي ظهرت في أواخر الخمسينات وبداية الستينات توازت تاريخياً مع هذا الصراع الذي عاشته تونس بين أنصار التحديث والأوساط التقليدية فيها. وقد أتاحت الاجراءات التشريعية الجديدة للمرأة أن تكون لها مشاركة متأكدة في مستوياتها الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وقد اعتبرنا هذه الاجراءات التشريعية متميزة لطابعها «الاستفزازي» للقيم التقليدية السائدة ولاختلافها مع التشريعات التي كانت قائمة في ذلك الحين في كل من ليبيا والجزائر والمغرب، من جهة، ولإصرار السلطة السياسية على تطبيقها رغم معارضة النخب الدينية وعلماء جامع الزيتونة من جهة أخرى.

وفي هذا المجال، يمكن أن نذكر بأن السلطة السياسية حرصت على أن تضمن لمجلة الأحوال الشخصية شرعية الوجود وحسن القبول من قبل الفئات الدينية التقليدية وعلماء الزيتونة بدليل أن شيخ الإسلام المالكي عبد العزيز جعيط[٣] كان حاضراً ساعة إعلان الرئيس السابق بورقيبة عن صدور القوانين التشريعية الجديدة، معبراً عن ضرورة التكيف مع متطلبات الحياة المعاصرة وتسيير شؤون الحياة وفق المنطق الجديد الذي لا يعد منطقاً متناقضاً مع روح الإسلام[٤].

ولكن الشيخ جعيط تراجع عن موقفه في رسالة وجهها إلى «جريدة الاستقلال» وعبر فيها عن تنصله من مجلة الأحوال الشخصية لأنها تتعارض مع وضوح الأحاديث والقرآن، ولأنها لا تحترم

---

(١) يمكن أن نشير إلى العمل الكبير الذي وضعه:
Maurice Borrmans, *Statut personnel et famille au Maghreb* (Paris, La Haye: Mouton, 1977),
والذي أقام فيه مقارنة بين الأحوال الشخصية في بلدان المغرب العربي الثلاثة: تونس، الجزائر، والمغرب.

(٢) انظر: Samya El Mechat, «Femmes et pouvoir en Tunisie,» *Les Temps modernes,* vol. 39, no. 436 (novembre 1982).

(٣) يعتبر الشيخ عبد العزيز جعيط من ابرز وجوه البرجوازية التقليدية لما يتمتع به من قوة معنوية واشعاع.

(٤) *L'Action,* 17/9/1956, p. 2.

رأيه في مسألة تعدد الزوجات، والإصرار على السماح للمسلمة بالزواج من غير المسلم. وهذا الموقف لم يمنع عدداً من العلماء التقليديين من مساندة المجلة واعتبارها خطوة مهمة لتحرر المرأة ومشاركتها في الحياة العامة.

اضافة إلى هذه النقطة المتقدمة، فإن مجلة الأحوال الشخصية التي دخلت إلى حيز التطبيق في أول كانون الثاني/ يناير، ١٩٥٧، ستكون مرجعاً يوحد القوانين التشريعية ويخضعها لتقنين واحد سواء في مجال تنظيم العائلة أو في مجال الوراثة. وهي تأتي إنهاءً للازدواجية وتناقض مؤسسات التشريع وتضارب مصادر صياغة القانون.

ولا يمكن أن نخفي بأن توحيد القضاء الشرعي كان مطلباً مهماً بخاصة في بداية مرحلة التحرر السياسي لما كانت عليه المؤسسة القضائية من تفتت واختلاف في مذاهب التأويل، من حنفية إلى مالكية وحنبلية.. وهذه المؤسسات القضائية الشرعية مرتبطة بالبنية الثقافية التقليدية بحكم أنها تستند إليها في انتداب الحكام والقضاة وتدعيم نفوذها على المستويين الاجتماعي والسياسي.

وقد عانى الشعب التونسي تفتت المؤسسات القضائية واختلاف ولاءاتها السياسية والثقافية لما يفترضه ذلك من اهدار للحقوق واضاعة للوقت، وانعكس هذا التفتت خصوصاً على مستوى الأحوال الشخصية وقضية الطلاق[٥].

ولذلك فالتشريع القانوني الجديد الذي دخل حيز التطبيق في أول كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ واجه تشوهات وثغرات القانون القديم المرتبط بنسق اجتماعي تقليدي. ويركز هذا التشريع على قضايا تحرر المرأة وخروجها من وضعية التبعية تجاه الرجل[٦].

٢ ـ قانون الأحوال الشخصية بين الحاجة والتوقع

رغم أننا لا نعلم الكثير عن تركيبة اللجنة التي وضعت مجلة الأحوال الشخصية نظراً إلى أن مرحلة الصياغة قد أحيطت بتكتم كبير شجعته السلطة السياسية، فإن ذلك لا يمنع من الإقرار بأن هذه المجلة قد وضعت المرتكزات التشريعية والقضائية للعائلة التونسية الجديدة[٧] ذلك أن حداً أدنى للزواج قد ضبط، وحرية أكثر للفتاة في اختيار زوجها قد منحت، وهو ما يؤكد مبدأ تساوي المرأة والرجل في الاختيار.

وهكذا، ومن خلال تشريعاتها المختلفة، فإن مجلة الأحوال الشخصية يبدو وكأنها قد أنجزت

---

(٥) انظر: محمود العنابي، «تطور تشريع الأحوال الشخصية في تونس،» **الأيام** (كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٦٣)، حيث يقول: «من أجل الإبقاء على الاستقرار العائلي والحفاظ على العائلة من الانحلال، تقرر تحوير قانون الزواج، انطلاقاً من المبدأ القائل بأنه لا يمكن الجمع بين زوجتين في نفس الوقت. وهذا التنقيح وقع تبنيه نظراً للآلام المترتبة عن تعدد الزوجات... ولكن تعدد الزوجات مباح، وغير اجباري...».

(٦) انظر: Basir Zohra, «Présidente de la chambre auprés de la cour d'appel de Tunis:L'Expérience tunisienne en matière de statut,» (Juillet 1967), p. 78-81,
حيث يقول: «فالمرأة تجبر على أن تتزوج بمن أريد لها أن يكون زوجها، باسم الدين، وتترك في قاع المنزل على ذِمّة رجل يقال عنه بأنه من أصول عريقة، وبإسم الدين تتعرض لشتى أنواع التحقير دون أن يهب الدين لنصرتها.. ويحق للرجل أن يتلاعب ويحقر الروابط الزوجية المقدسة كلما سولت له مخيلته الشهوانية، وذلك بإسم الدين...».

(٧) Borrmans, *Statut personnel et famille au Maghreb*, p. 2.

طموحات المُصلِح التونسي الطاهر الحداد[٨] الذي طالب باختيار الزوجة لرفيق العمر حتى في حالة عدم موافقة ولي الأمر، كما أنه طالب بتكوين محاكم مختصة في قضايا الطلاق، رغم عدم إقرار هذه المجلة بأي تأثير له فيها... إذا ما اطلعنا على كتاب **امراتنا في الشريعة والمجتمع**، لأن حركة الطاهر الحداد الاصلاحية كانت حركة عميقة ومؤثرة، حتى وإن بدت محاصرة ومعزولة ومحاربة[٩].

وتماماً، مثلما دعا إلى ذلك الطاهر الحداد، فإن السلطة السياسية اتجهت إلى انهاء الحجاب واشراك المرأة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية.

وقد كان أمام اللجنة المكلفة بوضع مجلة الأحوال الشخصية خياران رئيسيان:

ـ المنوال التركي الذي وضعه كمال أتاتورك، بكل ما يعنيه من علمانية واضحة و «استفزازية» إن شئنا، وتشدد على مستوى التطبيق.

ـ المنوال الشرقي: هذا المنوال الذي يعتمد على اصلاحات قسرية ويركز على مبدأ المواءمة بين القوانين الاسلامية وما يسمى بمتطلبات العصر.

ورغم الخلاف التاريخي الذي عاشته تونس في الثلاثينات بين الطاهر الحداد وأئمة جامع الزيتونة الذي انتهى بترسيخ الرؤية التقليدية لقانون الأحوال الشخصية وانتصار الشق الزيتوني وموت الطاهر الحداد محاصراً ومعزولاً[١٠]، فإن هذه المجلة مثلت رؤية متميزة في تحديث قوانين الأحوال الشخصية واصلاح القانون العائلي، ومواجهة الهيمنة الايديولوجية لمؤسسة جامع الزيتونة؛ ونحن نتفق مع بورمانس (Borrmans) بأن مجلة الأحوال الشخصية تتجاوز كونها مجرد مجلة قانونية، لأنها تصور سياسي للعائلة والمرأة وتجذير لقيم جديدة تلغي القيم التقليدية. فالمجلة برنامج عمل اجتماعي لحركة تحرر سياسي، وقليلة هي الحركات السياسية التي تمتلك برامج عمل خاصة في المجالين الثقافي والاجتماعي[١١].

ولكن اصلاحات مجلة الأحوال الشخصية تبقى بحاجة إلى مزيد من الادماج في اطار المجتمع حتى لا تخلق حالات خطيرة من التوتر تولد انحرافاً؛ فالعائلة التونسية تواجه اليوم مشاكل عديدة من بينها مشكلة صراع الأجيال، مع أن وجود «الجد والجدة» أمر ضروري للتوازن العائلي، حتى تتمكن العائلة من أداء وظائفها في التوجيه والرقابة[١٢].

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن مجلة الأحوال الشخصية بحكم الاجراءات الاصلاحية والتحديثية التي أقرتها قد أثارت حولها عدداً من ردود الفعل خصوصاً من قبل الهياكل الدينية المحافظة التي أعربت مباشرة وعلناً عن رفضها للقوانين الجديدة.

---

(٨) الطاهر الحداد، **امراتنا في الشريعة والمجتمع** (تونس: الدار التونسية، ١٩٧٢).

(٩) انظر كتاب: محمد الصالح بن مراد، **الحداد على امراة الحداد**. وهو كتاب وضعه صاحبه، حتى قبل أن يطلع على الكتاب، وهي دفعة على الحساب.

(١٠) لم يسر في جنازة الطاهر الحداد سوى عدد قليل من اقربائه المقربين، وافراد عائلته. وقالت مصادر أخرى بأن عدد المشيعين لم يتجاوز الأربعة.

(١١) Borrmans, *Statut personnel et famille au Maghreb.*

(١٢) Abdelwahal Bouhdiba, «Point de vue sur la famille tunisienne actuelle,» *R.I.S.S.*, no. 11 (Octobre 1967), pp. 11-23.

٣ ـ المواقف وردود الفعل تجاه مجلة الأحوال الشخصية

ليس واضحاً في أذهان كل الناس بأن مجلة الأحوال الشخصية قد أنهت كل التناقضات التي كانت موجودة بين الفقه المالكي والفقه الحنفي، كما أنهت اختلافات الإجتهاد في ميدان القضاء. كما أن أهمية هذه المجلة في توحيد قوانين القضاء ليست مصدر اجماع سواء من قبل الفئات التقليدية أو حتى من المثقفين الجدد[١٣].

وهذا الاختلاف هو تعبير عن الخوف الطبيعي للمجتمع التقليدي من عملية التحديث التي تهدد باكتساح مواقعه التقليدية بخاصة في مجال العائلة وقانون الأحوال الشخصية، لأن المجلة في جوهرها الغاء لهذا النظام الاجتماعي القديم[١٤]، وليس أدل على طبيعة هذا الصراع من أن القوى التقليدية هي أول من عارض الاصلاحات متذرعة بكمال وقدسية القوانين الإسلامية[١٥]، بخاصة وأن المجلة تبيح زواج المسلمة من غير المسلم، الأمر الذي قد يتعارض مع نص قرآني معروف...

والمعارضة التي توجهت إلى مجلة الأحوال الشخصية انصبت على نقد وتجريح النتائج الاجتماعية والثقافية للمجلة مثل التعليم المكثف للفتاة التونسية، والمشاركة المتأكدة في العمل الثقافي، والإدماج في المؤسسات المهنية والاقتصادية والاختلاط على مستوى كل الهياكل[١٦].

ومهما تكن الخلفيات السياسية لهذه المعارضة الدينية، فإن قضية الإختلاط هي التي كانت مصدر انتقاد في أدبيات الأوساط التقليدية. فبعد أسابيع قليلة من صدور القوانين الجديدة أعلن أربعة قضاة من «المحكمة العليا للشرع» استقالتهم من كل الوظائف القضائية، وتلت ذلك استقالة أربعة قضاة آخرين والمفتي المالكي...

وتطورت الأمور إلى حد إصدار فتوى عامة من قبل بعض أعضاء المحكمة العليا للشرع، صدرت في جريدة الإستقلال، صوت الحزب الدستوري التونسي، بتاريخ ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦، وتحمل هذه الفتوى إمضاء محمد عباس، وتتمحور حول مجموعة من القضايا الأساسية:

أ ـ ادعت الفتوى منذ البداية بأنها ستلتزم بالمنظور القرآني في تحليلها للقوانين الجديدة.

ب ـ كانت لهجة الفتوى مرنة بدليل أنها لم ترفض القوانين شكلاً ومحتوى، بل أكدت أن بعض القوانين مخالفة للقرآن، والتقاليد والإجماع الإسلامي مثل منع تعدد الزوجات وتخطئة كل من يخالف مثل هذه القوانين.

ج ـ ناقشت الفتوى مسألة منع الزوج من استرداد زوجته بعد ثلاث مرات من الطلاق.

هـ ـ المطالبة بمراجعة القوانين التي تخول المسلمة الزواج من غير المسلم، والقوانين المتعلقة بالميراث المخالفة للإجماع الإسلامي...

ويبدو متأكداً أن اصلاحات الأحوال الشخصية، لم تكن البادرة الاصلاحية الأولى في تاريخ

---

(١٣) الطيب العنابي، «الطلاق في القانون والمجتمع،» **مجلة القضاء** (شباط/ فبراير ١٩٦٧)، ص ٧ ـ ١٧.

(١٤) Zohra, «Présidente de la chambre auprés de la cour d'appel de Tunis: L'Expérience tunisienne en matiére de statut».

(١٥) Borrmans, *Statut personnel et famille au Maghreb*.

(١٦) El Mechat, «Femmes et pouvoir en Tunisie».

تونس، فقد سبقتها بوادر أخرى، مثل بوادر حركة الشبان التونسيين وخير الدين باشا. ومن قبل، كانت للطاهر الحداد مساهمة في مجال الأحوال الشخصية، هذه المحاولة التي أدت إلى عزله، بخاصة من قبل أساتذته في جامع الزيتونة وإلى معاداته حتى من أقرب الناس إليه.

ولا نستغرب عندئذ، أن تعبر الانتلجنسيا التقليدية عن حذرها من الاصلاحات التي تضمنتها مجلة الأحوال الشخصية، أو تعبر عن معارضتها، وهي التي أفشلت الاصلاحات التي تقدم بها الطاهر الحداد، ذلك أن مجلة الأحوال الشخصية ليست مجرد قوانين في مجال الطلاق والزواج والنفقة، بل هي نموذج مجتمعي.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن حركة معارضة مجلة الأحوال الشخصية لم تكن قوية، إلى حد يتيح لها أن تتحول إلى تيار كامل، فقد بقيت حركة المعارضة مجرد حركة، تكتب وتتكلم أكثر مما تمارس، معتمدة على إثارة الحساسية الدينية.

٤ ـ المرأة والسلطة السياسية

لقد اتجهت السلطة السياسية، إلى المرأة بهدف تعبئتها وادماجها في النسق السياسي القائم، وكان ذلك وعياً منها بأهمية تأطير هذه القوة الاجتماعية في العمل السياسي. ولعل أول خطوة تلت اعلان مجلة الأحوال الشخصية سنة ١٩٥٦، هي تكوين الاتحاد القومي النسائي التونسي، هذه المؤسسة التي ستجمع شيئاً فشيئاً «المناضلات»، في سبيل حرية المرأة التونسية حتى تكون متساوية مع الرجل دونما ميز أو حيف...[١٧]، كما أقرت السلطة السياسية للمرأة حق النضال في أطر الحزب الحاكم وتحمل مختلف المسؤوليات، ولكن حضورها لا يزال محدوداً سواء على مستوى الهياكل السياسية للحزب أو على مستوى بقية المنظمات التي تعتمد عليها السلطة[١٨].

ولعل تشجيع السلطة السياسية للمرأة سيأخذ شكلين محددين: ١ ـ التدخل على المستوى المؤسسي وتشجيع المرأة على ممارسة العمل السياسي من خلال الأطر الرسمية؛ ٢ ـ التدخل والتأثير في مجالات التدريس والشغل والثقافة.

وتجسيداً للهدفين المتقدمين، سعت السلطة السياسية إلى دفع الاتحاد النسائي وتدعيم حضوره. وفي المؤتمر المنعقد بتاريخ ٧ و٨ نيسان/ ابريل ١٩٥٨، أقر الاتحاد سياسة التركيز على المرأة في الفضاء الاجتماعي الريفي. وحتى في المرحلة التي كان فيها الاتحاد متردداً ومرتبكاً في صياغة سياسته، وضبط أهداف هياكله الأولى كانت المناقشة تؤكد على ضرورة الاهتمام بالفضاء الريفي[١٩].

واتسع نشاط الاتحاد ليشمل مجالات اجتماعية أخرى مثل «ضبط برنامج اقتصادي واجتماعي، وتكوين ورشة خياطة ودار للمنحرفات [اصلاحية]، ونادٍ للفتيات في الوردية وآخر للطالبات»[٢٠].

---

(١٧) خطاب بورقيبة أمام كوادر الاتحاد القومي النسائي التونسي، ١٣ آب/ اغسطس ١٩٦٦.

(١٨) El Mechat, Ibid.

(١٩) عام ١٩٥٨، بعد انتخابها على رأس الاتحاد النسائي التونسي، صرحت راضية حداد بأن «نساء تطاوين وبنقردان، مثل نساء قفصة والكاف وباجة، أذهلننا بذكائهن وحيويتهن، فهن يفضن نشاطاً...»، انظر: **مجلة فايزة**، العدد ٢ (١٩٥٩)، ص ٨٠ ـ ٨١.

(٢٠) **مجلة فايزة**، العدد ٨ (١٩٦٠)، ص ١٠ ـ ١١.

وعند مجرد قراءة للخطاب الرسمي المتصل بقضايا المرأة، فإننا نلاحظ تضخيماً لدورها الاجتماعي والثقافي وتركيزاً على أنها تتمتع بكامل حقوقها[٢١]؛ ولكنه مع ذلك تبقى مساهمتها على المستويين السياسي والاجتماعي مساهمة ضئيلة أو تكاد تكون منعدمة، بخاصة في المدن الداخلية التي تزداد فيها الرقابة الاجتماعية، وتتدخل القيم والتقاليد الثقافية لتمنع كل مساهمة اجتماعية.

وباستثناء انشاء بعض مراكز التكوين المهني والتدريب الحرفي والمساعدة على تعميم فكرة رياض الأطفال، فإن دور الاتحاد النسائي متقلص ومرتبط بموسمية وظرفية المعطيات السياسية. فبعد سنتين ونصف السنة تقريباً من تكوين الاتحاد أي في شهر حزيران/ يونيو ١٩٥٩ بدأ الاتحاد حملة واسعة للتعبئة السياسية من أجل الترشح للانتخابات[٢٢].

وبعد سنتين من ذلك، أي سنة ١٩٦٢، نظم الاتحاد من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر مؤتمراً وطنياً، لشرح فلسفة «التنظيم العائلي»، هذا الاختيار الذي اتخذته السلطة السياسية[٢٣].

كما كان الاتحاد أداة ربط بين الحزب السياسي الحاكم والجماهير الشعبية، يساهم في تأطيرها وتوعيتها ويساهم في شرح وترسيخ الخيارات السياسية القائمة[٢٤].

٥ ـ كيف عالج الخطاب السياسي قضايا المرأة

إن الخطاب السائد منذ أواخر الخمسينات قد تحدث عن المرأة، ولكنه خطاب **عن المرأة، وليس للمرأة**، فهو قائم على معالجة رئيسية تقابل بين الأصالة والتحديث.

ولئن كانت هذه الإشكالية محورية لدى الانتلجنسيا في تونس، فإنها أوضح وأكثف على مستوى الخطاب السياسي. وهذا الخطاب القائم على مفارقة صارمة بين البعد التقليدي والبعد التحديثي، يغطّي وجهاً من وجوه أزمة التفكير في شكله الثقافي أو السياسي. فالنمط التقليدي مدعو بل مطالب بأن يلتحق بالقيم والمفاهيم العصرية مثل: «الرقي»، «التقدم»، «الازدهار» و «النهضة»، أو أن يختفي إلى الأبد[٢٥]. وهذا النمط من الانتقال آلي، لا يتطلب وقتاً كبيراً حتى ينجز لأنه ضرورة لا محيد عنها.

ويؤكد الخطاب السياسي على أهمية قيم الرقي والتقدم في توفير الرفاهية للشعب والنهوض به. وتتضمن هذه المقولة منطقاً تجريبياً يركز على النتائج المباشرة لهذا التحديث مثل وفرة الاستهلاك والانتاج. فالتحديث الذي يمثل مطمحاً داخلياً، أو قل اختياراً سياسياً معيناً، أصبح يتحدد وفق منظور خارجي.

فما هي المرتكزات الأساسية لمبدأ التحديث حسب الخطاب السياسي؟

---

(٢١) El Mechat, «Femmes et pouvoir en Tunisie».

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) Borrmans, *Statut personnel et famille au Maghreb*.

(٢٤) كما نذكر في هذا المجال بأن الاتحاد النسائي كان يشترك في الاستشارات الاجتماعية والاقتصادية التي تنظمها السلطة السياسية، ويشارك ايضاً في ابداء الراي حول المخططات الاقتصادية والتنموية. ونذكر في هذا المجال بموقفه المتعاطف مع التوجه «الاشتراكي» للسلطة في الستينات.

(٢٥) نلاحظ هنا أن مفهوم النهضة مستعمل، أي على مستوى الخطاب السياسي، كمفهوم محوري ومركزي، يلخص ايديولوجية التنمية، والتحديث.

إن التحديث ليس قيمة عائمة وهائمة، فهو مقترن بمجموعة أخرى من القيم، دون وجودها لا يمكن الحديث عن **مجتمع متطور**. ومن ثم فتحرر المرأة مقترن بمجموعة من الظروف الموضوعية والاعتبارات الأساسية التي لا يجوز التهاون بها. وقد حاول الخطاب السياسي أن يجد نوعاً من التوازن لهذه الرؤية الخاصة بتحرر المرأة. ولئن كانت المنهجية المتبعة في تحليل هذه الرؤية منهجية مستمدة من خصوصيات تجربة سياسية معينة، فإن ذلك لا يمنع من أن تكون قابلة للتأويل والتحليل. وتقوم هذه الرؤية، فيما تقوم، على عناصر رئيسية تتفاوت من حيث الأهمية والدلالة التاريخية. ولذلك يتضح من الخطاب السياسي أن تحرر المرأة ليس **هدفاً في حد ذاته، وإنما هو نتيجة** لمعطيات معينة تغير الواقع الاجتماعي.

فتحرر المرأة تفاعل بين مجموعة من الشروط والنتائج تعكس رؤية متكاملة تقوم على مجموعة من الحلقات التي قد تختلف من حيث البنية المفاهيمية من خطاب إلى آخر، ولكنها تبقى متمسكة بنوع من المنطق الخاص.

وهكذا حدد الخطاب السياسي الواقع العملي والشروط الموضوعية لتحرر المرأة. ويبدو أن التحرر والمشاركة الاجتماعية بالنسبة إلى المرأة مرتبطان ببناء الدولة الجديدة وتحقيق قدر أعلى من «الرفاهية» و «التقدم» و «الازدهار». ولكن الخطاب السياسي لا يخفي الخلفيات الحقيقية لهذا الحرص على تحرر المرأة ومنحها حقوقها ومساواتها بالرجل. إن تحرر المرأة مرتبط بمشروع تعبئة سياسية ووطنية: «فتونس، مثل أي بلد آخر في طور النمو محتاجة إلى جهود كل أبنائها لتحقيق اقلاعها الاقتصادي والثقافي. فتحرر المرأة الذي كان غاية في حد ذاته، شكل أداة سمحت بتعبئة كل الكفاءات».

كما أن تدخلات المسؤولين الرسميين في مناسبات سياسية أخرى تؤكد التوجه نفسه تقريباً[٢٦].

اضافة إلى مشروع التعبئة السياسية فإن الخطاب السياسي يركز على أن تحافظ المرأة على وظائفها التقليدية التي يمكن حصرها كالتالي:

- الدور الاجتماعي للمرأة كأم.
- حماية الأجيال من التسيب والإنحلال.
- ضمان الاستقرار العائلي والنفسي للأطفال.

ولعل ما سميناه بالنزعة التوفيقية في الخطاب السياسي هي سعيه إلى تعبئة القوة النسائية تعبئة سياسية من ناحية، وإبقائها ضمن أدوارها التقليدية والمتعارف عليها من ناحية أخرى، في حين أن المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة تؤدي بطبيعتها إلى التفكك والتلاشي بحكم تناقص حضور المرأة على مستوى البيت، الدور الذي كانت تؤديه المرأة التقليدية بكل اقتناع. وهذا ما يعني أن الخطاب السياسي يوظف المرأة وفق حاجاته ورغباته[٢٧].

وحتى تتأكد وصاية الهياكل السياسية على المرأة، فإن كل مساهمة سياسية تتحدد وفق التوجيهات النابعة من الحزب...[٢٨].

---

(٢٦) «L'emancipation octroyée,» *Jeune afrique* (22 juin 1976).

(٢٧) تصريح الوزير الأول السابق أمام عضوات المكتب التنفيذي للاتحاد النسائي، انظر مجلة: *Dialogue* (7 aout 1978).

(٢٨) J. Bessis, *Femmes et politique autour de la méditerannée* (Aix-en Provence: CRESM, 1980).

ورغم أن الوصاية السياسية على المرأة متأكدة وثابتة[٢٩]، فإن الاتحاد النسائي يفضل أن يخوض في قضايا أخرى: «في تونس، ليس للمرأة نفس حقوق الوراثة مثل أخيها، ونفس حقوق الزوج على ابنه، فإذا كانت منزلتها منزلة الدون على مستوى العائلة فكيف يمكن لها أن تكون متساوية في المجتمع...»[٣٠].

وهكذا، يبدو هذا التحديث على مستوى الأحوال الشخصية **مقيداً ومشروطاً** من قبل السلطة السياسية وموظفاً. كما يبقى هذا التحديث مرتبطاً بالالتزام والإنضباط بالواجبات الاجتماعية والثقافية للمرأة. ورغم أن هذا التحديث بدأ يتجسد على مستوى المؤسسات والتقاليد الاجتماعية التي تبيح الاختلاط، فإن هذه الصورة المتسامحة بدأت تهتز... لأن تياراً جديداً من الفتيات التونسيات يجد في العودة إلى الماضي والتنكر للقيم العربية ملجأ ومرتكزاً لتحقير هذا المجتمع الجديد المبني على مفاهيم الرقي والحضارة والازدهار.

فهل يعني هذا التيار نفياً لمجلة الأحوال الشخصية وللخيارات السياسية التي أفرزتها؟ وهل يعني أيضاً إعادة النظر في قيم المجتمع ككل والبحث عن بديل موضوعي لها؟

يبدو أن التوتر كامن في ارادة جعل المرأة التونسية «امرأة معاصرة» و «امرأة تقليدية» «في نفس الوقت، ولذلك يعود من جديد الحجاب واللباس التقليدي كمؤثر على رفض نمط من المفاهيم والقيم القائمة»[٣١].

وقد يكون ذلك شعوراً بالإحباط والخيبة، وبحثاً عن الهوية.

٦ ـ المجتمع المدني ومجلة الأحوال الشخصية

قد لا يكون الحديث عن موقف نهائي للمجتمع المدني تجاه مجلة الأحوال الشخصية ممكناً، وإنما عن جملة من المواقف تتغير وتتبدل، تتناقض وتتباعد، تختلف وتتكامل بحسب الظروف والملابسات. فقد أحدثت هذه المجلة منذ صدورها انقسامات بائنة واضحة المعالم وعميقة... ورغم مضي أكثر من ثلاثين سنة على صدورها، فهي لا تزال مصدر جدل كبير... يهز المجتمع هزاً، ويتقاذف تياراته قذفاً.

وقد يكون موقف التيارات السياسية والتنظيمات الفكرية والأحزاب المعترف بها أو حتى غير المعترف بها موقفاً معلناً، واضحاً ومباشراً؛ ولكن المجتمع في عمقه يظل حائراً، غامضاً وصامتاً، ينصت إلى هذا التيار أو ذاك، دون ردة الفعل. وحينما يقرر أن يعبر، فإنه لا يمكن أن يتخذ أداة رسمية لذلك، بل إنه يعبر بطريقته الخاصة التي تمنحه الشعور بالثقة، وربما كانت أداة التعبير عنيفة ومدمرة في الوقت نفسه... وربما كانت فوضوية وعشوائية كما يتوقع البعض.

إنها نتيجة من نتائج الصمت والخوف من التعبير! فكلما تراكم الصمت، وتقدم الزمن كانت حظوظ الإنفجار ممكنة، مدوية ومؤلمة.

فبين الموقف المعلن الذي تتبناه التنظيمات والأحزاب والنقابات، وبين الموقف غير المعلن، تتباعد الهوة، وتتسع الفجوة، وينمو لون آخر من الحياة، من التعبير، غامض، متوتر وضبابي...

---

(٢٩) انظر جريدة: **العمل** (التونسية)، ١٩٧٧/١/١١.

(٣٠) تصريح للسيدة فتحية مزالي، الرئيسة السابقة للاتحاد النسائي لجريدة: *L'Action*, 22/3/1877

(٣١) «L'Islam contestataire en Tunisie,» *Jeune afrique* (23 mars 1979), et «le voile de la soumission,» *Jeune afrique* (25 avril 1979).

وربما كان ذلك ضريبة الحداثة الفجائية، واضطراب المراجع واهتزاز الهياكل... ربما كان ذلك ممكناً!

وبمرور الزمن ينمو مجتمعان متوازيان، متباعدان، يوجد بينهما الانتماء إلى فضاء جغرافي واحد، وتفرق بينهما المراجع والولاءات؛ إنه فعل الزمن، ونتائج التحديث في إطار مجتمعات تابعة.

وإلّا فما هي الدلالة الحقيقية للباس الحجاب؟

فقد بدأ يتضح في السنوات الأخيرة، أن الحجاب ليس مجرد مظهر، وإنما هو ايديولوجيا[٣٢] ولعله يعني فيما يعني نفياً وإلغاء للآخر، للطرف المقابل في المجتمع المدني.

هكذا ينمو، إذاً هذا التعبير الصامت ليتخذ شكل رد الفعل تجاه ما يسمى بالتحديث المغترب، ولئن كان من الصعب الاقتناع بهذا الموقف، والدفاع عنه، فإنه يثبت على الأقل تباعد الرؤى وتنافس المفاهيم، في حين يظل المجتمع واحداً، يتقاسمه الاختلاف، ويأسره التمزق والتباين. فالمجتمعات التي لا تقدر على أن تقدم إجابة لأهم القضايا المطروحة عليها... تبقى رهينة السؤال الدائم، سؤال المستقبل.. والذين لا ينظرون إلى المستقبل إلّا من خلف ستار... يرهقون أنفسهم، ويرهقون الآخرين.. فالمواجهة الحقيقية هي مواجهة قادرة، مسؤولة وواعية...

ولهذه الاعتبارات مجتمعة يظل المجتمع المدني مجزأ، متباعداً ومتنافراً، يبحث عن إرادة تلملم أجزاءه، توحد أطرافه، وتنطلق به خطوات إلى الأمام. فماذا عساها تكون هذه الإرادة؟ وما هي مرتكزاتها، وما هي آفاقها؟

تلك هي الأسئلة، التي ما انفكت الانتلجنسيا، في تونس، تطرحها وتلح في طرحها؟

ذلك، إذاً، هو سؤال المستقبل بكل ما يفرضه من غموض، واستحالة، غموض الحاضر، واستحالة التغيير. وبين الغموض والاستحالة، يمضي الزمن رتيباً، متباطئاً، حتى يكاد لا يعبأ به أحد..!

كان ذلك قبل ثلاثين سنة، حين صدرت مجلة الأحوال الشخصية، تملأ الدنيا أملاً... وتفاؤلاً، في أن تغير العلاقات بين المرأة والرجل تغيراً شاملاً. وظل المجتمع لهذا السبب يبحث في امكانية تحقيق طرفي المعادلة: الأمل من جهة والحاجة من جهة أخرى.

فهل كانت المجلة حاجة حقيقية تعبر عن توقعات عميقة وملحة داخل المجتمع المدني؟ وما هي المقاييس الحقيقية لتحديد الحاجة؟

قد يكون المجتمع آنذاك بحاجة إلى هذه المجلة، ولكن تعبيره لم يكن تعبيراً متكاملاً... متناسقاً ومحدداً ولذلك اختلفت التصورات والآراء، إنه موقف أقرب إلى الصمت واللامبالاة.

فلم تأخذ هذه الحاجة شكلاً مباشراً، ولم تكن ذاك المطلب الملح الذي يستدعي الإسراع، لأن أصحاب الحاجة المباشرة، قد لا يعبرون، لأسباب أو لأخرى، عن حاجتهم... ولذلك كانت الحاجة تصوراً نظرياً... واختياراً سياسياً قائماً... رأوا فيها مناسبة لتأكيد خياراتهم، فدعموا هذا التوجه، واقنعوا المجتمع به، وحولوه إلى واقع قائم ومتناسق...

---

(٣٢) Souhayr Belhassen, «Femmes tunisiennes islamistes,» dans: *Le Maghreb musulman* (Paris: CNRS, 1979).

فحين يسبق التشريع الواقع الاجتماعي والمادي، يحدث الاهتزاز والتوتر، ويصبح التحرك من جهة واحدة، فيتخلف السلوك عن القانون وتتباعد الفجوة بين التوقع والواقع القائم وقد يكون في ذلك مظهر من مظاهر التخلف... وقد يحدث أحياناً العكس، فيتخلف التشريع عن التطور الاجتماعي والمادي، وتتطور أنماط السلوك وألوان المعاش... من دون أن يصاحبها تطور مماثل في القوانين والتشاريع. ففي الحالتين يتشابه الخطأ، وتتكرر الهفوات، ويحدث الاهتزاز... اهتزاز الهياكل والرموز وأنماط السلوك. فقد يعادي المواطن القوانين حين تتخلف عن الهياكل الاجتماعية، وتتخذ مواقف محافظة وتقليدية... كما أنه قد يكون عنيفاً حين تسبق القوانين وعيه وتتجاوز فهمه للعالم والوجود، ولعله من الصعب تحقيق عملية التوازن بين القانون والوعي، ولكنه ضرورة يستدعيها الوعي والتاريخ... فلا تخلف ولا استباق. ذلك هو القانون العام الذي يتحكم في علاقة التشريع بالتطور البشري. فتحرر المرأة الأوروبية كان نتيجة لصراعات اجتماعية عنيفة ومؤلمة... ولثورة صناعية رأسمالية غيرت الهياكل والرموز والثقافة... وبدّلت ملامح المجتمع، ولذلك لم يكن التحرّر هبة مجانية اعتباطاً.. وفرضاً تعسفياً لتصور ما من التصورات.

وإعطاء هذا المثال دليل على أن المجتمع يملي التغيرات التشريعية لحاجته العميقة والمباشرة إليها... ولكنه لا يتقبلها إذا ما فرضت عليه فرضاً. فالاستجابة الداخلية للمجتمع في غاية من الأهمية، لأنها تضفي على التعامل مرونة كبيرة، وتعطي لهذه العلاقة القائمة صفة تلقائية وعضوية.

وغالباً ما لا يحدد المجتمع حاجاته المباشرة.. وإنما تحددها جهات أخرى، قد تتضارب مصالحها ورؤاها، بحسب الظرف والمكان، وهذا التحديد الخارجي للحاجة غالباً ما يكون في إطار البحث عن البريق والظهور اللامع، فالفرق بين الاستجابة لحاجة حقيقية، وبين افتعال حاجة وهمية، فرق جد شاسع، ولكنه في غاية من الأهمية لأنه يرتبط بالسؤال الدائم؟ سؤال المستقبل.

وقليلة هي المجتمعات التي تخطط تخطيطاً منتظماً، ومتناسقاً يفرق بين الحقيقة والافتعال □

الاقتصاد الأردني وأعباء الديون الخارجية (١٩٦٧ ـ ١٩٨٨)

رياض المومني

استاذ مساعد بدائرة الاقتصاد في جامعة اليرموك ـ الأردن.

تقديم

لقد أضحى موضوع الاقتراض الخارجي للبلدان النامية ـ غير المصدرة للنفط خصوصاً ـ مثار اهتمام مختلف الهيئات والأوساط المالية والمصرفية في دول العالم. فقد وصلت الديون الخارجية لهذه البلدان إلى مستويات مرتفعة، وتراكمت أعباؤها بشكل كبير، حيث لم تعد الموارد الوطنية قادرة على خدمتها (أي دفع الفوائد المترتبة مع أقساط رد الدين) وبذلك تفاقمت المشاكل في ميزان مدفوعاتها وتعقدت علاقاتها الاقتصادية الخارجية. فطالب العديد منها بإعادة جدولة ديونه لعدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات الخارجية، كما أن بعضها الآخر، إن لم يكن قد أفلس اقتصادياً فقد أوشك على ذلك[1]. ولهذا الوضع نتائجه الخطيرة إذ سيفتح للدول والمؤسسات المالية الأجنبية حق التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المدينة وفرض ما تراه مناسباً، اقتصادياً كان ذلك أم سياسياً؛ وستزداد احتمالية ذلك، وبخاصة إذا فشلت البلدان النامية في محاصرة نمو ديونها الخارجية ومنع تزايدها.

والأردن كبلد نامٍ وغير مصدر للنفط يعاني قصوراً في موارده ومدخراته المحلية. ولذلك لجأ إلى الاقتراض الخارجي لتغطية قصور مدخراته المحلية عن تحقيق أهدافه الطموحة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وقد ازداد اعتماد الأردن على الاقتراض الخارجي منذ أواخر السبعينات وتصاعد حجم ديونه الأجنبية مع بداية الثمانينات حتى وصلت أعباؤها إلى مستويات باهظة في أواخر العقد الحالي. وللتعرف إلى واقع المديونية الأردنية الخارجية، ومدى قدرة الاقتصاد الأردني على خدمة ديونه، فإن هذا البحث سيتناول، وبشيء من التفصيل، مختلف النواحي المتعلقة بذلك، للفترة من عام ١٩٦٧ وحتى مطلع عام ١٩٨٩.

---

(١) حول هذا الموضوع، انظر: منير حمارنة، «أثر المديونية الخارجية على التنمية في البلاد العربية،» **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية**، السنة ٢، العدد ٣ (حزيران/ يونيو ١٩٨٦)، ص ١٧.

تتألف الدراسة الحالية من ثلاثة أجزاء: الأول، ويركز على واقع مديونية الأردن الخارجية، وذلك من خلال دراسة دوافعها وحجمها وشروطها... الخ؛ والثاني، ويركز على دراسة بعض المعايير لقياس الحجم الحقيقي للمديونية الأردنية ومقدرة الاقتصاد الوطني على تحمل عبء ديونه الخارجية؛ أما الثالث، فيركز على مسألة الركود الاقتصادي في الأردن واشتداد أزمة ديونه الخارجية.

أولاً: مديونية الأردن الخارجية (١٩٦٧ ـ ١٩٨٥)

١ ـ دوافع الاقتراض الخارجي الأردني

يمكن تقسيم دوافع الأردن إلى الاقتراض الخارجي إلى قسمين: أحدهما ناشىء عن أسباب داخلية والآخر أسبابه خارجية. من الأسباب الداخلية ما يلي:

أ ـ الأردن بلد نام يسعى إلى تحقيق معدلات نمو ذي مستوى مرتفع نسبياً. فقد أرادت الحكومة تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي قدره ٧ بالمائة في الخطة الثلاثية للأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥، و١٢ بالمائة في الخطة الخمسية الأولى للأعوام ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ و١١ بالمائة في الخطة الخمسية الثانية للأعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٥. وبما أن الأردن، كما ذكرت سابقاً، يعاني قصوراً كبيراً في حجم مدخراته المحلية، فقد كان وما زال عاجزاً عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات النمو المخطط لها، الأمر الذي حدا به إلى الاعتماد على المصادر المالية الأجنبية. فقد كانت هناك، كما يبدو واضحاً، فجوة كبيرة بين مدخرات الأردن المحلية وحجم استثماراته الحقيقية بلغت على سبيل المثال ٣٩ مليون دينار عام ١٩٦٧، ثم ارتفعت إلى ٥١٢,٩ مليون دينار عام ١٩٨٠. وواصلت ارتفاعها إلى ٦٩٠ مليون دينار عام ١٩٨٥[٢]. ثم ازدادت اكثر من الضعفين في الأعوام اللاحقة.

ب ـ إن معظم هذه الفجوة بين الادخار المحلي وحجم الاستثمار قد تولد من الخيار الاستراتيجي للتنمية. فقد اتبع الأردن استراتيجية النمو غير المتوازن في خططه التنموية المتلاحقة، متخذاً من القطاع الصناعي قطاعاً رائداً وقيادياً في التنمية الاقتصادية الأردنية. وقد أدت الاستثمارات في هذا القطاع إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية والمعدات والمواد الخام الأجنبية. فأخذت قيمة المستورد من هذه السلع تتصاعد باستمرار من حوالى ٢٨,٥ مليون دينار عام ١٩٦٧، إلى ٦٨١,٤ مليون دينار عام ١٩٨٥. وبما أن العائدات التصديرية والبالغة حوالى ١٠ ملايين دينار عام ١٩٦٧ و٢٥٥,٣٥ مليون دينار عام ١٩٨٥ كانت قاصرة عن تغطية نفقات الواردات من السلع الرأسمالية والمواد الخام، فقد أضحى الاعتماد على مصادر التمويل الأجنبية أمراً لا يمكن تجنبه[٣].

---

(٢) حول أهداف التنمية في الأردن، انظر: الأردن، وزارة التخطيط: **خطة التنمية الخمسية الأولى، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠**، (عمان: الوزارة، ١٩٧٧)، ص ٢٦ ـ ٢٧، **وخطة التنمية الخمسية الثانية، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦** (عمان: الوزارة، ١٩٨١)، ص ٣٥ ـ ٣٦. أما الأرقام الواردة عن فجوة المدخرات (حجم الاستثمارات المحلية ـ حجم المدخرات المحلية)، فقد تم احتسابها بالرجوع إلى نشرات: البنك المركزي الأردني، **النشرة الاحصائية الشهرية**.

(٣) الأرقام الواردة عن الواردات والصادرات مأخوذة من: البنك المركزي الأردني، **النشرة الاحصائية الشهرية**: عدد خاص للفترة، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣: السنة ٢٢، العدد ٤.

ج ـ كما أن الأردن يعاني منذ أمد بعيد، عجزاً دائماً في ميزانه التجاري، إذ بلغ هذا العجز حوالى ٤٥ مليون دينار عام ١٩٦٧، وواصل ارتفاعه حتى بلغ ٨٩١,٣ مليون دينار عام ١٩٨٤، وعاد إلى الانخفاض قليلاً عام ١٩٨٥ إلى مستوى ٧٦١,٦٢ مليون دينار. ولتغطية العجز المتمادي في الميزان التجاري فقد ازداد اعتماد الأردن على المصادر المالية الأجنبية، ومن بينها القروض الخارجية التي ساهمت بتغطية العجز بنسبة قدرها ١٥,٩ بالمائة عام ١٩٦٧، و١٦,١ بالمائة، خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠[٤].

أما الأسباب الخارجية للاقتراض فنذكر منها ما يلي:

(١) إن الأردن هو بلد مستورد للنفط. وقد كان للارتفاع الذي حصل في أسعار الطاقة بعد عام ١٩٧٣ أثر شديد الوطأة في الاقتصاد الأردني. ففي عام ١٩٧٣ بلغت قيمة المحروقات والوقود المستورد حوالى ٤,٦ ملايين دينار ثم ارتفعت إلى ٣٢,٤ مليون دينار عام ١٩٧٥ وواصلت ارتفاعها إلى ٢٣٠,٥ مليون دينار عام ١٩٨٢، وعادت إلى الانخفاض عام ١٩٨٥ حيث بلغت ١٩٢,٣ مليون دينار. وهذه القيم تفوق العائدات الأردنية من الصادرات السلعية، الأمر الذي أدى إلى الاستعانة بالمصادر المالية الأجنبية، ليس لتغطية قيمة المستوردات من النفط فحسب وإنما لتغطية الزيادة في قيمة المستوردات الأخرى كذلك والتي نجمت عن ارتفاع أسعار النفط[٥].

(٢) يمتد القطر الأردني على أطول جبهة مع العدو الاسرائيلي، والحروب المتتالية التي كان الأردن طرفاً فيها تمخضت عن احتلال اليهود للضفة الغربية، وتهجير قسري لمئات الألوف من المواطنين إلى الضفة الشرقية، إضافة إلى الدمار الذي لحق بالمرافق والمنشآت الاقتصادية، وتراجع معدل نمو الدخل وارتباك مسيرة التنمية الأردنية. ولتجاوز هذه العوائق، وتحقيق أهداف الأردن في التقدم والنمو وبناء قوات مسلحة قادرة على ردع العدو، كان لا بد من تلافي نقص الموارد التمويلية المحلية عن طريق استدراج العون من المصادر المالية الأجنبية ومن بينها القروض الخارجية[٦].

٢ ـ حجم المديونية الخارجية

تقسم القروض الخارجية الأردنية إلى قسمين: قروض حكومية وقروض مكفولة من الحكومة، تعود إلى القطاع الخاص. وقد تصاعد حجم القروض المتعاقد عليها بقسميها بقفزات كبيرة على امتداد النصف الثاني من السبعينات والنصف الأول من الثمانينات. فقد ارتفع حجم القروض المتعاقد عليها من ٥٠,٦٨ مليون دينار في نهاية ١٩٦٧ إلى ٩١,٨ مليون دينار عام ١٩٧٢، وواصل الارتفاع إلى ٨٤٠,٥ مليون دينار عام ١٩٨٠ ثم إلى ١٦٤٩,٩٥٢ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٥ (أنظر الجدول رقم (١)).

وعند فحص تركيبة القروض المتعاقد عليها، نلاحظ أن هناك تطورات مهمة حصلت خلال

---

(٤) انظر: جليل فريد البديوي، **قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية** (الأردن: البنك المركزي، ١٩٨٤)، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٥) تم احتساب هذه الأرقام بالرجوع إلى البنك المركزي الأردني: **النشرة الاحصائية الشهرية**: عدد خاص للفترة، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣، والسنة ٢، العددان ٤ ـ ٥.

(٦) انظر: Eliyahu Kanovsky, *The Economic Impact of Six-Day War: Israel, The Occupied Territories, Egypt, Jordan* (New York: Praeger, 1970).

جدول رقم (١)

القروض الخارجية المتعاقد عليها (ملايين الدنانير)(*)

السنة	القروض الحكومية (١)	القروض بكفالة الحكومة (٢)	المجموع الكلي ٣ = ١ + ٢	(نسبة مئوية) ٣:١	(نسبة مئوية) ٣:٢
١٩٦٧-	٤٩,٨٠٦	٠,٨٨١	٥٠,٦٨٦	٩٨,٣	١,٧
١٩٦٨ - ١٩٧٢	٣٣,٧٩	٦,٥٧١	٤٠,٣٦١	٨٣,٧	١٦,٣
١٩٧٣ - ١٩٧٥	٧٧,٥٦٨	١٥,١	٩٢,٦٦٨	٨٣,٧	١٦,٣
١٩٧٦ - ١٩٨٠	٣٩٨,٣٧٥	٢٥٨,٤٣١	٦٠٦,٨٠٦	٦٠,٧	٣٩,٣
١٩٨١ - ١٩٨٤	٤٧٣,٣	١٥٤,٢٨	٦٢٧,٥٨	٧٥,٤	٢٤,٦
١٩٧٢	٨٣,٥٩٦	٧,٤٥٢	٩١,٠٤٨	٩١,٨	٨,٢
١٩٧٣	١١٦,٤٧	٨,٧٩٤	١٢٥,٢٦٤	٩٣,٠	٧,٠
١٩٧٤	١٣٢,٧٢٦	١٣,٢٨	١٤٦,٠٠٦	٩٠,٩	٩,١
١٩٧٥	١٦١,١٦٤	٢٢,٥٥٢	١٨٣,٧١٦	٨٧,٧	١٢,٣
١٩٧٦	٢١٨,٩٤١	٢٩,٣٢٧	٢٤٨,٢٦٨	٨٨,٢	١١,٨
١٩٧٧	٣١٧,٧١٢	٩٢,١١٦	٤٠٩,٨٢٨	٧٧,٥	٢٢,٥
١٩٧٨	٤٠٣,٦٢٤	١٣٢,٧٧٥	٥٣٦,٣٩٩	٧٥,٢	٢٤,٨
١٩٧٩	٤٧٣,٠٥٦	١٥١,٠٦٥	٦٢٤,١٢١	٧٥,٨	٢٤,١
١٩٨٠	٥٥٩,٥٣٩	٢٨٠,٩٨٢	٨٤٠,٥٢٢	٦٦,٦	٣٣,٤
١٩٨١	٦٩٨,٠٣٩	٣٤٥,٨٨٣	١٠٤٣,٩٢٢	٦٦,٩	٣٣,١
١٩٨٢	٧٧٦,٩٣٩	٣٥٢,٠٨٢	١١٢٩,٠٢١	٦٨,٨	٣١,٢
١٩٨٣	٨٦٨,٥١٩	٣٧٠,٥٠٣	١٢٣٩,٠٢٢	٧٠,٠	٣٠,٠
١٩٨٤	١٠٣٢,٩٣٩	٤٣٥,٢٦٣	١٤٦٨,٢٠٢	٧٠,٤	٢٩,٦
١٩٨٥(**)	—	—	١٦٤٩,٩٥٢	—	—

(*) الأرقام الواردة لا تشمل القروض المخصصة للدفاع.

(**) بلغ حجم القروض المتعاقد عليها عام ١٩٨٥، ٢١٨١,٧٥ مليون دينار كما ورد في: البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي، ١٩٨٥** (الأردن: البنك، ١٩٨٥)، في حين لم يذكر فيما إذا كانت حكومية أم مكفولة.

المصدر: جليل فريد البديوي، **قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية** (الأردن: البنك المركزي، ١٩٨٤)، (أعداد مختلفة).

الفترة المذكورة وأدت إلى تضخم حجم القروض المكفولة من الحكومة. ففي الوقت الذي كانت نسبة هذه القروض فيه إلى مجموع القروض المتعاقد عليها تؤلف ١,٧ بالمائة عام ١٩٦٧ نجدها ترتفع إلى ٣٣,٤ بالمائة في نهاية عام ١٩٨٠ وإلى ٢٩,٦ بالمائة في نهاية عام ١٩٨٤ (انظر الجدول رقم (١)). ولا شك أن هذا التغير يرهق الاقتصاد الوطني، لأن هذه القروض ذات شروط تجارية صعبة ثقيلة الوطأة على المدين. وتؤدي الزيادة في حجمها إلى زيادة عبء الدين الذي قد يؤدي بدوره إلى نتائج غير مرغوب فيها، منها: إضعاف مقدرة الاقتصاد الوطني على خدمة ديونه، واضمحلال الاحتياطات من العملات الأجنبية، وزيادة التبعية والاعتماد على الخارج، وربما يؤدي الأمر إلى حالة إعسار ـ تتمثل في العجز عن التسديد، الأمر الذي يتطلب الدخول في مفاوضات

لإعادة جدولة الديون الأجنبية، والتداول مع صندوق النقد الدولي بشأن الاجراءات اللازم اتخاذها في الاقتصاد الوطني لتذليل الصعوبات الناشئة عن هذه الحالة.

أما بالنسبة إلى رصيد القروض الخارجية القائم (غير المسدد) فقد بلغ ٣١,٠٧ مليون دينار في نهاية العام ١٩٦٧ ثم تزايد بوتائر متصاعدة فبلغ ٣٨٢,٧ مليون دينار عام ١٩٨٠ و١٠٥٣,٠٣ مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٥(انظر الجدول رقم (٢)). وللتعرف إلى القيمة الحقيقية للدين الخارجي يمكن استخدام بعض المعايير الاقتصادية التي من أهمها نسبة مقدار الدين القائم إلى كل من الدخل القومي، وإلى الاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية، وإلى قيمة الصادرات من السلع والخدمات. وكما يشير الجدول رقم (٢)، فقد بلغ معدل هذه المعايير للفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥، ٣١,٥ و٧٠,٩بالمائة، و٧٤,٣ بالمائة سنوياً على التوالي. والجدير بالملاحظة أن هذه المعايير اتخذت اتجاهاً متزايداً بخاصة في السنوات الأخيرة. وعلى سبيل المثال فقد شكل الرصيد القائم من الدخل القومي، والاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية، والصادرات من السلع والخدمات ما نسبته ٣٢,٣ بالمائة، ٦١,٤٧ بالمائة، و٥١,٤٣ بالمائة على التوالي عام ١٩٨٠. أما في عام ١٩٨٥ فقد بلغت النسب ٥٦,٧ بالمائة، ١٣٧,٨٤ بالمائة و٨٦,٢ بالمائة على التوالي.

٣ ـ شروط الاقتراض الخارجي الأردني

للاقتراض الخارجي شروط تقسم إلى قسمين: شروط منظورة (Explicit Terms) وأخرى ضمنية (Implicit Terms) وتتعلق الشروط المنظورة بـ : فترة التعاقد، فترة السماح، سعر الفائدة، وعنصر المنحة أو الإعانة[٧].

وعند عرض شروط الاقتراض الخارجي المنظورة، يتضح لنا أن قروض الأردن تتجه من قروض ذات شروط متهاودة نسبياً إلى أخرى ذات شروط صعبة متشددة بالنسبة إلى المقترض. ففي الوقت الذي كان فيه معدل سعر الفائدة مساوياً لـ ٢,٥ بالمائة عام ١٩٧٣، ارتفع ليبلغ ٦,٨ بالمائة عام ١٩٨٠. وانخفضت مدة التعاقد من ٢٥,٥ سنة في عام ١٩٧٣ إلى ١٤,٨ سنة في عام ١٩٨٠، وكذلك انخفضت فترة السماح من ٦ سنوات في عام ١٩٧٣ إلى ٣,٨ سنوات في عام ١٩٨٠. أما عنصر الإعانة المقدم فقد انخفض من ٥٤,١ بالمائة إلى نحو ١٨,٣ بالمائة عام ١٩٨٠ (انظر الجدول رقم (٣)).

نلاحظ مما تقدم أن شروط الاقتراض الأردني المنظورة ليست سهلة، وأن التغيرات فيها لا تسير في مصلحة الاقتصاد الأردني. إن اتجاه الأردن مؤخراً إلى الاقتراض من المصارف التجارية والشركات الأجنبية ذات الشروط القاسية والمتشددة، والتغيرات العالمية في أسعار الفوائد، وسياسات الاقتراض، من الأسباب الكامنة وراء التغير الملحوظ في هيكل المديونية الأردنية، ولا شك في أن استمرار الأردن في الاقتراض بالشروط التجارية الصعبة، كما هي الحال في السنوات الأخيرة، سيزيد من أعباء خدمة الدين وسيساهم بشكل كبير في الضغط على ميزان المدفوعات واضعاف مقدرة الاقتصاد الوطني على خدمة ديونه.

---

(٧) «فترة السماح» عبارة عن الفجوة بين التوقيع على القروض وبداية التسديد، و «عنصر الاعانة» مقدار الفائدة أو العون الذي تتلقاه الدولة المقترضة نتيجة لاقتراضها بالشروط المتفق عليها.

جدول رقم (٢)

بعض معايير قياس نمو مديونية الأردن الخارجية للفترة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥

السنة	الرصيدالمتراكم غير المسدد (مليون دينار)	نسبة الرصيد المتراكم إلى الدخل القومي (نسبة مئوية)	نسبة الرصيد المتراكم إلى الاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية (نسبة مئوية)	نسبة الرصيد المتراكم إلى الصادرات من السلع والخدمات (نسبة مئوية)
١٩٦٧	٣١,٠٧٧	٢١,٨٠	٣٢,٨٧	٨٤,٤٢
١٩٦٨	٣٥,٨٥٦	٢١,٥٤	٣٢,٧٦	٩٦,٣٨
١٩٦٩	٣٩,٨٩٩	٢٠,٢١	٤٠,١٠	٨٦,٧١
١٩٧٠	٤١,٧٨٤	٢٢,٣٤	٤٢,٥٨	٩٤,٧٦
١٩٧١	٤٩,٥٨٣	٢٤,٨٦	٥٣,٣٨	١٢٢,٦٦
١٩٧٢	٦١,٢٢٨	٢٧,٧٠	٦٠,٨٠	١١٧,٨٨
١٩٧٣	٦٨,٣٠٦	٢٨,٢٨	٦٣,٦١	٨٨,٩١
١٩٧٤	٧٩,٨٤٢	٢٨,٦٠	٦٧,٤٣	٦٩,٨١
١٩٧٥	١٠٨,٠٠٧	٢٨,٧٢	٦١,٧٤	٥٨,١١
١٩٧٦	١٣٢,٥٨٢	٢٣,٥٧	٦٤,٦٤	٣٩,٨٩
١٩٧٧	١٩٤, ٣٢	٢٩,٤٣	٧١,٤٤	٤٩,٠٦
١٩٧٨	٢٤٤,٤٤٩	٣١,٣٠	٦٧,٧٣	٥٥,٤٧
١٩٧٩	٣٠٦,٢٦٤	٣٣,٢٤	٦٧,٩٢	٥٦,٠٢
١٩٨٠	٣٨٢,٧٤٢	٣٢,٣٠	٦١,٤٧	٥١,٤٣
١٩٨١	٥١٢,٧٩٢	٣٤,٥٠	٧٦,٨٩	٤٩,٤
١٩٨٢	٦١٦,٥٩٢	٣٦,٨٠	٩٨,١٣	٥٤,٩٥
١٩٨٣	٨١١,٢٦٠	٤٥,٥٧	١١٣,٧٩	٧٣,٤٨
١٩٨٤	٩٥٧,٤٩٠	٥١,٧٠	١٣٣,٣٥	٧٦,١١
١٩٨٥	١٠٥٣,٠٣	٥٦,٧	١٣٧,٨٤	٨٦,٢
المعدل	٣٠١,٤٢	٣١,٥٣	٧٠,٩٦	٧٤,٣٩

المصدر: **النشرة الاحصائية**، عدد خاص للفترة، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٣، **النشرة الاحصائية الشهرية**، (البنك المركزي الأردني)، السنة ٢١، العدد ٤، والبنك المركزي الأردني: **التقرير السنوي الحادي والعشرون** (الأردن: البنك، ١٩٨٤)، **والتقرير السنوي الثاني والعشرون** (الأردن: البنك، ١٩٨٥).

أما الشروط الضمنية التي يصعب عادة تحديدها ومعرفتها بشكل دقيق، حتى على الباحثين أنفسهم، فلها أعباء لا تقل عن أعباء الشروط المنظورة. ومصدر هذه الأعباء هو ما يدعى بشروط ارتباط القروض، وتتضمن:

أ ـ ارتباط القروض بمشاريع معينة في مكان وقطاع معينين في البلد المقترض.

ب ـ تعهد البلد المقترض بأن يستعمل القرض لشراء معدات وآلات من الدولة المقرضة.

والأردن كغيره من البلدان، لديه حجم كبير من القروض مرتبط ارتباطاً كاملاً بمشاريع معينة في قطاعات اقتصادية محددة. كما أن قروضه اضافة إلى ذلك مشروطة بشراء معدات وسلع من الدول المقرضة، كقروض ايران واليابان وفرنسا وبريطانية وغيرها[٨].

جدول رقم (٣)

معدل شروط قروض الأردن الخارجية، ١٩٣٠، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠

القروض	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
جميع القروض							
سعر الفائدة (نسبة مئوية)	٢,٥	٤,٣	٢,٥	٦,٠	٦,٣	٥,٣	٦,٨
فترة التعاقد (بالسنوات)	٢٥,٥	٢٦,٨	٢٥,٦	١٤,٤	١٧,٩	٢١,٤	١٤,٨
فترة السماح (بالسنوات)	٦,٠	٦,٢	٦,٦	٣,٥	٥,٦	٤,٧	٣,٨
عنصر الاعانة (نسبة مئوية)	٥٤,١	٤٣,٦	٥٣,٨	٢٣,٢	٣٧,٢	٣٢,٢	١٨,٣
القروض الحكومية							
سعر الفائدة (نسبة مئوية)	٢,١	٢,٩	٢,٣	٣,٥	٤,٢	٤,٠	٦,٨
فترة التعاقد (بالسنوات)	٣٧,٨	٣٣,٣	٢٦,٤	٢١,٥	٢٠,٩	٢٥,٢	١٥,١
فترة السماح (بالسنوات)	٦,٥	٧,٦	٦,٨	٥,٢	٦,٥	٥,٥	٤,٠
عنصر الاعانة (نسبة مئوية)	٥٩,٣	٥٦,٦	٥٥,٦	٤٣,١	٤٠,٢	٤٢,١	١٨,٨
القروض بكفالة الحكومة							
سعر الفائدة (نسبة مئوية)	٦,٣	٨,٣	٦,٦	٨,٠	١٢,٤	٨,٧	٧,٠
فترة التعاقد (بالسنوات)	٦,١	٧,٤	٥,٥	٨,٦	٩,١	١١,٠	١٢,٠
فترة السماح (بالسنوات)	١,٥	٢,٢	١,٦	٢,١	٢,٩	٢,٣	٢,٠
عنصر الاعانة (نسبة مئوية)	١٠,٨	٥,٢	٩,٢	٦,٨	١١,٥	٤,٦	١٣,٢

المصدر: البديوي، المصدر نفسه.

International Bank of Reconstruction and Development (IBRD), *World Debt Tables* (Washington, D.C.: The Bank, 1981).

ويمكن إيجاز ما ينجم عن الشروط الضمنية من نتائج على النحو التالي:

(١) عدم قدرة البلد المقترض على استخدام قروضه بفعالية وكفاءة عالية، فالدول المقرضة عند بيعها للسلع والمعدات وقطع الغيار والصيانة قد تفرض أسعاراً أعلى مما هي عليه في الأسواق العالمية المنافسة إضافة إلى أن نوعية السلع المباعة قد تكون رديئة وذات انتاجية ضعيفة.

(٢) إن ارتباط القروض يحد من قدرة البلد المقترض على اختيار أساليب الانتاج المتاحة له،

(٨) انظر التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني. فيما يتعلق بالقروض المتعاقد عليها تجد أن معظم القروض مرتبطة بمشاريع معينة وقطاعات محددة.

تلك التي تنسجم مع قدرته وطبيعة التقانة السائدة فيه. فالسلع الرأسمالية والمعدات المستوردة دون أدنى شك تناسب وتنسجم مع اقتصاديات الدول المقرضة. لذلك فإن البلد المقترض قد يلجأ إلى استخدام تقانة لا تنسجم مع أوضاعه الداخلية، الأمر الذي يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد القومي.

٤ ـ مسحوبات القروض الخارجية ومصادرها

بلغ حجم المسحوبات من القروض الخارجية المتعاقد عليها حتى عام ١٩٧٢ مبلغ ٦٨,٩ مليون دينار. وقد شكلت القروض الحكومية ما نسبته ٨٩,٣ بالمائة والقروض المكفولة ١٠,٧ بالمائة، ومع بداية التخطيط الاقتصادي الشامل وفي خلال الخطة الثلاثية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) بلغ حجم المسحوبات حوالى ٦٠,٦ مليون دينار، منها ٧٦,٣ بالمائة قروض حكومية و٢٣,٧ بالمائة قروض مكفولة (أنظر الجدول رقم (٤)).

وقد شهدت مسحوبات الأردن من القروض الخارجية زيادة كبيرة في حجمها المطلق في خلال خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠). حيث تم سحب ما قيمته ٣٢٩,٢ مليون دينار منها ٦١,٧ بالمائة قروض حكومية و٣٨,٣ بالمائة قروض مكفولة. ويعزى ذلك إلى تزايد حاجة الأردن إلى المصادر المالية الأجنبية لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية. والجدير بالملاحظة أنه في هذه الفترة قد انخفضت الأهمية النسبية للمسحوبات من القروض الحكومية وارتفعت للمسحوبات من القروض المكفولة. فوصلت لذلك أعباء القروض الخارجية إلى مستويات مرتفعة في الفترة نفسها.

ومع بداية الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) ونتيجة للتغيرات التي طرأت على حجم المساعدات الدولية والعربية للأردن، فقد ازداد حجم المسحوبات من القروض الخارجية، فبلغت حتى نهاية عام ١٩٨٥ ما قيمته ٨٢٦,٧٨ مليون دينار منها ٦٥,٥ بالمائة قروض حكومية و٣٤,٥ بالمائة قروض مكفولة. وهذا الحجم من المسحوبات يفوق ما تم سحبه منذ بداية الاقتراض حتى عام ١٩٨٠ (انظر الجدول رقم (٤)).

وبالنظر إلى مصادر مسحوبات الأردن من القروض الحكومية والقروض المكفولة للفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥ نلاحظ أن المسحوبات من الحكومات العربية شكلت ما نسبته حوالى ١٧ بالمائة، ومن الحكومات الأجنبية ما نسبته ٢٩,٧ بالمائة، ومن المؤسسات العالمية والشركات الأجنبية ما نسبته ١٧,٢ بالمائة، ومن المصارف التجارية الأجنبية ما نسبته ٣٦,١ بالمائة. من ذلك يمكن القول إن حوالى نصف القروض الخارجية (رسمية)مصدرها الحكومات العربية والأجنبية. وهذه القروض عادة تكون ذات شروط منظورة سهلة، ولكن شروطها الضمنية قد تكون صعبة. أما النصف الآخر من هذه القروض فمصدره مؤسسات الإقراض الدولية والمصارف التجارية الأجنبية ذات الشروط الصعبة[٩].

إن القطاعات المستفيدة من هذه المسحوبات في خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٨٥ هي على النحو

---

(٩) تم احتساب هذه النسب بالرجوع إلى التقارير السنوية للبنك المركزي، ١٩٦٨ ـ ١٩٨٥، والبديوي، **قروض لديون الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية**، ص ٣٠ ـ ٣٣ بخاصة فيما يتعلق بالفترة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠.

جدول رقم (٤)

المسحوبات من القروض الخارجية الأردنية
(ملايين الدنانير)

السنة	القروض الحكومية (١)	القروض المكفولة (٢)	المجموع الكلي (٣) = (١) + (٢)	(نسبة مئوية) (١): (٢)	(نسبة مئوية) (٢): (٣)
ـ ١٩٧٢	٦١,٥٤٨	٧,٣٥٥	٦٨,٩٠٣	٨٩,٣	١٠,٧
الخطة الثلاثية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥)	٤٦,٢٣٦	١٤,٣٦٥	٦٠,٦٠١	٧٦,٣	٢٣,٧
الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)	٢٠٣,١٣٣	١٢٦,١٠٧	٣٢٩,٢٤	٦١,٧	٣٨,٤
الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١ ـ ١٩٨٤)	٣٨٨,٥٤	٢١٩,٩٩	٦٠٨,٥٣	٦٣,٨	٣٦,٢
١٩٧٢	١٠,٣٢٥	,٥٨٧	١٠,٩٢٢	٩٤,٦	٥,٤
١٩٧٣	١١,٦١٧	١,٢١٣	١٢,٨٣	٩٠,٥	٩,٥
١٩٧٤	١٠,٣٥٨	٤,٧١٢	١٥,٠٧	٦٨,٧	٣١,٣
١٩٧٥	٢٤,٢٦٢	٨,٤٣٨	٣٢,٧٠	٧٤,٢	٢٥,٨
١٩٧٦	٢٥,٧٣٥	٣,٩٥٨	٢٩,٩٦٣	٨٦,٧	١٣,٣
١٩٧٧	٣٦,٩٨٤	٣٤,٢٤٢	٧١,٢٢٦	٥١,٩	٤٨,١
١٩٧٨	٤٨,٤٤٦	١٧,٦٣٣	٦٦,٠٧٩	٧٢,٣	٢٦,٧
١٩٧٩	٤٨,٣٩٤	٢٥,٣٠٧	٧٢,٧٠١	٦٥,٧	٣٤,٣
١٩٨٠	٤٣,٥٧٤	٤٤,٩٦٨	٨٨,٠٢٤	٤٩,٢	٥٠,٨
١٩٨١	٩٥,٢	٦٦,٣٤	١٦١,٥٤	٥٨,٩	٤١,١
١٩٨٢	٦٤,٢٤	٦٦,٥٣	١٣٠,٧٧	٤٩,١	٥٠,٩
١٩٨٣	١٠١,٠٥	٦٠,٠١	١٦١,٧٧	٦٢,٧	٣٧,٣
١٩٨٤	١٢٨,٥٤	٢٧,١١	١٥٥,٦٥	٨٢,٦	١٧,٤
١٩٨٥	٢٠١,٥٠	١٥,٥٥	٢١٧,٠٥	٩٢,٨	٧,٢

المصدر: المصدر نفسه، (أعداد مختلفة).

الآتي: ٦٧,٢ بالمائة من مجموع المسحوبات قد تركزت في قطاعي الصناعة والخدمات، و٦ بالمائة في قطاع الزراعة و٢٦,٧ بالمائة في مشاريع اجتماعية وتنموية أخرى. وتفصيلاً نجد أن ١٨,٣ بالمائة من المسحوبات تركزت في قطاع الصناعة والتعدين، و٢٩,٥ بالمائة في النقل والاتصالات، و٣,٥ بالمائة في الإنشاءات، و٣,٧ بالمائة تركزت في المياه والمجاري، و١٠,٥ بالمائة تركزت في الطاقة، و٦,٥ بالمائة تركزت في الزراعة والري، و١,٤ بالمائة تركزت في التعليم، و٢٦,٦ بالمائة في مشاريع تنموية متفرقة[١٠].

نلاحظ من التوزيع السابق أن مشاريع البنية الأساسية حظيت بنصيب وافر من مسحوبات القروض الخارجية الأردنية. وأهمية هذه المشاريع في عملية النمو والتطور الاقتصادي أمر لا يمكن تجاهله، إلّا أن هذه المشاريع ليست انتاجية بصورة مباشرة ولا هي سريعة المردود التجاري،

(١٠) تم احتساب هذه الأرقام من التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني، ١٩٦٨ ـ ١٩٨٥.

وهذا ما يجعلها عاجزة عن تغطية نفقاتها من القروض الخارجية، الأمر الذي يحدو الحكومة على زيادة اعتمادها على قروض جديدة وبشروط أصعب لتغطية القروض المستحقة وأعبائها. والاستمرار في هذا الاتجاه قد يقود الدولة إلى حالة تدعى مصيدة الدين (Debt Trap) تكون الدولة عندها عاجزة عن الوفاء بديونها الخارجية وعلى أبواب الإفلاس الاقتصادي. لذلك فمن الأولى أن يعتمد الانفاق على هذه المشاريع على مصادر مالية سهلة كالمساعدات والهبات والمدخرات المحلية.

ثانياً: مقدرة الاقتصاد الأردني على تحمل أعباء القروض الخارجية

للتعرف إلى مقدرة الاقتصاد الأردني على تحمل ديونه الخارجية، وللوصول إلى الأعباء الحقيقية التي يتحملها هذا الاقتصاد، يمكن استخدام بعض المعايير المختلفة. وهناك بشكل عام معايير تستخدم لمعرفة العبء الحقيقي للمديونية الخارجية في المدى القصير ومعايير لمعرفة ذلك في المدى البعيد.

١ ـ معايير المدى القصير

تربط هذه المعايير أعباء الديون الخارجية بالمتغيرات الاقتصادية المختلفة، ومن أهمها:

أ ـ معدل خدمة الدين (Debt Service Ratio)، وهو عبارة عن نسبة عبء الدين العام الخارجي (فوائد وأقساط) إلى حصيلة الصادرات. فالصادرات تعتبر من أهم ما يمكن استخدامه كأداة للتعرف إلى حجم وعبء المديونية الخارجية. ويعتبرها البعض الأساس الطبيعي الذي يجب أن تقارن به التطورات في حجم المديونية[١١]. وهذه النسبة هي بمثابة مؤشر يدل على الجزء الذي يمتصه عبء الدين من حصيلة الصادرات الوطنية. والارتفاع في قيمته تكون له دلالات مهمة منها:

(١) تزايد ثقل أعباء الديون الخارجية على الاقتصاد الوطني.

(٢) زيادة القابلية لحصول اختناقات في الاحتياطات من العملات الأجنبية.

(٣) انخفاض القدرة الاستيرادية للدولة من السلع الرأسمالية والمواد الخام، الأمر الذي قد يضعف التكوين الرأسمالي، وبالتالي فقد ينخفض معدل النمو في الانتاج الوطني.

لقد تعرض هذا المعيار إلى انتقادات عدة. فهو لا يصلح كمؤشر للعبء الحقيقي للمديونية في الأجل البعيد، حيث إنه يتجاهل بعض المتغيرات الاقتصادية التي تعكس امكانية تنامي القدرة الانتاجية للدولة المقترضة. والدلالة التي يعكسها هذا المؤشر تتوقف على مدى الأهمية النسبية لقطاع الصادرات في الاقتصاد الوطني ومدى استقراره. وعند فحص العائدات التصديرية لكثير من الدول فإننا نجدها متذبذبة وغير مستقرة، لذلك فإن المعيار الحالي يعتبر مؤشراً ضعيفاً لحجم المديونية في المستقبل[١٢]. ورغم الانتقادات السابقة، فهو معيار يمتاز بسهولة حسابه وتفسيره ويستخدم على نطاق واسع في الهيئات والمنظمات والمصارف المالية الدولية كمؤشر لمدى قدرة البلد

---

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) رمزي زكي، «أزمة الديون الخارجية،» ص ٢٥١ ـ ٢٥٨.

المقترض على سداد ديونه. وذلك لأن الصادرات هي أهم المصادر للعملات الأجنبية في كثير من الدول (وبالتالي فهي تمثل منبع القدرة على تسديد القروض الخارجية).

وبالنسبة إلى الأردن وكما يبدو من الجدول رقم (٥)، فقد تم احتساب معدل خدمة الدين باستخدام عبء الدين منسوباً تارة إلى الصادرات من السلع والخدمات، وتارة إلى الصادرات من السلع والخدمات مطروحاً منها حوالات العاملين الأردنيين، وتارة أخرى الصادرات من السلع فقط. وفي خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ بلغ معدل هذا المعيار ٥,٢٥ بالمائة، و٦,٨٣ بالمائة، و٢٥,٦٨ بالمائة على التوالي. كما تزايد بشكل ملحوظ في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، حيث ارتفع من ٥,٤ بالمائة، و١٠,٩ بالمائة، و٣٣,٧ بالمائة على التوالي عام ١٩٨٠ إلى ٩,٨ بالمائة، و١٤,٧ بالمائة، و٤٧,١ بالمائة على التوالي عام ١٩٨٥.

إن التعرف إلى مقدرة الاقتصاد القومي على تحمل أعباء ديونه في المستقبل يجب أن يكون مبنياً على أساس معدلات خدمة الدين في السنوات الأخيرة. وبالنظر إلى معدل خدمة الدين الذي تم حسابه باستخدام الصادرات من السلع والخدمات مطروحاً منها حوالات العاملين الأردنيين، يمكن القول بأنه مرتفع نوعاً ما، بخاصة في السنوات الأخيرة. لقد أفلست كل من بوليفيا، وتشيلي، وبيرو، والبرازيل وأورغواي عام ١٩٣١ عندما بلغ مثل هذا المعدل فيها: ٢٤,٥ بالمائة و١٦,٣ بالمائة، و٣٢,٩ بالمائة و٢٨,٤ بالمائة، و٢٢,٤ بالمائة، على الترتيب[١٣].

من ذلك، فإن معدل خدمة الدين بالأردن مقابلة بتلك الدول لا يقع ضمن مدى الإفلاس، ولكنه قريب منه إذ بلغ ١٤,٧ بالمائة عام ١٩٨٥. واستمرارية الأردن في منهجه الحالي باعتماده على القروض ذات الشروط الصعبة سيرفع من معدلات خدمة الدين ويضعف من مقدرة الاقتصاد الوطني، الأمر الذي قد يؤدي فعلاً إلى الإفلاس الاقتصادي (العجز عن التسديد).

ب ـ معدل خدمة الدين باستخدام الدخل القومي، (Debt Service/ GNP) وهو عبارة عن نسبة عبء الدين (أقساط وفوائد) إلى الناتج الوطني. والزيادة في هذه النسبة تعني زيادة الجزء الذي يمتصه عبء الدين من الناتج الوطني[١٤]. وكما يشير الجدول رقم (٥)، فإن هذا المعدل كان بسيطاً جداً عام ١٩٦٧ إذ بلغ ٠,٠٠٤ بالمائة، ثم ارتفع تدريجياً إلى أن أصبح ١,٧ بالمائة عام ١٩٧٥، و٣,٤ بالمائة عام ١٩٨٠ ووصل إلى ٦,٥ بالمائة عام ١٩٨٥.

رغم ارتفاع هذا المعدل في الثمانينات إلا أن استخدامه كمؤشر للمديونية الأردنية ليس له ما يبرره. فالجزء الأكبر من الدخل القومي مصدره قطاع الخدمات. فعلى سبيل المثال بلغت نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في الدخل القومي في عام ١٩٨٠ نحو ٣٩ بالمائة فقط وانخفضت إلى ٣٦,٥ بالمائة عام ١٩٨٥[١٥].

لذلك فإن استخدام هذا المعيار لقياس العبء الحقيقي للمديونية الخارجية الأردنية يقود إلى نتائج لا تعكس الصورة الحقيقية للمديونية الخارجية الأردنية وطاقة الاقتصاد الأردني في تحمل عبئها. ومن هنا، فإن معدل خدمة الدين باستخدام الصادرات يعطي نتائج أكثر دقة للعبء الحقيقي للمديونية الأردنية.

---

(١٣) انظر: Dragoslay Avramovic, *Economic Growth and External Debt* (1964), p. 46.

(١٤) انظر: البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي الثاني والعشرون** (الأردن: البنك، ١٩٨٥)، ص ٩.

(١٥) المصدر نفسه.

جدول رقم (٥)

معايير المدى القصير

السنة	مدفوعات خدمة الدين (ملايين الدنانير)	معدل خدمة الدين باستخدام الصادرات من السلع والخدمات (نسبة مئوية)	معدل خدمة الدين باستخدام الصادرات من السلع والخدمات مطروحاً منها حوالات العاملين (نسبة مئوية)	معدل خدمة الدين باستخدام الصادرات السلعية (نسبة مئوية)	معدل خدمة الدين باستخدام الدخل القومي (نسبة مئوية)	معدل الانكشاف
١٩٦٧	٠,٦٢٦	١,٧	٢,١	٦,٢	٠,٠٠٤	٢,٦ -
١٩٦٨	٠,٦٧١	١,٨	٢,٠	٥,٥	٠,٠٠٤	٢,٧ -
١٩٦٩	١,٢٢	٢,٦	٣,١	١٠,٢	٠,٠٠٦	١,٩ -
١٩٧٠	١,٦٤٤	٣,٧	٤,٢	١٧,٦	٠,٠٠٩	٢,٠ -
١٩٧١	٢,٥٣٢	٦,٣	٧,١	٢٨,٧	١,٢	١,٩ -
١٩٧٢	٣,٠٥	٥,٨	٦,٨	٢٤,٢	١,٤	١,٥ -
١٩٧٣	٣,٦٠٧	٤,٧	٥,٨	٢٥,٨	١,٥	١,١ -
١٩٧٤	٤,٦٨٥	٦,١	٥,٢	١١,٨	١,٦	٠,٧٢-
١٩٧٥	٦,٣٩	٥,٦	٤,٨	١٥,٩	١,٧	٠,٧١-
١٩٧٦	٨,٢٥	٤,٤	٤,١	١٦,٦	١,٤	٠,٤٤-
١٩٧٧	١٠,٩٥٨	٣,٣	٤,٥	١٨,١	١,٦	٠,٥٣-
١٩٧٨	١٤,١١١	٣,٥	٥,٠	٢٢,٠	١,٨	٠,٦٩-
١٩٧٩	٢٨,٣٣٣	٦,٤	٧,٧	٣٤,٣	٣,٠	٠,٥٢-
١٩٨٠	٤٠,٤٦	٥,٤	٨,٠	٣٣,٧	٣,٤	٠,٦٧-
١٩٨١	٧٦,٢٣	٧,٣	١٠,٩	٤٥,١	٥,١	٠,٣٤-
١٩٨٢	٧٣,٩٤	٦,٦	١٠,٠	٣٩,٨	٤,٤	٠,٢٤-
١٩٨٣	٨٠,٣٧	٧,٣	١١,٥	٥٠,٢	٤,٥	٠,٣٩-
١٩٨٤	٩٢,٨٧	٧,٦	١٢,٤	٣٥,٦	٤,٩	٠,٣٧-
١٩٨٥	١٢٠,٣٥	٩,٨	١٤,٧	٤٧,١	٦,٥	٠,٢٨-
المعدل		٥,٢٥	٦,٨٣	٢٥,٦٨	٣,٠	—

المصدر: **التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني للفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥**، وبيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ ـ ١٩٨٣)، انظر البنك المركزي الأردني، **النشرة الاحصائية الشهرية**، السنة ٢٢، العددان ٤ ـ ٥، عدد خاص.

ج ـ معدل الانكشاف (Vulnerability Ratio): استخدم هذا المعيار من قبل البنك البرازيلي لتقويم مقدرة الإقتصاد البرازيلي على تحمل أعباء الديون في المدى القصير. وقد استخدم في هذه الدراسة لتقويم المديونية الأردنية. ويمكن كتابة هذا المعيار على النحو التالي:

$((D_5 - R - M_3) / X)$ حيث إن:

D_5 تمثل عبء الدين (أقساط وفوائد)،

R تمثل الاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية،

M_3 تمثل قيمة ثلاثة أشهر من الواردات

X تمثل الصادرات من السلع والخدمات مطروحاً منها حوالات العاملين.

وهذا المعيار يشير إلى ضرورة اتباع سياسة معينة من قبل السلطات النقدية من شأنها أن تبقي مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية مساوياً على الأقل قيمة ثلاثة أشهر من الواردات لتجنب مشاكل تمويلها. وبمعنى آخر فالاحتياطي من العملات الأجنبية الذي يعادل قيمة ثلاثة أشهر من الواردات ليس مخصصاً لدفع أعباء الدين. والمعيار الحالي يبين نسبة العائدات التصديرية المستخدمة لتغطية عبء الدين الذي يفوق الجزء المتبقي من احتياطي العملات الأجنبية. وارتفاع قيمة هذا المعيار يعني زيادة عبء الدين وانخفاض الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى الدولة المقترضة. وكلما ازدادت قيمة هذا المعيار ازداد الضغط على ميزان المدفوعات وضعفت مقدرة الاقتصاد الوطني على التسديد.

وكما يشير الجدول رقم (٥) فإن المعيار الحالي سجل قيماً سالبة في جميع سنوات الفترة. ويعزى ذلك إلى وجود مستوى عالٍ من احتياطي العملات الأجنبية. ففي عام ١٩٦٧ سجل ما نسبته (-٢,٦ بالمائة)، ثم ارتفعت النسبة إلى (-٠,٣٧ بالمائة) و (-٠,٢٨ بالمائة) عام ١٩٨٤ و١٩٨٥ على التوالي. ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة عبء الدين وحجم الواردات، ورغم انخفاض قيم هذا المعيار فإن ارتفاعها في بداية الثمانينات يشير إلى انخفاض مقدرة الاقتصاد الوطني على تحمل ديونه.

٢ ـ معايير المدى البعيد

إن مقدرة الدولة على خدمة ديونها في المدى البعيد تعتمد بشكل رئيسي على انتاجية الاقتصاد الوطني ومدى مساهمة القروض الخارجية في تطوير وزيادة الانتاجية. ومساهمة الديون الخارجية في الانتاجية يعتمد على مدى تأثيرها في مستوى الانتاج الوطني وفي قدرة الدولة المقترضة على إحداث مدخرات كافية لتمويل مشاريع التنمية وخدمة أعباء الديون معاً. وفي هذا المجال يمكن استخدام المعايير التالية:

أ ـ المدخرات المحلية

من أسباب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، كما أسلفنا قصور المدخرات المحلية. لذلك فالنمو في معدل الإدخار قد يقلل من الاعتماد على المصادر المالية الأجنبية، ويخفض مدفوعات عبء الدين. ومواجهة مدفوعات عبء الدين من دون أي مساس بالتكوين الرأسمالي يتطلب زيادة مستمرة في معدل الادخار، وترتبط هذه الزيادة، في الأغلب، بزيادة حجم الاستثمار في قطاع الصادرات أولاً وبالزيادة الناتجة من العائدات التصديرية ثانياً.

إن مقدرة الاقتصاد الوطني على تحمل ديونه في المدى البعيد مرتبطة بمنجزات المدخرات المحلية. ويشير هذا المعيار إلى مدى ما تستنزفه مدفوعات عبء الدين من المدخرات المحلية. والزيادة في قيمته تعني زيادة حجم المدخرات المحلية المخصصة لمدفوعات عبء الدين وتضاؤل الحجم المخصص منها للأغراض الاستثمارية.

ولأن الأردن من البلدان التي تعاني عجزاً دائماً في مدخراتها المحلية فقد تم استخدام المدخرات الوطنية كبديل عن المنجزات المحلية[١٦]. وكما يشير الجدول رقم (٦)، فقد بلغ معدل هذا المعيار في خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ ما نسبته ١١,٠٨ بالمائة سنوياً. والجدير بالملاحظة أن هذا المعيار قد سجل في الثمانينات قيماً مرتفعة. ففي الوقت الذي كانت فيه نسبة عبء الدين إلى المدخرات القومية ٧,٨ بالمائة عام ١٩٨٠ ارتفعت إلى ٢٢,٢ بالمائة عام ١٩٨٣ ثم إلى ٣١,٢ بالمائة عام ١٩٨٥. ويمكن أن يعزى ذلك إلى التغير في هيكل القروض الخارجية الأردنية، وعدم مقدرة القروض الخارجية على زيادة مستوى الانتاج الوطني، كما يمكن أن يعزى ذلك إلى عدم قدرة الحكومة (أو عدم رغبتها) في إحداث مدخرات كافية. ولكن الأمر تغيّر، كما يبدو، في مطلع عام ١٩٨٩، بعدما تفاقمت المديونية الخارجية وشحت مصادر خدمتها لدى الأردن، كما سيرد شرحه بعد قليل.

ب ـ الاعتماد على المصادر المالية الأجنبية

إن معظم البلدان النامية تسعى إلى تخفيض الاعتماد على القروض الخارجية والمصادر المالية الأجنبية الأخرى بالاعتماد على المصادر المالية المحلية. وهذا هدف مشترك عند جميع هذه البلدان، لأنها أخذت تدرك ما يمكن أن ينجم عن تراكم الديون. والأردن كبلد نامٍ يهدف إلى تخفيض الاعتماد على المصادر المالية الأجنبية، وهذا يبدو جلياً في أهداف الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية. وفي ضوء المعلومات المتوافرة، يبدو أن هذا الأمر صعب المنال في المستقبل القريب. ولإبراز الصورة بوضوح أكثر يمكن استخدام المعايير التالية:

١ ـ **نسبة المسحوبات من القروض إلى الواردات**، وهذا المعيار يستخدم كأحد المؤشرات لقياس درجة اعتماد الدولة على الاقتراض لتمويل وارداتها. فكلما زادت قيمة هذا المعيار كلما زادت درجة الاعتماد على المصادر المالية الأجنبية، وكلما زادت مدفوعات عبء الدين وضعفت قدرة الاقتصاد القومي على خدمة ديونه[١٧]. ومن الجدول رقم (٦) نلاحظ أن معدل هذه النسبة للفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ بلغ ١٢,٢٤ بالمائة سنوياً. ويلاحظ أنه لا يوجد اتجاه واضح لهذا المعيار، وذلك لتذبذب كل من المسحوبات والواردات. ففي الوقت الذي وصلت فيه قيمة هذا المعيار إلى ١٥,٧ بالمائة عام ١٩٧٧، انخفضت عام ١٩٨٤ إلى ١٤,٥ بالمائة، ثم ارتفعت إلى ٢٠,٢ بالمائة عام ١٩٨٥. وبشكل عام يمكن القول إن القروض الخارجية تساهم في تغطية جزء لا بأس به من الواردات. والزيادة في نمو المسحوبات سيساعد على رفع قيمة هذا المعيار وزيادة الاعتماد على المصادر المالية الأجنبية.

٢ ـ **نسبة صافي المسحوبات إلى الواردات**، وهذا المعيار يشير إلى اعتماد الدولة المقترضة على استمرارية تدفق القروض الخارجية لتمويل وارداتها، وكلما زادت هذه النسبة زاد الاعتماد على الإقراض الخارجي لتمويل الواردات وزادت مدفوعات عبء الدين المستقبلية[١٨].

---

(١٦) تم احتساب المدخرات القومية على النحو التالي:
المدخرات القومية = الاستثمارات المحلية + الفائض في الحساب الجاري.

(١٧) Pierre Donte, *Describing External Debt Situations: A Roll-over Approach,* IMF Staff Papers; 22 (Washington, D.C.: IMF, 1975), 159-186.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٥٩ ـ ١٨٦.

بلـغ معدل هـذه النسبة في خـلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ نحـو ٧,٨٦ بالمـائة، وهي نسبـة متذبذبة، وذلك لتذبذب الواردات وصافي المسحوبات. ففي الوقت الذي بلغت فيه ١٣,٢ بالمائة عـام ١٩٧٧ انخفضت إلى ٥,٨ بالمائة عام ١٩٨٤ ثم عادت إلى الارتفاع لتصل إلى حوالى ٩ بالمائـة عام ١٩٨٥ (انظـر الجدول رقم (٦)). وهـذا الانخفـاض لا يعني انخفـاض الاعتمـاد عـلى الاقـراض الخارجي وإنما يمكن أن يُعزى إلى زيادة مدفوعات عبء الدين، وبخـاصة في السنـوات الأخيرة من الفترة المذكورة، وارتفاع حجم الواردات.

جدول رقم (٦)

معايير المدى البعيد
(النسبة المئوية)

السنة	نسبة خدمة الدين إلى المدخرات القومية	نسبة المسحوبات إلى الواردات	نسبة صافي المسحوبات إلى الواردات	نسبة خدمة الدين إلى المسحوبات	نسبة الرصيد القائم إلى الانتاج المحلي
١٩٦٧	١,٣	١٢,٥	١١,٢	٩,٢	٢٣,٧
١٩٦٨	١,٩	٧,١	٥,٩	١٦,٥	٢٢,٩
١٩٦٩	٥,١	٩,٠	٧,٢	١٩,٩	٢١,٧
١٩٧٠	١٠,٣	٤,٨	٢,٣	٥٢,٠	٢٣,٩
١٩٧١	١٨,٢	١٢,٤	٩,١	٢٦,٣	٢٦,٦
١٩٧٢	٧,٠	١١,٥	٨,٢	٢٧,٩	٢٩,٥
١٩٧٣	٨,٤	١١,٨	٨,٥	٢٨,٢	٣١,٣
١٩٧٤	٦,٨	٩,٦	٦,٦	٣١,١	٣٢,٣
١٩٧٥	٥,٨	١٣,٨	١١,٢	١٩,٥	٣٤,٦
١٩٧٦	٤,٥	٨,٧	٦,٣	٢٧,٨	٣١,٤
١٩٧٧	٦,١	١٥,٧	١٣,٢	١٥,٤	٣٧,٨
١٩٧٨	١٠,٣	١٤,٤	١١,٣	٢١,٣	٣٨,٦
١٩٧٩	١٠,٢	١٢,٥	٧,٧	٣٨,٤	٤٠,٦
١٩٨٠	٧,٨	١٢,٣	٦,٦	٤٥,٩	٣٩,٠
١٩٨١	١٣,٨	١٥,٤	٨,١	٣٨,١	٤٣,٤٠
١٩٨٢	١٥,٤	١١,٤	٥,٠	٥٤,١	٤٦,٦٠
١٩٨٣	٢٢,٢	١٤,٦	٧,٣	٤٨,٨	٥٦,٦٠
١٩٨٤	٢٤,٣	١٤,٥	٥,٨	٥٩,٦	٦٢,٨٠
١٩٨٥	٣١,٢	٢٠,٢	٨,٩٩	٥٥,٤٤	٥٦,٥٨
المعدل	١١,٠٨	١٢,٢٤	٧,٨٦	٣٣,٤٢	٣٨,٣٧

المصدر: المصدر نفسه.

٣ ـ **نسبة مدفوعات عبء الدين إلى المسحوبات**، ويشير هذا المعيار إلى نسبة المسحوبات من القروض المستخدمة لدفع عبء الدين خلال فترة زمنية معينة. وارتفاع قيمة هذا المعيار لـه دلالات مهمة منها زيادة مدفوعات عبء الدين وكبر حجم المديونية الخارجية، ومن ثم زيادة الاعتمـاد على

المصادر المالية ليس لتمويل متطلبات التنمية وحسب، وإنما لتغطية الديون المستحقة وأعبائها أيضاً[١٩].

وكما يبدو من الجدول رقم (٦) فقد بلغ معدل هذا المعيار للفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ حوالى ٣٣,٤ بالمائة سنوياً. وهذا أقل من النسب المسجلة في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات. إذ نجدها ٤٥,٩ بالمائة عام ١٩٨٠، و٥٩,٦ بالمائة عام ١٩٨٤، و٥٥,٤ بالمائة عام ١٩٨٥. ويعزى ذلك إلى التغير في هيكل الإقراض الخارجي الأردني من قروض سهلة إلى قروض شروطها أصعب وغير مرغوب فيها.

٤ ـ **نسبة الديون الخارجية المستحقة إلى الناتج المحلي**، ويعد هذا المعيار مؤشراً مهماً لقياس تزايد التبعية الاقتصادية للخارج. وارتفاع قيمته يعني تزايد اعتماد الدول على التمويل الخارجي لتنفيذ مشروعاتها التنموية وعلاج مشاكلها الاقتصادية. اضافة إلى ذلك فإن هذا الارتفاع يعني زيادة الجزء المخصص من الناتج المحلي المحوّل للدول والهيئات والمنظمات الدائنة[٢٠]. وكما يشير الجدول رقم (٦) فقد بلغ معدل هذا المعيار للفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥ ما نسبته ٣٨,٤ بالمائة سنوياً. وفي الثمانينات سجل قيماً مرتفعة بلغت ٦٢,٨ بالمائة عام ١٩٨٤، و٨٦,٦ بالمائة عام ١٩٨٥، الأمر الذي يدل دلالة واضحة على عدم قدرة الحكومة على تخفيض اعتمادها على المصادر المالية الأجنبية. وهذا الأمر يحتاج إلى دراسة وتقويم من الجهات المسؤولة لوضع الحلول المناسبة ومحاصرة تفاقم الديون الخارجية ومنع تزايدها، وذلك للخروج من أزمة الدين وتجنب تدخل الدول والهيئات الدائنة الأجنبية في الشؤون الداخلية للاقتصاد الأردني.

ثالثاً: الركود الاقتصادي في الأردن واشتداد أزمة ديونه الخارجية

أخذت بوادر حالة من الركود المتزايد تنتاب الاقتصاد الوطني الأردني في الأعوام الأخيرة. وقد جاء هذا بعد حالة من الازدهار والصعود المتواصل الذي مرت به معظم مؤشرات الحياة الاقتصادية في الأردن على امتداد عقد السبعينات ومعظم السنوات الأولى من عقد الثمانينات. فأخذت حركة الفعاليات الاقتصادية تميل إلى التباطؤ والتلكؤ والميل إلى الركود، رغم المحاولات الرامية إلى انعاشها. وقد ترافقت مع حالة الركود، حركة تزايد في أعباء الديون الخارجية التي يحملها الاقتصاد الأردني، كما يظهر جلياً من خلال بعض مؤشرات الدين العام الخارجي كما يوضح الجدول رقم (٧) والشكل الايضاحي رقم (١).

وكما تشير معلومات الجدول، فإن الدين القائم (غير المسدد) أخذ في التصاعد سنة بعد أخرى، إلى مستوى يزيد على المليار وربع المليار من الدنانير الأردنية، خلال السنتين الأخيرتين. وهذا التصاعد جعل نسبة الدين هي الأخرى تتزايد باطراد، حتى صارت تشكل ٦٧,٥ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي، كما أن خدمة الدين (تسديدات الأقساط والفوائد) صارت تتزايد منذ أواسط الثمانينات، حتى بلغت نسبة ١٧,٥ بالمائة من قيمة اجمالي الصادرات في عام ١٩٨٧. وهكذا صارت أعباء الديون الخارجية تثقل كاهل الاقتصاد الأردني، بفعل التزايد الكبير في مبالغ خدمة الدين، الذي حصل بسبب التغير في هيكل الديون الأردنية، حيث ازدادت حصة

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٥٩ ـ ١٨٦.

(٢٠) زكي، «أزمة الديون الخارجية،» ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

جدول رقم (٧)

بعض مؤشرات الدين العام الخارجي
(مليون دينار)

السنة	الرصيد غير المسدد	نسبة الرصيد القائم إلى الناتج القومي الاجمالي (نسبة مئوية)	التسديدات (الأقساط + الفوائد) (١)	اجمالي الصادرات من السلع والخدمات (٢)	معدل خدمة الدين (نسبة مئوية) نسبة (١): (٢)
١٩٨٣	٨٧٠,٣	٤٩,٢	٨١,٧	١١٠٣,٩	٧,٤
١٩٨٤	١٠٢٤,٧	٥٥,٣	٩٦,٣	١٢٥٨,٠	٧,٧
١٩٨٥	١١٣٠,٥	٦٠,١	١٢٩,٣	١٢٢١,٦	١٠,٦
١٩٨٦	١١٩٥,٤	٦٢,٣	١٤٨,٩	١٠٨٠,٧	١٣,٨
١٩٧٧	١٢٦١,٦	٦٧,٥	١٩٠,٧	١٠٩١,٠	١٧,٥
١٩٨٨	١٢٥٧,٦(*)	—	١١٨,٨(*)		

(*) أرقام أولية خلال الربع الثاني من عام ١٩٨٨، انظر: **النشرة الاحصائية الشهرية** (البنك المركزي الأردني)، العدد ١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨)، ص ٤٦.

المصدر: البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي الرابع والعشرون** (الأردن: البنك، ١٩٨٧).

شكل رقم (١)

رصيد الدين العام غير المسدد
(مليون دينار)

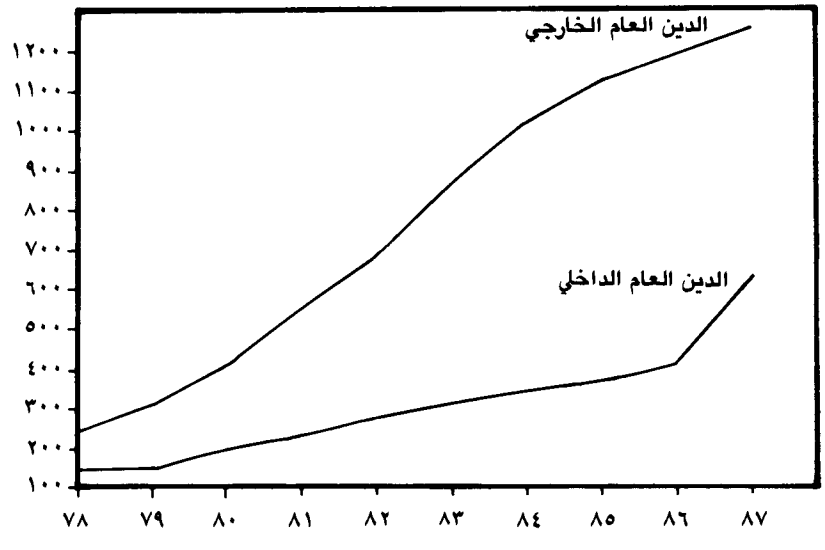

المصارف والشركات التجارية الأجنبية (قروضها ذات شروط باهظة وقاسية بالنسبة إلى المدين).

وفي الوقت الذي كانت وطأة هذا الجانب آخذة في الاشتداد، كانت موارد تمويل خدمة الدين آخذة في الانحسار والضمور، كما حصل في تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، وكذلك في قيمة المساعدات المالية من بعض الأقطار العربية.

ونتيجة لهذه المستجدات غير المؤاتية بدا أن الاقتصاد الأردني قد شابته حالة إعسار جعلته عاجزاً عن الوفاء بما يترتب عليه من تسديدات للديون الخارجية. وبات عليه أن يتداول أمره مع صندوق النقد الدولي، سعياً لإعادة جدولة ديونه الأجنبية. وقد فعل ذلك، واضطر في ربيع عام ١٩٨٩ أن يتخذ عدداً من التدابير والاجراءات التقشفية اللازمة لمواجهة الحالة المستجدة. وكان من بين الاجراءات رفع أسعار بعض المواد والسلع. وعلى أثر الاعلان عن التدابير المذكورة انفجرات اضطرابات وصدامات في بعض المدن، أدت إلى سقوط ضحايا في أواخر نيسان/ ابريل ١٩٨٩.

وعلى ما يبدو، أن الناس بعد أن عاشوا في بحبوحة نسبية على امتداد السنوات السابقة قد ضاقوا ذرعاً بما غشى حياتهم من ركود وبطالة واختلال في الأحوال الاجتماعية وتفاوت واسع في الدخول في خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي جعلهم في حالة تذمر ووضع متوتر، بحيث استفزتهم تدابير رفع الأسعار فخرجوا يتظاهرون منددين بما حصل. وقد أدى ذلك إلى استبدال الحكومة بأخرى.

الخلاصة والتوصيات

إن الوضع الاقتصادي والسياسي الذي يعيشه الأردن والمتمثل في قصور مدخراته، وشح موارده الاقتصادية، والعجز المزمن في ميزانه التجاري، واحتكاكه المباشر مع العدو الاسرائيلي... الخ، ساهم في جعل التمويل الخارجي أمراً ضرورياً وحتمياً لتمويل خططه التنموية الطموحة. لذلك فقد ازداد حجم المديونية الأردنية منذ منتصف السبعينات بعد تزايد حجم القروض المتعاقد عليها وتزايد المسحوبات، وسجل رصيد الدين القائم مستويات مرتفعة. والزيادة السريعة في حجم المديونية الأردنية والتغيرات العالمية التي طرأت على شروط الإقتراض، واتجاه الأردن إلى القروض المكفولة ذات الشروط القاسية، أدت إلى زيادة أعباء القروض الخارجية.

ومن المعايير التي استخدمت لقياس مقدرة الاقتصاد القومي على تحمل ديونه سواء في المدى القصير أو في المدى البعيد نستنتج ما يلي:

١ ـ إن أعباء القروض الخارجية قد أخذت تمتص فعلاً جزءاً كبيراً من الصادرات الأردنية والمدخرات الوطنية، والدخل الوطني.

٢ ـ لم ينجح الأردن في تخفيض اعتماده على المصادر المالية الأجنبية. فلا يزال يعتمد على هذه المصادر، ودرجة الاعتماد تزداد عاماً بعد عام.

٣ ـ الإقتراض الخارجي ربما لم يساهم وبشكل كبير في زيادة الانتاج المحلي والمدخرات المحلية فمعظم القروض كانت من نصيب المشاريع غير الانتاجية. وهذا يتطلب دراسة عملية للتأكد من ذلك.

٤ ـ استمرار الأردن في نهجه الحالي قد يقود الاقتصاد الوطني إلى مزيد من المشاكل تنعكس

في عدم مقدرته على خدمة ديونه. وأخيراً لا بد من ضرورة اعادة تنظيم الاقتراض الخارجي بصورة تكفل عدم تحميل الاقتصاد الوطني في المستقبل أعباء لا يقدر على تحملها.

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث هناك اقتراحات وتوصيات عملية من شأنها زيادة اعتماد الأردن على موارده الذاتية وحصر مشكلة المديونية الخارجية وتتركز هذه الاقتراحات في مجالين هما:

أ ـ حشد وتنشيط المدخرات المحلية.

ب ـ اعادة النظر في سياسة الاقتراض الخارجي.

على الرغم من الاجراءات التي اتخذت في المجال الأول، هناك اقتراحات يمكن أن تساهم في تحريك وحشد المدخرات المحلية لزيادة اعتماد الأردن على موارده الذاتية منها:

(١) استخدام السياسة الجمركية للحد من استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية.

(٢) دعم الصناعات التصديرية والإحلالية ذات العمالة المكثفة، الأمر الذي من شأنه زيادة الطاقة التصديرية وفرص التوظيف والتقليل من الواردات.

(٣) دعم الانتاج الزراعي وذلك لزيادة الصادرات الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.

(٤) ترشيد النفقات الحكومية بخاصة الاستهلاكية منها والمتكررة في بعض النشاطات.

(٥) اجراء اصلاحات جوهرية في النظام الضريبي، وتتمثل في زيادة الوعاء الضريبي وذلك بإدخال جميع أنواع الدخول وتفادي الإعفاءات الكثيرة، وتطوير طرائق تقويم وتحصيل الضريبة.

أما بشأن سياسة الاقتراض الخارجي فنوصي بما يلي:

١ ـ تمويل مشاريع البنية التحتية من مصادر مالية محلية. فمن الضروري ربط القروض الخارجية بالمشاريع الانتاجية التي يمكنها خدمة ديونها الخارجية دون أن يشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني.

٢ ـ دراسة وتعديل سياسة التوزيع القطاعي المتبعة، فالاستمرار في السياسة الحالية سوف يزيد من مشكلة المديونية ويضخمها في المستقبل القريب.

٣ ـ الحد من تزايد القروض الخارجية ذات الشروط التجارية الصعبة وترشيد معدلات الإقتراض الخارجي.

وتأتي هذه الاقتراحات كحل جزئي للمشكلة الناشئة عن غياب التنسيق والتكامل الاقتصاديين العربيين... إن توافر الحد الأدنى من التكامل الاقتصادي العربي يجعل الحديث من نوع آخر أو بالأحرى قد لا تكون المشكلة بهذا الحجم والتعقيد ولا تكون بحاجة إلى مثل هذا البحث والتحليل. إن مشاكل المديونية العربية جاءت نتيجة غياب التنسيق والتعاون العربي الجاد. لذلك، لا غرابة إذا ما قلنا، إنه لا بد من ايجاد حل معقول ومقبول لأزمة المديونية العربية جميعاً من خلال إطار عربي تتضافر فيه الجهود من جميع الأطراف والهيئات والمسؤولين.

يعاني الأردن كغيره من البلدان النامية قصوراً في مدخراته المحلية، الأمر الذي دفعه

للاعتماد على التمويـل الأجنبي. والمشكلة هـذه يمكن التغلب عليها ضمن إطـا
الذي سيوفر للأردن ما يحتاجه ويساعده على تخطي معظم العقبات التنمويـة ا
يلاحظ أن التكامل الاقتصادي العربي يحقق للأردن أموراً عديدة منها:

أ ـ زيادة التبادل التجاري بين الأردن والأقطار العربية. وهذا من شأنه زيادة حجم السوق للسلع التصديرية الأردنية.

ب ـ الاعتماد على الفوائض المالية لدى البلدان العربية.

ج ـ انتقال رؤوس الأموال العربية الخاصة للإستفادة من المناخ الاستثماري في الأردن.

د ـ تبادل الخبرات والمهارات وتسهيل انتقال الأيدي العاملة الأردنية... الخ.

من كـل ما تقـدم يمكن القول إن الحـل الجذري لمشكلـة المديـونية الأردنيـة بشكل خـاص والمديونية العربية بشكل عام يكمن في مزيد من التكامل الاقتصادي العربي □

أسس لاتحاد أردني ـ فلسطيني

وهيب الشاعر

مفكر عربي ومحاسب قانوني من الأردن.

كثرت الإشارة في السنتين الماضيتين، وبعد تجميد ثم إلغاء الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني، إلى ضرورة، بل حتمية الاتحاد الأردني ـ الفلسطيني، ولكن على أسس جديدة ومتكافئة. ولقد تكررت هذه الإشارة في البيانات الأردنية الرسمية، وكذلك في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وعلى السنة القادة الفلسطينيين، كما المحت إليه أقلام المفكرين في الأردن الذين كتب لهم الظهور في الصحف الأردنية.

وبعد إعلان قيام الدولة الفلسطينية في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، الذي تضمن الاتحاد الكونفدرالي مع الأردن كأحد أركان وثيقة الاستقلال، وبعد الانتصارات الدبلوماسية التي حققها هذا الاعلان على المستوى الدولي والتي اتسمت بالإجماع ما عدا التحفظ الأمريكي على السيادة الفلسطينية والرفض الاسرائيلي لها ولمنظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي جعل المؤتمر الدولي لحل القضية الفلسطينية على أساس قرار الأمم المتحدة (٢٤٢) أمراً ممكناً وربما قريباً، أصبح التفكير في الاتحاد الأردني ـ الفلسطيني أمراً ضرورياً. وربما ساهمت البلورة المتأتية عن التفكير والحوار حول أسس هذا الاتحاد في تعجيل انعقاد المؤتمر الدولي وكذلك في نجاحه.

على هذه الخلفية ودورها في صنع المستقبل، أقدم الأفكار التالية كبداية للحوار المطلوب حول هذا الموضوع المصيري.

أولاً: قيام الاتحاد بين كيانين حقيقيين وقائمين

أقامت بريطانيا كياناً فلسطينياً بعد الحرب العالمية الأولى، وانتدبت نفسها لإدارته ضمن معطيات وعد بلفور واتفاقية الانتداب مع عصبة الأمم التي التزمت بموجبها بمساعدة الكيان الفلسطيني على تحقيق الدولة المستقلة. وانتهى الانتداب البريطاني بقرار الأمم المتحدة رقم (١٨١)

بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ بين دولة يهودية ودولة عربية، يشكل العرب في كل منهما أغلبية في السكان، ويرتبطان بنظام اقتصادي موحد ويكون للقدس وضع دولي خاص بها ومستقل عن كل من الدولتين اليهودية والعربية.

رفض العرب هذا القرار وأعلنوا الحرب على الدولة الاسرائيلية التي قامت بموجب قرار التقسيم، وانتصرت اسرائيل في هذه الحرب، فأخذت مزيداً من الأراضي الفلسطينية وهجّرت أعداداً كبيرة من المواطنين الفلسطينيين، وقامت وحدة بين الضفة الغربية والأردن في عام ١٩٥٠ وبقيت غزة تحت الحكم المصري، وبقي في اسرائيل حوالى ١٢ بالمائة من الفلسطينيين العرب، وبقيت في أيدي العرب حوالى ٢٢ بالمائة من أراضي فلسطين، وحصل حوالى ٦٠ بالمائة من الشعب الفلسطيني على الجنسية الأردنية. وبينما قبلت البلدان العربية هذه النتائج غير أنها لم تكن مقبولة لكل من اسرائيل والشعب الفلسطيني.

على هذه الخلفية تجددت الدعوة للهوية الوطنية الفلسطينية وللكفاح المسلح، الأمر الذي أدى إلى ولادة منظمة التحرير الفلسطينية بقرار قمة عربية. وقد صعدت اسرائيل طموحاتها في توسيع رقعتها وهيمنتها الاقليمية، فكانت حرب السويس بالتآمر مع بريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦ التي لم تحقق أهدافها، وكانت حرب عام ١٩٦٧ التي أعطت اسرائيل فوق توقعاتها. وبذلك عاد وانحسر النزاع في أساسه بين الصهيونية والشعب الفلسطيني كما كان حاله في العشرينات والثلاثينات، واتخذت البلدان العربية من هذا النزاع موقعاً خلفياً، وانطلقت في التعامل معه من واقعها القطري. وفرضت منظمة التحرير الفلسطينية استقلالها على الإرادة العربية الجماعية باستيلاء فصائل المقاومة الفلسطينية على المنظمة وانتزاع قرار القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤ بإعلان منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وصمدت الارادة الفلسطينية أمام الاجتياح الاسرائيلي الشرس للبنان عام ١٩٨٢، وفازت بقرار القمة العربية في فاس عام ١٩٨٢ بحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية. وأخيراً انفجرت الانتفاضة ـ الثورة في الأراضي المحتلة في نهاية عام ١٩٨٧، الأمر الذي أمكن معه اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة التي باشرت ببناء بنيتها التحتية الإدارية والدستورية.

وهكذا أصبحت الدولة الفلسطينية حقيقة قائمة من واقع الإعتراف الدولي شبه الشامل بها وتعامله معها على هذا الأساس، كما أصبحت أرضها المحتلة في ثورة مترسخة ومكرسة للتحرير، ولم يبق سوى اقامة العلاقة القانونية بين الدولة الفلسطينية المستقلة ومواطنيها التي لا يعوقها إلّا التدابير الإدارية المرتقبة، وفرض الإرادة الفلسطينية والدولية على الإحتلال الاسرائيلي بالإنسحاب.

ثانياً: النظام السياسي الديمقراطي

بصرف النظر عن الأسباب والمبررات التي تساق لتفسير ما آل إليه النظام السياسي في الأردن منذ قيام الوحدة بين الضفتين، وبصرف النظر عن تمسك القيادة السياسية في الأردن بالشكلية الدستورية، وبصرف النظر عن مدى رضى المواطنين عن سياسات وممارسات الحكم في الأردن وعن السياسة المتبعة لهذا الحكم ومدى نجاحها، فإن حقيقة هذا النظام هي الحكم المنفرد وشبه المطلق للملك. فقد تم تعديل الدستور الأردني عدة مرات بما يضمن الإستغناء الدائم عن مجلس النواب، وتجاوز القوانين المدنية والقضاء بواسطة قوانين الدفاع وارتباط الأجهزة الأمنية

بشخصه. وقد نما حول الملك أجهزة ومستشارون يرون مصلحتهم الذاتية في استمرار النظام القائم الذي يشكل ضمانة استمراريتهم.

وبصرف النظر عن الأسباب والمبررات التي تساق لتفسير السياسات والممارسات الأردنية في الضفة الغربية قبل احتلالها من قبل اسرائيل، وتعامل الأردن مع الضفة الغربية بعد الاحتلال، والعلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية منذ قيامها، فإن الشعب الفلسطيني بمن فيه المقيمون في الضفة الشرقية، غير راضٍ عن هذه السياسة والممارسات والتعامل والعلاقات.

وبصرف النظر عن حقيقة التشابك والتداخل بين الشعبين الأردني والفلسطيني في الوجود والمصالح والأماني والطموحات، فإن الشعب الفلسطيني متمسك بهويته وحقوقه الوطنية وغير قابل بنظام الحكم القائم في الأردن الآن كإطار لحياته اليومية وممثل لحقوقه الوطنية، وبخاصة الجزء المقيم منه في الأراضي المحتلة.

وفي المقابل، ورغم تمسك منظمة التحرير الفلسطينية بالمؤسسية والهيكلية في أخذ القرار الجماعي وتمثيل أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لجميع شرائح الشعب الفلسطيني تحت الإحتلال وفي الشتات، فإنه لم يجر ولأسباب موضوعية حتى الآن امتحان حياد الأجهزة الأمنية والتنفيذية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها وولاء هذه الأجهزة للشرعية القانونية والتمثيلية للشعب الفلسطيني، إذ لا يشكل الالتزام بالثورة والنضال الوطني قبل التحرير ضمانة كافية للالتزام بالديمقراطية والشرعية بعده.

وهكذا، فإن بقي النظام السياسي في الأردن بعيداً عن الحياة الديمقراطية فستبقى بدائله الانكفاء أو التوسع قطرياً، فإن انكفأ على نفسه غذّى، بمنطق تبادل المصالح بين الأنظمة، حكماً غير ديمقراطي في فلسطين بعد التحرير، أو أوصد الباب على الاتحاد مع حكم ديمقراطي هناك؛ وإن توسع قطرياً بدافع الطموح والمهادنة للابتزاز الاسرائيلي، يكون قد فرض على نفسه صراعاً مع الشعب الفلسطيني الذي لا يريد الاندماج إلّا من خلال النظام السياسي الديمقراطي.

أما إذا تجاوز النظام السياسي الأردني نفسه، وقام بعملية انقلاب ذاتية على الذات بدافع طموحات قيم العصر والمستقبل، وخطا خطوات مدروسة وواضحة نحو بناء نظام سياسي ديمقراطي، كون بذلك قد حمى نفسه وحصن المنعة الوطنية في داخله وضمن نظاماً سياسياً ديمقراطياً في فلسطين المحررة وأرسى بذلك أسس الاتحاد الأردني ـ الفلسطيني.

إن هذا الطرح لا يستند إلى الطوباوية أو استجداء التضحية بالذات بل هو المنظور الموضوعي الذي يستقرىء المستقبل بكل ايجابياته، مع الإدراك الكامل لطبيعة مخاطر الخيارات الأخرى. وبذلك تكون المعطيات الحقيقية لطبيعة المرحلة السياسية التي يعيشها الأردن الآن هي المبرر للقيام بنقلة نوعية نحو نظام سياسي ديمقراطي يصون المكاسب التي تحققت في ظل النظام القائم وتبنى عليها بدلاً من تعريضها لرياح التاريخ العاصفة.

ثالثاً: المساواة الفردية والجماعية

قامت إمارة شرق الأردن على خلفية هزيمة الدولة العربية الفيصلية في دمشق عام ١٩٢٠ وتكريس اتفاقية سايكس بيكو، وعلى خلفية البرنامج البريطاني لتطبيق وعد بلفور غرب نهر الأردن، ومراضاة لزعامة الثورة العربية الهاشمية، الأمر الذي أدى عبر ثلاثة عقود، حتى قرار

وحدة الضفتين عام ١٩٥٠، إلى انبثاق دولة حديثة التطلع في ظل حكم أبوي ومعتدل، ومعتمد على المعونة البريطانية واستقطاب الكفاءات الاقليمية، كما أدت هذه العقود الثلاثة إلى نمو اجتماعي مذهل، نقل المجتمع الأردني من واقع البداوة إلى مجتمع شبه عصري، بكامل مؤسسات العصر في الإدارة الحكومية والتمثيل الشعبي والقضاء الحديث والتعليم والصحة... الخ.

وفي العقود الأربعة بعد كارثة فلسطين عام ١٩٤٨ تسارع نمو المجتمع الأردني في جميع المجالات ما عدا المجال السياسي، وارتبط شخص الملك بالمجتمع الأردني الحديث وانجازاته وتطلعاته المتصاعدة، وساهم في ذلك تعاظم حضور الدولة في المجتمع حتى وصلت نسبة العاملين فيها بشكل مباشر أو غير مباشر إلى حوالى ثلثي القوى العاملة، كما ساهم بهذا التسارع أيضاً امتزاج الشعب الأردني بالشعب الفلسطيني الذي كان قد قطع شوطاً أطول وأكبر في اقتباس قيم العصر ومؤسساته.

وهكذا، فقد اكتسب المجتمع الأردني ودولته عبر العقود السبعة الماضية ميزات وخصوصيات، تبلورت في صيغة وعي سياسي ذاتي نتيجة لتأجج ووضوح الهوية الوطنية الفلسطينية على خلفية التداخل والتشابك في وجود الشعبين وحياتهما المشتركة. ولقد نفذت هذه المشاعر السياسية لدى الأردنيين في العقدين الماضيين بشكل خاص بإصرار الهوية الوطنية الفلسطينية على استثنائهم وتخوفهم من مشروع الوطن البديل الاسرائيلي وتعاظم الوجود الفلسطيني في الضفة الشرقية، وبالتصاق معظم الشعب الأردني بشخص الملك، وبفقدان الاتصال بين فلسطينيي الشتات مع الأردن، ونمو الجفاء النفسي بينهما.

لذلك فإن صيغة الوحدة بين الضفتين في عام ١٩٥٠ التي كانت مبنية على المساواة الجغرافية بينهما، مع الحفاظ على حرية الأفراد في التنقل والمشاركة المساوية في كامل مجالات الحياة بما فيها الانتخابات النيابية، لا يمكن تجاوزها، بخاصة بعد وصول النضال الفلسطيني إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعليه يكون البرلمان الاتحادي للدولتين مبنياً على أساس المناصفة بينهما.

رابعاً: مقتضيات التحرير

لقد تميز الموقف الأردني من القضية الفلسطينية عبر ستة عقود من التعامل معها بقبول الأمر الواقع الذي فرضته على التوالي بريطانيا ومن ثم اسرائيل بدعم من الولايات المتحدة، فقد تفاوض الملك عبد الله مع الصهاينة في الثلاثينات والأربعينات وبإشراف بريطاني، بهدف التوصل إلى حل وسط، كما دعا لقبول التقسيم عام ١٩٤٧. وكانت التعليمات البريطانية بقيادة الجيش الأردني في حرب عام ١٩٤٨ عدم تجاوز الحدود المرسومة من قبل الأمم المتحدة في قرار التقسيم، وتعامل الأردن مع اتفاقات الهدنة مع اسرائيل بما كرس ديمومتها في الحدود الدولية وعدم عودة اللاجئين إلى أراضيهم وبيوتهم، واستوعب الاحتلال الصهيوني للضفة والقطاع، وتهجير اللاجئين من هناك مرة أخرى، كأمر هامشي بالنسبة إلى الكيان الأردني، وقَبِل القرار رقم (٢٤٢) كأساس للدبلوماسية الأردنية.

أما القيادة الفلسطينية فلم تستطع منذ البداية اعتماد أي تنازل عن الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني في فلسطين حتى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨ الذي قبل بقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) وأعلن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، رغم

مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بقرارات القمة العربية في فاس عام ١٩٨٢ التي اعتمدت الإعتراف غير المباشر بالدولة الاسرائيلية في حدود عام ١٩٦٧.

ولقد أدى الموقف الأردني باستمرار إلى قبول وتأييد دوليين كرمز للاعتدال، كما أدى الموقف الفلسطيني التقليدي إلى تعاطف محدود الفاعلية من البلدان العربية والاسلامية وغير المنحازة، ولم يحظ بتأييد أمريكا وأوروبا الغربية وحتى الإتحاد السوفياتي، وبذلك لم ينجح الجانب العربي من خلال الاعتدال الأردني أو التطرف الفلسطيني في تحقيق أي مكاسب في القضية الفلسطينية.

أما بعد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، الذي سجلت فيه المنظمة نقلة نوعية مهمة في استراتيجيتها، فقد أصبح الجانب العربي مرشحاً لانتزاع جزء مهم من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بدعم الإرادة الدولية.

وهكذا، فإن قيام الاتحاد الأردني ـ الفلسطيني يحقق في آن واحد: أولاً، استبعاد احتمالات الصدام الكامنة بين الدولة الأردنية والدولة الفلسطينية المستقلتين بالكامل وامكانات استغلال هذه الاحتمالات من قبل الخصم الاسرائيلي؛ وثانياً، الإفادة الكاملة من رصيد الدبلوماسية الأردنية دولياً الذي يتمتع بفاعلية متميزة في هذا المجال؛ وثالثاً، اشتراط موافقة الشريك الفلسطيني على أي تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، الذي كونه المعني الأول بهذه القضية لا يستطيع التنازل عن أي حقوق أساسية للشعب الفلسطيني ضمن مفاهيم قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢).

خامساً: النظام الاقتصادي

يبلغ عدد أفراد الشعبين الفلسطيني والأردني حوالى ثمانية ملايين نسمة، سوف يسكن معظمهم في دولة الاتحاد، كما أن نسبة النمو السكاني لدى الشعبين مرتفعة جداً، الأمر الذي يؤدي إلى تضاعف عدد السكان في الخمس عشرة سنة المقبلة. وتخلو الأراضي الفلسطينية والأردنية من الموارد الطبيعية، وبخاصة في مجال المياه والطاقة، غير أن الشعبين يتمتعان بدرجة عالية من التعليم والكفاءة، كما يملكان ثروات شخصية كبيرة مستثمرة خارج البلاد.

في ضوء هذه المعطيات تحتاج دولة الاتحاد إلى نظام اقتصادي على درجة عالية من المرونة يستطيع معها الإفادة من خصائصه وميزاته الايجابية في التغلب على نقاط الضعف فيه. ولقد أظهرت التجارب الانسانية الحديثة أن النظام المطلوب يعطي دوراً كبيراً وحاسماً للقطاع الخاص والمبادرة الفردية، في ظل أنظمة اجتماعية تتماشى مع قيم العصر الحديث، ويعزز هذا الخيار بطبيعة النظام الاقتصادي المطلوب لدولة الاتحاد اعتباران مهمان هما:

١ ـ يوفر نظام الاقتصاد الحر مجالاً رحباً لانصهار الشعبين بعضهما في بعض، بينما يميل القطاع العام للتسيس في ممارساته الادارية، الأمر الذي يزيد الهوة والفواصل بين الشعبين، إذ إن الدوافع الاقتصادية أكثر قدرة على تجاوز الحواجز بين الشعبين وتحجيم الفروقات والتكتلات الفئوية والمحلية، بينما يميل القطاع العام إلى الانصياع للاعتبارات غير الاقتصادية.

٢ ـ يقيم الاقتصاد الحر الروابط في مجتمع دولة الاتحاد على أسس موضوعية كالمهن والقطاعات والطبقات، وينتظم بذلك المجتمع على هذه الأسس، الأمر الذي يزيل شبح الاقليمية والفوارق الوهمية بخاصة نظراً إلى تطابق الهوية الاجتماعية والثقافية بين الشعبين، وانحسار

الفوارق السياسية في الاعتبارات التاريخية والجغرافية، ونظراً إلى تشابك الوجود بين الشعبين. وهكذا فسوف لا تأخذ الأزمات الاقتصادية، التي من الطبيعي أن تواجهها البلاد في المستقبل، منحى سياسياً، وبخاصة إذا اقترنت بالعنف، بل سوف تنساب في قنوات المؤسسات النقابية والأحزاب السياسية البعيدة عن الهوية القطرية.

٣ ـ غير أن هذين الاعتبارين لا يلغيان الدور الايجابي للقطاع العام ضمن حدود ومعايير واضحة، فالنجاح الكامل لا يتحقق إلّا بالمزيج بينه وبين القطاع الخاص. وهكذا فإن النظام الاقتصادي المطلوب هو بعيد عن الهيمنة الكاملة للقطاع العام ولكنه لا يستثنيه بالمطلق، بخاصة نظراً إلى الاعتبارات التنموية للاقتصاد الوطني.

سادساً: العمل العربي الجماعي

يرتبط الشعبان الأردني والفلسطيني ارتباطاً عضوياً ووثيقاً بالأمة العربية التي يشكلان جزءاً مهماً منها، كما يأتيان في وسط المشرق العربي، ولم يتميزا بأطرهما الخاصة بهما إلّا في القرن العشرين ونتيجة لعوامل اقليمية ودولية غير دائمة، وفي الوقت نفسه لا بد من الاعتراف بأن ليس هنالك بديل مرئي للنظام السياسي العربي القائم، الذي لا بد من الوجود والعمل من خلاله، مع الإدراك الكامل بأن هذا النظام السياسي العربي لا يتطابق مع وجدان المواطن العربي وأمانيه.

ولا بد من الاعتراف كذلك بأن الانتماء القومي العربي يشكل حقيقة سياسية أولية على مستوى شعوب المنطقة العربية، وأن هذه الحقيقة تشكل ركناً أساسياً للشرعية السياسية في مختلف الأقطار العربية، ولذلك فإن البعد القومي لدولة الاتحاد الأردني ـ الفلسطيني يشكل مجالاً نشيطاً لوجودها ولعملها في جميع الميادين. وربما كانت الصيغة المؤسسية لعطاء هذا البعد القومي هي العمل العربي المشترك في جميع جوانب الحياة، دون الاصرار على أفق قيام الدولة العربية الواحدة ولكن دون استبعاده أيضاً كأمنية وطموح يجولان في خاطر المواطن العربي رغم العوائق والحواجز التي يبدو معها أحياناً أي تطلع توحيدي تجاوزاً للواقع ومناداة بالمستحيل □

الصناعات العسكرية في الوطن العربي

عقدت هذه الندوة في مقر مكتب مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة، في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، وشارك فيها (حسب الحروف الهجائية):

ابراهيم سعد الدين

مدير مكتب منتدى العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط.

المهندس أحمد هيبة

المجموعة الاستراتيجية - الهيئة العربية للتصنيع.

أحمد يوسف أحمد

أستاذ العلاقات الدولية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

أسامة حسن محمد

الهيئة العربية للتصنيع.

المهندس شريف عبد المنعم

المدير الفني لمكتب رئيس الهيئة العربية للتصنيع.

اللواء طلعت مسلم

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام - القاهرة.

محسن عوض

مدير مكتب مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة.

اللواء مختار هلودة

رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - مصر.

يزيد صايغ

باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في لندن.

أدار الحوار : **طلعت مسلم**
أعد ورقة العمل : **يزيد صايغ**
أعد تقرير الندوة : **محسن عوض**

مقدمة

لم تخل ساحة الوطن العربي، خلال العقود الأربعة الأخيرة من قرار وطني ببدء صناعة عسكرية عربية، وحتى قبل ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢، كان هناك قرار مصري بصناعة عسكرية. وشأن كل عناصر المشروع القومي العربي، تعرض مشروع التصنيع العسكري العربي للعديد من الضغوط أخذ بعضها شكل عدوان سافر، مثل حملة التفجيرات الاسرائيلية لإحباط برنامج الصواريخ المصري في الستينات، وقصف اسرائيل للمفاعل النووي العراقي لإحباط البرنامج العراقي النووي في الثمانينات؛ وأخذ بعضها أشكالاً أخرى في المجالات السياسية والاقتصادية لتعطيل برامج التسليح العربية، أو صرفها عن مجالات معينة بذاتها.

وعبر هذه الفترة الطويلة بدّلت المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية العديد من جوانب هذا المشروع، وعدلت في فلسفته، وفي طموحاته، وفي مضمونه، وفي مواقعه، وطمست العديد من الخيارات القديمة وفتحت المجال أمام خيارات جديدة. ولكن بقي المشروع على جدول الأعمال الوطني والقومي موضعاً لآمال عريضة، ومثيراً بالقدر نفسه تساؤلات مهمة.

وبقدر ما كانت أهمية الموضوع وانعكاساته على العديد من قطاعات العمل الوطني والقومي وأهميته في مجالات الأمن القومي والتحديث والتصنيع العام، بقدر ما كان موضعاً لاهتمام مركز دراسات الوحدة العربية، وفي ضوء ذلك كلف المركز أحد الباحثين في الشؤون الاستراتيجية، يزيد صايغ، بإعداد بحث شامل عن الموضوع، وفي الإطار نفسه عقدت هذه الندوة.

حرص المركز على توفير أفضل الفرص للمناقشات، فوجّه الدعوة إلى العديد من المسؤولين والخبراء في هذه الصناعة والخبراء في الشؤون العسكرية والاقتصادية والسياسية. وإذا كانت ارتباطات بعضهم قد حالت دون المشاركة، فقد مثل المشاركون جميع هذه الأبعاد. فأحدهم كان مسؤولاً عن برنامج الصواريخ المصري في الستينات بقدر ما هو مفكر استراتيجي موضع تقدير. وأحدهم كان مسؤولاً عن مصنع طائرات بقدر ما هو مسؤول حالياً في مجال التطوير الاستراتيجي في الهيئة العربية للتصنيع، وأحدهم هو خبير في صناعة الطائرات بقدر ما هو مسؤول في الهيئة العربية للتصنيع، وأحدهم خبير في الشؤون العسكرية مهتم بمتابعة التطور العسكري الاسرائيلي. واثنان منهم يعملان بالبحوث العسكرية والاستراتيجية في مراكز بحثية متخصصة. أما البعد الاقتصادي والسياسي للمناقشات فقد وفرهما مشاركة اثنين من أساتذة الجامعات في الاقتصاد والسياسة. وإذا كانت المناقشات قد جاءت بقدر المأمول فبفضل مشاركة هذه النخبة.

يعالج تقرير الندوة الموضوع في ثلاثة أقسام: يعرض الأول واقع الصناعات العسكرية العربية تشخيصاً وتقويماً؛ ويتناول الثاني قضايا ومشكلات هذه الصناعات؛ بينما يعالج الثالث آفاق هذه الصناعات والخيارات المتاحة لتطويرها، ويعرض التقرير في النهاية خلاصة موجزة لأهم الاتجاهات التي سادت الحوار.

وقائع الندوة

رحب اللواء **طلعت مسلم** بالحاضرين باسم مركز دراسات الوحدة العربية، وأشار إلى أهمية موضوع الندوة، كما ناقش مع المشاركين ترتيبات الحوار، وتراتب موضوعاته. ثم أعطى الكلمة ليزيد صايغ لعرض التساؤلات المحورية حول موضوعات الحوار.

أشار **يزيد صايغ** إلى أنه توجد لدى الباحثين وصانعي القرار في أي بلد عدة قضايا جدلية فيما يخص الصناعة العسكرية، ويأتي في مقدمتها الحساب السياسي والاستراتيجي في بناء وتطوير صناعة عسكرية محلية. فهناك من يطرح، مثلاً، أهمية الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاعتماد على الخارج، بينما هناك من يرى أن الصناعة العسكرية المحلية لا بد من أن تزيد الاعتماد التقاني على الخارج؛ وهناك محور ثانٍ وهو الفوائد الاقتصادية. فهناك من يطرح أن تطوير الصناعة العسكرية المحلية يفيد في تدريب الأفراد الفنيين، ويدفع القطاع المدني، ويوفر العملات الصعبة عبر تخفيض الإستيراد؛ وفي المقابل، هناك من يثير ارتفاع تكلفة الوحدة المنتجة محلياً، وان الصناعة المحلية لا تلغي استمرار الحاجة إلى استيراد المواد الوسيطة؛ وهناك غير ذلك من الاعتراضات.

وأضاف صايغ أنه فيما يخص الحالة العربية تحديداً فهناك جدلية العلاقة بين الصناعة العسكرية المصرية والصناعة العسكرية العربية. وبعد التجربة السلبية التي عاشتها الهيئة العربية للتصنيع عام ١٩٧٩، أصبح هذا الموضوع شائكاً أكثر. وأبدأ بما يوجه من نقد للصناعة العربية، والمصرية خاصة كونها الأكبر والأهم في المنطقة العربية، على أساس أن طابع التجميع والنسخ هو الغالب، وأن نسبة التصنيع المحلي متدنية. ويمكن التساؤل إذا ما كان المطلوب هو تصميم نظم للأسلحة المحلية وانتاجها بالكامل، وعما إذا كان هذا الخيار هو بالضرورة الأنسب والأفضل؛ فنحن نرى أن هناك دولاً عديدة تفشل عندما تصرّ على التصميم والإنتاج المحلي كلياً. وحالة اسرائيل في طائرة «لافي» واضحة. وكذلك أوروبا الصناعية المتقدمة، إذا ما أرادت تصنيع طائرة فهي مضطرة لأن تتعامل جميعها بعضها مع بعض. وبالمقابل فإن العمل بنظام الترخيص فقط يضع قيوداً، حاضراً ومستقبلاً، على الاستفادة الاقتصادية والأمنية من الصناعة المحلية، إما عبر تقييد فرص التسويق لأسباب منع التنافس مع الطرف الأصلي، أو عبر الحصار، أو منع التصدير خلال الأزمات والحروب المحلية التي يمكن أن تهم الطرف المحلي. فهل يطرح ما سبق، إذاً، ضرورة التمييز بين مجالات لا يمكن الاستقلال فيها كلياً، مثل الطائرات، وبين أخرى مجدية، مثل الأسلحة والصواريخ أو الالكترونيات.

ثم لو انتقلنا بعد ذلك إلى العلاقة المصرية ـ العربية، نجد أن هناك دوافع لدى عدة أقطار عربية لتوفير صناعة عسكرية محلية وهي لديها الامكانات المالية لذلك، وبخاصة السعودية والعراق. وفي الوقت نفسه تدخل مصر سوق عرض السلاح في وقت يشهد تزايداً في المنتجين والمصدرين عالمياً. وبينهم من له أفضليات تقانية وفنية ومالية مهمة مقارنة بمصر، أي أنها تدخل السوق في ظروف صعبة، فإما أن تنجح ببيع بضائع متدنية التقانة نسبياً لأنها أرخص، أو أن تكتسب مزايا أخرى تتيح لها منافسة دول مثل كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية والبرازيل والدول الصناعية أيضاً. ويطرح ذلك خيارات في سياسة التصنيع المحلي. كما تبرز هنا الصلة الخاصة بين مصر والبلدان العربية التي قد توفر سوقاً وتمويلاً يرتكزان ليس على الدوافع التجارية والفنية البحتة فحسب بل على الروابط السياسية والأمنية والاستراتيجية أيضاً. وهكذا توجد هذه السمة الخاصة، ولكن في هذه الحالة هل بوسع الصناعة العسكرية المصرية أن تتخذ موقفاً جوهره «المال العربي والادارة المصرية»؟

هذه الجوانب جميعاً تستوجب تحديد الأهداف بدقة. فهل الهدف الرئيسي هو المكسب المالي ـ التجاري أم الدفع العام للاقتصاد المحلي أم الهدف الأمني بما في ذلك تأمين الحاجة العسكرية المحلية؟ إن لكل هدف من هذه الأهداف ما يتبعه من آثار ومتطلبات، ومن ثم يؤثر في

خيارات التصنيع العسكري المحلي. وقد لا تتضارب تلك الخيارات، ولكنها تتمايز في شتى الأحوال. وفي النهاية أود أن أخلص إلى أحد المشاهد (السيناريوهات) المتعددة المطروحة ما بين الانتاج العربي المشترك، مروراً بالتعاون أو التكامل وصولاً إلى بناء صناعات منفصلة لكل بلد عربي. فهناك مجموعة مشاهد يمكن أن نجد بينها حلاً وسطاً عملياً. أحد المشاهد أو أحد الجوانب التي أود أن أثيرها في المناقشة هو التركيز على اكتساب التقانة والخبرة الفنية والبشرية. فهل ما نسعى إليه بالضرورة هو تصميم وانتاج كل شيء محلياً؟ أم علينا التمييز بين أنواع وأخرى من النظم والأسلحة والمعدات... الخ. وفي اطار هذا المنطق يأتي احتمال اكتساب تقانة وخبرة فنية وبشرية في جوانب معينة من العملية كلها مثل التسليح أو المحركات أو نظم التوجيه، الأمر الذي يسد عدة حاجات محلية من جهة، ويتيح اكتساب خبرات الصناعة و «العمرة» محلياً ويوفر أموالاً كثيرة، لأنه كثيراً ما تكون التكاليف الأعلى في جوانب الصيانة وقطع الغيار وليس في السلاح ذاته. وقد يكون من الأمثل أن توجد سياسة تضع نصب عينيها مجالات معينة دون أخرى. وإذا وضعنا هذا الحديث في إطار مسألة طبيعة التعامل بين البلدان العربية لنرى ما هو الأمثل، فقد يكون الأمثل في هذه الحالة هو توزيع الأدوار أو توزيع قطاعات معينة بين بلدان عربية مختلفة بحيث يمكن لبعضها أن يقوم بعمليات الصيانة لأصناف معينة ويقوم بعضها الآخر بعمليات تصنيع لأصناف أخرى.

١ ـ واقع الصناعة العسكرية العربية

استهل الحديث في هذا المجال **أحمد هيبة**، فعرض تطور الصناعة العسكرية المصرية، وأشار إلى أن مصر كانت أقدم بلد حاول إنشاء صناعة عسكرية في المنطقة وكان ذلك بعد مشكلة حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ووضوح الرؤية تماماً للسياسيين في مصر؛ ثم جاءت الثورة بعد ذلك في عام ١٩٥٢ وعمقت مفهوم محاولة الاعتماد على الذات في انتاج السلاح للوصول إلى حالة مغايرة للحالة التي وصلنا إليها عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩، وما واجهناه من أزمات للحصول على السلاح. وكانت البداية في مجال انتاج الذخائر والأسلحة، وكان من المفروض أن يكون هناك أكثر من ذلك، وقد أبعد التاريخ السياسي في الستينات والسبعينات بعض الأمور كما أدى إلى تغيير الهدف باستمرار نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية.

في عام ١٩٥٠ تم التفكير في انتاج طائرة مقاتلة لمواجهة اسرائيل، وبدأ المشروع بالفعل بترخيص من شركة بريطانية. وبعد ذلك بدأنا في صراع سياسي مع بريطانيا وتوقف المشروع. ثم فكرت مصر أن تنفق وحدها على تطوير طائرة مقاتلة أسرع من الصوت (Super Sonic) عام ١٩٥٤ في وقت كان فيه عدد المقاتلات الأسرع من الصوت محدوداً جداً في العالم، واستمر المشروع حوالى سنتين، ولكنه توقف عام ١٩٥٦ لظروف سياسية واقتصادية أيضاً. واستمرت الصناعة الحربية في مصر بالنسبة إلى الذخائر والأسلحة، ولا شك أن اعتماد أي قوات مسلحة في جزء كبير من الذخائر، التي تحتاجها في أي عمليات حربية، على انتاجها المحلي بنسبة تصل إلى ٩٠ بالمائة مثلاً يعد ميزة مهمة.

وفي الستينات فكرت مصر في صناعات متقدمة، واشتركنا في مشروعات متقدمة بالنسبة إلى الطائرات والصواريخ كانت تتراوح ما بين انتاج بترخيص وبين تطوير كامل لطائرة أسرع من الصوت وصواريخ أرض ـ أرض. وكان زميلنا العزيز هلودة مشاركاً في ذلك العمل. وكانت النتائج التي توصلنا إليها خلال فترة العمل في تلك المشروعات ايجابية بالفعل، وتحققت نتائج ملموسة،

وتربت أجيال وصلت إلى مستوى تقاني يماثل تماماً ما كان متوافراً في ذلك الوقت. ولكن مرة أخرى غيرت الظروف السياسية والاقتصادية بعد حرب ١٩٦٧ الموقف بالنسبة إلى هذه المشروعات. والواقع أننا في كل مرة كنا نتوقف فيها كنا نتعرض لخسائر كثيرة، إن لم يكن في المعدات ففي الأفراد والخبرة... الخ.

أما بداية الهيئة العربية للتصنيع فقد كانت مشرقة جداً، لأنه كان هناك فترة سنة ١٩٧٣ وما حدث في الحرب، وكان هناك اقتناع تام بأنه يجب على البلدان العربية أن تتعاون في إنشاء صناعات عسكرية تقابل بها ما كان ينشأ في ذلك الوقت في اسرائيل، بخاصة أن مصر كان لها السبق في الستينات في معظم هذه الصناعات، بينما كان الاسرائيليون يعملون في مجالات لم نطرقها بعد مثل مجال الالكترونيات الذي توصلوا فيه إلى بعض التقدم.

كانت الفكرة من انشاء الهيئة العربية للتصنيع تحقيق أمرين: التمكن من جمع الجيوش العربية على اختيار معدات معينة، وعلى الاستعانة بالطائرة نفسها والدبابة نفسها والمدفع نفسه والصاروخ نفسه، فذلك يحقق ميزة كبيرة. وكان واضحاً تماماً في ذلك الوقت أن التمويل المطلوب لمثل هذه المشروعات غير متوافر في مصر، فالحل إذاً هو تعاون عربي ـ مصري باستغلال الأساس الذي تكوَّن في مصر، لأنه في ذلك الوقت لم تكن تتوافر متطلبات الصناعة من الفنيين والآلات والمعدات إلاّ في مصر، ثم التوسع بعد ذلك في إنشاء أماكن انتاجية أخرى داخل الوطن العربي، ولم يكن في نية الهيئة العربية للتصنيع التركيز على الانتاج في مصر بالذات، بل على العكس، كنا على وشك إنشاء مصنع الكتروني في السعودية.

أما واقع الصناعات العسكرية في الوطن العربي اليوم فقد تغير تماماً، فأصبحت هناك كوادر فنية متوافرة في بعض الأقطار العربية، وأصبحت، بما لديها من تمويل، قادرة على إنشاء صناعات عسكرية. وهناك طموح لدى بعضها أن ينشىء صناعات عسكرية. وكذلك الموقف في مصر تغير عما كان عليه في الستينات والسبعينات، ونحن مستمرون بشكل أعتقد أنه جيد، في الاستفادة من الظروف التي مررنا بها، ونريد التعرف إلى الصيغة المناسبة التي قد ترضي المشاعر الوطنية للجميع، إذ لا بد من أن نعترف بأن المشاعر الوطنية القطرية مستمرة معنا لسنوات مقبلة، ولا بد من وضعها في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار، وفي الوقت نفسه ندخل العنصر الاقتصادي إلى أبعد حد.

ولو نظرنا إلى السنوات العشر الماضية نجد أن الأقطار العربية استوردت أسلحة بما لا يقل عن ١٥٠ مليار دولار، ولا شك في أن شراء سلاح ومعدات من أجنبي يختلف عن تصنيعه. فالتصنيع يوفر الدعم والتطوير والصيانة وتحسين الامكانات باستمرار. كل هذه الأمور سنفتقدها في حال شراء السلاح دون تصنيعه فلو أن البلدان العربية تحاول فيما بينها وضع خطة لتصنيع عسكري، وتحاول أن تأخذ المشاعر الوطنية الخاصة بكل قطر في الحسبان قدر الإمكان وأن توزع الأعمال بين الأقطار العربية، أعتقد أن النتيجة ستكون أفضل لنا جميعاً.

اتفق **أسامة حسن** مع أحمد هيبة ويزيد صايغ بخصوص حتمية تطوير الصناعات الحربية، بما يتواءم مع حاجات المستقبل. فلو نظرنا إلى المنطقة وربما إلى الجانب الاسرائيلي، نجد أن هناك تطوراً كبيراً يحدث في مجال الصناعات الحربية.

ويضيف أن هذه الحتمية، في تقديري، ربما تبرز انطلاقاً من طبيعة التأثيرات التي يمكن أن تفرض على المنطقة العربية بشكل عام، بخاصة فيما يتعلق بتصدير التقانة الغربية، بمعنى أننا

بدأنا نلاحظ في الفترات الأخيرة بالتحديد وجود بعض الاتجاهات، وربما محدداتها الأساسية تكون في إطار القوتين العظميين لفرض مزيد من القيود على تصدير بعض مسائل التقانة المتقدمة إلى بلدان المنطقة. كل هذا يفرض على المنطقة العربية ضرورة أن يكون لديها رؤية واضحة فيما يتعلق بموقعها ومستقبلها لتدعيم برامجها الوطنية وما تمثله هذه البرامج من عائدات كثيرة، سواء من ناحية الإمداد بالحاجات لقوتها المسلحة، أو في مجال الموازنة مع طبيعة المخاطر والتهديدات الموجودة اليوم في المنطقة، بخاصة أن هناك حرصاً اسرائيلياً على الانفراد ببعض النوعيات التقانية، وهذا يشكل أحد الملامح التي يمكن الحديث عنها. ولو أخذنا مثال حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ نجد أن اسرائيل كانت تتميز بنوع من الإنفراد بنوعيات معينة من التسليح والقوات الجوية مما لم يكن موجوداً في المنطقة العربية. وفي عام ١٩٧٣ ربما كانت تتميز بالشيء نفسه. وإذا نظرنا إلى هذه المسألة من عام ١٩٧٣ وحتى اليوم نجد أن هناك دولاً عربية بدأت تملك الامكانات نفسها في مجالات التسليح الموجودة عند اسرائيل، فإذا كانت اسرائيل لديها اليوم الطائرة «اف ١٦» فهي موجودة أيضاً في المنطقة، والشيء نفسه بالنسبة إلى طائرات الانذار المبكر. وهذا الوضع أدى باسرائيل إلى أن تعيد مسألة الإنفراد بنوعيات معينة من التسليح في المنطقة، وهذا الإنفراد لا يمكن أن يأتي إلا من خلال التصنيع الحربي المحلي.

ومن هنا، فالمقارنة العربية في هذا المجال تحتم علينا وجوب إعادة مسألة التوازن للتطلعات الإسرائيلية، في الإنفراد مرة أخرى بنوعيات معينة من التسليح غير موجودة في المنطقة، ويجب أن نفوّت على اسرائيل هذه الفرصة. ويحتاج هذا بالطبع إلى تخطيط مستقبلي، وعملية تنسيق واضحة بين مصر والأقطار العربية لعدم اتاحة الفرصة لانفراد اسرائيل بهذا المجال.

ثم تحدث **مختار هلودة** وقال إنه لا بد من أن ننظر إلى الصناعات الحربية مثلما ننظر إلى باقي الصناعات، ولكي تنشأ صناعة عسكرية لا بد من بناء نظامها الخاص بها. وهذا النظام ليس التشغيل أو ما يطلق عليه انتاج، وانما له خطوات عديدة. فلا بد من أن نحدد ما هو السلاح الذي نحتاجه، وما هي المواصفات الفنية الخاصة بهذا السلاح. ثم تحديد ما الجزء الذي نشتريه وما الذي نصنعه منه، وإذا كنا سنصنّع فأين، وكيف... الخ. وإذا تم استخدامه فكيف يمكن تطويره مع الوقت؟ فالحقيقة أنه في مصر حدث أن النقلة كانت الإنتاج ثم محاولة تكوين أفراد ثم محاولة لقيام العملية كلها مثلما وضح في موضوع الصواريخ والطائرات في نهاية الخمسينات والستينات، ثم عودة مرة أخرى للتشغيل والانتاج. فهي بدأت بنظام الترخيص في المصانع الحربية والذخائر، ثم مرحلة التصميم الحقيقية، ثم عملية الانتاج. وحدث على التوالي عمل جيد وهو إنشاء الكلية الفنية العسكرية، وكان هذا أول حدث يعطي الاستعداد الحقيقي بغض النظر عن مدى استغلاله.

عند النظر إلى الصناعات الحربية ـ بعد أن حددنا خطواتها ـ لا بد من أن نحدد العناصر الرئيسية التي يجب أن تكون موجودة فيها. فلا بد من أن تكون هناك بحوث من نوعين متميزين وهما: بحوث أكاديمية، وبحوث تطويرية توسعية. فالصناعات الحربية على مقدمة التقانة، وعلى هذا لا يمكن صنعها من دون مرحلة تمهيدية (Exploratory). ولكي يكون لدينا هذه الأبحاث لا بد من وجود مكتبات ضخمة ونظم معلومات قوية وتبادل معرفي لكيفية الاستفادة من هذه المعارف.

ومن واقع خبرتي الشخصية حيث كنت أتولى شخصياً مشروع صاروخ القاهر ثم الظافر في مصر في آخر مراحله، فأستطيع القول إننا نستطيع أن نفعل الكثير ولكننا ما زلنا نحتاج إلى قدر من العون، وربما نحتاج الآن إلى قدر أكبر مما كنا نحتاج إليه من قبل. فعندما كنا نتحدث في

الستينات عما نصنعه ونسمع عما يصنعونه في الخارج لم يكن هناك ما يبدو غريباً رغم أننا كنا نصنع صاروخاً صغيراً وهم يصنعون صاروخاً يصلون به إلى القمر.

وقد تكونت مجموعة من ١٥٠ مهندساً في حوالى خمس سنوات، وقد ساعدنا في ذلك مجموعة من الألمان، ورغم أنهم لم يعطونا العلم، إلّا أن من كان يطلبه ويركز عليه كان يأخذه. وأهم شيء علموه لنا هو خبرة الإنجاز والانهاء. لذلك أعتقد ـ وأنا هنا أتحدث عن مشروع الصواريخ ومشاريع التوربين ولا أتحدث عن مشروع الطائرات ـ أنه كان لدينا أكبر مكتبة في مصر في الصواريخ. ومن هنا كان في الإمكان أن يعطى للمهندس مشكلة ويطلب منه حلها، ولا يقال له كيف لأننا لا نعرف أيضاً وإنما في النهاية كان حلها يتم. وهذه المجموعة من المهندسين رغم أن أغلبهم ترك المصانع إلّا أنهم يعتبرون قياديين في الميادين التي يعملون فيها، لأنهم تعلموا واكتسبوا خبرة الإنهاء والإنجاز. وكذلك تعلمنا بحوث العمليات. ومن هنا أقول إنه لا يمكن الحديث عن الصناعة الحربية إلّا كنظام متكامل. وفي رأيي أن آخر شيء في هذه النظم هو التشغيل، لأنه يمكن اجراء التشغيل في أماكن كثيرة جداً وليس فيه مشكلة إلّا في حالات معينة يمكن التركيز عليها.

وأود القول إن مثل هذه العملية لا يمكن أن يخطط لها بالدقة التي يتصورها البعض من أن يقوم البعض بصنع جزء ما ويقوم البعض الآخر بصنع جزء آخر، فهذا غير ممكن، إذ سوف يؤدي إلى تداخل؛ ولكن الأهم هو ألا تحدث فجوات، فلا بد من أن يكون هناك تداخل في قدرات البلدان العربية لصنع الأشياء دون فجوات. ولعل ما يثير القلق أن الأسلحة في تطور مستمر، فنقول مثلاً إننا سنبدأ في تشغيل سلاح، وعند أول لحظة لتشغيله يكون قد أصبح سلاحاً قديماً. والفرق بيننا وبين الآخرين أنهم يطورون السلاح، أما نحن فنقوم بتشغيله فقط. ومن يقوم بالتشغيل يختلف عمن يقوم بالتطوير. ولذلك أقول إن حل مشكلة الانتاج ليست هي القضية، وإنما القضية هي أن تحل مشكلة إنشاء نظم لصنع الأسلحة العربية فيجب أن يكون هذا هو الهدف.

أما عن التطور التاريخي من منظور المقارنة باسرائيل، فأقول إنه مع نشأة اسرائيل سنة ١٩٤٨ نشأت أيضاً أول مجموعة من المجلات العلمية في خمسة أجزاء من معهد وايزمان، فالعملية البحثية إذاً تمضي بطريقة جيدة. وكذلك اجازات التفرغ العلمي (Sabbatical Years) التي يأخذها اليهود المقيمون في الخارج ويقضونها في اسرائيل تعطي دفعات غير قليلة سواء في العلوم الاجتماعية أو العلوم الفنية. وكذلك فإن تداخلهم مع الولايات المتحدة ومن قبل مع بريطانيا وفرنسا يجب ألّا يجعلنا ندعي أن هذه الدول أعطتهم أو ساعدتهم، فهذه فكرة خطأ إذ نحاول أن نعلل نجاحهم بمساعدة هؤلاء. صحيح أن هذه الدول تساعد الاسرائيليين ولكن أهم من ذلك أنهم يستطيعون استيعاب الأشياء، والاستيعاب ليس سهلاً، ومن هنا كان سبب قولي إن الكلية الفنية حدث مهم جداً.

عندما ندرس الموضوع ككل، لا بد من أن نتصور مدى العلاقات المتاحة لدينا. وتعرفون أن عدد المجلات التي تصدر في النواحي العسكرية تتعدى الآلاف. وبالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يتم ترجمة المجلات بعيد صدورها مباشرة باتفاق بينهما. إذاً عملية المعلومات مهمة جداً ولا أعتقد أن هناك من يتولاها في مصر. كذلك لا أعتقد أن البحوث التطويرية يتولاها أحد، لأنه لا يوجد معامل لكل الأجزاء حتى في الهيئة العربية للتصنيع. أما بالنسبة إلى البحوث الأكاديمية فهي لا تأخذ العمق الكافي، أما القوة البشرية فأعتقد أنها موجودة، وأعتقد أنه يمكن

صنعها في خلال سنتين، وأن تؤدي عملاً جيداً جداً. هذه صورة عامة للتطور التاريخي وللوضع في تصوري.

ولو انتقلنا إلى أوروبا واسرائيل، أقول إن اسرائيل تقدمت جداً، وعندما يمكن لنا أن نضع جزءاً في قمر صناعي فهذا لا يعني أننا نستطيع صنعه كله وإنما معناه أننا نفهمه كله وهذا يختلف. فالقمر الصناعي عملية معقدة جداً وأوزانه ضخمة، وأي جزء فيه يأخذ رعاية غير عادية، وعملية المراقبة الخاصة به ليست عملية سهلة، فصنع جزء صغير في القمر الصناعي شيء كبير جداً، إذ لا بد من أن يكون لدينا خلفية قوية إضافة إلى نظم معلومات قوية، وأن نكون على دراية بكل أنواع الخامات. وما أذكره أنه في أثناء حرب عام ١٩٧٣ حدد القمر الصناعي الأمريكي المسافة ما بين الجيش الثاني والجيش الثالث بمنتهى البساطة وفي رأيي أن اسرائيل تقدمت جداً ولكن هذا لا يعطينا حق التصور بأننا لا نستطيع العبور.

وعقب **أسامة حسن**، على ما جاء بشأن القمر الصناعي الاسرائيلي فقال: أتصور أن من أحد الأشياء المهمة جداً في إطلاق اسرائيل للقمر الصناعي هو وسيلة الحمل وهذه في رأيي تثير قضية مهمة. لقد أجرت اسرائيل في عام ١٩٦٢ تجربتين لصاروخ (Shafet) إحداهما في تموز/ يوليو والثانية في أيلول/ سبتمبر. ويلاحظ أنه منذ عام ١٩٦٢، وحتى عام ١٩٨٨ لم يظهر إطلاقاً أي خبر عن هذا الصاروخ حتى سمعنا في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ أنه يطلق القمر الصناعي؛ فهنا تبدو أهمية ومدلول عامل السرية في الجانب الاسرائيلي والتي تكون بمعزل عن أي تأثيرات أو ضغوط.

أثارت ملاحظة أسامة حسن عن «السرية» جدلاً متشعباً فتساءل **مختار هلودة**، مقاطعاً، عن المقصود بالسرية، وأشار إلى أننا نتحدث عن المعلومات، فكم نمتلك من المعلومات، وأشار أحد الحاضرين إلى قصور المتابعة، كما أشار آخر إلى عمليات التعتيم. ثم تدخل هلودة مرة أخرى موضحاً أنه إذا كانت اسرائيل لديها سرية فهل بقية العالم يفرض السرية. لقد ظهر صاروخ «التاو» المضاد للدبابات في مجلة «نيوزويك» قبل أسبوع من ظهوره في المنطقة عام ١٩٧٣. وأضاف أن هناك بالطبع سرية، ولكنها جزئية، كما أوضح أن موسوعة **جينز** لا تعلن أي بيانات دون تصريح من الدولة المنتجة. وطالما أن بيانات الصاروخ الاسرائيلي ظهرت في هذه الموسوعة فمعنى ذلك أن الاسرائيليين هم الذين قدموها. وعلى أي حال فإن كمية البيانات المنشورة يمكن أن تعطي بداية لمن يرغب في صنع شيء، والسرية هنا في الحقيقة مرتبطة بمدى المعلومات المتاحة، وكما يقال فإن ٩٥ بالمائة من المعلومات التي يبحث عنها الناس موجودة في المراجع المفتوحة.

وعقب **أسامة حسن** مرة أخرى بضرورة توافر السرية لبعض البرامج ثم عقب **هلودة** مرة أخرى، بأنه لا يقول إنه ليست هناك سرية، ولكن لو أردت أن تعرف فستعرف، وستجد ما تريده.

عاد للحديث بعد ذلك **أسامة حسن** فقال: في تصوري أن هناك علاقة قوية بين القمر الصناعي الإسرائيلي ومنظومات الصواريخ التي أصبحت تشكل اليوم بعض المخاطر على اسرائيل مع بروز ظاهرة انتشار الصواريخ أرض ـ أرض في كثير من بلدان المنطقة. ذلك أن عملية الإنذار المبكر في الصواريخ أرض ـ أرض أمر مهم جداً في نظام الصواريخ المضادة للصواريخ.

وذكر **يزيد صايغ** أنه يبدو لي أن القمر الاسرائيلي (أفق ١) وما يشبهه من هذه المجموعة ليس له علاقة بالإنذار المبكر لسبب بسيط وهو أن الإنذار المبكر يتطلب مراقبة دائمة ليلاً ونهاراً

طوال ٢٤ ساعة على بقعة ما حتى يمكن اكتشاف أي إطلاق فيها. أما القمر فهو لا بد من أن يكون فوق المنطقة باستمرار أو أن يتوافر عدة أقمار أخرى متتالية. فالقمر يبقى على ارتفاع ٢٥٠ ـ ١١٠٠ كم ومن ثم فهو يتحرك بشكل بيضاوي حول الأرض ويمر فوق المنطقة مرة واحدة في اليوم. ويمكن بإدخال بعض التطويرات أن يمر مرتين على أقصى تقدير فهو لا يوفر الإنذار المبكر لأنه لا يوفر المراقبة الدائمة.

وأضاف **طلعت مسلم** أن برنامج القمر الصناعي لا يمكن أن يكون مرتبطاً بحوادث جارية مثل زيادة صواريخ هنا أو هناك. وكما قيل فإن برنامج القمر الصناعي بدأ في اسرائيل حوالى عام ١٩٦٢ وهو ما عرف بصاروخ (Shafet) الذي كانت مصر سابقة لإسرائيل في مجاله، وبالتالي فالموضوع موجود منذ زمن سواء في هذا الذهن أو ذاك، والفرق هو أن طرفاً ما وصل لإطلاق الصاروخ مبكراً عشر سنوات، كما سنرى. أعتقد أننا يجب ألّا نتطرق لمناقشة قضية القمر الصناعي، وعلينا أن نعود إلى الموضوع الأصلي.

وذكر **شريف عبد المنعم** فيما يتعلق بتاريخ الصناعات الحربية ان الهدف حالياً واضح بالنسبة إلى عملية الوصول إلى نظام للصناعة، وليس للانتاج، وهذه كانت نقطة مهمة جداً أشار إليها هلودة. وأود التأكيد على أنه يجب دراسة التجميع، وليس التجميع على مستوى المعدات كما أشارت ورقة يزيد صايغ في النموذج الخاص ببرنامج التورنينو أو الايرباص، فهذه هي نهاية القصة. إنما الفكرة هي كيف يكون هناك تفاهم بين الناس.

وأضاف **طلعت مسلم**: ان الواقع من وجهة نظري أننا تخلفنا عن الماضي بعض الشيء من حيث إننا عدنا مرة أخرى إلى التشغيل بدلاً من المشروعات التي كنا نفكر فيها وفي تصميمها. نقطة أخرى هي أننا تخلفنا في موضوع التعاون على أساس أننا كنا قد بدأنا نوعاً من هذا التعاون وإن كان في أبسط صوره في مجالات التمويل والتشغيل، حتى ان هذه المجالات عدنا فيها إلى الوراء. وما هو مطلوب منا في هذا الصدد أن نرجع على الأقل إلى مراحل كنا قد وصلنا إليها سابقاً.

نقطة أخرى أود ذكرها هي أننا نفتقد حقيقة لتصور وهو لماذا نحتاج إلى هذا السلاح؟ وأعتقد أننا لا يوجد لدينا تصور واضح لما هي الحرب المحتملة التي قد ندخلها، وما الذي تحتاجه هذه الحرب لكي نقرر ما هو السلاح المطلوب. ويعد هذا مكملاً للجزء الذي بدأه مختار هلودة بالنسبة إلى النظم، وأعتقد أن أي تصنيع لا يرتبط بهذه النقطة يمكن أن يؤدي إلى انتاج أنواع من الأسلحة قد لا تكون مبررة بالنسبة إلى تصنيعنا.

نقطة أخرى، هي أن التصنيع جزء من سياسة التسليح. وبالتالي يجب أن نضع في الاعتبار أنه مع تطور الأسلحة لم تعد هناك، حقيقة، دولة قادرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي. يكفي أن نقرأ كتاب (Sipry) ونرى أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اشتريا أسلحة، ولا يعني ذلك أنهما غير قادرين على انتاج الأسلحة التي اشترياها، بل إنهما ارتأيا أنه ليس من المناسب لهما أن ينتجا هذا السلاح، وفضّلا استخدام مواردهما في اتجاهات أخرى، وبالتالي فالجزء المهم الذي أشار إليه هلودة هو أن نحدد ماذا نشتري، وماذا ننتج.

النقطة التالية تتعلق بأنه يجب أن نضع في اعتبارنا السوق طالما أن هناك أشياء سوف نشتريها وأخرى سوف ننتجها. وهناك كثير من الأسلحة دخلت اليوم ما يسمى بسوق المشتري، فهي موجودة في السوق بكمية كبيرة والسوق تبحث عن مشترٍ. وإذا كان علينا أن نضع أولويات

فإن ما دخل في سوق المشتري يمكن أن يوضع في ذيل القائمة ويظل في الأسبقية الأولى ما لا نستطيع أن نجده بسهولة.

نقطة أخرى، هي إذا كان هدف الانتاج أساساً هو تحرير الإرادة السياسية وتأمين أنفسنا إذا دخلنا الحرب، وليس انتاج السلاح لكي نبيعه، فهنا تبرز مشكلة القدرة على مواجهة حاجاتنا، بمعنى أنه إذا قلنا على سبيل المثال إن مصر ستنتج الدبابة (ام ـ ١)، وان العقد يشتمل على إنتاج ٥٥٠ دبابة ـ كما هو معلن، وان هذا الانتاج يتم خلال ١٠ سنوات، فبعملية بسيطة يمكننا القول إن الانتاج هو حوالى ٥٠ دبابة في العام. ولكن إذا دخلنا حرباً خلال هذه الفترة، وكلنا نتذكر استهلاك الأسلحة في حرب أكتوبر التي بلغت بالنسبة إلينا وإلى العدو دبابة كل ربع ساعة، فكيف نستطيع أن نتحول من معدل الإنتاج الخاص بالسلم إلى معدل انتاج يواجه حاجات الحرب بخاصة أن الانتاج يعتمد على ترخيص؟

وأخيراً فيما يتعلق بموضوع القمر الصناعي، أعتقد أن (أفق ١) قمر تجريبي وليس قمر تجسس، وقد أطلقته اسرائيل لتستفيد من خبرة التجربة في اطلاق قمر صناعي تستطيع بعده اطلاق أقمار تجسس أو رصد أو اتصالات في مراحل تالية. وتحتاج إسرائيل إلى القمر الصناعي لكي تعرف ما يحدث في البلدان العربية أو تحدد موقع شيء في المنطقة. أما حاجتنا كعرب إلى القمر الصناعي فهي تختلف تماماً. وفي رأيي أنه بالنسبة إلى الاستطلاع بالذات فإننا لا نحتاج إلى قمر صناعي. وإذا ما وضعت الأجهزة الدقيقة التي تحدث عنها هلودة في طائرة تطير بالأجواء المجاورة للحدود الأردنية لاستطاعت أن تنقل لنا كل شيء وبدقة أكبر، لأن الطائرة ستكون على ارتفاع أقل من القمر الصناعي. وكذلك بالنسبة إلى الرصد تستطيع المحطات الأرضية أن تعطينا الكثير جداً عن اسرائيل نظراً إلى صغر مساحتها. وبالتالي فإن حاجاتنا إلى أقمار صناعية تختلف عن الهدف والغرض الذي تطلق من أجله اسرائيل أقمارها الصناعية.

وذكر **مختار هلودة**: أشعر أننا نركز على ماذا تفعل اسرائيل وليس على ما نفعل نحن. وأنا لست مقتنعاً بذلك، فأود أن نعرف ماذا نريد فعله ليس في مواجهة اسرائيل فقط، فهناك تأثيرات أخرى للعالم ولا بد من أن نضع في حسباننا أن الصناعات الحربية في مقدمة التقانة. وأهم شيء في القمر الصناعي الاسرائيلي أنه يعني أنهم في مقدمة التقانة وهذا يمكن أن ينقل إلى باقي الصناعات الأخرى. فلا بدإذاً من أن نأخذ الصناعات الحربية ليس على أنها تدافع عنا إزاء الدول الأخرى، أو تقلل من حاجاتنا فحسب، بل الأهم من ذلك أننا نكون قد أحدثنا اختراقاً في الصناعات الحربية الأمر الذي سيؤدي إلى اختراق باقي الصناعات. قد يقول البعض مثلاً في مجال وكالة الطيران والفضاء الامريكية (NASA) أنها ليست صناعات حربية. وإنما هي واقعياً ذروة التقانة التي تنقل الصناعات الحربية وفي الوقت نفسه تجد ما يسمونه بـ «مكتب التحويل الفني» (Technical Transfer Office) وهذا ينقل كل ما توصلت إليه إلى جميع الصناعات المدنية. فالقضية ليست صناعات حربية فقط ـ وإن كان هذا هو أساس حديثنا ـ ولكن لا بد من أن نأخذ الانعكاس الثاني وهو أنها سوف تدفعنا إلى الأمام.

ورغم أن اسرائيل هي العدو المحتمل إلّا أنه يجب ألا ننسى أن ايران حاربت العراق، وان ايران عدو محتمل ظهر حديثاً، ويمكن أن يظهر عدو محتمل آخر. وأنا أعتقد أنه لو كانت هناك صناعات حربية جيدة لا تكون منافسة مع اسرائيل فحسب وانما تكون مع ايران كذلك فالمهم أننا بحاجة إلى التطور ولا بد من أن نفكر فيه بصورة كاملة وبالعمق الكافي، وهذا هو السبب في قولنا

إن التشغيل هو آخر المراحل، لأنه أدنى مدخل لفهم الأمور. ويجب علينا ألّا ننسى موقف ايران وانها إذا ما استعادت قوتها فقد تهاجم أي بلد آخر، فهل ننسى أن الشاه كان يسمى شرطي الخليج وأنه سبق وأعلن أنه مسؤول عن أمن الخليج. ويجب ألا ننسى أيضاً أنه حتى وإن كانت تواجهنا دولة كبيرة فالمقاومة تضعفها. ففيتنام مثلاً لم تحارب الولايات المتحدة بأسلحة عادية. صحيح أنه كان هناك امداد سوفياتي إنما المهم أن يكون هناك امداد، فإذا توافر محلياً يمكن لمقاومتنا أن تطول. وعلينا أن نتفهم عدة أشياء أيضاً منها كيفية استخدام السلاح، ومتطلبات التشغيل ثم المتطلبات التقنية. وكلما كان بإمكاننا انتاج الذخائر والسلاح وأجهزة التوجيه والأسلحة المتقدمة كلما كان ذلك أفضل لنا، فلا بد من أن نتصور العملية كلها من منظور عالمي وألّا ننظر إليها على أنها اسرائيل فقط. وإنما لا بد من النظر إليها كما لو كانت منافسة ونحن قد خسرنا على الأقل ثلاث جولات، ليست عسكرية، بل تقانية ولا بد من اللحاق بالجولة الرابعة.

تعرض بعد ذلك **أحمد يوسف أحمد** للبعد السياسي في التصنيع العسكري العربي فقال لدي انطباعان:

الانطباع الأول اننا ما زلنا بحاجة إلى مزيد من المعلومات عن الواقع الذي تحدثنا عنه، إذ رغم المعلومات المتوافرة في الورقة وفي المناقشة ما زالت هناك معلومات ناقصة عن الواقع العربي. على سبيل المثال ورد في الورقة أن تكلفة انتاج الدبابة (ام ـ ١) ستكون أعلى مما لو استوردناها، وإذا أضفنا إلى ذلك أنها قضية تجميع، فأنا، كغير متخصص، أثير على الفور الجدوى السياسية والأمنية والاقتصادية من مثل هذا المشروع. فهل هذه الواقعة صحيحة؟ أما بالنسبة إلى الجزء الخاص بأن هناك أقطاراً عربية قادرة على مواجهة مشكلة التمويل وأقطاراً أخرى غير قادرة، فأنا أثير تحفظاً على هذا، فهل هذا حقيقي؟ فهذا النوع من المعلومات أعتقد أننا ما زلنا بحاجة إلى مزيد من التدقيق فيه، لأن ذلك سيلقي ضوءاً مهماً على البدائل. فإذا تحدثنا عن البدائل في نهاية الندوة سيكون من المهم جداً معرفة ما إذا كان هناك بلد قادر بمفرده على انجاز شيء أو غير قادر على الاطلاق.

مسألة أخرى تتعلق بحالة البحث العلمي في الوطن العربي، وهذه المسألة ربما أشار إليها هلودة فيما يتعلق بقضية الأبحاث الأكاديمية والأبحاث التطويرية، وأعتقد أن مجمل ما فهمته من هلودة أن الحال الآن لا تسر. كما أن مسألة البحث العلمي في الوطن العربي من الضروري معرفة المزيد عنها إذا ما كنا حقيقة بصدد استطلاع آفاق الصناعة العسكرية العربية والتفكير في بدائل وخيارات للمستقبل.

الانطباع الثاني: أنه ربما يكون هناك تركيز مبرر على التجربة المصرية، وهو مبرر لأن التجربة المصرية أقدم وأهم هذه التجارب. ولكن أتمنى أيضاً، كشخص يريد التعلم، أن يكون لدينا معرفة حقيقية بمحاولات الأقطار الأخرى، كتجربة معامل الدفاع في سوريا مثلاً، فسوريا لديها ترسانة عسكرية ضخمة بالمقياس العربي، فهل هي تجربة ناجحة أم أحبطت؟

وماذا عن تجربة العراق، فلدينا مؤشرات على أن ثمة تقدماً في اتجاه أو في آخر، فما هي حقيقة هذه التجربة؟ وماذا عن البرنامج العسكري السعودي... الخ، فيجب ألا يبقى التركيز على التجربة المصرية.

أما ملاحظتي بعد هذه التساؤلات فهي خاصة بما يمكن أن أسميه الإطار غير الفني أو الإطار السياسي للحديث عن صناعة عسكرية عربية. فإذا كنا سنتحدث عن نظام أمني عربي أو

عن صناعة عسكرية عربية، فهذا بالتأكيد نظام فرعي من نظـام أشمل وهـو النظام العـربي ككل، وبالتالي لا يمكن أن نفكر فيه باستقلال عن أحوال النظام العربي. وكما نعرف، فإن أحـوال النظام الإقليمي العربي تتسم حتى الآن بدرجة من فقدان التمـاسك والقـدرة على العمـل المشترك، وهي درجـة ملحوظـة. فتجارب العمـل العربي المشتـرك في مجالات أقـل حسـاسيـة بكثـير من مجـال الصناعات العسكرية تعثرت، إما لأنهـا توقفت أو لأنهـا أنشئت لها مؤسسـات ظلت عاجـزة، ولم تنجز شيئاً يذكر، أو أن معدلات أدائها وانجازها كانت متواضعة للغاية. وبالتالي فإن أي تفكـير في صناعة عربية مشتركة سيواجه بالتأكيد بصعوبات كثيرة.

أما النقطة التي تفضل أحمد هيبة بإثارتها في البداية حـول مراعـاة المشاعـر القطريـة فلا يمكن أن نقول ببساطـة إن مصر أقدم البلـدان وأكثرهـا تقدمـاً في هذا المجـال، أو أن تتولى مصر والعراق مسؤولية هذه الصناعة بينما يقوم الباقون بالشراء والاستهلاك... فهذه قضية مهمة جـداً والمعضلـة هي في أن حل هـذه القضية أصعب في مجـال الصناعـات العسكـريـة منهـا في مجـال الصناعات الأقل أهمية أو غيرها من مجـالات التكامـل. لأني ببساطـة أستطيع أن أقـول إن بلداً كتونس يمكن أن يأخـذ نصيباً مـا في منشآت صنـاعة مـدنية عـربية، لكن لا أستطيـع قول ذلـك بالبساطة نفسها في مجال منشآت صناعة عسكرية، لسبب بسيط هو أن تونس لا تمتلك القدرة على الدفاع عن هذه المنشآت. وبالتالي لا أستطيع أن أضع مقادير منشـآت صناعـة عسكريـة عربيـة تكاملية في أقطار عربية لا تملك أصلاً القدرة العسكرية للدفاع عن مكونات بالغة الحساسية. ربما يثير ذلك قضية أن التكامـل العربي في مجـال الصناعـة العسكريـة العربيـة قد يكـون ـ شئنا أم أبينـا، وهذه قضية خاصة بالبدائل ـ تكامل الأقوياء، الأقوياء عسكـرياً ومـالياً، لأن القضيـة هنا ستكون عكس غيرها من القضايا التي يبدو فيها الحل الديمقراطي ميسـوراً نسبياً، وربمـا يعطينا ذلك مؤشراً بالنسبة إلى التفكير في البدائل.

وفي الحقيقة إذا ما ألقينا نظرة على التاريخ القصير لمحاولة انشاء صناعـة عسكريـة عربيـة مشتركة، سوف نجد أن هذه المصاعب موجودة بوضوح. وفي حدود معلوماتي ربما طـرحت الفكرة للمـرة الأولى عام ١٩٧٢ من خـلال الأمين العسكـري المساعـد لجامعـة الدول العـربية، الفـريق الشاذلي، عندمـا اقترح فكـرة مؤسسة عسكـرية عـربية، وطـرحت للبحث، وتكونت لجـان وأنشىء مشروع كان ـ ككل مشروعات العمل العـربي المشترك ـ مشروعـاً طيباً عـلى مستوى المضمـون والشكل والأهداف والأولويات، ونوقش على مستويـات معينة ثم انتهى بـه الأمر إلى أن يـوضع في الأدراج لأن الأطراف العربية اختلفت على مسائل ثانوية كالمقر وأمور من هذا القبيل. وعندما فشـل في عام ١٩٧٥، ظهرت فكرة الهيئة العربية للتصنيع وهي تعتبـر نموذجـاً فريـداً لكيفية تـأثير الخـلافات السياسية في مشروع أثناء تنفيذه، وقد استطاعت مصر أن تمضي فيه بامكـاناتهـا، ولكن في ظروف أخرى يمكن أن يحدث انهيار كامل للمشروع. وبالتالي جاءت استراتيجية العمل العربي المشترك في عمان وركزت تركيزاً واضحاً في أولوياتها وفي أهدافها على الصناعات العسكرية وعلى تكـوين شبكة بحث علمي، غير أنها مثل باقي بنود الاستراتيجية لم ترَ أي مجال للنور.

فالنقطة التي أحاول أن أطورها وأدفعها في المنـاقشة هي أن أي تفكـير في واقع الصنـاعات الحـربية العـربية، لا بـد من أن يكون أسـاسه فنيـاً، علمياً وعسكـرياً، ولكن نظـام الصنـاعـات العسكرية العربية كنظام فرعي من النظـام السياسي العـربي ككل لا بـد من أن يضع في اعتبـاره الأوضاع السياسية العامة من ضمن النظام الاقليمي العربي.

وأضاف **طلعت مسلم**: أن الحديث عن الصناعة العسكرية العربية بدأ مع أول حديث عما يسمى بالضمان الجماعي العربي وقبل ثورة عام ١٩٥٢، وكانت هناك اقتراحات كثيرة قدمت في تلك المراحل، ولكن كانت أولى خطواتها مع الهيئة العربية للتصنيع. وأعتقد أن هذا يتعلق بموضوع تطور الصناعة عموماً في البلدان العربية. فإذا بحثنا في مكونات الصناعة العسكرية سنجد أن هناك حوالى ٧٠ ـ ٨٠ بالمائة منها مدني، وربما إذا أردنا إنشاء مصنع عسكري من كل مكون من مكونات الناتج النهائي العسكري سيصبح شديد التكلفة، ويحتاج إلى استثمارات ضخمة جداً، ولن نستطيع أن نستوعب الناتج منه حتى يكون اقتصادياً. فالموضوع إذاً مرتبط بتطور الاقتصاد وتطور الصناعة التحويلية بالذات في الأقطار العربية. فهناك علاقة متبادلة بين الصناعة الحربية والصناعة المدنية.

وأشار **هلودة** إلى أن احدى المشكلات الرئيسية في الوطن العربي، هي الاستجابة الخاصة بالأوضاع السياسية والتي تؤثر في كل أنواع الأنشطة. وأعتقد بإنشاء مراكز بحوث يمكن لها أن تستمر إلى جانب الصناعة، وأن هذه المراكز هي التي ستبنى في النهاية سواء رغب السياسيون أو لم يرغبوا. لأننا نجد أنه حتى مع الشرق والغرب «أيام الحرب الباردة» كان بوسع الباحثين في المراكز الاجتماع والمناقشة. والوضع يختلف جداً بالنسبة إلى العرب فهم يعرفون اللغة نفسها. فقضية البداية أنك يمكن أن تبدأ بكل شيء، لكن عليك أن تركز على أن يحدث الإختراق في البحوث التطويرية ـ التوسعية والبحوث الأكاديمية، وسوف تجد الإشتباك يحدث بطريقة آلية.

الشيء الآخر خاص بأهمية الناحية التعليمية، وأعتقد أن الكلية الفنية قد تكون مركز إشعاع لتعليم تصميم السلاح، وسوف يحدث نوع من التقارب بين الناس. ولا بد من التوسع في إنشاء المراكز البحثية في كل الأقطار العربية حتى يحدث التبادل التعليمي الأمر الذي يؤدي إلى علاقات قوية جداً في عملية البحوث والتعليم، وعقد المؤتمرات العلمية عن النواحي التسليحية، كل هذا يؤدي إلى تكوين أرضية مشتركة.

ثم تحدث **ابراهيم سعد الدين** فقال: لقد اهتميت كثيراً بالمعلومات التي قيلت وبالذات مدخل الأخ هلودة في طرح المشكلة باعتبارها منظومة مترابطة لها وضعها. وهذا المدخل في الحقيقة لا بد من توسيعه ليشمل منظومة أكبر حول تنمية المجتمع العربي، لأنه من غير المتصور أن تقف الصناعة الحربية بمفردها، فهي جزء من العملية الكلية الخاصة بتوجه المجتمع العربي وبتنمية نفسه، وعلاقاته. هل هو يتكامل داخلياً بعضه مع البعض، أم أن كل بلد منه يتكامل مع العالم الخارجي بشكل أو بآخر. فهذه كلها قضايا كلية يطرح داخلها الموضوع الخاص بالصناعة. وهنا تأتي أيضاً القدرات ـ سواء التقانية أو الانتاجية ـ وهي مرتبطة بدورها بالقدرات التقانية والصناعية على مستوى المجتمع ككل. وهل نحن في الصناعة بصفة عامة نحاول أن نكون امتداداً للعالم الخارجي أم نحاول أن نبني قدراً من الاعتماد على الذات. وأقول من البداية إني غير متصور أبداً عملية الاكتفاء الذاتي، لا في المجال الصناعي ولا في الصناعات الحربية، ولكن هذا لا يمنع طرح قضية الاعتماد على الذات أو المزيد من الاعتماد على الذات، فهاتان مسألتان مختلفتان في حقيقة الأمر، فالاعتماد على الذات لا يتطلب بالضرورة، أن نكتفي ذاتياً، وإنما على الأقل أن نعتمد على جهودنا الذاتية في التطور والتقدم بدلاً من أن نعتمد على الغير في مثل هذه الأمور.

وأعتقد أننا متفقون على أن أكبر قدر من الاعتماد على الذات مطلوب، وهذا الاعتماد على الذات يتزايد بشدة إذا كان اعتماداً جماعياً ومترابطاً. وأتصور أن الاستراتيجية العامة لعملية

التطور والتنمية مرتبطة بالاستراتيجية العامة للصناعة الحربية أيضاً. فالصناعة الحربية يمكن أن تلعب أحد دورين: إما أن تكون قوة محركة، ويبدو هذا مثلاً من حديث هلودة في كثير من الأحوال من أنها قادرة على أن تكون القوة المحركة لعملية التصنيع الكلية باعتبار أن لها سوقاً مضمونة، (الجيش مثلاً)، فهي تكون احدى الصناعات القائدة والمحركة لعملية التنمية. والصناعة الحربية تكون هي القاطرة التي تشد كل الصناعات. ولكن هذا مرتبط أيضاً بالقدرة على أن يكون الطلب موجوداً ومتماثلاً، ويتعلق ذلك بالتنسيق العسكري بين الأقطار العربية في مجال التسليح. وعندما يكون هناك برنامج تسليح مشترك أو تنسيق في التسليح فهذا يوفر للصناعة الحربية في كل الأقطار إمكانية لعب هذا الدور أكثر كثيراً مما لو كانت هذه الصناعة خاصة بسوق محدد، كما يوفر لها السوق المتسع، أي السوق العربي،بما معناه عدم الازدواج. وهناك فرق بين التداخل والازدواج، فيجب ألّا نكون نحن والعراق مثلاً متنافسين في بيع بعض الأسلحة لبعض الأقطار العربية، إنما لا بد أن يكون هناك في النهاية قدرة على التنسيق. واتفق تماماً مع المدخل الذي بدأ به هلودة من أنه لا يمكن بناء صناعة حربية إلّا بعد تحديد أي نوع من التسليح، لأي استخدام، في أي ظروف؟ وفي أي مجالات؟ فالعملية كلها مرتبطة بعضها ببعض في النهاية.

أما فيما يتعلق بالأسئلة التي أثارها أحمد يوسف فأنا أتفق معه في كل ما أثاره. لكن في الحقيقة يجب ألّا يكون الحل هو «الكل أو لا شيء» فنحن نبني أجزاء من التعاون بما يفرض في النهاية التعاون الكلي. وما أود قوله إن الأقطار العربية كانت دائماً قادرة على أن تدخل السياسة في الاقتصاد، وأحد أسباب ذلك أن الاقتصاد ليس متشابكاً، ولو كان كذلك لما استطاعت السياسة أن تفرض المقاطعة. وما أود تأكيده أن بناء التشابك الاقتصادي ولو في خطوات جزئية هنا وهناك يفرض في النهاية الوضع على السياسي. ومن هنا في رأيي أن قدراً من التعاون العربي هو شرط لأن تصبح الصناعة الحربية صناعة قائدة للتصنيع في الوطن العربي.

وذكر **أحمد هيبة**: لقد أثار أحمد يوسف عدة نقاط مهمة إحداها معرفة المحاولات الأخرى في التصنيع. وألخص هنا المحاولات التي تمت في الوطن العربي والواقع الحالي للصناعات الحربية. إن **مصر** كما قلنا، أقدم الأقطار العربية في هذا المجال، فمصر تصنع ذخائر وأسلحة بما لا يقل عن ٩٠ بالمائة مما هو مطلوب لأي جيش، وتمضي في صناعة الصواريخ والطائرات في مجال أضيق كثيراً وأقل كثيراً مما كان عليه الوضع في الستينات، لأسباب اقتصادية بحتة ولتوقف الهيئة العربية للتصنيع في عام ١٩٧٩، ولو أنها استمرت لتغير الموقف تماماً. والدولة الأخرى التي تليها هي **العراق**، والعراق لديه صناعة كاملة للذخائر العادية من هاونات وقنابل يدوية وبعض الأشياء الأخرى. وربما يكون في بعض الحالات وفي أثناء الحرب مع ايران لم يكتف بما لديه، واستعان بمصر في ذلك، وفي تقديري أن الأساس الخاص بصناعة الذخائر في العراق موجود على نطاق جيد. كما ظهر تماماً الآن أن العراق دخل في بعض صناعات الصواريخ وطوّر بعض الذي أخذه من الاتحاد السوفياتي. كما أنشأ العراق مركزاً على مستوى متوسط في مجال الصناعات الالكترونية. أما الدولة الثالثة فهي **السعودية**، وفي خلال العامين أو الثلاثة الماضية قررت انشاء هيئة للتصنيع على نطاق كبير، إنما كل ما نشر عنها حتى الآن لم ينفذ منه شيء، وإن كانت تصريحات المسؤولين تشير إلى أنهم مستمرون فيها، فهم قد بدأوا دراسات مع شركات أجنبية مثل (British Aerospace) التي تدرس لهم إدخال قاعدة كبيرة لصناعة الطائرات، لكن إلى أي مدى؟ وأين الكوادر التي ستعمل في هذه المجالات؟ قطعاً هم ليسوا في المستوى الموجود في مصر.

أما عن حالة البحث العلمي في الوطن العربي التي أشار إليها أحمد يوسف، فلا شك أننا

متخلفون كثيراً عن غيرنا في هذا المجال، ولكن بما أن الندوة تتناول أساساً الصناعات العسكرية في الوطن العربي، فالغرض الأساسي هو أن نحقق مستوى عالياً من الاكتفاء الذاتي. فنحن لا يمكن أن نحقق هذا الاكتفاء في الوطن العربي للأسلحة الحديثة المستخدمة في الحروب، ولكن لو قلنا اليوم إننا بحاجة إلى تحقيق اكتفاء ذاتي من الأسلحة التي تحتاجها البلدان العربية المختلفة فلسنا في المرحلة الأولى بحاجة إلى حالة البحث العلمي هذه. ما أود قوله إن هناك أشياء تجرّ أخرى، فلو بدأنا بأسلوب الترخيص، ثم بتقانة التصنيع وبدأنا بتصنيع هذه الأشياء، فيمكننا أن نكوِّن كوادر للتطوير والتصميم للمستقبل. وقد رسمنا هذه السياسة في الهيئة العربية للتصنيع عندما بدأنا في عام ١٩٧٦، وكان لدينا المتبقي من القاعدة التي تعلمت التطوير والتصميم في الستينات سواء في مجال الصواريخ أو الطائرات. فإذا وفرنا مجال هذه الصناعة المتقدمة بكل الامكانات والأساليب المطلوبة فيها والمعامل والرسومات والتصميمات ووفرنا الاتصال بيننا وبين دولة كبرى تسبقنا في هذا المجال لديها النية في المساعدة، نستطيع تكوين الفريق الذي يمكنه فعل ما نريده فعلاً وما نحتاج إليه.

وقد مرت اسرائيل بهذه المجالات نفسها، فقد بدأت بمطار حربي في اللد كان للقوات البريطانية وأخذته عام ١٩٤٨ وبدأت فيه عمليات اصلاح وعمرات لبعض الطائرات فقط، إلى أن جاءت الستينات فاشترت طائرة «الفوجا ماجستا» من فرنسا وهي تعادل «القاهرة ٣٠٠» تماماً والتي انتجناها كاملة عندنا في الستينات. هم لم ينتجوها وإنما وضعوا خط تجميع حيث جمعوا بعض هذه الطائرات في مطار اللد وبدأوا يحولونه إلى قاعدة لصناعة الطائرات (Israeli Aircraft Industries) في ذلك الوقت، إلى أن جاء حظر ديغول على الميراج. وقد تمكن الاسرائيليون عن طريق هذه الصناعة والاتصال بفرنسا من تكوين الفريق الذي تمكن من وضع الهندسة العكسية لرسومات «الميراج ٣» التي سرقوها من سويسرا وزودوها بالمحرك الأمريكي الخاص بـ «الفانتوم F 4»، وبعد كل هذه السنين بدأوا عام ١٩٨٤ الحديث عن تطوير طائرة على أساس الحاجات الخاصة بهم ووضعوا فيها التسليح الذي يريدونه واسموها «لافي»، ولكن مع أواخر الثمانينات كان تطوير هذه المشروعات مكلفاً جداً. فكان حوالى ٣ آلاف مليار دولار كحد أدنى وبعد أن أنفقوا مع الأمريكان مليار دولار توقفوا، وقرروا أن يأخذوا نسخاً متقدمة من طائرة (اف ١٦) «F 16».

وكما قال أحمد يوسف فقد حاولت الجامعة العربية في الأعوام ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ إنشاء صناعة عسكرية للبلدان العربية كلها ولكنها دخلت في متاهات سياسية، إلى أن جاءت السعودية وقررت أن تنشئها على نطاق أضيق. فأساس الهيئة العربية للتصنيع كان السعودية ومصر، وكان هناك تعاون ممتاز مع باقي البلدان، وبدأ اختبار لتجهيز المعدات الرئيسية، لأن الهيئة قائمة على أساس طائرات، ومحركات طائرات وصواريخ والكترونيات، ولن تدخل في أي أنواع أخرى من التسليح. وكانت النية متجهة في ذلك الوقت إلى تصنيع طائرة نفاثة حديثة جداً وهي «الالفاجيت» ثم أتى بعدها طائرة «الميراج ٢٠٠٠» في الثمانينات. والقاعدة هنا أنه كلما زاد حجم الانتاج كلما أمكننا زيادة نسبة عمق التصنيع المحلي دون أي عبء مادي كبير. وعن طريق الدخول في مشروعات من هذا القبيل يمكننا أن نكون فريق التصميم والتطوير في وقت لاحق.

بالنسبة إلى النقطة الأخيرة التي أثارها أحمد يوسف الخاصة بالإطار السياسي للصناعة العسكرية، نحن نعترف أن هذا الإطار لم يكن مريحاً لنا كلنا كعرب خلال السنوات الماضية، وانما يجب ألّا يثبط هذا من هممنا بل يجعلنا نستمر في الطرق على الأبواب فليس أمامنا إلّا هذا. وأنا

أرى دولاً كانت تتحارب فيما بينها وتقتل ملايين البشر مثل فرنسا والمانيا وايطاليا وبريطانيا، استطاعت أن تتفق وتكون وحدة اقتصادية كاملة.

إذا تناولنا الناحية الاقتصادية، أقول إنه لدينا ميزة أننا عملنا بالفعل في مشروعات طائرات وصواريخ والكترونيات، وأود القول إن العبء المالي أو التمويلي لمثل هذه الأمور ليس كبيراً. وبالنسبة إلى المثل الذي ذُكر والخاص بالدبابة، فأنا لست على دراية بهذا، بل على دراية بالطائرات والصواريخ التي نعمل فيها. وهي في إطار السعر السائد في السوق العالمية. وسوف لا يكون هناك عبء كبير على من يشتري من مصر.

لقد كنت منذ عدة أشهر في زيارة إلى تركيا بعد أن أدخلت صناعة الطائرات لأول مرة وقررت أن تصنّع «اف ١٦» حيث وجدت انها محتاجة إلى ١٦٠ طائرة منها، وأقامت مصنعاً من الألف إلى الياء وسط الصحراء لكي تصنع هذه الكمية بالاشتراك مع شركتي (General Dynamics, Semens Genens) فهل لا يوجد في البلدان العربية طلب لمائة وستين طائرة من الـ «اف ١٦»؟ فعلينا أن نفهم السياسيين أن عليهم أن يتفاهموا فيما بينهم من أجل المصلحة الاقتصادية للأمة العربية.

وذكر **يزيد صايغ**: بالنسبة إلى موضوع كلفة الوحدة، أنا لست خبيراً فيها ولكن التمييز هنا بين قطعة من «الميراج ٢٠٠٠» و «اف ١٦» التي تنتج محلياً بترخيص وجزء كبير من أجزائها مستورد من الخارج، هذا التوفير الأكيد والأهم هو الجانب البشري، حيث تكون كلفة العاملين أرخص، ولكن هنا التوفير الأكبر بالمقارنة ببلد المنشأ الأصلي. فـ «الميراج ٢٠٠٠» أو الـ «أف ١٦» عندما تنتج هنا تصبح أرخص من انتاجها في بلد المنشأ... وهذا تمييز عن أي سلاح يدخل في تصميمه أو انتاجه درجة أعلى من الجهد المحلي، وهنا كان الفارق بين «لافي» و «اف ١٦» في حالة اسرائيل. لأن «اف ١٦» كانت معروضة على اسرائيل كي تشارك في انتاجها بتكلفة تصل إلى ١٦ مليون دولار للطائرة بينما بالنسبة إلى «لافي» حيث يكون الجهد محلياً في التصميم والانتاج فكانت الكلفة ستصل إلى ٢٢ مليون دولار. أما بالنسبة إلى الدبابة «ام ـ ١» فهذا رقم أخذته من أحد التصريحات وحتى لو كانت الكلفة أعلى فهناك مكسب مهم بالمقابل وهو مكسب تقاني.

أما بالنسبة إلى ما قيل عن العراق والسعودية، فأود أن أشير إلى أن تجربة مصر والعراق والسعودية، وطريقة تناول كل منها للصناعة العسكرية، مختلفة عن الأخرى. فهذه ثلاث تجارب يمكن لنا أن نتعلم منها الكثير، فهناك الأسباب التاريخية لدخول مصر في هذا المجال وكيفية تطورها ثم توقفها. وهذا يختلف عن حالة العراق التي كانت استجابة لحاجة عسكرية مباشرة. والسعودية بالمقابل كان لديها تصورات معينة ولكن المشروع تم تسويفه بسبب العجز المالي وتدني سعر النفط. وأعتقد أن السعودية ستستمر على الأقل بالتخطيط الأساسي لبناء بعض جوانب البنية البشرية، ولدي بعد ذلك **ملاحظتان**، **أولاهما** إمكانية السير بعدة خطوط موازية؛ فأن يسير الانتاج التشغيلي بمستوى فهذا له حساباته وأهميته، ولكن يجب ألّا يمنع هذا في مستوى آخر الاتجاه البحثي، فالأمران ليس بالضرورة أن يتما سوياً، أو أن يتم تأسيس هذا قبل ذاك، على أنهما في النهاية لازمان لبعضهما بعضاً ويمكن أن يسيرا بالتوازي. **الملاحظة الثانية** على التعاون العربي هي أنه عندما نتحدث عن هدف أي نوع من التعاون يبدو أن هناك تمييزاً بين مستوى أعلى من التعاون الممكن نظرياً ومثالياً، وبين حالة التقوقع القطري الموجود. والسؤال هنا: ما هو الحل الأكثر عملية ضمن القيود والحساسيات القطرية والقومية الذي له امكانية عند أصحاب الصناعة

العسكرية أنفسهم ويرغبون في دفعه وتحويله لبرنامج قابل للتطبيق؟

وأنا مع ملاحظة أحمد يوسف من أن البلدان العربية الصغيرة لن تكون نشطة في مجال التعاون الصناعي العسكري العربي، فأقطار مثل الجزائر والمغرب إضافة إلى مصر وسوريا والعراق والسعودية هي فقط المهيأة بسبب الحجم البشري والقاعدة السكانية وطبيعة الاقتصاد وبرامج التسلح اجمالاً. وأتصور أنه حتى على مستوى هذه الأقطار ما زال كل قطر منها يفضل أن يكون عنده صناعة ذخائر محلية. والمقصود بعد ذلك هو تحديد بعض المجالات التي يمكن التعاون فيها، وبطريقة تتفادى بعض المشكلات السياسية، لو حدثت. هل يمكن أن يتم ذلك عبر إيجاد التشابك الاقتصادي، أم أن يكون التصميم الأصلي لمشهد التعاون مبنياً على أساس مشاركة فعلية من كل الأقطار، أم أن يكون ذلك عبر توزيع مشاريع محددة؟

وذكر **محسن عوض**: أود أن أضيف لأسئلة الأخ يزيد سؤالاً حول ما اتضح من مناقشات الجلسة الأولى من أن مصر بدأت مبكراً في مشروعها لانتاج السلاح. واستمر هذا أكثر من ٣٥ سنة، وأنها كانت وآحدة من أكثر من ٣٠ دولة من الدول النامية شرعت في إنشاء صناعات سلاح. وألاحظ أنه في عقد الستينات كانت مصر تقريباً من المجموعة المتقدمة جداً ضمن الدول النامية المصنعة للسلاح في بعض المجالات مثل الطائرات. لكننا اليوم في ذيل هذه المجموعة من الدول النامية. وإذا استبعدنا اسرائيل وجنوب افريقيا من هذه المجموعة تظل مصر كذلك في موقع متأخر في هذه المجموعة. وهناك أسباب عديدة طرحت فيما يتعلق بتفسير أسباب الاخفاق، وقد اتفقنا على أن مصر خسرت جولتين أو ثلاث في مسألة التقدم التقاني، ومن الأسباب الذي ذُكرت تدخل اسرائيل في صناعة الصواريخ المصرية من خلال التخريب في الستينات، ومنها الأزمة السياسية العربية التي أثرت في خطط وبرامج الهيئة العربية للتصنيع في نهاية السبعينات، ومنها أيضاً المشكلات المتعلقة بالصناعة المصرية ككل، ومنها تطور الهدف نفسه من مرحلة لأخرى، ومنها طبيعة التعاون الدولي... ما أقصده أنه كانت هناك جملة من الأسباب متنوعة وكانت تفرض نفسها في تأخير تنمية هذه الصناعات. وأعتقد أنه من المفيد لو حللنا الأسباب الرئيسية، وهل ما زالت مطروحة للمرحلة المقبلة أم لا.

وعقب **مختار هلودة** على أسئلة أحمد يوسف ويزيد صايغ، ومحسن عوض، فقال: إنه لنرى ما هي أسباب الإخفاق، يجب البحث فيما إذا كانت الرؤية واضحة واستمرت كذلك أم لا؟ هل كانت هناك استمرارية بغض النظر عن الاستخدام أم لم توجد هذه الاستمرارية؟ فقد يكون هناك رأي في مجال تطوير صاروخ ما أو وقف هذا التطوير، ولكن يتم الاستمرار في بحوث مكملة. فالإخفاق هو أن توقف كل شيء، أما إذا جرى ايقاف موضوع ما وترك المجال لموضوعات أخرى تتشعب وتتكون فهذا يكون إيقافاً وليس اخفاقاً، فالإخفاق يحدث في الوقفة التي تحدث هدماً، أما الإيقاف فيحدث في الحالة التي تبقي الاستمرارية في عناصر يُعاد تكوينها وتجميعها بعد ذلك.

٢ ـ قضايا الحاضر والمستقبل

ذكر **مختار هلودة** أن أهم ما استفدناه في فترة الستينات ولم يعطنا إياه أحد هو كيف نخطط لأنفسنا؟ وأعتقد أننا إن لم نخطط لأنفسنا خطط لنا الآخرون. لقد عرفنا كيف نخطط لأنفسنا، ليس بنسبة ١٠٠ بالمائة ولكن على الأقل بما يوفر لنا الثقة في قدرتنا على التخطيط سواء في مجال الاختيار أم الانتاج أم التجريب أم إنجاز سلاح ما. وعندما كنا نجتمع كنا قادرين على

تقرير فعل هذا أو رفضه وكانت القرارات تنبع من داخلنا وليس من خارجنا، وهذه نقطة مهمة جداً. كما تعلمنا ضمن التخطيط كيف يصل المصمم والمطور للورشة، وهذه طبعاً لا توجد كلها في عملية التشغيل، ففي التشغيل يأتي التصميم والأوراق من جهة، وطريقة الانتاج من جهة ثانية، والآلة من جهة ثالثة. والعامل هو الذي يعمل؛ فأنت تعمل وكأنك مهندس ملاحظ، إنما كيف ننزل ونختار الآلة التي سنعمل عليها والاختبارات الخاصة بها وكيف نناقش تجربة ونخلص منها للتجربة التي تليها ونحدد أساسيات وأهداف التجربة المقبلة، فهذا أحد ما اكتسبناه.

ما أود قوله إن عملية التخطيط هذه مهمة جداً ولا يمكن تعليمها وإنما يتم اكتسابها من خلال البحث أو من خلال الاحتكاك الذي لا نعرف إذا كان كتاباً أو خبرة أو حديثاً مع آخر... الخ. وهنا تأتي ضرورة أن يبدأ الفريق كفريق متفاعل فيما بينه، وهناك فارق بين أن نأخذ رسومات ونصل بها للانتاج ـ فهذه تعتبر مرحلة هائلة ومعناها دخول التشغيل من أوسع أبوابه ـ وبين التشغيل.

لو كنا نتحدث عن التشابك الاقتصادي كما أوضح ذلك ابراهيم سعد الدين، لكنت أود أن أضيف التشابك الفني أيضاً، وهذا في اعتقادي مثل التشابك الاقتصادي. فأحد العناصر المهمة التي تحاول أوروبا أن تجريها في التشابك هو التشابك الفني في طائرة «التورنادو» أو الطائرة المدنية «الايرباص» أو «الالفاجيت». ولا بد أيضاً من التشابك البحثي فنجد أن سيمونز وتومسون يقومان اليوم بتطوير الأشكال التي سينافسان بها اليابان. وأنا أعتقد أن هناك اتفاقاً جديداً على أن المال يتبع التقانة وليس العكس. وفي تحليل لمحلل أمريكي لموقف الولايات المتحدة الحالي السيء قال إن الأمريكان خطفوا السوق المالي بعد أن خطفوا السوق التقاني من أوروبا من بداية القرن العشرين ثم ازدادوا قوة بعد الحرب العالمية الثانية، فانتقل سوق المال بالطبيعة إلى أمريكا. الآن نسمع عن انتقال سوق المال إلى طوكيو، لأن التقانة كانت متقدمة فقامت بخطف سوق المال.

أما الحديث عما يمكننا فعله، فلا بد من تحديد أشياء معينة. ما هي الأنشطة المطلوبة؟ ثم كيف تتم؟ ولا بد من أن نضع كل الأنشطة، ثم نأخذ منها الأقل عرضة للمقاومة لنبدأ به، ثم نترك الباقي يتكامل، ومن هنا جاءت فكرة البدء بالتعليم، لأن أحداً لن يقاومه. فعندما نطلب من الأقطار العربية ايفاد أفراد لتعليمهم في الكلية الفنية، فلن يرفضوا لعدم وجود سبب لذلك، ويمكن اجراء طريقة تعليم مشترك وتعريب الكتب الصناعية لكي يسهل فهمها وترجمة الكتب العلمية وكذلك انشاء مكتبة مشتركة. ثم نقوم بانتاج جزء ويوزع باقي الأجزاء على الأقطار العربية الأخرى. فمثلاً بالنسبة إلى الطائرة «اف ١٦» كانت أمريكا تبيع لحلف شمالي الأطلسي (ناتو)، أما اليوم فهناك حوالى ١٦ دولة تنتج «اف ١٦»، فهنا لا بد من أن نتفق إذا قام كل منا بصنع جزء على أن يكون هناك برنامج بحيث يتم تبادل أجزاء منه في مناطق أخرى.

بعد ذلك نأتي لموضوع الخيارات التي أمامنا. أنا لا أميل إلى اختيار الـ «اف ١٦». فلا بد من صنع عينة من كل نوع سلاح.

ومن ناحية البحث، أقول إن عدد مراكز البحوث المطلوبة في مثل هذه الأنواع يزيد على الألف مركز، فالطائرات مثلاً لا تحتاج إلى مركز واحد بل إلى العديد من المراكز التي يتناول كل منها جزءاً ما في الطائرة؛ وهناك العديد من أساليب الانتاج التي تحتاج إلى مراكز متخصصة. ومن هنا أقول إن الفكرة التي وضعناها في يوم ما أن ما يُشغل يحدث له هندسة عكسية في الوقت

نفسه أياً كان. فالهندسة العكسية هي التي تحدد الخطوة المقبلة: وهي لا يتم كسبها عبر التعليم، وانما عن طريق فهمها وتعميقها في الذات.

وعقب **أحمد هيبة** قائلاً: لا بد من الاعتراف بشيء وهو اننا لا نطمح إطلاقاً في إنشاء «ناسا» جديدة عندنا في الأقطار العربية. أمريكا أنشأت هذه المؤسسة وربما لا توجد دولة أخرى قادرة على إنشاء مثلها لكي تجري بحوثاً في كل العالم. ورأيي أننا لا يمكن أن نصل إلى مستوى بحثي أو مراكز أبحاث كما هي موجودة عند هؤلاء، أما نحن فنريد اجراء نسخ في البداية، ونترك للوقت أن يقلل الفجوة الكبيرة بيننا وبينهم. نحن نطمح في شيء واحد وهو أن ننشيء صناعة عسكرية، ومع هذه الصناعة يمكننا تكوين فريق التصميم والتطوير الذي يمكنه ـ إذا ما اتفق العرب واتحدوا ـ تصميم وتطوير الطائرة الخاصة بنا وبحاجاتنا. فيجب أن يكون هدفنا في الوقت الحالي هو اكتفاء ذاتي بقدر الامكان في المعدات ذات التقانة العالية: الطائرات، الصواريخ، الالكترونيات. ونبدأ بداية متواضعة في تصنيع طراز لا يكون متقادماً.

وعقب **ابراهيم سعد الدين** على موضوع مراكز البحوث قائلاً: أحد مشاكل مراكز البحوث انها لكي تعمل لا بد من توافر الطلب على خدماتها، فمجرد نشوء المركز لا يعني أنه سيجد العمل، فالعكس هو الصحيح إذ إن وجود الطلب والحاجة إلى البحث هو الذي يؤدي إلى تطور المركز، وهنا في قضية الصناعة الحربية نرى أن إحدى مزاياها أنها تطرح بالضرورة الحاجة إلى البحث والتطوير.

كما عقب **أحمد هيبة** على الموضوع نفسه كذلك مشيراً إلى أن التطور الصناعي الذي حدث في العالم نفسه لم ينشأ بمراكز بحوث، بل بدأ بتطور صناعي وهذا هو الذي أنشأ مراكز بحوث.

بعد ذلك تحدث **ابراهيم سعد الدين** فأشار إلى أن المسألة المهمة هنا هي أنه عند طرح القضايا يكون هناك نوعان من الاتجاهات: الاتجاه الأول، هو محاولة الحصول على حل من مصدر خارجي، فحتى في الصناعة المدنية يحدث شراء بعض الحاجات بدلاً من انتاجها محلياً؛ الاتجاه الثاني، عندما نريد أن نحل مشاكلنا تنشأ القدرة على الانتاج والتصنيع.

وعقب **هلودة** مرة أخرى قائلاً: عندما تحدثت عن ضرورة وجود عدد ضخم من المراكز البحثية وكذلك ضرورة أن تسير إلى جانب التشغيل، لم أتصور أن ينشأ الألف مركز مرة واحدة وإنما تصورت أن يعطي هذا مجالاً لجميع الأقطار العربية أن يكون فيها مراكز أبحاث. فلن يكون في مقدرة أي قطر أن ينشيء الألف مركز عنده، فمن الطبيعي أنها لا بد من أن تنتشر، وسوف يكون من نصيب كل بلد عدد من المراكز، فسوف تجد مجالاً لكل بلد لصنع شيء. نقطة أخرى، اننا في عصر يسمى بالتقانة القائمة على القاعدة العلمية (Science - Base Technology) وليست التقانة القائمة على التجربة (Experience - Base Technology) فالأولى تعطي القدرة على سرعة استيعابها لو أننا ركزنا على مستوى مرتفع من العلم، فمثلاً بإمكاننا في ثلاث سنوات أن ننتج الحاسب لو أن عندنا علماء حاسب، فالقاعدة العلمية الآن أصبحت قوية بحيث يمكن تحصيلها من المراجع.

وقد لفت نظري تجربة الشرق الأقصى، وقولهم إن خبراتهم هي في الهندسة العكسية، ووجدت أنه قد عرض عليهم الأنوال لكي يشتروها وأن يأخذوا تراخيص للإنتاج وكان ثمن هذه التراخيص حوالى مليوني مارك الماني، فرفضوا واشتروا أربعة أنوال وعملوا لها هندسة عكسية وصنعوها في أربع سنوات. ونقيس على ذلك العديد من المنتوجات.

وعقب **أحمد هيبة** قائلاً: إذا سمح لي الأخ هلودة أن نفرق بين الهندسة العسكية لمثل هذا النموذج فهي موجودة، وبين أن نتحدث عن نظم كاملة لطائرة أو محرك طائرة أو صاروخ... الخ. فقطعاً الهندسة العكسية نفسها موجودة وقد أجريناها في أشياء مهمة جداً مثل خزانات الوقود الخاصة بالطائرات الشرقية كلها. ولم نجر هندسة عكسية فقط بل طورناها فأصبح الخزان يأخذ حوالى ٨٠٠ ليتر بعد أن كان ٥٠٠ ليتر. فأقدر الناس على تحقيق الهندسة العكسية من يمتلك قاعدة تصميم، وهذه مسألة ممكنة، ولكن عندما اتحدث عن طائرة كاملة أو صاروخ كامل، وأتحدث عن الهندسة العكسية أعتقد أننا سنأخذ وقتاً أطول وسنخسر شيئاً أكثر مما لو صنعنا شيئاً حديثاً مع طرف يكون ـ إلى حد معقول ـ مخلصاً في نقل التقانة، فضلاً عن أنه من الصعب التحدث عن هندسة عكسية لنظام تسليحي كامل، أو طائرة.

وعقب **هلودة**: أنا لم أعترض، ولكن قلت إنه لا بد من أن يكون هذا بالتوازي إنما الملاحظ أنه لا يحدث حتى الآن، وأنا أعتقد أن خزانات الوقود ليست بهذه الأهمية فهي عنصر بسيط، ولكني أتحدث عن ماكينة كاملة للإنتاج. ولو أنك نظرت إلى إسرائيل لوجدت أنها وضعت نظام التصميم الخاص بها، ولما تمكنت من الحصول على باقي الأشياء تمكنت من اجراء عمليات التركيب. قطعاً هي عندها نوعية كاملة للتصميم الخاص بالنظام. وفي امكاننا تكوين مجموعة من الأفراد قادرة على تصميم نظام وليس جزء من نظام.

وأشار **يزيد صايغ**: فيما يتعلق بنقطة مراكز البحث واكتساب المعرفة والتشابك بينها، نلاحظ أهميتها أيضاً في زيادة قدرة البلد المنتج على المطالبة بنسبة النَّسخ (Offsets)، فدولة مثل كوريا الجنوبية لم تنتج سلاحاً جديداً لا يعرفه أحد، وإنما قدرتها على انتاج الأسلحة نفسها بمصداقية وفعالية معينة تضعها في موقع يتيح لها أن تطالب أمريكا وأوروبا بالنسخ، الأمر الذي يعود عليها بفوائد اقتصادية وتقانية.

وذكر **طلعت مسلم**: أن المقارنة بانتاج غيرنا سواء في سنغافورة أو غيرها، مقارنة غير صحيحة، فسنغافورة وتايوان وغيرهما تنتج لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، أما بالنسبة إلى الناحية السياسية فليس لديها مشكلة لأنها يوم تحتاج إلى مساعدة فسوف تأخذها من الدول التي تأخذ منها النسخ. أما بالنسبة إلينا فالمشكلة على العكس، فنحن نأخذ التقانة من دول هي أول من سيحرمنا منها وقت بدء العمل. نحن نتحدث عن ضرورة تقليل الفجوة بيننا وبين الدول الأخرى، وأنا تصوري أن هذا يؤدي إلى زيادة الفجوة، فالأسلحة التي نتحدث عنها الآن ستكون قد تقادمت بعد ١٠ ـ ١٥ سنة وواضح هذا من أسلحة الطاقة الموجهة، أسلحة الفضاء، النظم المضادة للصواريخ. فهل سننشغل بالأسلحة الموجودة حالياً عن الأسلحة التي سنواجهها بعد ١٠ ـ ١٥ سنة؟ أنا أثير بعض النقاط التي أود أن نتحدث عنها، فنحن في زمن ضيق بالنسبة إلى ما نريد إنتاجه، ومن المحتمل أن تكون هناك حروب في هذا الزمن الضيق، وسوف يحدث تطور تكاد تكون معالمه واضحة ونحن بعيدون عنه تماماً، وفي تصوري أننا لا نملك إلاّ أن نضع أولوياتنا. فما هو العاجل؟ وماذا نستطيع أن نفعله بعد ذلك؟ أنا لن أقول ان نوقف شيئاً موجوداً ولكن ما هو الوضع المطلوب بعد عشر سنوات؟ هل سنبحث عن دبابة أخرى ننتجها، أم يجب أن يكون لدينا تفكير في تطوير المصنع الذي استخدمناه لمواجهة أسلحة العصر المقبل فنحن لدينا مشكلة أولويات ومواجهة حاضر ومستقبل قريب وبعيد.

وأكد **مختار هلودة** على أنه يجب علينا معرفة القدرة المعرفية المتكاملة، فوضع الأولويات يتم بناء على القدرة المعرفية، وهي لا بد من أن تكون متكاملة. وبعد ذلك نحدد القدرة الإنتاجية

المادية على أساس امكاناتنا وأولوياتنا. فإذا كنا لا نعرف مجال استخدام الليزر ـ مثلاً ـ فكيف سنفكر فيه؟ ولهذا ركزت على أننا بحاجة إلى نظام معلومات، وقد ذكرت المكتبة، ولكنها هنا لن تكون مكتبة صواريخ وإنما مكتبة عسكرية. ليس هذا فقط بل أن يتبع هذه المكتبة محللون. فهناك من يتناول بالتحليل قدرات الأسلحة واستخداماتها... الخ.

وطالما كانت القدرات المعرفية قاصرة فإن أي تحرك سيكون في حدود هذه القدرات. فهناك إذاً أشياء لا بد من التعرّف إليها، وبعد عملية التعرف هذه نقوم بعمل الأولويات. وعلى هذا أقول إن وضع الأولويات سيتوقف على المستوى المعرفي، وهذا ما يقلق فلا يوجد مركز معلومات للتسليح في الأقطار العربية. والفكرة كما قال أحمد هيبة أنه لا يمكن عزل الأشياء بعضها عن بعض.

وهناك ستة أشياء لا بد من وضعها في الاعتبار وهي: تكوين أفراد، وضع نظم معلومات، مراكز تطويرية ـ توسيعية، وضع مشاريع، اجراء تشغيل، وتسويق. ولا يهم أن يسبق هذا ذاك، وانما أن نأخذ كل هذه الموضوعات بطريقة جدية. فعلينا أن نتفق على أن يكون المدخل رباعياً أو خماسياً وألا نتحدث عن مدخل بمفرده، إذا ما انتهينا منه نبدأ في الآخر، وهكذا.

وأشار **ابراهيم سعد الدين**: أن هناك نقطة أثارها طلعت مسلم مرتبطة بنمط التسليح المفروض، والذي هو أيضاً مرتبط بالوضع السياسي الذي نواجهه. والمشكلة في الشرق الأوسط أننا في سباق تسلح، أما الدول الأخرى فهي ليست بالضرورة في سباق تسلح. ولقد فرض علينا في الأربعين سنة الأخيرة نوع من السباق المتسارع، فهذا الوضع يفرض علينا أن نذهب للأكثر تطوراً، فلا بد من أن يكون لدينا نوع من الاستراتيجية التي يتم فيها تحديد شكل التسليح العسكري وكيفيته.

وأضاف **هلودة**: يجب ألّا ننسى أن اسرائيل جزء ضيق، ومع ذلك لا يمكننا القول إننا نريد صاروخاً ولا تهمنا الدقة فهذا الصاروخ لن يقع فيها وإنما سيقع علينا. وكذلك لا يمكن القول باستخدام القنبلة الذرية بسهولة، فلا بد من أن ننتقي شيئاً دقيقاً، فمثلاً نريد قنبلة نووية تكون نظيفة لأنها في جانبنا. فهذه كلها أشياء تحكمنا، فضيق اسرائيل مثلما يُسهل اكتساحها يصعّب علينا استخدام الأسلحة بعيدة المدى والتدميرية أيضاً.

ووجه **يزيد صايغ** تساؤلاً، لو أننا قمنا بتشخيص الواقع الصناعي اليوم وتحت يدينا المصنع فماذا يجب أن ننتجه. وأجاب **شريف عبد المنعم** بالقطع: المعادلة التي شرحها أحمد هيبة، وهي الهندسة العكسية أو التجميع. فعملية التجميع هذه ليست عيباً فهي توجد البيئة الصناعية، إنما النقطة المهمة أن هذا لن يؤدي إلى المراحل الأخرى التي تحدث عنها مختار وأنها يجب أن تسير متوازية. كل هذا محاط بمناخ صناعي يهيىء لنا إمكانية قيام الصناعة القائمة على التقانة العالية من خلال عمليات التصنيع والتجميع إضافة إلى أنها توفر ما نسميه لقمة العيش، فلا بد من وجود دخل يتيح لنا أن ننفق على باقي المدخلات التي ذكرها هلودة والتي تخص البحوث والمعرفة.

وذكر **يزيد صايغ**: إذا تحدثنا عن سياسة تصنيعية محددة في اطار هذه البرامج المتوازية، فأنت أيضاً في الوقت نفسه تبدأ في انشاء بعض المصانع، ضمن هذا القصور الأوسع، وكما تفضل هلودة من أنه ليس فوراً يمكنك انشاء ألف مركز مرة واحدة، فأنت كذلك مضطر لأن تبدأ بأول مصنع أو مصنعين. وعلى هذا عليك أن تحدد ماذا سينتج أول مصنع من ضمن هذه المجموعة من البرامج، فأنا أطالب بسيناريو أو خيار واحد، وتحديد بعض الأسبقيات إذ لا يمكن

ملاحقة كل شيء... فلا بد أن ترى القطاعات التي أهم شيء فيها أن نبدأ في اجراء كل العمليات الطويلة فيها. فما هي المجالات بعيدة المدى التي لا بد من أن نبدأ نتعلم فيها الخبرة التقانية الأساسية. فهناك مجالات لا بد من أن نأخذها من الخارج أو أن نؤجلها ولكن ما هي المجالات التي علينا البدء فيها.

وتساءل **شريف عبد المنعم**: هل تقصد المنتوجات أم التقانات؟ أنا في رأيي أن المنتوجات تحمل كل التقانات المتاحة، فعلينا أن نتحدث عن تقانات وليس عن منتوجات: تقانات في مجال الصناعة والالكترونيات، وهي تقانات أساسية قادرة على الانتاج في الشق المتوازي التصنيعي الذي سيحقق لنا الدخل.

وأضاف **هلودة** أنه لا بد من أن نرى ما الذي نحصل عليه بسهولة وما نحصل عليه بصعوبة. وهذا من دون شك أمر متغير باستمرار، وأنا لا أعرف أساس هذا التغير. فيجب علينا أن نركز على الأشياء التي يحجم الآخرون عن اعطائها لنا، ومنها أنظمة التوجيه التي يعتبرونها حرجة، وكذلك أنظمة التحكم وأنظمة القياس. فهذه كلها نظم تحمل بداخلها تقانات أخرى، وكانت هذه المكونات في فترة من الفترات حرجة للغاية. وهناك مثلاً الصاروخ أو الطائرة أو القنبلة التي تقذف من ماسورة مدفع فهي معتمدة على ما الذي يسمح به، وما الذي لدينا بالفعل. وطالما أن هناك شيئاً موجوداً في أحد الأقطار العربية يجب أن نستغله، وطالما أن هناك ما يحظر بيعه فلا بد من تصنيعه. لا بد أيضاً من أن نبدأ بصنع محرك الطائرة طالما لدينا مصانع للطائرات، ولا نقول إن هذا لا يدخل في الأولوية. فعلنا حصر الموجود، وحصر الأشياء المحظورة، فنصنع الأشياء المحظورة ونستغل ما لدينا، والباقي هو الذي نتحدث عن أولوياته. فالأشياء الحرجة، وما هو متوافر يكونان أولوية أولى، فهذا موجود سنكمله وهذا محرمون منه لا بد من أن نصنعه. بعد ذلك قد يتبقى ٦٠ بالمائة لا نعرف ماذا نفعل فيه، وهذا هو الذي تجرى له أولويات.

وذكر **ابراهيم سعد الدين**: أن السؤال الذي يطرحه يزيد صايغ من الصعب الاجابة عنه اجابة واحدة، فالسؤال عن الأولويات في مصر في وقت تنفصل فيه عن باقي الوطن العربي، له اجابة مختلفة تماماً عنه في وقت نفترض فيه تنسيقاً عربياً، وهذا مرتبط بالمقدرة الاقتصادية من ناحية وبالموجود من ناحية أخرى وبامكانات التنسيق... الخ.

٣ ـ آفاق الصناعة العسكرية العربية النماذج والخيارات

ذكر **طلعت مسلم**: ينبغي أن نتكلم عن تصور ما يمكن أن نصل إليه ويحقق أفضل النتائج. وفي الوقت نفسه عن كيفية الوصول إليه وكيفية تفاعلنا مع الظروف المحتملة في خلال الفترة. وأود أن أثير مشكلة لم يرد ذكرها حتى الآن أرجو أن توضح خلال الحديث.. المشكلة هي التسويق داخل الوطن العربي. فنحن قد ننتج سلاحاً في بلد عربي ويقدم لبلد عربي شقيق يكون بحاجة إليه لكنه يفضل شراءه من مصدر آخر لاعتبارات تتعلق بالفوائد التي يمكن أن يحصل عليها المكلف بالحصول على هذه الأسلحة. فهنا يمكن أن يغلق باب السوق الذي نراه أمام منتوجاتنا، ولا أقول هذا اعتباطاً، ولكن هذا جزء من الواقع الذي يشكل مشكلة تحتاج إلى أسلوب للتغلب عليها دون أن نتحول إلى رافعي شعارات لا نستطيع أن نحولها إلى واقع. ودون أن نستسلم في الوقت نفسه للواقع الذي يغلق أمامنا الباب لاستمرار الانتاج أو المضي في هذه السياسة.

وتساءل **ابراهيم سعد الدين** نحن نستخدم حتى الآن الأسلحة التقليدية ولم نتطرق على وجه الإطلاق للأسلحة النووية، فهل قضية السلاح النووي مطروحة أم لا؟

وعقب **طلعت مسلم**، بأن هذا يطرح سؤالاً: هل الأسلحة النووية لازمة أم غير لازمة. وفي تصوري أن الأسلحة النووية حتى في حالة امتلاكها غير قابلة للاستخدام تجاه اسرائيل حيث تضم عرباً. ويكاد يستحيل ضرب هدف ما في اسرائيل ـ مهما بلغ من الدقة ـ دون أن يؤثر في العرب. النقطة الثانية انها سوف تؤثر في أقطار عربية أخرى. وبالتالي فأنا أعتقد أن القنبلة النووية ليست هي السلاح الوحيد للرد على أسلحة اسرائيل النووية. ولو استشرفنا المستقبل البعيد نسبياً فربما نجد الدول المالكة للأسلحة النووية حالياً تتخلى عنها مع وجود الأسلحة الجديدة. ولدي سؤال ضمن النظام الذي تحدثنا عنه، فما هي الحرب المتوقعة، وما هي الأسلحة التي نحتاجها، وما الذي يدخل في فكر إنتاج السلاح. ومع انتاج السلاح النووي، لا بد من أن يكون لدينا أولاً مفاعلات نووية، ومن دون ذلك ليس هناك حديث عن أسلحة نووية. وليس هناك بلد عربي لديه مفاعل نووي ولا بدأ في انتاج سلاح نووي. وإذا بدأ العمل في المفاعل النووي في وقت قريب فلا يتوقع أن يكون لدينا سلاح نووي قبل عشر سنوات.

وذكر **أحمد هيبة**، لقد بدأنا المناقشة حول موضوعات أكثر تواضعاً، عن الأسلحة التقليدية للعصر الحديث، الطائرات أو الصواريخ أو الدبابات. أما النووي فربما يكون موضع بحث آخر، ويحتاج إلى عناصر أخرى للكلام عنه.

وبالنسبة إلى الآفاق فلا بد ـ بقدر من التفاؤل ـ من أن نتطلع لتعاون أكثر مما هو عليه الحال في المرحلة الراهنة. فإذا لم يكن هناك تعاون وتفهم في الدوائر السياسية للأقطار العربية بضرورة صناعة عسكرية قومية في الأقطار العربية لخدمة الجيوش العربية، فأعتقد أن الموقف الحالي الفردي، الذي تخطط فيه كل حكومة على حدة، وتنتج على حدة، فسوف يحدث ازدواجاً ويؤدي إلى عدم وضوح الرؤية، وعدم وجود السوق. فلا بد أن يكون محور بحثنا هو أن تحاول الأقطار العربية أن تفهم مدى مصلحتها في قيام صناعة مشتركة، فيها قدر كبير من التنسيق والتكامل، بحيث لا يكون هناك من يأخذ حق الثاني. ومن دون ذلك سنظل كما نحن.

والنقطة التي أرغب في إضافتها، ما أثاره اللواء طلعت عن مسألة التسويق من الدول المختلفة، والفائدة التي قد تعود على بعض الأشخاص من خلال الشراء من المصدر الأساسي. وهنا أقول إنه لا بد من قيام المشروعات على أساس من التفاهم والارتباط، فينبغي ألا يكون لدي مشروع أعده ثم أبحث له عن تسويق، إنما المطلوب أن أرى نوعاً من التعاون يرتبط فيه المستخدم (أو المستفيد) بالمنتج عبر ارتباطات يتم من خلالها تحديد نوع الانتاج المطلوب وكمياته، ويتم الارتباط وفق عقود تؤمن العمل في البداية.

وما زلت مؤمناً بأن **أحسن بداية هي الانتاج من خلال الترخيص** التي يتم معها في الوقت نفسه استخدام الهندسة العكسية والتطوير الذي يستطيع أن يكوّن لنا الكادرات. لن أتحيز لمشروعات انتاج الطائرات بحكم عملي في هذا المجال وكوني كنت رئيساً لمصنع طائرات، ولكن يبدو لي أن انتاج طائرة سيكون أفضل بداية، وأسباب ذلك كثيرة:

أولاً: أننا نستطيع أن نجمع آراء الأغلبية حول انتاج طائرة لها مواصفات محددة، وإذا استطعنا ذلك نستطيع أن نجد حجم إنتاج كبير يتيح تأمين الانتاج لسنوات طويلة، ويؤمن انتاج القاعدة التي نريدها.

ثانياً: إن صناعة الطائرات تجمع ٩٥ بالمائة من التقانة العالية الموجودة في العالم. فإذا كنا نتحدث عن طائرة فنحن نتحدث عن كل ما نتخيله من تقانة في العالم سواء في الخامات أو في التصنيع أو الالكترونيات أو تقانة الانتاج، أو في نظم الانتاج. كل هذا تتميز به صناعة الطائرات، وإذا بدأنا بهذه الصناعة فسوف نستوعب الجزء الأكبر من التقانات. والصناعات الأخرى أيضاً فيها تقانة ولكنها متوافرة في صناعة الطائرات أيضاً. وإذا استطعنا أن نقول إن هذا ممكن وقابل للحدوث، وإن الأقطار العربية تكون في حالة من الرشاد السياسي الذي تستطيع معه أن تنفق على شيء محدد، يكون بداية، ويمكن لهذه البداية أن تكون في أي مكان. ولا بد هنا من أن يكون هناك نوع من التوزيع الاقليمي.

وإذا أمكن ذلك يمكن أن ندخل في جوانب أخرى. فصناعة الطائرات لا بد من أن يتم معها في الوقت نفسه صناعة المحركات والصواريخ وتسليح الطائرات والتجهيزات الالكترونية. كل هذا يمكن أن يتم من البداية نفسها، ويكون بالأسلوب الذي سبق الإشارة إليه: الانتاج من خلال التراخيص الذي يحقق بناء كوادر الصناعة، وكوادر التخطيط، والتصميم. وسوف نجد أنفسنا، بعد فترة معقولة قد وصلنا إلى مستوى نستطيع معه أن نحدد وضع متطلبات النظام الخاص بنا والذي يمكن أن يعمل بتمويل متكاتف من الأقطار العربية المختلفة.

ويجب ألا تشغلنا نقطة التسويق في بداية العمل، ويجب أن تكون مستوفاة بنوع من أنواع التعاون والتفاهم. وقد أكون متفائلاً قليلاً في هذا الشأن، ولكني أتصور أنه من دون هذا سوف نظل على ما نحن عليه، أحدنا ينتج شيئاً والآخر يكرره، ونقع في المشاكل.

وأشار **شريف عبد المنعم**: ان هناك مثلاً تطبيقياً لما ذكره الأخ هيبة. فيما يتعلق بالبرامج المشتركة، فقد حدث نوع من التكامل في توحيدالحاجات بالنسبة إلى طرز التدريب الأساسي بين مصر والعراق. وعندما نُجيب حاجات البلدين على نحو ما حدث بالنسبة إلى طائرة الـ «توكانو» حيث تم البحث معهم على جميع حاجاتنا وحاجاتهم لصنعها معاً، وحدث هذا وكانوا قادرين على الشراء من الخارج مباشرة. وكان العراق بالفعل مرتبطاً أولياً بذلك، وكان التبرير ليس الانتاج على أساس سعر تنافسي فقط بل تأمين دعم ما بعد المبيعات أيضاً. فالمشكلة ليست هي الحصول على تقانات فقط ولكن كلما زدنا في عمق التصنيع كلما استطعنا أن نوفر دعماً لما بعد المبيعات سواء في الصيانة أو الإصلاح أو قطع الغيار.

هذه الحالة موجودة إذاً، وهناك أمثلة حية على هذا الموضوع. وحدث أن بلداناً أخرى جاءت بمعدات أخرى ولها المواصفات نفسها وإن كانت من طراز آخر. فلو أضيفت حاجات هذه الأقطار العربية الأخرى إلى عمليتنا مع العراق، فإن هذا يدخلنا في مرحلة أخرى هي مرحلة انتاج أجزاء، وهي عصب العملية الانتاجية التي تؤهل المنتج أن يعرف كيفية صنع هذه القطع، وليس لماذا تكون على هذا الشكل فقط.

وأضاف **أحمد هيبة**، إذا ترجمنا هذا الكلام إلى أرقام ـ وهي أرقام فعلية ـ فإن الطائرة تصنَّع في مصانع الهيئة العربية للتصنيع بنسبة تصنيع تبلغ حوالى ٧٢ بالمائة. ولو أن باقي الأقطار العربية وحدت طلباتها لاستطعنا أن نصل إلى نسبة تصنيع ١٠٠ بالمائة. وعلى العكس، إذا كان العدد أقل كثيراً من ذلك لكنا تراجعنا إلى نسبة أقل. وكل هذا يهدف إلى أن يكون العمل في النطاق الاقتصادي السليم، فليس من المرغوب فيه أن تكون الطائرة بضعفي سعرها أو بزيادة ٥٠ بالمائة عنه. وأذكر أن العراق دفع في الطائرة الثمن نفسه الذي كان سيدفعه للبرازيل. فمن

الناحية الاقتصادية كلما زاد الحجم كلما استطعنا أن نصل إلى عمق أكثر.

وتساءل **طلعت مسلم**: ماذا يعني أننا نصنع ٧٢ بالمائة ولأي شيء يُنسب هذا الرقم؟

وأجاب **أحمد هيبة**: أعمل في الدراسات الاقتصادية منذ عام ١٩٧٤ حتى اليوم. وبالنسبة إلى صناعة الطائرات، مثلاً، فعادة يكون الحديث عما يصنعه مصنع الطائرة في الخارج. فهو عادة يُصنِّع هيكل الطائرة، وما عدا ذلك يشتريه جاهزاً، فهو يشتري المحرك، وكل الأجزاء الداخلة في الطائرة. فالطائرة فيها نظم عديدة لتشغيلها (نظام هيدروليكي، ونظام تكييف... الخ). وهذه الأشياء كلها لا يوجد مصنع طائرات واحد في العالم ينتجها، بل يشتريها من مصانع متخصصة، وطبعاً في البلدان الكبيرة فإن المصانع التي تزودها بهذه الأشياء عددها بالآلاف، وبالتالي فإننا عندما نتحدث عن تصنيع محلي، تكون المقارنة بالتصنيع الذي يتم في المصنع الأم الذي ينتج هذه الطائرة.

وفي صناعة الطائرات أيضاً فإن نسبة الأشياء التي تُشترى حتى يتم انتاج الطائرة كاملة هي نسبة عالية جداً من ثمن الطائرة. ويختلف هذا بالطبع ما بين طائرة حقيقية مثل الـ «توكانو» التي يتحدث عنها الأخ شريف، وما بين أخرى. فالأولى طائرة تدريب أساسي عادية والثانية طائرة مقاتلة فيها نظم معقدة. فثمن ما يشترى كي يتم انتاج الطائرة في النهاية يتراوح ما بين ٥٠ بالمائة و٧٠ بالمائة من سعر بيع الطائرة.

لو قلنا مثلاً «ميراج ٢٠٠٠» فإن ٧٠ بالمائة على الأقل من الثمن الذي تباع فيه، يمثل قيمة المشتريات لانتاجها. أما العمل الذي يتم داخل الشركة كي يتم انتاج الطائرة نهائياً فيصل إلى حوالى ٣٠ بالمائة. وبهذه الطريقة، فعندما نتحدث عن النظم المعقدة المماثلة ونسب التصنيع المحلي، فإننا نشير إلى ساعات عمل الانتاج المباشر. وهذا العمل يشمل العمل منذ بداية استخراج المواد الخام من المصنع، ووضع الخطة، وتقطيع الخامات، وكبسها، والمعالجات المختلفة إلى أن يتم تركيبها في الطائرة. وكل مخلوق يشارك ويضع يده في العمل تحتسب قيمة عمله، وفي أي وقت أدّاه. ولو تم جمع كل هذا فنستطيع القول مثلاً إن هذه الطائرة تأخذ من البرازيليين عشرة آلاف ساعة عمل للانتاج. هذا عدا المشرفين والمهندسين الذين ليس لنا شأن بهم، فكل هذه مصروفات زائدة وإنما العمل المباشر هو نفسه، نحن هنا نعمل ٧٢ بالمائة من هذه الساعات داخل مصانعنا. ومرجع هذا للتفاهم الذي أشار إليه المهندس شريف من أن العراقيين وافقوا على أخذ هذه الطائرة منا، وهذه بداية جيدة، ونحن نرغب في أن ندخل في مجالات أعمق. طائرة كبيرة مثلاً أو مقاتلة متقدمة، وأشياء من هذا القبيل تمكننا من بناء الكوادر في المستقبل، وبالتالي يتغير الموقف.

وعقب **ابراهيم سعد الدين**: هناك فارق في الحديث عن الانتاج على المستوى القومي، وعلى مستوى الوحدة. فعلى مستوى المصنع قد يكون الانتاج ٧٢ بالمائة من الطائرة تصنيعاً محلياً، وهذا لا يعني أن ٧٢ بالمائة من الطائرة تُجمع محلياً على المستوى القومي، ربما في بلد آخر، وتكون النسبة مختلفة إذا ما كان المحرك، مثلاً، يصنع محلياً أيضاً.

وذكر **طلعت مسلم**: أن النسبة ليست مؤشراً عما نبحث عنه. لقد اتفقنا على أن الهدف أساساً هو تحرير الارادة السياسية. فالنقطة هنا هي القدرة على تجنب الضغوط. أي ألا يمنع عنا أجزاء توقف انتاجنا، وبالتالي لا نكون قادرين على استيفاء حاجات القوات المسلحة، وبالتالي يكون علينا أن نتخذ قراراً سياسياً أقل مما كنا نتخذه في حال توافر حاجاتنا. ومن ثم يكون الحديث

عن: إلى أي مدى يستطيع هذا التصنيع أن يخدم القرار السياسي؟ فإذا كان المحرك يُصنَّع محلياً فهذه إضافة، وإذا كانت هناك عناصر أخرى تصنع محلياً أيضاً فهي إضافة بحيث انها توصل في النهاية إلى أكثر من ٧٢ بالمائة. وبالنسبة إلي فإن هذا الرقم لا ينفع سياسياً.

وذكر **أحمد هيبة** اننا نقارن بين بلدان كبرى فيها صناعة مستقرة منذ سنوات. والصناعات المتقدمة موجودة وفيها استثمارات تراكمت لعشرات السنوات حتى أصبحت على المستوى الذي بلغته. وشجعها على ذلك أن لها أسواقاً كبيرة. بلد مثل أمريكا تنتج آلاف الطائرات وبريطانيا... الخ، وبهذه الطريقة فإن هذه المصانع التي تنتج هذه الأجزاء تعمل لسنوات طويلة. وأضرب مثلاً بالمقعد القاذف، فليس هناك طائرة في العالم إلّا وفيها مقعد قاذف من إنتاج شركة وحيدة إسمها «مارتين بيكن» صاحبها ضابط من سلاح الطيران البريطاني بدأ ينتج هذا المعقد منذ أواخر الثلاثينات، وحتى الآن فهو الذي يصنع هذا المقعد في العالم كله. صحيح أنه فتح مصانع في البلاد الأخرى وعليها طلب كبير، ولكن حقيقة لا يوجد أي أحد يطور هذا المقعد سوى هذا المصنع. فالفكرة أننا مهما صنعنا في بلاد مثل بلداننا فلن نستطيع أن نبدأ في كل شيء في الوقت نفسه الذي نبدأ في انتاج المعدات الرئيسية مثل الطائرة أو المحرك، فهذا مستحيل. المطلوب هو الأشياء الرئيسية وهي الطائرة والمحرك. والميزة الأخرى هي الخدمات: العمرات والإصلاحات الرئيسية، ولو أننا نصنع الطائرة ونركب فيها هذه الأجزاء فسيكون لدينا أجهزة اختبارات الأجهزة، وامكانات فك الأجزاء وتركيبها مرة أخرى، وسيكون عندنا المخزون. وهذا يوفر وضعاً أدعى للطمأنينة وان كنا سنظل نعتمد إلى وقت طويل على المصانع المتخصصة التي تُعد النظم والإمدادات التي تنتج هذه الأمور، وليس هذا مشكلة.

وعقب **طلعت مسلم**: أنا هنا لا أقارن، ولكنني أنظر إلى الأمور من منظور معين، هو: هل نستطيع أن نستمر أم لا؟ وفي رأيي أنه ليس هناك مشكلة في أن نكون بحاجة إلى جهاز ما نستطيع أن نحصل عليه من الخارج شرط ألّا يكون هذا الجهاز حاكماً بالنسبة إلينا. أي أن يكون متوافراً في غير مكان، ولكن أن يظل جهازاً حيوياً بالنسبة إلينا. ومصدره محدود في أماكن يحتمل أن تمنعه عنا، فهذا يجعل الصناعة في النهاية غير مستقرة، بمعنى أنها قد توفر لنا احتياطياً، ولكن هذا الاحتياطي ينبغي أن يكون مستعداً لمواجهة خسائر الحرب، وليس خسائر السلم.

وعقب **ابراهيم سعد الدين**: أعتقد أنك تسأل أسئلة تنتزع بها الصناعة العسكرية من ضمن الوضع الكلي. فهل يمكن أن نتصور صناعة حربية توفر الحرية الكاملة للإرادة في وقت لا يوفر الاقتصاد كله حرية الإرادة. هذا مستحيل. هناك درجة من الاعتماد على الخارج مستمرة، وأعتقد أنها أكثر في الصناعة الحربية. والسؤال هو كيف نقلل أو نتحاشى بعض التحكمات؟ وأشير إلى ما جاء في حديث هلودة، وهو تحديد الأولويات. علينا أن نضع خيارات ضمن أولوياتنا بما يجعلنا نتفادى المأزق بقدر الإمكان وليس تحرير الارادة نهائياً. وهنا تأتي القضية الثانية التي أثيرت وهي القدرة على الانتاج الوافي في أثناء القتال. وهذا في حقيقة الأمر صعب جداً في المرحلة الأولى لأن تقديم الانتاج الوافي في أثناء القتال معناه أن يكون عندنا قدرة فائضة كبيرة في أثناء السلم. وهذه عملية صعبة في اقتصاديات ضعيفة. وفي مثل هذه الحال يتعين اجراء نوع من الحلول الوسط والموازنة بين الأشياء.

أود أن أضع أمام حضراتكم ما فهمته، لنرى ما إذا كان صحيحاً أم لا، وهل يمكن أن نبني عليه. ما قيل هو أن هناك صناعات حربية في الوطن العربي، أغلبها مما يمكن أن نسميه صناعات

ذخائر وأسلحة صغيرة، وبعض المشروعات الإضافية. والمفترض أن تستمر هذه الصناعات محلياً في المستقبل وأن تتكرر في البلدان الأخرى التي ليس فيها هذه الصناعة، ولكن هناك، إلى جانب ذلك، بعض الصناعات التي لا تصبح اقتصادية حقيقة إلاّ بنوع من التنسيق العربي مثل صناعة الطائرة، وهناك خيارات لصناعات لا بد من أن يشترك التنسيق العربي فيها، وأنتم تعتبرون الطائرة ، أو على الأقل البداية في صناعة الطائرات هي أحسن البدايات ويمكن أن يكون إلى جانبها أشياء أخرى، بسبب تشابكها مع التقانات المختلفة. فهل هناك إلى جانب الطائرة أشياء أخرى مثل الصواريخ والالكترونيات؟

وأجاب **هيبة**: أن استراتيجية الهيئة العربية للتصنيع هي: طائرات ومحركات وصواريخ. وهذا هو النظام الأساسي ولم يُذكر أي شيء آخر.

ويضيف **يزيد صايغ** ان هيئة التصنيع تمثل التطبيق الطموح السابق، والإحباط الذي حصل، والعمل القطري مقابل العمل العربي الموسع، فأين تقع الصناعة الحربية المصرية ضمن الساحة العربية؟ إنها ستظل قمة هذه الساحة بعلاقة مختلفة بدلاً من التعاون وتوزيع الأدوار، ولكن سيظل الجوار العربي هو السوق الأول في كل الأحوال. ولكن هنا تكون حسابات الجدوى مختلفة لأنها معتمدة على مصر، ومن دون سوق مضمونة، وطرح استراتيجية معينة. والقصد من السؤال هو الحاجة إلى فهم أفضل لجدلية العلاقة التعاونية العربية من خلال الخيار القطري.

وأجاب **هيبة**: بإيجاز شديد فإن الصناعات الحربية منذ الخمسينات حتى اليوم بدأت واستمرت، وتطورت لعدة أشياء وليس هناك أي تفكير آخر إلاّ أنها تستمر. وكما هو واضح هناك مشروعات منفردة مثل مشروع الـ «توكانو»، وعملنا به. وهناك أشياء تأتي، وموضوع الندوة يتحدث عن صناعة عسكرية عربية بشيء من التعاون والتنسيق. وهذا ما نتمناه.

وقال **أحمد يوسف**: تطويراً لسؤال يزيد صايغ نود السماع عن تجربة الهيئة بعد الخلاف المصري ـ العربي في عهد السادات، بمعنى إذا كنا نخطط لصناعة عسكرية عربية فما هي طبيعة الصعوبات التي واجهت الهيئة في تسويق السلاح وما هي المبادرات التي قامت والتي يمكن أن تقوم بها الهيئة لاقناع أقطار عربية أخرى بجدوى سياسية واقتصادية وافية للقيام بمشروع لكي نكفل له النجاح. فهل هناك دروس أو خبرات معينة تستطيع أن تكفل لنا التخطيط لمثل هذا التكامل الصناعي العربي في المستقبل؟

وأجاب **هيبة**: الهيئة العربية للتصنيع قامت على أساس مصانع موجودة عمرها كان بالفعل حوالى ٢٥ ـ ٢٦ سنة. فهي لم تنشىء مصانع بل اعتمدت على مصانع موجودة وكانت مصر تعمل فيها. ولما حدث التوقف سنة ١٩٧٩ فهذه المصانع لم تتوقف، بل أدخلت عليها المشروعات وعملت فيها، ولكن ليس بالمستوى والشكل الذي كنا نطمح إليه.

وذكر **أحمد يوسف** إذا ما كنا نفكر في أشياء جديدة، فهل يعرض مثل هذا المشروع على أقطار عربية معينة؟ فالآليات التي أوصلت إلى التعاون مع العراق مثلاً هل كان فيها قدر من المبادرة من الهيئة؟ وبالتالي قد يكون أحد البدائل المتاحة هي امكانية التكامل من خلال مبادرة قطرية.

وعقب **أحمد هيبة** بأن هذا يحدث بالفعل.

وأضاف **محسن عوض**: هناك أكثر من صيغة للتعاون، فليست صيغة الهيئة العربية

للتصنيع وفق الشكل الذي تمت عليه في السبعينات هي الصيغة الوحيدة المطروحة. وقد أشارت المصادر الصحافية في الفترة الأخيرة إلى عدة صور أخرى للتعاون دون العودة إلى الشكل الذي كانت عليه الهيئة في بداية تشكيلها، وأعتقد أن إمعان النظر قليلاً يمكن أن يتيح صوراً وأنماطاً أخرى للتعاون. إنما ما أود أن أشير إليه هو أن الطموح إلى صناعة حربية تتطلع لأن تواكب تطورات المستقبل لا يمكن أن يتم من دون عمق عربي بشكل أو بآخر، سواء من حيث السوق، أو من حيث التمويل أو من حيث القدرة على مواكبة التطور.

وذكر **طلعت مسلم**: ليس هناك دولة في العالم لديها الفائض الكبير في وقت السلم الذي تستخدمه في وقت الحرب، ولكن ما يحدث هو عملية التحويل من الصناعة المدنية إلى العمل العسكري. وأضرب مثلاً في أن الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية حوّل ورش الساعات إلى ورش لإنتاج جزء من طبة المدفع، بمعنى أن يكون هناك نظام متفق عليه بحيث تنتقل الصناعة من حالة السلم إلى حالة الحرب بتحويل جزء من الصناعة المدنية إلى الأغراض العسكرية. وهنا لا تبدو حالة الإعتماد على الترخيص غير مفيدة، فالترخيص يتيح توريد أجزاء تعادل الانتاج المتفق عليه، والجزء الباقي الذي سيتم تحويله من الصناعة المدنية سيقف عند خط معين. والمشكلة هنا، أننا وإن كنا لن نصل إلى الاكتفاء الذاتي فإننا محتاجون بقدر الإمكان إلى أن يكون الجزء الذي لا نصل فيه إلى الاكتفاء الذاتي متوافراً في السوق. بحيث لا يتحكم أحد في حصولنا عليه. وهذا يعني أن الصناعة الحربية ليست هي المصانع الحربية، بل المصانع الحربية والمصانع التي تكملها عند اللزوم.

النقطة الثانية التي أود التحدث عنها هي موضوع التعاون بين الأقطار العربية، في إطار النظام العربي الحالي بما يشتمل عليه اليوم من ٢٢ قطراً عربياً بما فيها «الدولة الفلسطينية»، هو نظام يصعب فيه الوصول إلى إجماع، وبالتالي لا بد من أن تحقق في داخله آليات لدفع العمل. ويلاحظ مثلاً أن في حلف شمالي الأطلسي الذي يضم ١٦ دولة، يتوزع بين عدة مجموعات، مجموعة العشرة ومجموعة السبعة ومجموعة الخمسة، ويمكن اتخاذ القرار على نطاق ضيق ثم يتم توسيعه، وطبعاً لن ننتظر كي يحدث عمل تعاوني عربي شامل بموافقة الأقطار الاثنين والعشرين وإنما يمكن البدء بعدد أقل، على أن يكون هذا التعاون تعاوناً انتاجياً وليس تمويلياً فقط. وأنا اعتبر أن الهيئة العربية للتصنيع مع كل الاحترام لفكرتها ليست انتاجاً مشتركاً بل هي تصنيع مصري، وتمويل عربي وليس مشاركة بالمعنى المقصود في الانتاج، والمطلوب إذاً هو انتاج وتعاون هنا وهناك. وربما أن البلد المرشح للتعاون مع مصر هو العراق. وعموماً يمكن البدء بالتعاون بين مجموعة من الأقطار ليس بينها مشاكل رئيسية تحول دون التعاون، ولديها طاقة ما تستطيع أن تساهم بها في الانتاج، مع أمل أن يتسع نطاق هذا التعاون مع الوقت.

وأشار **يزيد صايغ** إلى وجود نظم أسلحة شرقية وغربية في الأقطار العربية، وتساءل عن نسبة تأثير ذلك في مسألة التعاون سواء في مجال الصيانة، أو في امكانية الدخول في مجال الانتاج، وإذا ما كان ذلك يشجع على خلق مراكز مختلفة كأن يركز المركز المصري مثلاً على المعدات الغربية، ويركز المركز العراقي مثلاً على المعدات الشرقية، لأن أي مكان لن يكون قادراً على العمل في المجالين معاً. وعن دخول هذا العامل ضمن مناقشة التعاون العربي الأوسع لاعتبارات فنية، وإذا ما كانت هناك بلدان أخرى، مثل المغرب مثلاً، وهل من الوارد تصنيع سلاح شرقي؟

وذكر **طلعت مسلم** أن مصر تنتج الآن المدفع ١٣٠ ملم، ونستطيع القول إن مدفعية مصر عموماً ما زال انتاجها شرقياً. وهناك علاقة جديدة ـ بناء على الإتفاق الذي تم بين الزعيم

السوفياتي غورباتشيف، والزعيم الهندي راجيف غاندي، حصلت الهند بمقتضاه على ترخيص لانتاج الطائرة «ميغ ٢٧»، وهذا يعني أنه يمكن الحصول ـ على النمط نفسه ـ على ترخيص بانتاج أسلحة شرقية قد نرى من مصلحتنا إنتاجها. فمن دون شك هناك أسلحة شرقية فيها بعض المزايا التي تتميز بها على الغربية.

أما الإشارة إلى أن بعض الأقطار العربية تتسلح شرقياً، وعندما يتقادم ما لديها قد تستورد سلاحاً شرقياً جديداً فهذا لا يمكن ضمانه. فليس هناك ثبات في هذا المجال. فالعراق وسوريا وليبيا لديها أسلحة شرقية تكفيها للسنوات العشر المقبلة ومن دون استعاضة، فالعراق لديه حوالى ٤٥٠٠ دبابة، وسوريا ٤٢٠٠ دبابة وليبيا ٢٨٠٠ دبابة وهي أعداد كافية. وبالتالي فإن ما تحتاجه هذه البلدان ليس الأسلحة وإنما الصيانة. وفي تصوري أننا نستطيع البحث مع العراق في مسألة توزيع الانتاج والتنسيق معه في مجال الأسلحة الشرقية كما حصل بالنسبة إلى الأسلحة الغربية. طبعاً الخليج ليس فيه أسلحة شرقية، والقليل الذي تملكه الكويت يمكن صيانته في العراق. أما الجزائر فمعلوماتنا عنها غير كافية، وصناعتها عبارة عن ذخائر وأسلحة صغيرة، ويمكن التعاون معها في المجال البحري، بخاصة أن مصر لديها أسلحة بحرية شرقية. وفي رأيي أن موضوع التعاون البحري يحتاج إلى اهتمام أكبر لأن القوة البحرية العربية لا تتناسب مع الخطر البحري، ولا مع امتداد السواحل العربية.

وذكر **ابراهيم سعد الدين**: المهم هو تحديد الأولويات. فإننا بدأنا في انتاج أشياء، ولا بد من أن نستمر فيها، ربما يكون العراق بدأ بانتاج صاروخ يمكنه تطويره. إذاً الحديث هو عن تطوير أنظمة أسلحة. بمعنى أن العملية يجب ألّا تكون «إما ـ أو».

وذكر **طلعت مسلم**: لا بد من العودة إلى نقطة أخرى. فمهما كان مضينا في الاتجاه الذي نمضي فيه، فنحن نواجه خطراً غير تقليدي نحتاج عموماً إلى البحث فيه. والخطر غير التقليدي لا يمثل السلاح فقط، ولكن وسيلة النقل أيضاً، وهنا تواجهنا النقطة الخاصة بأنه لدينا حالياً صواريخ واسرائيل لديها صواريخ، ولكن اسرائيل متجهة لانتاج نظام صواريخ مضادة للصواريخ، بل يمكن القول إن لديها هذا النظام، وهو الصاروخ البحري «ياراك» ومن الواضح أن هناك فكرة لتطويره كقاعدة للسلاح المضاد للصواريخ، فإذا كان الكلام هنا عن الطائرة والالكترونيات فهل يمكن أن يضاف إليه الجزء الخاص بالصاروخ المضاد للصاروخ، لأن هذا نظام مختلف عن الصواريخ الأخرى مثل أرض ـ أرض. وإذا كنا سوف نواجه ذلك فقد نحتاج إلى تعاون أكبر، لأنه مجال جديد علينا. كما أنه يرتبط بالقاعدة العلمية، وثانياً بالقاعدة الصناعية. فالقاعدة العلمية بدايتها في مصر واستكمالها في العراق، ولكننا لا نستطيع أن نتجاهل الأجيال العلمية الناشئة في باقي الأقطار العربية، وهذا يؤكد ما قيل عن إنشاء مراكز البحوث وتبادل المعلومات بين الأقطار العربية ووضع استراتيجية لذلك.

وفي قضية الأسلحة غير التقليدية، أعتقد أن موضوع الأسلحة الكيميائية ليس بعيداً عن البلدان العربية، لكن ينبغي تطوير هذه الأسلحة لكي تؤدي هدفها، بخاصة أننا بحاجة إلى أسلحة تتميز بالدقة الشديدة، وبالذات بالنسبة إلى اسرائيل، فجانب الدقة يجب أن يصل إلى ما يسمى بـ «الضربات الجراحية» لعدم إصابة أي فلسطيني موجود في الأرض المحتلة، أو التقليل من الخسائر إلى أقصى حد.

وقال **ابراهيم سعد الدين**: صحيح أن السلاح النووي لن يستخدم ضد اسرائيل ولكن

كرادع للسلاح النووي الإسرائيلي. والمطلوب وضعه في الحسبان في الأجل الطويل، وهذا طبعاً سوف يتوقف على التطورات.

وأضاف **طلعت مسلم**: مع عدم استبعادي لتطوير القدرة النووية، فإن اقتناعي أن القيمة الردعية تتوقف على مصداقية استخدام السلاح، فإذا كانت اسرائيل تدرك أننا لن نستخدم هذا الرادع فلن يكون له قيمة.

وذكر **حسن هيبة** أعتقد أن تركيز الفلسطينيين في مناطق جغرافية معينة لا يستبعد استخدام السلاح النووي نهائياً، فهم ليسوا منتشرين في كل المناطق وإنما في مناطق معينة. كما أشار **يزيد صايغ** إلى أنه ليس هناك نقطة داخل حدود فلسطين لعام ١٩٤٨ تبعد عن مراكز التجمع السكاني العربي، وحتى تل أبيب أو بئر السبع لا تبعد مسافات عن الخليل والقدس ورام الله، أي لا توجد منطقة يهودية تبعد عن السكان العرب حقيقة، وبخاصة في مجال الاشعاعات النووية، بينما أشار **اسامة** إلى وجود مناطق في الجنوب ليس فيها أي سكان عرب.

وأشار **يزيد صايغ** إلى وجود روادع أخرى وليس هناك مجال لضبط التصعيد، ومن ثم يصبح الاعتبار الجغرافي حاكماً يجب أن نفكر فيه وأن نعالجه في اطار أسلحة الدمار الشامل، والعنصر السياسي هنا أكثر من أي سلاح آخر. ومن هنا فإن المعالجة تتم بطريقة مختلفة، كما أن السلاح النووي لا يدخل في مجال الحسابات الاقتصادية، فهو لا يتم تسويقه. ولكن الشيء الذي يتعين التطرق إليه عند الحديث عن الصناعة العسكرية هو الصواريخ الباليستيكية لأنها تستطيع أن تحمل رؤوساً تقليدية وبالتالي أصبحت سلاحاً تقليدياً. وهناك تعاون عراقي غير معروف، وهناك تعاون مصري ـ أرجنتيني، وأصبح هناك أمور واضحة في البعد التقليدي. وهناك موضوع السلاح البحري، الذي لم نتطرق إليه كثيراً مع أنه قد يكون من المفيد أن يأخذ حقه في البحث نظراً إلى طول السواحل العربية، وهذا موضع تركيز مجلس التعاون الخليجي، فلماذا لا تكون هذه الصناعة العسكرية عربية أيضاً؟ وهنا يأتي التقاطع مع القطاع المدني مثل أحواض السفن، ثم يأتي بعد ذلك القطاع الذري والمفاعلات الذرية التي تستخدم كمحركات.

وأشار **أحمد يوسف** إلى أن المعتاد أن يتم التركيز في المجال النووي على انتاج القنابل النووية مع أن هناك قضايا أخرى مثل قضايا الطاقة التي لها أبعاد أخرى.

النقطة الثانية أن صناعات الأسلحة التقليدية تلقى اهتماماً على المستوى القطري، وما يبدو غامضاً للمتابع عن بعد غياب قرار عربي واضح. لقد كان هناك قرار ولكن غاب عن جدول الأعمال العربي. ومما يقلق أيضاً هو أن هناك موضوع التقانة النووية، بالنسبة إلى مصر فليس هناك قرار نعمل أو لا نعمل، وهذا أمر مقلق.

وذكر **طلعت مسلم** أن ما يثيره هنا هو من وجهة نظر الصناعة العسكرية، وهي مقصورة هنا إما على السلاح النووي أو على الغواصات، وإذا كانت هناك قطع بحرية أخرى بمحركات نووية فهي لها ارتباط كبير بذلك. فإن ما يسمى بالقضايا النووية، هو في الحقيقة المواد النووية. وهذا ما يخشى منه. وعلى أي حال فنحن بحاجة إلى التقانة النووية لأنها تدفع المجتمع إلى مستوى آخر. ولها أثر غير مباشر في الصناعات الحربية التقليدية إضافة إلى عنصر الطاقة، وهذا موضوع متوقف في مصر على قرار سياسي، وفي العراق لأسباب أخرى. أما في سوريا فبسبب اعتمادها على الاتحاد السوفياتي الذي يعد أكثر دولة ملتزمة بحظر الانتشار النووي، رغم أن الاتحاد السوفياتي يستطيع أن يعطي مفاعلاً ووقوداً ولكنه يشترط أن يحصل على الوقود.

أما الصين فهي لا تعتبر في هذا المجال متقدمة. وبقية الدول الغربية يمكن أن نأخذ منها مفاعلات. والمواد النووية موجودة في السوق لمن يشتري حتى أصبحت «سوق مشترٍ» ولكن هناك اعتبارات سياسية تمنع الوصول إلى القرار الخاص بالمضي في التقانة النووية رغم أن أغلب الأقطار العربية حالياً موقعة ومصدقة على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية التي هي الشرط الأساسي للحصول على مفاعل نووي.

وتساءل **يزيد صايغ**: مشيراً إلى نوع المبادرات التي يمكن أن تحقق التعاون: هل المبادرات التحتية يمكن أن تساهم في ذلك عندما يغيب التعاون الفوقي، وهل هناك قنوات أو أشكال أخرى؟

وذكر **أحمد يوسف** أن صناعة الأسلحة في أيدي المؤسسة العسكرية، وإذا كانت القضية هي التأثير في مركز القرار القطري فأعتقد أنها واردة. ولكن تظل المشكلة هي التقاء مراكز القرارات القطرية على إرادة مشتركة. فمن جهة تستطيع الصناعة العسكرية أن توصل وجهة نظرها إلى صانع القرار القطري.

وأضاف **ابراهيم سعد الدين**: هناك فارق بين الصناعة العسكرية في الأقطار العربية والدول المتقدمة، فالصناعة العسكرية في أمريكا مثلاً هي صناعة خاصة تعمل من أجل الربح، وتؤثر في الحكومة وفي القرار، ووضعها مختلف. وهنا نقطة التنسيق الرئيسية إن وجدت هي التعاون على مستوى القيادات العسكرية التي تطرح التنسيق في الصناعات العسكرية في حال عدم وجود خلافات سياسية حادة.

وذكر **طلعت مسلم**: الطريق المتاح هو عبر المؤسسة العسكرية ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تبادل البعثات العسكرية. ويُشار هنا إلى أنه تم منذ وقت قريب تخريج دورة تضم بعض القادة العرب، وكان ضمن البرنامج زيارة المصانع، والتعرف إليها وإلى انتاجها، ومن خلال ذلك تُكون قناعات قد يكون لها آثار لدى صانع القرار. ولكننا نعلم طبعاً أن العسكريين، بخاصة من هم في الخدمة يقتصر موقفهم على إبداء الآراء.

وفي ختام المناقشات عقب **أحمد هيبة** بأن الهيئة العربية للتصنيع لا تترك فرصة دون أن تفعل ما أشار إليه صايغ. وذكر أنها أقامت عام ١٩٨٢ احتفالاً بمناسبة تسليم أول طائرة للقوات الجوية ودعت إليه مندوبين من جميع الأقطار العربية، واستجابت خمسة أو ستة أقطار. وفي عام ١٩٨٤ أقيم معرض القاهرة الدولي الأول للدفاع وشاركت فيه عدة شركات فرنسية وأمريكية، ودعت وزارة الانتاج الحربي، التي أقامت هذا المعرض، مندوبين عن البلدان العربية وأرسلوا بالفعل أربعة من كل قطر. وبمناسبة مرور عشر سنوات على إنشاء الهيئة العربية للتصنيع عام ١٩٨٦ أقامت الهيئة معرضاً عرضت فيه جميع الأعمال التي تمت والمشروعات المستقبلية للهيئة ووجهت الدعوات إلى كل الأقطار العربية واستجاب للدعوات نحو ٦٠ ـ ٧٠ بالمائة. صحيح أن هناك من لا يستجيب للدعوات لكن الأغلبية العظمى تستجيب. وعندما قمنا بتسليم آخر طائرة من الطائرات الـ «توكانو» للعراق، أقمنا احتفالاً. ودعونا قائد القوات الجوية العراقية وقد حضر بنفسه وشاركه وفد كبير، ودعونا في الوقت نفسه جميع الملحقين العسكريين من البلدان العربية الممثلين في القاهرة. يعني هذا أن هناك اتصالات مع غالبية الأقطار العربية.

وفي ختام الندوة توجه **طلعت مسلم** بالشكر للجميع على هذا اللقاء والاستجابة للدعوة وأعرب عن أمله في أن تتجدد اللقاءات في مناسبات أخرى تهم المصلحة العامة.

الخلاصة

لا شك في أن محاولة إجمال مناقشات الندوة في كلمات قليلة تبدو مهمة عسيرة مع تنوع وتشابك وأهمية الآراء التي طرحت، ومع ذلك نستطيع أن نشير ـ بقدر من المجازفة ـ إلى أنه كان هناك اجماع على أن هناك صناعة عربية قطرية للذخائر والأسلحة الصغيرة، تأخذ مداها دون مشاكل كبيرة، بينما الطموحات الكبرى في انتاج الأسلحة والمعدات المتطورة، مثل صناعة الطائرات، تحتاج ـ بإلحاح ـ إلى نوع من التنسيق العربي. وأن هناك بعض أشكال التنسيق الثنائي بين مصر والعراق جاءت بنتائج جيدة، وأن تعزيز أشكال التعاون بين مجموعة من الأقطار العربية يستطيع أن يدفع هذه الصناعة دفعة جيدة.

كان هناك اجماع كذلك على توافر إمكانات صناعة متطورة في الوطن العربي، لكن مداخل تحقيق هذه الصناعة كان موضع تباين، فقد رأى البعض أن مدخل العمل من خلال «الترخيصات» هو أكثر المداخل ملاءمة للواقع العربي والقاعدة الفنية والعلمية والتقانية المتاحة، وأنه يقود بالضرورة إلى توفير الكادرات والخبرات التي تسمح بالتحول نحو التصميم والتطوير. وكان هناك في المقابل رؤية أخرى تركز على أهمية مدخل آخر يجمع بين مداخل ستة تشمل تكوين الكادرات، انشاء مراكز بحوث، وضع نظم معلومات، مراكز تطويرية وتوسيعية، تأسيس مشاريع تشغيل وتسويق. وفي تقدير أصحاب هذا الرأي أنه لا يهم أن يسبق هذا ذاك، ويمكن أن يكون المدخل رباعياً أو خماسياً، ولكن يمكن أن نتحدث عن مدخل بمفرده، وإذا ما انتهينا منه نبدأ في الآخر.

أما الأولويات، فقد كان هناك تنوع في الآراء حيالها، كما أن هناك واقعاً ممثلاً في استراتيجيات قائمة، وكان هناك تقدير واضح لأهمية أن تأتي الطائرة في المقدمة، فهي بذاتها مطمح مهم، وهي بتطبيقاتها التقانية تضم ٩٥ بالمائة من التقانة المتطورة، وهي بذلك تستطيع أن تدفع قضية التصنيع كلها. أما الأسلحة غير التقليدية، ففضلاً عن أنها كانت موضع خلاف في الرأي، فقد كان هناك إجماع على أنها تمثل موضوعاً مستقلاً □

William Quandt (ed.)
The Middle East: Ten Years after Camp - David
الشرق الاوسط: عشر سنوات بعد كامب ديڤيد

(Washington, D.C.: Brookings Institution, 1988), 516 p.

هويدا عدلي رومان

كاتبة من مصر.

تعرضت اتفاقات كامب ديفيد لجدال عنيف ما بين مؤيد ومعارض، وهذا الكتاب تم نشره في الذكرى العاشرة للاتفاقات. ويقدم تقويما شاملا للوضع في الشرق الاوسط بعد مرور عقد على كامب ديفيد. وقد اشترك في الكتاب نخبة من المتخصصين في الدراسات السياسية من مصر واسرائيل والاردن وفلسطين والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وبهذا يقدم الكتاب رؤى واتجاهات جميع اطراف الصراع العربي - الاسرائيلي.

تناول الجزء الاول من الكتاب، موضوع المشاركين في كامب ديفيد، مصر واسرائيل، جاء المقال الاول تحت عنوان «التطورات الداخلية في مصر» بقلم سعدالدين ابراهيم منطلقا من فرضية الترابط الوثيق بين السياسة الخارجية لبلد ما والسياسة الداخلية له، ويعرض الكاتب التطورات الداخلية في مصر منذ غياب عبدالناصر مروراً بحرب تشرين الأول/أكتوبر وصعود نجم السادات وبداية تبلور اتجاهاته بوضوح منذ عام ١٩٧٤. فسياسة السادات قامت على اربع زوايا: اولاً، سياسة الانفتاح الاقتصادي التي كانت تهدف الى تقليص دور الدولة وتشجيع الاستثمارات الخاصة والاجنبية، الا ان هذه السياسة رغم الترحيب الذي شهدته في البداية فقد كان لها آثار اجتماعية خطيرة في الطبقات الشعبية تبلورت في احداث كانون الثاني/يناير ١٩٧٧. ثانياً، الديمقراطية التعددية، وتحدث عن ارهاصات التحول من الحزب الواحد الى تعدد الاحزاب وحدوث قدر من الانفراج الديمقراطي في البداية، الا ان النظام الحاكم سرعان ما ضاق بالانتقادات الموجهة اليه فبدأ يحد من الممارسات الديمقراطية، فانهارت التجربة بمذبحة الديمقراطية في ايلول/سبتمبر ١٩٨١. ثالثة ورابعة هذه الزوايا، التقارب المصري - الامريكي و«السلام» مع اسرائيل. بدأت ارهاصات ذلك بتوتر العلاقات المصرية - السوفياتية واعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين مصر وأمريكا عام ١٩٧٤ وتعاظم دور أمريكا في عملية السلام كوسيط ثم كشريك كامل، ثم السلام مع اسرائيل. واعتقد السادات ان هذه السياسة ستؤدي الى

تحقيق الرخاء الاقتصادي والسلام معاً، الا ان توقعاته قد خابت. فالرخاء الاقتصادي الذي تمناه لم يحدث بل ظهرت بعد عشر سنوات من الاتفاقات اتجاهات في الرأي العام المصري ترى ان معاهدة السلام مجحفة بمصر. وهكذا هوت سياسة السادات بزواياها الاربع.

يتعرض المؤلف بعد ذلك، للعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية في عهد مبارك، حيث حدثت تطورات ادت الى توتر هذه العلاقات وايقاف عمليات التطبيع، ومنها غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، وقصف اسرائيل لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٥، والقمع الاسرائيلي للانتفاضة الفلسطينية، وعودة مصر الى الصف العربي بعد قمة عمان عام ١٩٨٧. وفي نهاية المقال رأى المؤلف ان اتفاقات كامب ديفيد لم تؤدِ الى النتائج المأمولة، وان مبارك نجح في العودة الى الصف العربي من دون الخضوع لشرط العرب السابق وهو الغاء المعاهدة مع اسرائيل. وبالتالي ازدادت الخيارات المتاحة امامه.

المقال الثاني «مصر ـ عقد بعد كامب ديفيد» بقلم عبدالمنعم سعيد، يناقش اوجه الاستمرارية والتغير في النظام المصري بعد كامب ديفيد، فبالنسبة الى اوجه الاستمرارية يحمل نظام مبارك عدداً من سمات كل من النظام الناصري والنظام الساداتي: التخطيط الاقتصادي، محورية دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، احتكار الدولة لمصادر المعلومات، والاهتمام بالعلاقات العربية ـ المصرية كما يحمل من نظام السادات التعددية الليبرالية، الانفتاح الاقتصادي، العلاقات المصرية ـ الأمريكية، والسلام مع اسرائيل، اما اوجه التغيير فقد اخذت اربعة اشكال مترابطة:

أولاً: اعادة تحديد الهوية، فعقب زيارة السادات للقدس دار جدال حول هوية وانتماء مصر بين مجموعتين من المثقفين الاولى اكدت ان انتماء مصر الى الحضارة الفرعونية وحضارة البحر المتوسط اقوى من انتمائها الى الحضارة العربية الاسلامية. اما المجموعة الثانية فقد اكدت على الانتماء العربي الاسلامي لمصر. الا انه في عهد مبارك حسم هذا الجدال لمصلحة الفريق الثاني.

ثانياً: اعادة تعريف مصادر الشرعية، فبعد ان كانت مصادر شرعية النظام الناصري قائمة على اساس: التوجه المعادي للغرب، مركزية السلطة وتبريرها على اساس مقاومة العدو الخارجي، والتضامن العربي، فإن النظام الساداتي استمد شرعيته من مصادر مختلفة: الاتجاه نحو الغرب والسلام مع اسرائيل، والديمقراطية التعددية. اما نظام مبارك فقد استمد شرعيته من التضامن العربي، الديمقراطية التعددية، والحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع القوى الدولية.

ثالثاً: اعادة البناء. عقب توقيع معاهدة السلام بدأ الاهتمام باعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد. وتكثفت هذه العملية في عهد مبارك فعلى الصعيد السياسي بدأت محاولات احياء التجربة الديمقراطية، وعلى الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي شهدت مصر ثلاثة تطورات: اولاً: نمو المجتمع المدني، ثانياً: المد الاسلامي، ثالثاً: الاعتماد المصري ـ العربي المتبادل.

رابعاً: اعادة التوجه، فقد عمل عبدالناصر على تحقيق التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل بالتحالف مع العرب والسوفيات. أما في عهد السادات فقد تغيرت التحالفات، فتم التقارب مع أمريكا والسلام مع اسرائيل، وبالنسبة الى مبارك فقد ادرك انه لا بد من اضافة عناصر اخرى لتحقيق التوازن فعمل على تحسين العلاقات المصرية ـ السوفياتية وعلى عودة العلاقات المصرية ـ العربية.

وفي نهاية المقال يطرح المؤلف المعضلات

الداخلية والخارجية التي تواجه مصر في العقد المقبل. فعلى المستوى الداخلي تواجه مسألة حل التناقضات بين استمرار الديمقراطية ونمو المجتمع المدني وسيادة دور الدولة؛ وعلى المستوى الخارجي تواجه معضلة اعادة صياغة سياستها تجاه أمريكا واسرائيل في ضوء التغييرات الجديدة (عودة العلاقات المصرية ـ السوفياتية والعلاقات العربية ـ المصرية).

اما علي الدين هلال فناقش في مقاله «السياسة الخارجية منذ كامب ديفيد» ثلاث قضايا:

١ـ التطبيع والعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية: فالسياسة الخارجية المصرية تجاه اسرائيل بدأت تتشكل بوضوح منذ عام ١٩٧٥ وتقوم على ثلاثة ادراكات، اولا ان حرب تشرين الأول/اكتوبر حدثت في ظروف مثالية يصعب تكرارها مرة اخرى؛ ثانيها ان ما حققته حرب تشرين الاول/ اكتوبر من نتائج كان اكثر من توقع العرب؛ ثالثها أن موارد مصر الاقتصادية لم تعد قادرة على اعباء الحرب.

إلا أن التطبيع واجه مشاكل وعراقيل بسبب انتهاكات اسرائيل في المنطقة، هذه الانتهاكات التي جعلت مصر مقتنعة بأن اسرائيل لم يكن لها هدف من السلام سوى تحييد يد مصر عن المنطقة.

٢ـ التكامل العربي ـ المصري، المناهج القانونية في مواجهة الوظيفية: فرغم قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والوطن العربي عقب كامب ديفيد، ظلت العلاقات الوظيفية قائمة متمثلة في هجرة العمالة وتحويلات المصريين من الخارج والتعاون الاقتصادي. واعادة العلاقات الدبلوماسية المصرية ـ العربية تثير ثلاث قضايا: الأولى التناقض المحتمل حدوثه بين التزامات مصر تجاه الوطن العربي والتزاماتها تجاه اسرائيل؛ الثانية تعقد الموقف العربي ـ المصري فمصر أعادت علاقتها بالبلدان العربية على اسس ثنائية وليست جماعية داخل اطار الجامعة العربية؛ الثالثة التغييرات التي طرأت على النظام العربي في اثناء العقد الماضي، حيث ولدت أدوار وقوى جديدة ومصالح جديدة على الساحة العربية.

٣ـ المثلث المصري ـ الاسرائيلي ـ الأمريكي، فرغم توثيق العلاقات المصرية ـ الأمريكية وحدوث تعاون عسكري واقتصادي كبير، فهذه العلاقة لم تكن ثنائية ابداً بل علاقة ثلاثية تمثل اسرائيل البعد الثالث فيها، فتحسن العلاقات المصرية ـ الأمريكية متوقف على علاقة مصر باسرائيل وهذا الموقف اعطى فاعلية مضافة لاسرائيل على حساب مصر.

ثم عرض هيرمان فريدريك اليتز في مقاله «مصر والولايات المتحدة الامريكية» الابعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية للعلاقات المصرية ـ الامريكية في عهد مبارك ـ ريغان.

ـ الابعاد السياسية: طرأ عدد من التغييرات التي اثرت سلباً في العلاقات المصرية ـ الامريكية، منها جمود عملية «السلام» وتوقف مباحثات الحكم الذاتي، وموقف امريكا المتهاون تجاه انتهاكات اسرائيل في المنطقة، واختلاف وجهات النظر بين مصر وامريكا حول عدد من القضايا الاخرى.

ـ الابعاد الاقتصادية: طالبت مصر ان تعامل معاملة مثل اسرائيل في موضوع المعونات الاقتصادية المقدمة من امريكا.

ـ الابعاد العسكرية: سبب برنامج المساعدات العسكرية الامريكية لمصر عدة مشاكل فقد شكت مصر من عدم كفاية كميات الأسلحة المقدمة ومن تدني مستوى تطورها مقابلة بما يقدم لاسرائيل.

وفي النهاية يرى المؤلف انه رغم ما يعتري العلاقات المصرية ـ الامريكية من توترات

فإنها لا تزال جيدة ومستقرة.

تناول نعومي شازان موضوع «التطورات الداخلية في اسرائيل» فركز على آثار كامب ديفيد في اسرائيل من عدة ابعاد: البعد الايديولوجي، الامني، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، واخيراً البعد الخارجي.

ـ بالنسبة الى البعد الايديولوجي فالصهيونية هي جوهر الايديولوجية الاسرائيلية وترى ان هناك علاقة تكامل بين اراضي اسرائيل والشعب اليهودي وأن معاهدة السلام قدمت إمكانية التمييز بين السيادة على الشعب والسيادة على الارض وبين الحكم الذاتي الاداري والتشريعي وبين السيطرة السياسية والعسكرية.

ـ اما البعد الأمني فيقوم على اعتبار الأمن القومي في قمة الاولويات الاسرائيلية وقد عززت معاهدة السلام الامن الاسرائيلي بضمانها تحييد يد مصر في المنطقة.

ـ والبعد السياسي، فان الساحة السياسية الاسرائيلية منذ اواخر الثمانينات تعاني انقسامات حادة حول العديد من القضايا القومية.

ـ أما البعدان الاقتصادي والاجتماعي، فان المجتمع الاسرائيلي مجتمع مهاجرين ينقصه التماسك الداخلي وفيه عدد من الانقسامات على اسس عرقية واثنية واسس طبقية واقتصادية واسس دينية.

ـ اما البعد الخارجي: فان بقاء اسرائيل يعتمد على العالم الخارجي ومساعداته وقد تحسنت صورة اسرائيل امام العالم عقب كامب ديفيد واعادت الكثير من الدول علاقاتها بها بعد العزلة التي كانت تعانيها عقب حرب عام ١٩٦٧.

اعتبر شيمون شامير في مقاله «وجهات النظر الاسرائيلية تجاه مصر وعملية السلام، ازدواجية الرؤية» ان السلام كان دائماً حلماً اسرائيلياً وانه كان لكامب ديفيد بعض الآثار الايجابية، مثل التخلص من التهديد المصري على الجبهة الجنوبية وانهيار الحظر العربي على التعامل مع اسرائيل وتغير طبيعة الصراع حيث يتمحور حول مسألة وجود اسرائيل بل حول شروط التسوية معها الا انها لم تبدد مخاوفها من انها الهدف الذي يسعى العرب لتدميره. ان ما توقعه السادات من ان كامب ديفيد ستؤدي الى تغيير موقف اسرائيل تجاه العرب لم يتحقق.

ثم يعرض وجهة نظر كل من تحالف الليكود وحزب العمل تجاه عملية السلام، وكيف ان الاستقطاب بين هاتين المدرستين ازداد منذ عام ١٩٦٧ عندما اصبح مستقبل الاراضي المحتلة قضية اساسية في اسرائيل. فالليكود يسعى الى تحقيق اسرائيل الكبرى على ضفتي الاردن وهذا لا يتحقق الا بالقوة العسكرية ولا يمكن التعاون مع العرب، وبالتالي فان فكرة التقسيم مرفوضة تماماً. اما العمل فقد كان ذا رؤية اكثر مرونة الى حد ما فقد قبل مبدأ وحدة الطبقة العاملة الفلسطينية ـ الاسرائيلية وبالتالي امكانية التعاون بين العرب والاسرائيليين. ورغم ما يبدو من مرونة فإن الحلول التي قدمها الحزب للمنطقة الفلسطينية كانت غير حاسمة وقاطعة ومع ذلك فقد قبل التقسيم لكونه اقل الشرور ضررا. واذا عرضنا لوجهتي نظر المدرستين بعد كامب ديفيد نجد ان الوضع لم يتغير كثيرا.

ثم يعرض شيمون شامير اوجه الخلاف بين مصر واسرائيل حول الحكم الذاتي والتطبيع والازمة اللبنانية. فبالنسبة الى مفاوضات الحكم الذاتي قدم بيغن بعض التنازلات مثل اعطاء العرب الحق في ادارة شؤونهم الادارية والحق في الاشتراك في الانتخابات المحلية في الفترة الانتقالية. لكن رغم ذلك فهو لم يتخط الخط الاحمر لحزبه، فالاتفاق يضمن لاسرائيل السيطرة

الاستراتيجية على الاراضي المحتلة. وازاء اتساع هوة الخلاف بين مصر واسرائيل حول مفهوم الحكم الذاتي توقفت المفاوضات.

حول عمليات التطبيع فإنها تفترض الحد من الدعاية المضادة واقامة علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية كثيفة بين الدولتين، هذا ما تمنته اسرائيل الا ان المصريين ادركوا ان التطبيع ما هو الا محاولة اسرائيلية للاستعمار الاقتصادي والغزو الثقافي.

ثالث اوجه الخلاف كان حول غزو لبنان عام ١٩٨٢. فمصر اعتبرت ذلك انتهاكا صارخا لروح اتفاقية «السلام» لذا جمدت التطبيع.

والمقال الاخير في هذا الجزء بقلم صمويل لويس يتناول موضوع «الولايات المتحدة واسرائيل ـ الثبات والتغير». يعرض الكاتب مدى الثبات والتغير في العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية في ادارة كارتر وريغان، فكارتر وضع قضية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي على قائمة اولوياته، اما ريغان فكان له توجه مختلف، فاسرائيل حليف استراتيجي ولها دور في تحقيق التوازن الاستراتيجي في المنطقة في مواجهة سوريا والسوفيات. لذا لم يوجه ريغان اي اهتمام للوصول الى تسوية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهي لم تكن على قائمة أولوياته كما في عهد سلفه. ولهذه الأسباب فشلت سياسة ريغان في تحقيق تقدم ملموس في عملية السلام.

اما الجزء الثاني من الكتاب فيتناول القوى الاقليمية الاخرى اطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فتناول رشيد خالدي الآثار السياسية والاستراتيجية لكامب ديفيد في منظمة التحرير الفلسطينية. فبالنسبة الى الآثار الاستراتيجية عززت كامب ديفيد امن اسرائيل على الجبهة الجنوبية بتحييد مصر واستبعادها عن المعادلة الاستراتيجية العربية ـ الاسرائيلية، وبالتالي اصبحت المنظمة اكثر ضعفا امام اسرائيل. اما الآثار السياسية فتدور حول انشغال المنظمة الكامل بالدفاع عن نفسها في لبنان ومحاولة رأب صدع الانشقاقات داخل المنظمة ذاتها.

وناقش اميل سحلية في مقاله «الاردن والفلسطينيون» الدور الاردني في الصراع واسباب اهتمام الاردن بالمشكلة الفلسطينية واسباب احجام الاردن عن التصرف باستقلالية تجاه هذه القضية. فتعامله معها متميز بالتحفظ وعدم الحسم، وهذا يعود الى موقعه الجغرا ـ سياسي واحاطته بجيران اقوى عسكرياً واقتصادياً، وهذا جعله عرضة للضغوط والاختراق الخارجي، وقد عزز هذا الوضع عوامل داخلية مثل قلة عدد السكان وضعف المواد الاقتصادية واعتماده على المعونات الخارجية.

عرض بعد ذلك تطورات الحوار الاردني ـ الفلسطيني واوجه الخلاف بين الطرفين. ثم عرض وضع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والتغييرات التي طرأت على الوضع هناك وادت الى تفجر الانتفاضة نتيجة للسياسات الاسرائيلية القمعية في الضفة وغزة والعجز العربي وتخلي مصر عن القضية الفلسطينية عبر كامب ديفيد. اما عن نتائج الانتفاضة، فقد اعطت المشكلة الفلسطينية حيوية سياسية عالية محلياً واقليمياً ودولياً، واجبرت الادارة الامريكية على الاهتمام بالمشكلة مرة اخرى بعد تجاهل طويل، وادت الى حدوث انقسامات في المجتمع اليهودي والامريكي حول معاملة اسرائيل الوحشية للفلسطينيين.

ثم تناول غسان سلامة موضوع «السياسات العربية ـ العربية» محاولا التحليل والمقارنة بين الواقع العربي في الخمسينات والستينات وفي الثمانينات. ففي عقدي الخمسينات والستينات كان التيار الايديولوجي القومي على اشده وكانت مصر

تلعب دور الريادة في المنطقة، وكان الوطن العربي منقسماً على اسس ايديولوجية بين بلدان تقدمية وبلدان محافظة. اما عقد الثمانينات فقد شهد ملامح عدم التكامل العربي بعد استبعاد مصر، المركز، في اعقاب كامب ديفيد، وعدم قدرة البلدان العربية الاخرى على وضع استراتيجية جديدة للتعامل مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ويرى المؤلف ان عودة مصر الى الصف العربي لا تعني عودتها الى دورها القيادي في الوطن العربي.

الجزء الثالث من الكتاب يتناول دور القوى العظمى في الصراع ـ العربي الاسرائيلي في مقالتين: الأولى عن «السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي» بقلم وليم كوانت حيث يعرض فيها جهود ادارة ريغان لتسوية الصراع مستخلصاً انه مقارنة بعقد كامب ديفيد فان العقد الذي تلاه لم يشهد تطوراً ملموساً في عملية السلام، وذلك لعدة اسباب، اولها ان البعد المصري ـ الاسرائيلي من الصراع كان من السهل حله فمصر قادرة على التصرف باستقلالية عن الاجماع العربي؛ وثانيها ان اسرائيل لم تعد تواجه ضغوطاً كبيرة تجبرها على الوصول الى تسوية بعد تحييد مصر وتعزيز امنها. اما بالنسبة الى العرب فرغم معارضتهم لكامب ديفيد فإنهم عجزوا عن مواجهة اسرائيل من دون مصر ولم يتفقوا على صيغة للتفاوض مع اسرائيل.

اما المقالة الثانية فتناول فيها ايفجين بريماكوف «السياسة السوفياتية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي» عارضاً مصالح الاتحاد السوفياتي الامنية والاقتصادية والسياسية في المنطقة التي تدفعه الى التأكيد على ضرورة الوصول الى تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي وتحقيق الاستقرار في المنطقة. ولكي يتم الوصول الى تسوية سلمية شاملة يعتبر انه يجب التوفيق بين مصالح جميع اطراف الصراع؛ والاعتراف بمحورية المشكلة الفلسطينية في الصراع ومنح الفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم باقامة دولة فلسطينية لهم؛ والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين؛ والاعتراف بحق كل دول الشرق الاوسط في الوجود واهمية الحفاظ على المنطقة بعيداً عن مجال المواجهة الامريكية ـ السوفياتية.

اما الجزء الاخير من الكتاب فيضم مقالا واحدا وضعه هارولد ساندرز حول «رؤية مستقبلية لعملية السلام»، وهو يعتبر ان خبرة كامب ديفيد ادت الى حدوث تغييرات في بيئة عملية السلام، وهذه التغييرات تتمحور حول عاملين: الخبرة العملية في التفاعل؛ والتغير في الادراكات.

ويعتبر ان حدوث قدر من التفاعل بين اطراف الصراع ادى الى تغيير ادراكات صانعي القرار. فعقب عام ١٩٦٧ مثلا أعلن القادة العرب في قمة الخرطوم اللاءات الثلاث: لا سلام مع اسرائيل، لا اعتراف بها، لا مفاوضات معها. وفي قمة فاس عام ١٩٨٢ قبل العرب اللاءات الثلاث. لكن الكاتب يرى انه رغم ايجابيات التفاعل، فإنه ما زالت هناك عوائق امام عملية السلام، فما زالت اسرائيل منقسمة الرأي بشدة حول مستقبل الدولة اليهودية. كما ان الفلسطينيين منقسمون حول اسلوب التعامل مع اسرائيل. وعلى الجانب الآخر فإن البلدان العربية تحدد مواقفها طبقاً لمصالحها الخاصة.

ثم يطرح بديلين للعقد المقبل، الاول هو التقسيم، الا انه يرى ان هذا البديل فات اوانه فاسرائيل ترفضه والعرب لم يستثمروه في الوقت المناسب؛ الثاني هو اقامة دولة علمانية ثنائية القومية. وفي النهاية يرى ساندرز أن مستقبل عملية السلام في العقد المقبل يعتمد على تحديد عوائق الوصول الى تسوية سلمية شاملة للصراع العربي ـ الاسرائيلي □

تاتيانا تيخونوفا

ساطع الحصري: رائد المنحى العلماني في الفكر القومي العربي

ترجمة توفيق سلوم

(موسكو: دار التقدم، ١٩٨٧)، ٢٠٣ ص.

أحمد محمد النهير

كاتب عربي من سوريا.

منذ منتصف القرن الحالي أخذ الاستشراق السوفياتي يولي قضايا الوطن العربي، اهتماماً متزايداً بالبحث والتحليل من وجهة نظر المنهجية الماركسية ـ اللينينية، بأسلوب مبسط، وموجه إلى دائرة واسعة من القراء. ومن هذا المنظور أعدت الباحثة السوفياتية تاتيانا تيخونوفا كتاباً عن آراء ومواقف الحصري العملية، التي كان لها بالغ الأثر في قيادة وتوجيه الوعي القومي العربي المتنامي منذ مطلع هذا القرن، وقد صاغ أول نظرية علمانية متكاملة في القومية العربية. وتؤكد الباحثة في مقدمة الكتاب أن فكرة الوحدة العربية لعبت دوراً مهماً وفعالاً في تنامي حركة التحرر العربي ضد السيطرة الامبريالية، ولا تزال أحد أهم العوامل الرئيسة في حياة العرب المعاصرة (ص ٧). إن التحولات الاقتصادية تمخضت عن تغيرات في البنى الاجتماعية، استنهضت للعمل السياسي جماهير واسعة من السكان، وقد قدَّر لينين نهضة الشرق القومية، فنوّه بتقدمية «استيقاظ الجماهير من السبات الاقطاعي، ونضالها ضد كافة ألوان الاضطهاد القومي، وكفاحها من أجل سيادة الشعب، من أجل سيادة الأمة» (ص ٨). لقد كان الحصري واحداً من المفكرين القلائل الذين يعون ضرورة توحيد جميع فصائل التحرر الوطني، ويدركون أن التيارات الفكرية السائدة آنذاك في الوطن العربي، تقف عائقاً على طريق المسيرة الوحدوية. ومن زاوية أهمية صياغة خطة ايديولوجية جديدة للحركة التحررية، كان ينظر إلى الامكانات الكبيرة التي تنطوي عليها الفكرة القومية في معركة النضال مع الامبريالية (ص ١٠).

تعتمد الباحثة مبدأ التاريخية في تقويم آراء الحصري النظرية، رؤيتها في حركتها وديناميتها، وفي ارتباطها بالظروف السياسية الملموسة، وبالمراحل المعينة من الحركة التحررية العربية. اضافة إلى أن المبادىء اللينينية في دراسة النزعة القومية، تسمح باستجلاء العلاقة بين الجانبين التقدمي والمحافظ في ابداع الحصري على امتداد مختلف مراحل نشاطه، وبالوقوف على ارتباطها الوثيق بعمليات تطور البلدان العربية الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (ص ١٥ ـ ١٦).

يضم الكتاب مقدمة وأربعة فصول. تناولت

المؤلفة فيها ما يلي: حياة الحصري وأعماله؛ مقومات الأمة؛ الوحدة والقومية العربية بين النظرية والتطبيق؛ نحو رؤية جديدة للتاريخ والمجتمع والثقافة.

تناولت الباحثة في الفصل الأول **حياة الحصري وأعماله**، وقسمت حياته إلى قسمين:

١ ـ النشوء والتكوين في ظل الامبراطورية العثمانية من عام ١٨٨٠ إلى ١٩١٩. وأبرز سمات هذه الفترة، وجود تيارين فكريين متصارعين، هما: الجامعة العثمانية، والوحدة الاسلامية. الأول، يُعنى بالمساواة بين جميع مواطني الامبراطورية، بغض النظر عن الدين والعرق، وهذا يعكس رؤية برجوازية للدولة أكثر تقدماً، مقابلة بأفكار الوحدة الاسلامية ذات المنحى الاقطاعي. وفي جو الصراع بين هذين التيارين تكونت آراء الحصري (ص ١٨). ثم تعرض المؤلفة التركيب الاجتماعي لأسرته، وطرائق تعلمه وتخرجه من المدرسة الملكية باستنبول إحدى «بؤر الاختمار الفكري»، حيث تعرّف فيها على الأفكار الليبرالية ـ الغربية، والديمقراطية ـ البرجوازية. ثم تُحلل الواقع الاجتماعي والفكري، والتفاعلات السياسية، والنزاعات على الساحة المحلية، فتؤكد على تأثره بنظريات الأمة والدولة، لـ رينان، وفيخته، وكانط، وهيغل. ثم تضيف أن نقطة الانعطاف في حياة الحصري كانت إنهيار الامبراطورية العثمانية. والضربة الارهابية التعسفية التي وجهها جمال باشا السفاح إلى العناصر العربية هي التي دفعت الحصري إلى مغادرة الأرض التركية بعد انتهاء الحرب لينضم إلى الركب القومي العربي.

٢ ـ الانضمام إلى العناصر العربية القومية بدمشق عام ١٩١٩. بدأ بطرح عدد من الأفكار التي قامت فيما بعد في صلب نظريته في العروبة، وساهم في رسم سياسة سوريا آنذاك. إلّا أنه بعد دخول الجيوش الفرنسية إلى دمشق غادرها إلى الحجاز ومن ثم إلى العراق، ومنها إلى مصر لدراسة نظم التربية لينفذ النهج الاصلاحي التربوي في العراق، فاصطدم بالادارة البريطانية، حيث أقصي مراراً عن ادارة نظام التعليم (ص ٢٨). لقد جابه الحصري في تلك الفترة سياسة التفرقة القومية والطائفية التي أفرزتها الادارة البريطانية في العراق. هذا من جانب، ومن جانب آخر لم تكن معارضة السلفيين أقل ضراوة، فخرج من العراق إلى لبنان، ودرس مقدمة ابن خلدون وردّ على المشككين حول العلّامة في الأدبيات الأوروبية والغربية.

وفي عام ١٩٤٤ لبّى دعوة حركة التحرر الوطني في سوريا لوضع برنامج لإصلاح التعليم فيها، فوضع ستة عشر تقريراً عن حالة المعارف في سوريا، كان الهدف منها تعريب المدرسة السورية، وتعزيز التربية القومية، فاصطدم مع السلفيين والغربيين ثم استقال وسافر إلى لبنان ومنه إلى مصر، حيث تبدأ المرحلة المهمة في حياته الفكرية، فكرّس باقي حياته للتنظير في المسألة القومية باعتبارها قضية العرب المصيرية.

وفي الفصل الثاني تتناول المؤلفة مقومات الأمة في نظرية الحصري، فترى أن مفهوم الأمة العربية الواحدة يشكل محور تلك النظرية. إن إبراز الثابت والمتحول في فكر الحصري، والنظر إلى العناصر المتحركة فيه في ضوء تغير الشروط التاريخية، وتبدل ظروف صراع الفكر السياسي في الوطن العربي، يتيحان الوقوف على النزعة الأساسية والمراحل الرئيسة في تطور آرائه.

وحدة اللغة: ينطلق الحصري في نظريته من تعريف الأمة بأنها كائن عضوي له حياته وشعوره، فاللغة حياة الأمة والتاريخ شعورها، وهما «العاملان الأصليان اللذان يؤثران

اشد التأثير في القوميات» إلاّ أنه يرجح عامل اللغة ويعطيه أهمية خاصة لأن «الأمة تستعيد وعيها وشعورها بالعودة إلى تاريخها القومي... ولكن الأمة إذا فقدت لغتها تكون عندئذ قد فقدت الحياة ودخلت في حياة الأموات» فالحصري ـ برأي تيخونوفا ـ يستبعد وحدة «الأصل» من مقومات الأمة، ويعتبر اللغة «اهم الروابط المعنوية» وحجته في ذلك «أن وحدة اللغة توجد نوعاً من الوحدة في التفكير وفي الشعور... ونستطيع أن نقول لذلك: انها أقوى الروابط التي تربط الأفراد بالجماعات». وتجد الباحثة أن الحصري الذي يقتصر في تعريفه للأمة على المؤشرات المعنوية، يؤكد أن المجتمع البشري «لا يخضع لقوانين الزمان والمكان والمادة» وبذلك يرد الأمة أساساً إلى الوحدة اللغوية، مجارياً النظرية الألمانية في اللغة (ص ٤٥). كما أنها ترى في اختياره تعريف الانسان بأنه «حيوان ناطق» أنه يطابق بين القدرة على الكلام وبين اللغة كظاهرة اجتماعية معقدة، دون تتبع لمراحل نشوئها وتطورها في مجرى الممارسة البشرية، لذلك كانت نظرته إليها بمعزل عن ممارسة الانسان العملية، تكتسب طابع قوة صوفية غيبية (ص ٤٦). ومن هذه الزاوية ترجّح المؤلفة أن الحصري عندما أخذ ببعض موضوعات رينان، كان يهدف بالتدليل على أن العواطف والأفكار المشتركة بين الناس الذين يتكلمون لغة واحدة، أقوى وأمتن من التي تتكون بين البعض الذين يتكلمون بلغات مختلفة. وتضيف الباحثة: «إن الحصري لا يتطرق إلى مسائل أصل اللغة، وبذلك يتعذر القول بأنه جاء بنظرية متكاملة في اللغة كمقوم للأمة»(ص ٤٧). وتخلص إلى أن الهاجس العلمي أوقعه في الانتقائية، فاتكأ على حجج شبيهة بما في نظريات الفلسفة الأوروبية الغربية المتعلقة بتحليل تكوّن الأمم، وراح يحاول تطبيقها على ظروف البلدان العربية (ص ٤٨)، ومن ثم ترى أن الحصري لم يتخل عن التوجه المثالي القائم في صلب الايديولوجية الدينية، فأحلّ اللغة محل الدين، وراح يبشر بدين جديد: **دين العروبة**.

وحدة التاريخ: الأساس الثاني عند الحصري في تكوين الأمة وبناء القومية، انه وعي الذات التاريخي الذي ينعكس في الشعور النفساني العاطفي بالوحدة في الماضي. ووحدة التاريخ هذه لا يراها بالضرورة «الوحدة التامة في جميع ادوار التاريخ» وإنما «الوحدة النسبية والغالبة التي تتجلى في اهم صفحات التاريخ» التي أوجدت تقانة الأمة الأساسية، وأعطتها لغتها الحالية، وطبعتها بطابعها الخاص. وترى تيخونوفا أن وحدة التاريخ تعني عند الحصري، عاملاً مفتوح الأبواب للتأثير الذاتي فيه، ويتعزز طرداً مع هذا التأثير (ص ٤٩). أما الأداة الرئيسة في تعزيزه فهي نشر المعارف التاريخية «لأن المعلومات التاريخية تمتاز عن سائر المعلومات البشرية بالتأثيرات العميقة التي تحدثها في الشعور القومي والوطني، وبالأدوار المهمة التي تقوم بها في تكوين القومية والوطنية». وتعتقد تيخونوفا أن الحصري، قد كرّس العديد من صفحات أعماله النظرية، لتاريخ أوروبا بهدف واحد، هو البرهان، في ضوء مثال البلدان الأوروبية على قانونية الحركة القومية وضرورة توحيد جميع الشعوب العربية، الذي يرى فيه عملية طبيعية وبالتالي حتمية وأكيدة (ص ٥٠).

وحدة الدين: أشاد الحصري بدور الدين عامة في تكوين الأمم، وإضافة إلى أن اللغة ـ عنده ـ هي روح الأمة، والتاريخ شعورها، يجد أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ذلك تأثيراً واضحاً «واهم هذه العوامل، هو الدين، لأن الدين يمثل نوعاً من الوحدة في شعور الأفراد الذين ينتمون إليه... فهو من اهم الروابط الاجتماعية التي تربط الأفراد بعضهم ببعض، وتؤثر بذلك في سير السياسة والتاريخ». وترى الباحثة أن الحصري على الرغم من أنه كان علمانياً منذ البداية، إلاّ أنه كان يعتقد بجدوى استخدام الاسلام واحداً من مقومات الرابطة القومية (ص ٥١) إلاّ أنه قصر ذلك فيما بعد على «الأديان القومية». أما «الأديان العالمية» كالإسلام والمسيحية فإنها «تخلق نوعاً من الجو

الأممي» ويكون أصحابها «كثيراً ما يميلون إلى معارضة القوميات». ومع ذلك تجد المؤلفة أن تغير نظرة الحصري إلى الدين كعامل من عوامل القومية يعود في المقام الأول إلى الجو الفكري والسياسي الذي ساد البلدان العربية حينذاك، وأنه وجد في التمايز عن الرابطة الاسلامية والحركات الداعية إلى نظام الخلافة، سبيلاً لاجتذاب أولئك المثقفين العرب، الذين أدركوا أهمية العصرنة، وخطر الارتداد إلى السلفية، ولشدهم إلى معسكر أنصار الوحدة العربية، وأن الاسلام والقرآن أداة فعالة في تكوين وحدة العرب اللغوية والمحافظة عليها، وبالتالي على كيان الأمة. ومع ذلك يجد أن فصل الدين عن الدولة نتيجة قانونية وحتمية لتطور المجتمع في مرحلة تاريخية معينة، وتستنتج تيخونوفا «ان البحث النقدي يقوم به الحصري على عدة أصعدة:

١ ـ إن تأسيس نظرية الأمة العربية الواحدة والقومية العربية، كتيار متميز من الرابطة الاسلامية والجامعة العثمانية، كان لا بد من أن يدفعه إلى دراسة دور الاسلام والدين في تكوّن الأمة.

٢ ـ إن الصراع مع التيارات الايديولوجية المذكورة، كان يدفعه أحياناً للقول بالإسلام ديناً قومياً للعرب.

٣ ـ إن التصدي للتيارات الداعية إلى نظام الخلافة كان وراء وقوفه ضد استخدام الاسلام كايديولوجية سياسية» (ص ٥٢).

وحدة الأرض: ترى تيخونوفا أن الحصري أعاد النظر في تقويم دور وحدة الأرض (الاتصال الجغرافي) كواحد من عوامل القومية، وسحب اعترافه بأهمية هذاالعامل، وانتقل فيما بعد إلى إنكاره إنكاراً تاماً «لو سلمنا بوجوب اعتبار الأرض المشتركة او الأرض المعلومة من مقومات الأمة الأساسية، لترتب علينا أن ننكر وجود الأمة العربية، كما يترتب علينا ان نضفي صفة الأمة على أهالي كل دولة من الدول العربية على حدة» ومع ذلك تقول المؤلفة «إن تغير موقف الحصري من هذه القضية، قد نبع من اعتبارات تكتيكية، ولم يأتِ حصيلة تبدل مواقفه الفلسفية» (ص ٥٩) وفي موقع آخر تقول أيضاً: إن الحصري الذي استبعد عامل الاتصال الجغرافي من بين مقومات الأمة انطلاقاً من اعتبارات عملية، لم يبقَ متسقاً في طروحاته، وان ظل على تجاهله لدور هذا العامل في تحقيق الوحدة العربية. ففي مقالة «أمنية الوحدة» عام ١٩٥٩ يعترف بأن للرابطة الجغرافية بالذات الدور الأول في تحقيق الهدف المنشود ـ الوحدة العربية (ص ٦٠).

الطابع الاقتصادي: تجد المؤلفة أن الحصري ينفي نظرياً كون عامل الوحدة الاقتصادية واحداً من عوامل القومية، لكنه يعترف عملياً بالدور المهم للعامل الاقتصادي في تكون الجماعات البشرية كلها. وهذا التناقض ـ برأي المؤلفة ـ يعود إلى نظرته الأحادية الجانب إلى مسألة العلاقات الاقتصادية، وإلى غياب الموقف التكتيكي في تقويم التناظرات النابعة من الاقتصاد، فصورها ظواهر: عابرة، ذاتية، ونسبية، وثانوية، بالنسبة إلى الرابطة القومية، ذات الطابع الموضوعي الدائم (ص ٦٨).

وفي الفصل الثالث تبحث تيخونوفا في الوحدة القومية العربية بين النظرية والتطبيق: فتجد الحصري يرى أن القومية العربية هي ايديولوجية حقة، وطبيعية في النضال، من أجل الاستقلال السياسي، كما أنه تنبأ بانتصارها على الايديولوجية الدينية المميزة للعصر التاريخي السابق على مبدأ القوميات، وأن نشوء الحركات القومية، يقوم في الميل لاثبات حتمية وطبيعة هذه العملية في التاريخ العالمي. فإن الأمة كشكل طبيعي لاجتماع الناس، تبدأ بوعي وحدتها، وتسعى إلى تحقيقها سياسياً. ثم تؤكد الباحثة أن الآراء التي تؤدي إلى القول بتعذر الجمع بين الايديولوجية القومية والدين، تمثل منحى جديداً في الفكر العربي غير الماركسي (ص ٧٤). إن البحث في عوامل نشوء الفكرة القومية في الوطن العربي جعل الحصري يتتبع تاريخ تطور الوعي القومي في البلدان

العربية تتبعاً مفصلاً ومتعدد الجوانب ـ فتدل المادة التاريخية التي يوردها على ظهور الأفكار القومية في الوطن العربي ـ قد تسارعت وتائره نتيجة اصطدام الوطن العربي بالغرب الرأسمالي، مما عزز تحلل البنى الاقتصادية والاجتماعية التقليدية في الامبراطورية العثمانية، وتشكل البرجوازية العربية. كما أن ثورة محمد علي، التي أوجدت دولة عربية عصرية قائمة في بلاد عربية، فسحت بذلك ميداناً واسعاً، لقيام نهضة فكرية، وأدبية عربية (ص ٨٠). وهكذا فإن نظرة الحصري إلى القومية على أنها حصيلة تطور النزعات الاجتماعية الفكرية الصرفة، غير المرتبطة بعوامل البناء التحتي، تجد المصلحة بالاصلاحات، قد صارت أساساً واقعياً، للتقارب بين الجماعتين الرئيستين: العرب المسلمين، والعرب المسيحيين؛ وأن مبشري القومية العربية الأوائل كانوا من المسيحيين، الذين تثقفوا بالثقافة الغربية، ونظروا إلى تاريخ العرب نظرة عصرية، وتوصلوا إلى حقيقة أن الحضارة العربية لم تكن دينية بحتة. وبذلك تجد تيخونوفا أن الحصري قد ربط التفكير القومي، ربطاً مباشراً بالنزعة العلمانية، حيث جاء فهم الحصري للحركة القومية، على أنها حركة سياسية بطبيعتها، وبالتالي غير مرتبطة بالدور الأساسي للعامل الديني، انجازاً مهماً للفكر الاجتماعي، ساعد على توطيد المنحى العلماني في مسيرة العرب نحو وحدتهم.

لقد اعتبر الحصري أن ممثلي البرجوازية المحلية، يأتون في طليعة هؤلاء المنتفعين من التجزئة، كما أنه وقف على اختلاف مواقف فئاتها من فكرة الوحدة، سواء المتوجسة منها عن منافسة برجوازية باقي الدول، أو برجوازية البلدان الأكثر تطوراً، التي ترفع شعارات العروبة، لتغطية نزوعها نحو التوسع الاقتصادي في الوطن العربي. وفي ضوء هذا المؤشر ترى المؤلفة، أن الحصري ينوه إلى جماعة أخرى من خصوم الوحدة العربية، وهم الزعماء والحكام والساسة، الذين ترتبط مصالحهم ومنافعهم بالأوضاع السياسية القائمة (ص ١٠١). كما أنه حدد نزعتين في الوطن العربي من الوحدة العربية: **الأولى**، تقوم في الانفصال الرسمي للحكومات، أو تأتي حصيلة الأعمال الإمبريالية، حيث تباعدت البلدان العربية بعضها عن الأخرى في مجرى النضال ضد الاستعمار؛ **والثانية**، نزعة التقارب العضوي للجماهير الشعبية العربية.

لقد تصدى الحصري بعنف لخصوم القومية العربية، دعاة النزعة الفرعونية، والانتماء إلى رابطة البحر الأبيض المتوسط، والرابطة الاسلامية. اضافة إلى ذلك، سلط الأضواء على جامعة الدول العربية، التي أصبحت مسرحاً لمختلف الصراعات والنزاعات، وتذبذب البرجوازية الوطنية، التي عبرت الجامعة العربية عن مصالحها، كما كان يحول دون اتخاذ موقف موحد معاد للامبريالية (ص ١١٨)، لكنه ربط آفاق الوحدة العربية بالأنظمة الثورية المعادية للامبريالية. وفي معرض تحليله لتجربة الوحدة بين مصر وسوريا، يحدد العوامل التي قربت بين البلدين، فيشير إلى أن الواقع السياسي في البلدان المجاورة، التي اندفعت إلى معارضة الوحدة، بأحلاف معادية لها، أقامتها الامبريالية، والبرجوازية الوطنية، لعب دوراً مهماً في تفتيت عرى هذه الوحدة، نتيجة عدم نضج البنى الاجتماعية والسياسية، وأن العامل الرئيس لنجاح الاستعمار في ضرب الوحدة، هو أن القوميين لم ينشطوا في التصدي للاشاعات المعادية وتفنيدها (ص ١٢٧).

أما في الفصل الرابع الذي جاء بعنوان «نحو رؤية جديدة للتاريخ والمجتمع والثقافة»، تجد الباحثة أن الحصري يصور التاريخ بمثابة وعي الأمة وشعورها، ويرى أن المدخل

المطلوب لكتابة التاريخ العربي، ينطوي على الأخذ بالمناهج والطرائق العلمية المعاصرة، والاهتداء بالمصالح القومية، والتخلي عن الأسلوب القديم في كتابة التاريخ، فدعا إلى أخذ مناهج الأوروبيين العصرية دون استنتاجاتهم، وفضح الجوهر الرجعي للنظريات العنصرية المدعوة لتبرير سيطرة الدول الامبريالية على المستعمرات.

وفي معرض تحليل الباحثة لمقالته «نظرات عامة إلى الاستعمار الأوروبي» ومؤلفَيه **يوم ميسلون** و **البلاد العربية والدولة العثمانية** ترى أنه بذل عناية خاصة، لفضح سياسة الدول الامبريالية إزاء الوطن العربي، فاعتبر هذه السياسة سبباً رئيساً في التجزئة السياسية للبلدان العربية، وعاملاً مهماً في تغذية النزعات الانفصالية المعارضة للوحدة العربية، لأن الوحدة أسلوب وأداة للحفاظ على الوجود القومي العربي، في ظروف الضغط الدائم الذي تمارسه الامبريالية على الأمة العربية. كما أنه فضح طبيعة النهب الملازمة للدول الرأسمالية، وأن تأجيج النزاعات الدينية كان إحدى الأدوات السياسية التي استخدمتها الدول الامبريالية، لترسيخ نفوذها في البلدان العربية.

إن تسليط الضوء على المشكلات الاجتماعية والسياسية، يتوقف أساساً على مدى ارتباطها بالتعليم والتربية. ومن هذه الرؤية أدرك الحصري الارتباط بين التقدم التقني وأسلوب الانتاج وشكل العلاقات الاجتماعية. أما طوباوية الجمع بين نجاحات الثورة العلمية التقنية والمؤسسات الاجتماعية، فهي تمثل أحد انجازات الحصري، وأن آراءه في هذا المنحى، قد مارست تأثيراً ملحوظاً في مذاهب «الاشتراكية العربية» و «الاشتراكية الاسلامية» (ص ١٥٣).

وبعد الحرب العالمية الثانية، أخذ يولي الاشتراكية اهتماماً متزايداً، ومنذ ذلك الحين ارتسمت في أعماله ملامح الانعطاف نحو ادراك ضرورة اجتذاب الجماهير العريضة إلى العمل السياسي النشيط، والقيام بتحولات اجتماعية جديدة. وجاءت تصوراته حول السياسة الخارجية واضحة تماماً، فعمم نتائج خبرته المريرة بالسلطات الاستعمارية على ميدان السياسة الخارجية ككل، معتمداً في ذلك ـ كما تقول تيخونوفا ـ مبدأين هما: النهج الموحد في السياسة الخارجية شرط ضروري لمقاومة الأطماع الاستعمارية، والمراعاة الدائبة لخطر الثقة بالدول الكبرى. إضافة إلى الأهمية الكبيرة التي أولاها لمسألة تعريف الرأي العام العالمي بجوهر الصهيونية، وأهدافها الامبريالية (ص ١٦٣ ـ ١٦٤). وكان يرى أن السيطرة الثقافية التي تمارسها بلدان الغرب الامبريالية، تشكل خطراً جدياً على الثقافة القومية، وعلى الوجود القومي العربي، وهذا الخطر يتمثل في رواج التيارات، والنزعات الاقليمية، بسبب الفوارق بين نظم التعليم، واتجاهات الثقافة. وهو يقول إن الشرط الرئيسي لحيوية الثقافة، شعبيتها، بعيداً عن التقوقع والانعزال عن الثقافات الأخرى، ولذلك أكد على دور الأدب والفن كسلاح ايديولوجي، وكوسيلة من أهم وسائل التنشئة الوطنية. وترتبط مشكلة الوحدة الثقافية عند الحصري بمهمة اصلاح وتوحيد نظم التربية والتعليم في مختلف البلدان العربية؛ ومن هذا المنطلق عمل على محورين: نشر المعارف العلمية؛ وغرس الروح القومية (ص ١٧٧). وهذا الإصلاح يعتمد على معيار الاقتباس المناسب «معرفة الأصلح والأنسب»، وسمة التربية عنده لها منحى اجتماعي «التربية الاجتماعية». إن التربية الرامية لتحقيق هذا الهدف، يجب أن تعمل على تطوير مقدرات الشخصية، ومؤهلاتها. ويقترح في مواجهة النظرة التقليدية تكوين

وتطوير الخصال الايجابية الفعّالة، أي البحث عن شخصية تجمع «أفضليات» الحضارة الغربية والثقافة الشرقية.

وبهذا تكتمل الدائرة التي رسمتها الباحثة السوفياتية، حول هذا المفكر العربي العظيم، دون تخطٍ للحدود التي أشار إليها لينين «إن تقييم المآثر التاريخية لا يكون في ضوء ما لم تقدمه الشخصيات التاريخية بالمقارنة مع المتطلبات الحالية، بل في ضوء ما قدمته من جديد بالمقارنة مع أسلافها».

وأخيراً يمكن القول: إن هذا الكتاب، يعتبر بحد ذاته، دراسة موضوعية جادة لفكر الحصري، جاءت أكثر عدلاً وانصافاً من الدراسات الاستشراقية الغربية، التي لا تتخلى ـ في معظم الأحيان ـ عن نظرتها الدونية للشرق عامة، وللشرق العربي بوجه خاص.

ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى بعض الملاحظات العامة حول الكتاب:

أ ـ الدراسة لم تكن متوازنة في شمولها، فالباحثة مرت على الجوانب المركزية في نظرية الحصري مروراً عابراً، بينما توسعت أكثر في الجوانب العملية الأخرى، ولا أعتقد أن اعدادها لدائرة واسعة من القراء سبب جوهري في ذلك، وعليه يمكن القول بأن محاولة تيخونوفا رسم «لوحة عامة لنظرية الحصري» لم توفق إلى إظهار معالمها الحقيقية بالاتساق نفسه.

ب ـ اكتفت الباحثة على سوق آراء الحصري في معظم الأحيان، دون تعليق أو مناقشة تذكر، وإن وجدت، فهي لا تتناسب وما يطرحه من أفكار.

ج ـ في مقدمة الكتاب تعلن المؤلفة عن «رفضها التصور الشائع في الدراسات الغربية الذي يرد نشوء الايديولوجية القومية المعاصرة بالبلدان النامية إلى النقل المباشر للأفكار الغربية» (ص ١٦) ومع ذلك تقول في معرض مناقشتها لعامل اللغة عند الحصري: «ومن هذه الزاوية فإن ثمة بعض الشبه بين نظرة الحصري إلى أصل اللغة وبين نظرية الفيلسوف المثالي ارنست رينان» (ص ٤٦). وفي مكان آخر تقول: «لقد كرس الحصري العديد من صفحات أعماله النظرية... لتاريخ أوروبا بهدف واحد، هو البرهان، في ضوء مثال البلدان الأوروبية على قانونية الحركة القومية» (ص ٥٠) والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو: إلى أي مدى رفضت تيخونوفا تصور الدراسات الغربية تلك؟

وفي الختام لا بد من التنويه إلى أن هذه الملاحظات لا تقلل من أهمية الكتاب بأي حال من الأحوال □

نـدوة «مجلس التعـاون العربي»

القاهرة، ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨٩

طارق الغندور

مساعد باحث في مكتب مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة.

منذ فترة ليست بعيدة والمنطقة العربية تموج بالأحداث التي كان لها من التأثيرات ما أدى إلى تغيير ملامحها، بدءاً بالانتفاضة الفلسطينية ومروراً بتوقف حرب الخليج وصولاً إلى تلك الصورة من الصيغة الجديدة للعمل العربي المشترك والمتمثلة في ظهور «التجمعات الاقليمية» التي وجدت تعبيرها في قيام «اتحاد المغرب العربي» و «مجلس التعاون العربي» إضافة إلى «مجلس التعاون الخليجي».

فالمنطقة العربية تعيش اليوم مرحلة التجمعات الاقليمية، ومطروح الآن عدد من التساؤلات حول هذه التجمعات، هل هي ظاهرة صحية أم مرضية؟ بمعنى هل هي رد فعل لما يحدث في عالم اليوم من حيث الاتجاه إلى عصر التكتلات الكبرى؟ أم أنها نتيجة ضعف النظام العربي، أو سبب لهذا الضعف؟ وبناءً على هذا، هل تعتبر تدعيماً لهذا النظام أم أنها خصم له؟ وماذا عن علاقة هذه التجمعات بالجامعة العربية؟ هل هي بديل عنها؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي فكيف يمكن التنسيق بين هذه التجمعات بعضها مع البعض الآخر، وبينها وبين الجامعة العربية؟ وماذا عن الحوار العربي مع مختلف التكتلات الدولية؟ وما هو مصير القضايا القومية العربية الكبرى؟

ولما كان مجلس التعاون العربي يضم أكبر تكتل سكاني عربي وفيه مناطق جغرافية على حدود تماس مع اسرائيل، ويشرف على أهم الممرات العربية الاستراتيجية، ويضم داخله امكانات اقتصادية وموارد طبيعية كبيرة، إضافة إلى الشعور بعنصر المفاجأة التي صاحبت قيامه، فقد أحاطه كل هذا بمناخ مثير للجدل في محاولة للوصول إلى معرفة دوافعه وأهدافه ومغزى توقيته؟

فإذا كان ـ كما أُعلن ـ تجمعاً اقتصادياً، فمطروح تساؤلات حول المنطق الاقتصادي وراء قيامه، وما هي قواعد وآليات السوق فيه؟ وما هي انعكاساته على أوضاع التبادل التجاري والاقتصادي بين أقطاره؟ وهل يضيف جديداً للاتفاقات الثنائية بَينها، ومن ثم هل هناك حاجة ضرورية إلى وجوده؟ وإلى أي مدى يمكن أن يساعد هذا التجمع أقطاره ـ أصحاب أعلى مديونية في الوطن

العربي ـ على الخروج من أزماتها الاقتصادية؟

وعلى الجانب الآخر وهو الجانب السياسي، هناك أيضاً العديد من التساؤلات حول اختلاف طبيعة نظم الحكم في أقطار المجلس، وإلى أي مدى يمكن أن تؤثر هذه الاختلافات في مسيرة عمل المجلس؟ ومدى تأثيرها في الديمقراطية وحقوق الإنسان في أقطار المجلس؟ وما هي ردود الفعل الاقليمية والدولية إزاء قيامه؟

حول كل هذه التساؤلات ـ وغيرها كثير ـ دارت مداخلات ومناقشات الندوة التي أعد لها ونظمها مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، والتي عُقدت في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨٩. وقد نجح المركز في حشد جمع كبير من الاقتصاديين والسياسيين والمهتمين بقضايا العمل العربي المشترك والمشتغلين فيه لفترات طويلة، وذلك في بداية جولة أولى لمناقشة صريحة حول «مجلس التعاون العربي» يتلوها ـ كما ذكر علي الدين هلال مدير المركز ـ جولات أخرى في بقية عواصم أقطار المجلس لاستكمال المناقشة حول هذا الموضوع.

وقد استهل الندوة **أحمد الغندور**، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ورئيس مجلس إدارة المركز، حيث أشار إلى توقيت قيام المجلس من كونه جاء تالياً لنوع من الوفاق بين أغلب أقطاره في مواجهة تحديات عسكرية وسياسية تمثلت في الحرب العراقية ـ الايرانية، إضافة إلى التحدي الذي تواجهه القضية الفلسطينية. وعلى هذا لا بد من تحديد المشاهد المختلفة التي تساعد على تحول المجلس من وثيقة مكتوبة إلى واقع عملي ملموس لكي يكتب له النجاح.

وأشار الغندور إلى أننا قد عرفنا من المواثيق ما لا يقل طموحاً عن ميثاق المجلس الحالي، وعرفنا من التحديات ما لا يقل عن تلك التي يواجهها، ومن هنا فعلينا أن نتبع في تحقيق الأهداف منهجاً علمياً واضحاً يكون محوره النفع الصافي لكل من أقطار المجلس. إذ إن هذا النفع الصافي هو الذي يولد اقتناع الشعوب بأهميته وجدواه، وبغير هذا الاقتناع لن يحقق المجلس أهدافه.

وبعد ذلك تحدث **علي الدين هلال**، مدير المركز، فأوضح أن مناقشة «مجلس التعاون العربي» من مختلف جوانبه حيث الاحتمالات والامكانات والقدرات، وكذلك المناقشة الصريحة للهواجس والمخاوف والعقبات، إنما تأتي من منطلق الحرص على المجلس والرغبة في تدعيمه وتطويره. وقد تعرضت الندوة للموضوع في ثلاث جلسات تناولت الأبعاد الاقتصادية والتقانية، والأبعاد السياسية، والأبعاد الاقليمية والدولية.

أولاً: الأبعاد الاقتصادية والتقانية

في الجلسة الأولى المخصصة لتناول هذه الأبعاد أشار **محمد محمود الإمام** إلى أنه كانت هناك جدلية حاكمة طوال مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، وهي جدلية الانتاج أم التجارة. وكان من يوجه النقد للعمل الاقتصادي العربي ويرى فيه أنه اتجه للتجارة دون الإنتاج. ومن هنا كان تساؤل الامام عن المنطق الاقتصادي وراء قيام المجلس؟ فإذا كان تجمعاً يسعى للإنتاج فما هي النشاطات التي يجب أن تظهر وتتولد؟ وما هي القواعد والآليات التي يتم بها توزيع المنافع؟ ثم ماذا عن قضية السوق والقوى المحركة له؟ هل هي القطاعات العامة أم الخاصة؟ إذ إن هناك قطرين من أقطار المجلس يشهدان توجهاً بالتحول إلى القطاع الخاص ولا يشهده القطران الآخران. وماذا عن أدوات تعبئة القطاع الخاص وإشعاره بطبيعة المرحلة التي يدخلها هذا التجمع الاقتصادي؟

وإذا كان تجمعاً ـ كما أُعلِن ـ يسعى للتوسع وضم أعضاء جدد له، فكيف سيواجه قضية التفاوت في مستويات الأجور؟ وكيف سيُعد نفسه ويهيىء للآخرين امكانية اللحاق به؟

ويربط الامام بين مفهوم الأمن ومفهوم التنمية، إذ يرى أنه على المجلس أن ينظر للخيارات الاقتصادية من خلال الصناعات الناهضة، وألّا تنعزل هذه الخيارات عن مفهوم الأمن القومي العربي، فلا يمكن تحقيق التنمية بمعزل عن الأمن. وتساءل عما إذا كانت هناك مصالح مختلفة للتجمعات التي تعيشها اليوم المنطقة العربية، أم أنها أجزاء من ظاهرة واحدة وهي التباين في العلاقات بين الأقطار العربية والعالم الخارجي، ومن ثم تكون مثل هذه التجمعات بمثابة رد فعل لعلاقات المنطقة بالخارج. وقد انتهى الإمام إلى أن تفسير ما حدث هو أن نخبة حاكمة واجهت مأزقاً تريد الخروج منه، وهذا، في رأيه، لن يؤدي إلى نتائج فعلية، ومن ثم فالإجابة عن كل ما طرحه من تساؤلات تكمن في تبني وانتهاج أسلوب الواقعية بمعنى أن نعلم ماذا نريد، وما الذي نحتاجه لتحقيق ما نريد.

وبعد ذلك تحدث **حازم الببلاوي** فركز على نقطتين: **الأولى**، تتعلق بالاستقرار السياسي والديمقراطية حيث أوضح أن المجلس الحالي قد قررته حكومات يمكن لها أن تقرر عكسه، وأن هذا الكيان الجديد لن تكون له أية فعالية فيما عدا المشروعات الحكومية والصفقات الثنائية التي يمكن القيام بها دون الحاجة إلى قيامه. وهو يرى أن المجلس يساعد على إرساء تيار جديد من النشاط الاقتصادي بين أقطاره لن تتوافر له إمكانية الاستمرار ما لم يتوجد الشكل السياسي لهذه الأقطار ويتحقق لها أكبر قدر من الاستقرار السياسي والديمقراطي؛ **والنقطة الثانية**؛ تتعلق بقضية التملك والعمالة، حيث انه ما لم تطرح هذه القضية فإن حجم التبادل الاقتصادي بين أقطار المجلس سيكون محدوداً فيما عدا المشروعات الحكومية العامة، كما أن حجم التعاون سيظل قاصراً على ذلك المستوى الذي تتيحه أية اتفاقات ثنائية. وينتهي حازم الببلاوي إلى أن الاتفاقات بين الحكومات لا تكفي لاقامة مشروعات مشتركة أو لزيادة حجم التبادل الاقتصادي، وكذلك لا يكفي مجرد تحرير التجارة، وانتقال السلع بين الأقطار، وإنما لا بد من التغلب على العقبات غير المرئية مثل شروط الإنتاج، والمواصفات الفنية للانتاج، ومناهج التعليم إلى غير ذلك من هذه العقبات التي تكون أشد خطورة على المجلس من العقبات المرئية.

ثم تحدثت بعد ذلك **نادية سالم** فأشارت إلى أن التكامل الاقتصادي الاقليمي أصبح وسيلة تساعد البلدان على الخروج من أزماتها الاقتصادية، وهذا يفسر نشأة كثير من التكتلات الاقتصادية. وأشارت إلى أن المنطقة العربية شهدت العديد من محاولات التكامل الاقتصادي، إلّا أنه لم يُكتب لها النجاح. وترى أن المجلس يمكن أن يحقق نمواً متزايداً للاقتصاد القومي إذا تم التكامل بشكل واع ومخطط، وطبقاً لأهداف محددة من قبل الأجهزة التخطيطية، وهذا هو ما تفتقده أقطار المجلس، فرغم أن أكبر قطرين فيه قد أخذا بمنهج التخطيط منذ فترة طويلة، إلّا أنه لم ينجح أي منهما في تحقيق التطور والنمو. وتشير نادية سالم، إلى أن أهم ما تعانيه بلدان المجلس هو عجزها عن تحقيق اكتفاء ذاتي يحقق الاشباع للحاجات الضرورية التي يزداد الاعتماد على توفيرها من الخارج. وترصد نادية سالم بعض الآليات التي قد تساعد أقطار المجلس على الخروج من مأزقها ومن ثم تدعم التكامل الاقتصادي فيما بينها، ومنها:

– تحديد كل قطر لحاجاته في ضوء موارده الحالية.

- التعاون في اقامة مشروعات مشتركة معتمدة على الامكانات المحلية بحيث يمكن السيطرة الكاملة عليها وتوجيهها بما يخدم أهداف التنمية والتكامل في أقطار المجلس، ومن ثم تبعد بها عن طوق التبعية للخارج، متبنية في ذلك استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات.

- توفير وسائل الإتصال والمواصلات بين أقطار المجلس لتسهيل انتقال عناصر الانتاج.

وفي بداية المناقشات حول الجوانب الاقتصادية للمجلس أشار **سعد الدين ابراهيم** إلى أن المجلس لم يوجد من فراغ وإنما أوجدته حقائق وحدوية نشأت بين أقطاره بفعل ظروف حرب الخليج، فكانت نسبة التبادل التجاري بين أقطاره تفوق النسبة العامة بين الأقطار العربية كلها. ويستطرد بأنه لما كان واقع أقطار المجلس أنها مدينونة فإن قدرتها على الدخول في مشاريع مشتركة ستظل محدودة. ومن هنا فالسؤال هو على من سيقع عبء القيام بتنفيذ هذه المشاريع؟ هل يستطيع القطاع الخاص القيام بهذا الدور؟ وهل يمكن تعظيم القدرات المعطلة داخل أقطار المجلس؟

وتحدث **ابراهيم سعد الدين** عن شروط النجاح، وركز من ثم على أن يكون التعاون بين أقطار المجلس في اتجاه الدفع للتعاون في السوق العربية المشتركة. وإحساس المنتجين باستمرار واستقرار المجلس.

وقد نبّه **محمد أبو منذور** إلى مشكلة مهمة تواجه أقطار المجلس، وهي خطر المياه المقبل في نهاية هذا القرن. واختتم **عاطف المغاوري** مناقشات هذا الجزء من الندوة بأن صيغة التجمعات صغّرت من قضية العمل العربي المشترك وقلصت من العمل القومي، فقد كان مطروحاً فيما سبق حوار عربي - أوروبي، بينما أصبح المطروح الآن حواراً عربياً - عربياً داخل هذه التجمعات التي تعيشها اليوم المنطقة العربية.

ثانياً: الأبعاد السياسية للمجلس

رغم أن الهدف المعلن للمجلس هو هدف اقتصادي، ورغم الصيغة الاقتصادية التي يحاول إبرازها الداعون إليه، إلّا أنه لا يمكن فهم ذلك إلّا بالتعرف إلى الجوانب السياسية للمجلس. وفي هذا الإطار تناول **أسامة الغزالي حرب** «الأوضاع السياسية الداخلية في الدول أعضاء المجلس»، وعرض أهم الملامح والسمات العامة لطبيعة النظم السياسية في أقطار المجلس. وقد رصد أسامة الغزالي حرب بعض السمات المشتركة التي تجمع النظم السياسية في المجلس منها:

- ان هذه النظم في معظمها نظم رئاسية وشخصية.
- وجود نوع من الاستقرار العام لهذه النظم.
- الدور المهم للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

وعن موقف هذه النظم من الديمقراطية وحقوق الإنسان يشير الغزالي حرب إلى وجود التناقض بين المبادىء المقررة في الدساتير والتشريعات وبين الممارسات الفعلية، إذ ليس هناك التزام فعلي بالنصوص والاتفاقات التي تحرص على حقوق الانسان وحرياته.

وبعد ذلك تناول **عبد المنعم سعيد** «المجلس على ضوء خبرات التكامل في العالم المعاصر» حيث ركز على ثلاث تجارب وحدوية: التجربة الأمريكية والتجربة الأوروبية وتجربة جنوبي شرقي آسيا، وذلك من خلال أربع اشكاليات رئيسية هي: الأمن أو التكيف مع البيئة الخارجية؛ المدخل إلى التكامل؛ العلاقة بين مركز التكامل والأجزاء الساعية له؛ وأخيراً إشكالية عدم التكافؤ. وبعد أن عرض دور هذه الاشكاليات في التجارب الثلاث السابقة ذكر أنه لم تكن هناك أية إشارة إلى التهديد الأمني الذي يواجهه

مجلس التعاون إلاّ في الديباجة الأولى للاتفاقية رغم تعدد مصادر التهديد له سواء الخارجية أو الداخلية. كما أن البيئة الخارجية لم تشكل عوناً للمجلس على عكس الحال بالنسبة إلى التجارب الثلاث السابقة. ويرى عبد المنعم سعيد أنه لما كان العامل الاقتصادي قد شكل مدخلاً للتكامل في التجارب الثلاث، فعلى مجلس التعاون ألاّ يقف طويلاً أمام جدلية التجارة أم الانتاج، إذ لا بد من التركيز عليهما معاً. ويستطرد في أنه لا بد من وجود علاقة مباشرة بين مركز التكامل والمواطنين وأن يكون لهذا المركز قدر من الاستقلال المالي بحيث يتمكن من الاستقلال التدريجي عن الأجزاء، إضافة إلى وجود شبكة هائلة من المصالح بينهما: ويؤكد عبد المنعم سعيد على الديمقراطية، باعتبارها الأساس لنجاح أي عملية تكاملية، وأهمية التمثيل الشعبي في المجلس. وللتغلب على مشكلة عدم التكافؤ يؤكد على ضرورة إعطاء قدر من التنازلات من جانب الأقطار الكبيرة في المجلس إلى الأقطار الصغيرة فيه.

وبعد ذلك تناول **محسن عوض** «المجلس في ضوء الخبرات الاتحادية العربية السابقة» وأشار إلى أن المنطقة شهدت خلال ثلاثة أرباع القرن الأخيرة كماً هائلاً من المشروعات الوحدوية تقوض معظمها، وأضاف أنه رغم صعوبة استخلاص أسباب مشتركة للاخفاق في كل هذه التجارب، فإنه يمكن التوقف عند بعض العوامل الرئيسية المشتركة وفي مقدمتها اختلاف أهداف الأقطار المنخرطة في المشروع، واختلاف الأولويات ومن ثم تخصيص الموارد، والطابع الفوقي والبيروقراطي للعمل، وإضعاف المشاركة الشعبية وضعف الأداء، وضعف إرادة الانجاز.

وبعد أن قدم تحليلاً لموقع مجلس التعاون العربي بين التجارب التكاملية والاتحادية الأخرى، خلص إلى أن الخطاب السياسي للمجلس تجنب الموضوعات الحساسة والشائكة، ولم يفسر عدم طرحه على الرأي العام قبل إعداده، الأمر الذي يعني استمرار تغييب دور الجماهير في حق المشاركة. كما تجاهل بعض المشكلات الشائكة مثل تناقض موقف أقطار المجلس من العلاقة باسرائيل. وكذلك من قضايا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

واختتم محسن عوض عرضه لما يراه شروطاً ضرورية ليكون المجلس أول النجاح وليس آخر الفشل ومن بينها الديمقراطية، وتشابك مصالح المجتمع المدني، وترجمة التأكيدات الخاصة بتأكيد الطابع القومي إلى توجهات عملية.

وقد غلب على المناقشات التي أعقبت مداخلات هذه الجلسة طابع الرسمية رغم حرص القائمين على تنظيم الندوة ـ منذ البداية ـ على انتفاء هذا الطابع. وكان ما ذكره سفير اليمن العربية في القاهرة عن دور المثقف والمفكر العربي ومطالبته بأن يكون دينامياً يدفع إلى الأمام ولا ينتظر ما يأتيه من الحكام ليتحرك، ومن أن الساحة العربية قد سادها صمت كامل عما يخص الوحدة العربية، كاد أن يثير جدلاً واسعاً لولا حسم رئيس الجلسة سعد الدين ابراهيم الأمر حينما ذكر أن هناك مراكز أبحاث ومثقفين لا همّ لهم طيلة عقود طويلة سوى الوحدة العربية وفي مقدمة هذه المراكز «مركز دراسات الوحدة العربية» الذي عقد ندوة جمعت أكثر من مائة مثقف عربي لمناقشة وبحث استشراف مستقبل الوطن العربي، كما أنه نظم ندوة أخرى عُقدت مؤخراً في صنعاء حول الوحدة العربية.

وقال علي الدين هلال ان الطابع الفوقي لا يعد سبباً رئيسياً في فشل أي مشروع وحدوي. فالعبرة ليست في لحظة البدء وإنما بالممارسة التي تلي ذلك، ومن هنا فالقضية، في رأيه، ليست في كون النظم القائمة في المجلس

نظماً رئاسية أو شخصية، بقدر ما هي في كيفية التعامل مع هذه النظم، وإمكانية تطويرها تدريجياً في اتجاه التعاون. واستطرد هلال في أنه من المزايا الاستراتيجية والإيجابيات التي حققها «مجلس التعاون العربي» تحويل العلاقة بين مصر والعراق من علاقة تنافس وتعارض إلى علاقة تكامل وتعاون، وان هذه العلاقة التعاونية الجديدة لم تدخل في تصورات أي بلد آخر بمستقبل المنطقة. ومن هنا فهو يرى أن إنجاح المجلس يُعد مسؤولية مصرية ـ عراقية ويتوقف على قدرة القاهرة وبغداد على الترفع وإنكار الذات وإقامة علاقات متكافئة مع الأردن واليمن العربية.

ثالثاً: الأبعاد الاقليمية والدولية

إن مجلس التعاون العربي لا يعمل في فراغ وإنما في إطار بيئة إقليمية ودولية. من هنا كان لا بد من استكمال جوانب المجلس من خلال التعرض لهذه البيئة. وفي هذا الإطار تحدث **مصطفى علوي** عن «ردود الفعل الاقليمية والدولية» ازاء قيام المجلس. وتناول مواقف دول الجوار والقوى الدولية الأخرى. ومن **الأولى** ركز على موقف اسرائيل وايران. ويعزو علوي القلق الاسرائيلي من قيام المجلس إلى عوامل كثيرة منها: المدلول السياسي والأمني للمجلس الذي يشكل من الناحية الجغرا ـ استراتيجية تهديداً ممكناً لاسرائيل التي ستكون مطوقة من الجنوب والشرق بقوى عسكرية عربية ذات ثقل، وستكتمل عملية التطويق إذا ما انضمت سوريا إلى المجلس. كما أن الخبرة القتالية العراقية في حال تكاملها مع البناء العسكري المصري ومع وجود الأرض الأردنية الملاصقة لاسرائيل يمكن أن تؤدي إلى ايجاد نوع من التوازن العسكري بين البلدان العربية واسرائيل.

وبالنسبة إلى ايران يرى علوي ان الموقف الايراني إزاء قيام المجلس ستحكمه عوامل كثيرة من أهمها:

ـ قدرة العراق على تعريب الصراع مع ايران.

ـ احتمالات تطور العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية من حيث إمكانية اعادة تسليح ايران.

وأما عن **اثيوبيا** فإن أكثر ما يزعجها هو احتمال انضمام السودان والصومال إلى المجلس لما قد يمثله هذا من تطويق لسواحلها على البحر الأحمر.

وعن مواقف القوى الدولية الأخرى ركز علوي على الموقف الأمريكي فأوضح أنه انعكاس للقلق الاسرائيلي، وأضاف بأن السياسة الأمريكية ستحاول توظيف العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية من أجل نشر مفاهيم التسوية في المنطقة على النحو الذي يخدم مصالحها. وان هذه السياسة ستعمل أيضاً على تكريس أوضاع التبعية الاقتصادية والتقانية من جانب أقطار المجلس للغرب بصفة عامة ولها بصفة خاصة.

وعن الموقف السوفياتي يرى علوي أنه لن يشجع أي توجه عربي في المستقبل إلى اللجوء للقوة العسكرية في التعامل مع اسرائيل لما يعنيه ذلك من خروج عن الإطار العام للسلوك الدولي السوفياتي في المرحلة الراهنة.

وبعد ذلك تناول **حسن نافعة** العلاقة بين «الجامعة العربية والتجمعات الاقليمية» فذكر أن ميثاق الجامعة يعتبر قيام تجمعات اقليمية فرعية عملاً مشروعاً ولكنه مشروط بشرطين:

(١) قدرة هذه التجمعات على إيجاد صيغة أكثر تطوراً من الجامعة العربية في مجال العمل العربي المشترك.

(٢) ألّا يشكل قيام هذه التجمعات عقبة أمام تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

وبمناقشة هذين الشرطين يرى نافعة أنه لا يوجد أي تمايز بين جامعة الدول العربية

والتجمعات الاقليمية الثلاثة، فقاعدة الاجماع هي أساس اتخاذ القرارات فيها جميعاً، كما ان هذه التجمعات لم تأت بجديد حاسم في مجال البناء التنظيمي والمؤسسي، فهي تعاني، في معظمها أهم مظاهر ضعف بناء الجامعة العربية وهو عدم وجود أجهزة برلمانية أو قضائية وكذلك لا تشير إلى المنظمات غير الحكومية أو إلى التعددية أو حقوق الإنسان.

ويرى نافعة أن هذه التجمعات لا تقوم بوظائف تعجز عنها الجامعة العربية إذا توافرت لها الإرادة السياسية، كما أن الأهداف التي حددتها مواثيقها لا تختلف كثيراً عن تلك المنصوص عليها في ميثاق الجامعة. ويؤكد على أن نجاح هذه التجمعات مرهون بايجاد نوع من العلاقة العضوية والمؤسسية بينها وبين جامعة الدول العربية. إلّا أن هذا يتطلب، في رأيه، ضرورة تعديل ميثاق الجامعة الذي عليه أن يواجه ثلاث اشكاليات رئيسية هي:

(أ) الأمن الجماعي العربي وهل سيظل لمؤسسات الجامعة دور في تسوية النزاعات العربية؟

(ب) الشخصية العربية الموحدة، ومصير الحوار العربي مع التكتلات الدولية.

(ج) التنسيق بين أنشطة الجامعة وأنشطة هذه التجمعات.

وبعد ذلك تحدث **أحمد يوسف أحمد** عن «النظام العربي ومرحلة التجمعات الاقليمية» من خلال الإجابة عن سؤال طرحه وهو ما إذا كانت هذه التجمعات تعتبر مرحلة في طريق تدعيم النظام العربي، أم أنها انتقاص أكيد من هذا النظام. وقدم في هذا الصدد عدة ملاحظات من أهمها:

– إن دخول النظام العربي مرحلة التجمعات الفرعية يبدو معاكساً لخبرة التجارب الوحدوية الأخرى، فنحن نبدأ بالكل وننتهي بالجزء، على عكس التجارب الأخرى التي بدأت بالجزء وانتهت إلى الكل.

– ان هناك تحولاً في اتجاهات الفكر القومي العربي تجاه ظاهرة التجمعات من العداء إلى التبرير. فبعد أن قلل من شأنها بعد قيام مجلس التعاون الخليجي وشكك في قدراتها على حل المعضلات العربية، نجده لا يقف الموقف نفسه اليوم.

– إن قيام التجمعات الفرعية أظهر سرعة تسوية الصراعات المزمنة وسهولة التقاء النظم المتضاربة.

– أثر هذه التجمعات في تماسك النظام العربي يتضح إذا ما نظرنا إلى التباينات الواضحة داخل هذه التجمعات، وان خطوط التماس بينها لا تبدو في أحسن حال، إضافة إلى ما اقامته من حدود فاصلة بين الفقر والغنى في الوطن العربي.

وفي مناقشات هذا الجانب من الندوة كان هناك اعتراض من أكثر من مشارك بخصوص قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات. واستفسر **عبد العزيز شادي** عن مدى نجاح وفعالية المأسسة في البلدان العربية التي تنتمي للعالم الثالث. وعقب نافعة بأن محاولات تجمعاتنا فشلت بسبب شخصنة السلطة، وأنه لا بد من التأكيد على جدية المؤسسات، والجدية لا تعني شدة التعقيد، فعملية بناء المؤسسات في غاية الأهمية لأي تجمع. وتساءلت **منار الشوربجي** عن أثر المشاكل الداخلية لبعض البلدان العربية في استبعادها من التجمعات العربية؟ ومدى امكانية استفادة هذه البلدان المستبعدة من هذه التجمعات؟ وتساءل مشارك آخر عن مدى التزام أقطار مجلس التعاون بقوانين المجلس في حالة تعارضها مع قوانينها الداخلية؟ واختلف عبد المنعم سعيد مع أحمد يوسف في المبالغة بأثر الاختلافات داخل التجمعات في تماسكها، موضحاً أنه وإن كان هدف تجمع ما هو انتفاء الصراع فهذا في حد ذاته يُعد مكسباً للتجمع. واختتم عبد المنعم المناقشات بأنه وإن كانت هذه التجمعات تشكل انتقاصاً من الهدف العام،

فإن وجودها أثبت فشل الدولة القطرية.

الخلاصة

أفصحت الندوة عن تيارين عبّر أحدهما عن التفاؤل المشروط، وإن اختلفت شروطه من مشارك لآخر. أما التيار الثاني فكان يمثله الشعور العام الذي سيطر على الندوة من حيث ابداء المخاوف والهواجس والمحاذير بدافع الحرص والرغبة في تجنب العثرات والعقبات التي سقطت فيها معظم التجارب الوحدوية العربية السابقة، والسعي لوضع أسس راسخة لنجاح المجلس. وكان من بين الأسس، التي ألح المشاركون في التأكيد عليها، الديمقراطية والإستقرار واحترام حقوق الإنسان وحرياته، والمشاركة الشعبية.

على أنه رغم التباين في وجهات النظر حيال مجلس التعاون العربي إلّا أن المؤكد أن الإعلان عن المجلس، والمناقشات التي دارت حوله، ومن بينها هذه الندوة، أعاد لقضية الوحدة العربية والعمل العربي المشترك حيويتهما بعد الخفوت الذي أحاط بهما في عقد التمزق العربي، وضمور المشروع القومي العربي.

من الواضح أن الندوة في تركيزها على الجانبين الاقتصادي والسياسي، والبعدين الاقليمي والدولي للمجلس لم تعطِ الأبعاد الاجتماعية والثقافية الاهتمام الواجب، رغم أهمية الآثار المترتبة على مثل هذا الموضوع في ظل وجود تداخل اجتماعي كبير في المجتمع المدني بين الأقطار أطراف المجلس. وبخاصة في غياب الدراسات الخاصة ببعض هذه الجوانب.

من بين الأمور المهمة الأخرى التي كشفت عنها الندوة الحاجة إلى المصارحة في معالجة القضايا الحساسة والشائكة، وكذلك الحاجة إلى تعميق معرفة الرأي العام العربي بالثقافات الفرعية والمحلية المهيمنة في أقطار مجلس التعاون العربي. وكان ذلك واضحاً في إثارة بعض الحاضرين لجوانب تتعلق بمخاوف بعض أطراف المجلس من التدخل في الشؤون الداخلية وبعض مظاهر العلاقات الدولية، ونقص المعلومات عن التطورات الحديثة في بعض مجالات التطور الاقتصادي والاجتماعي □

ندوة «وثائق تاريخ مصر الحديث»

القاهرة، ٤ ـ ٦ نيسان/ ابريل ١٩٨٨

زكي البحيري

كلية التربية ـ
جامعة المنصورة ـ مصر.

تعتبر الوثائق المصدر الأساسي لكتابة التاريخ، وهي تمثل مع كل المتروكات المادية عن الماضي المنبع الأول للمعرفة التاريخية الحقة لأي حدث في أي مجتمع، حتى يكاد يصعب أن يكون التاريخ ذا قدرة على بناء صورة منعكسة عن وقائع الماضي إذا افتقر إلى الوثائق والمصادر التي تتصل بهذا الماضي وأحداثه وظروفه، بل يستحيل التعرّف إلى أسباب تقدم أي مجتمع أو تخلفه وعلة ثوراته أو سكونه، ولذلك فإن مسألة التركيز على أهمية الوثائق تعد من الأمور الضرورية في مجال استحضار وكتابة التاريخ الفعلي، لكي تفيد منه الأجيال الحاضرة والمقبلة.

والوثائق هي الكتابات والمستندات والسجلات التي يتركها الأشخاص أو الجماعات أو الهيئات أو الحكومات، والتي تعكس ضروب معاملاتهم وخوالج نفوسهم التي تركوها عن أحداث زمانهم وأخبار حياتهم. والتقدير المتزايد لهذه الحقيقة يدفع المؤرخين والباحثين والمهتمين إلى التفتيش عن هذه الوثائق وإدراك أحجامها ومعرفة مظانها للاستفادة منها.

ومن منطلق اعتبار الأهمية القصوى للوثائق قرر سمنار (منتدى) التاريخ الحديث بكلية الآداب بجامعة عين شمس عقد ندوة عن «وثائق تاريخ مصر الحديث» خلال الفترة من ٤ إلى ٦ نيسان/ ابريل ١٩٨٨. ولقد تكشف لأعضاء السمنار وغيرهم أنه على الرغم من الجهود الضخمة التي تبذل في اعداد الدراسات والبحوث فإن بعض هذه البحوث والدراسات تأتي في بعض الأحيان ناقصة بسبب قلة الوثائق أو سوء حفظها وتصنيفها وتشتتها، وتعرضها للضياع في أرشيفات الوثائق المصرية.

ولقد انحصرت الدوافع التي دفعت أعضاء السمنار إلى عقد «ندوة وثائق تاريخ مصر الحديث» في النقاط الآتية:

١ ـ تحديد أماكن وجود الوثائق والمعلومات ذات الأهمية التي تخص تاريخ مصر الحديث والمعاصر.

٢ ـ تحديد حالة هذه الوثائق، ونوعها وطرائق حفظها، وسبل الاطلاع عليها.

٣ ـ ولما كان مقترحو الندوة يعرفون أن هناك اهمالاً وقصوراً شديدين، فقد آملوا لفت أنظار المسؤولين عن الثقافة أولاً، والقائمين

على حفظ الوثائق وتنظيمها ثانياً، وأجهزة الاعلام والصحافة ثالثاً إلى خطورة إهمال الوثائق، وتحفيز المسؤولين نحو التحرك السريع للاهتمام بالوثائق، ومواكبة التطور الحديث في حفظها وامكانية اطلاع الباحثين عليها.

٤ ـ القاء الضوء على أهم وثائق تاريخنا الحديث خصوصاً المجهولة منها، وتحديد أهميتها وأماكن وجودها للباحثين لكي يفيدوا منها في كتاباتهم وبحوثهم التاريخية، تمهيداً لقراءة جديدة لتاريخنا القومي المصري الحديث والمعاصر بغير وجل أو قصور، بهدف اعادة صياغته من خلال الكشف عن العلاقات العضوية المتشابكة بين الوقائع والجزئيات التي قد تبدو متباعدة قدر تباعد الوثائق وتشتتها، بغرض الخروج بقوانين عامة تفسر حركة التاريخ المصري من خلال رؤية علمية منهجية.

افتتح الندوة محمد الهاشمي (رئيس جامعة عين شمس بقصر الزعفران)، وقدمها للحاضرين أحمد عبد الرحيم مصطفى (رئيس السمنار) وعبد العزيز سليمان نوار (مقرره)، واستمرت الندوة لمدة ثلاثة أيام. إختص اليوم الأول بالافتتاح ثم بجلسة عن «أرشيفات تاريخ مصر العثمانية». وعقدت جلستان في اليوم الثاني أولاهما عن «وثائق تاريخ مصر الحديث في الأرشيفات العربية»، وثانيتهما عن «وثائق المؤسسات والهيئات الاقتصادية والاجتماعية». أما في اليوم الثالث والأخير فقد انعقدت جلستان أيضاً اضافة إلى جلسة التوصيات؛ كانت الجلسة الأولى عن «الأرشيفات الأجنبية في مصر والخارج» والثانية عن «وثائق المراكز في المؤسسات العلمية المتخصصة».

وقد قدم العديد من الأوراق، وعرض كثير من الآراء، ونوقشت مختلف الموضوعات في جو من الديمقراطية. وسوف نعرض هنا أهم الأوراق التي ألقيت في الندوة يحكمنا في ذلك توافر الأوراق، والأولويات، وحجم المساحة المتاحة في النشر.

قدم عبد الخالق لاشين ورقة بعنوان «ملاحظات حول أوضاع الوثائق المصرية للقرنين التاسع عشر والعشرين» كانت انعكاساً فعلياً لاحساس مؤرخ مصري يفيض بالوطنية، آلمه أن يكون وضع وثائقنا التاريخية بهذه الحالة من الاهمال بالشكل الذي لا يجعلها متوافرة، أو بحالة حسنة، أو بشكل يسهل على الباحثين الاطلاع عليها. وأشار لاشين إلى أن الوثائق لا تقتصر فقط على المستندات الرسمية، بل تتعداها إلى غير الرسمية على مستوى الجمعيات والمؤسسات والشركات، سواء أكانت تخص الأفراد أم الجماعات. وقد ذكر لاشين في معرض حديثه عن وضع التراث الوثائقي في مصر أن «الحالة الراهنة التي تردّى إليها هذا التراث العريض تنذر بكل الخطر ليس فيما يتعلق بقديمه أو وسيطه فحسب، بل انه تعدى ذلك ليطول تراثها الحديث والقريب بفعل ما أصابه من إهمال وتدمير، ربما لفقر أو جهل أو تخلف قد يصل إلى حد التجريم ليصبح عاراً في حق تاريخنا وأجيالنا الحالية والمستقبلية؛ وهو أمر ينبغي أن تدق من أجله أعلى الأجراس وأقواها، وأن تتحرك سريعاً لإنقاذه شتى الجهود والقوى الرسمية والشعبية قبل فوات الأوان».

وقدمت سلوى ميلاد ورقة عن «مشكلات الاطلاع على الوثائق في مصر» فحاولت بلورة عوائق البحث التاريخي حين يرى الباحثون الاعتماد على الوثائق. وفي رأيها أن أهم العوائق هي، تشتت وثائقنا التاريخية في أماكن مختلفة للحفظ، وهذه الأماكن تتبع مؤسسات وهيئات حكومية مختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى تعدد الاختصاصات، وهذا يضر بالوثائق وحفظها واعدادها للبحث. وهناك أيضاً وثائق الأديرة المسيحية في البطريركيات القبطية، ووثائق دور العبادة التابعة للأزهر ووزارة الأوقاف. وأشارت كذلك إلى صعوبة الاطلاع على الوثائق من دون توافر الفهارس والسجلات في الأرشيفات المصرية.

وقدم زين العابدين نجم ورقة عن «دار الوثائق القومية» وهو أكاديمي وموظف سابق بالدار وذو خبرة بأوضاعها. وقد تحدث عن ظروف نشأتها منذ اهتم الملك فؤاد بجمع الوثائق عن محمد علي وأسرته من جميع الأرشيفات، توطئة لقيام نفر من المؤرخين الأجانب بكتابة تاريخ محمد علي الكبير وخلفائه، ووضعت هذه الوثائق في قسم أطلق عليه اسم «قسم المحفوظات» كان تابعاً للخاصة الملكية.

وعندما قامت الثورة (تموز/ يوليو ١٩٥٢) أصبح قسم المحفوظات (أو دار الوثائق) تابعاً لدار الكتب ثم لوزارة الثقافة والارشاد القومي منذ عام ١٩٦٦؛ ثم عادت تبعيتها لدار الكتب فالهيئة العامة للكتاب التابعة لوزارة الثقافة. ولم يدخل على الدار أي تنظيم قبل ١٩٦٢. وفي عام ١٩٦٩ أعيد تنظيمها على أساس الهيكل الاداري للدولة، فألغيت الأقسام وحل محلها إدارات فنية.

أما الورقة التي قدمها (كاتب هذا التقرير) زكي البحيري فكانت عن «دار المحفوظات العمومية»، حيث أعطيت نبذة عن نشأة الدار، وتطور مبانيها، وتحديد هويتها ما بين تبعية لوزارات الداخلية أو الثقافة أو العدل؛ ثم أشارت إلى نظام الحفظ بالدار موضحة مدى تخلف هذا النظام حتى بعد صدور قانون رقم (٣٥٦) عام ١٩٥٤، ثم أوضحت أن الوثائق بالدار تنقسم إلى ثلاثة أنواع من حيث أهميتها ومدد حفظها:

١ ـ المحفوظات المستديمة، وهي تشتمل على السجلات والدفاتر والأوراق والمستندات التي تتضمن مبادىء أو التزامات أو اتفاقات أو قوانين متعلقة بملكية الحكومة أو الأفراد أو بالمصلحة العامة، أو تكون ذات أهمية تاريخية وهي لا يستغنى عنها أبداً.

٢ ـ المحفوظات المؤقتة، وهي تلك التي قد تدعو الحاجة للرجوع إليها في مدى مدد معينة، فتحفظ لتلك المدد ثم يستغنى عنها، وأهمها دفاتر مفردات الايرادات والمصروفات، ووثائق القيودات من عام ١٨٨٨ فصاعداً، وملفات خدمة العاملين من هيئة العمال الأقل من درجة مدير عام، والأجور والمرتبات والمكافآت وملفات القضايا الحسبية.

٣ ـ المحفوظات المستغنى عنها، وتشتمل على المستندات التي لا تدعو الحاجة إليها بعد الانتهاء من العمل فيها.

وعرضت الورقة لأهم الوثائق التي يمكن الاطلاع عليها بدار المحفوظات وهي: دفاتر حصر الملكية الزراعية، ودفاتر مكلفات الأملاك المبنية والجرد، وملفات خدمة كبار رجال الدولة، ودفاتر أسماء قيد وعمد ومشايخ البلاد والعزب وحوادثها، ودفاتر المواليد والوفيات والوثائق التركية باللغة الفرنسية، والمحفوظات التركية التي تم نقل جزء منها إلى دار الوثائق القومية.

وقدم فطين أحمد فريد ورقة عن «وثائق وزارة الخارجية» فبين أن الوزارة كانت تحتفظ بوثائقها في ادارات مختلفة، أهمها إدارة الشؤون السياسية التي يتبعها عشر ادارات فرعية وهي: الأبحاث، والمراسم، والمعاهدات، والاتفاقات الدولية، والشؤون العربية والافريقية، والبلاد الشرقية والآسيوية، وشرق أوروبا وغربها، والأمريكيتين وهيئة الأمم المتحدة.

ومن الادارات الرئيسة المهمة أيضاً إدارة الشؤون الاقتصادية، وتتولاها ثلاث ادارات فرعية وهي: التجارة الخارجية، والمعارض، والهيئات، والمنظمات الاقتصادية الدولية.

وقد ظلت هذه الادارات تحتفظ بوثائقها في أرشيف كل إدارة حتى أوائل الستينات عندما أعيد تنظيم وزارة الخارجية، ثم نظم أرشيف للوزارة؛ وأخيراً أنشأت الخارجية ادارة بنك المعلومات والميكروفيلم، كما تم تجميع بعض وثائق الخارجية في الحاسب،

إلّا أن تجميعها جرى بقصد الاستفادة منها في ادارة الجهاز السياسي للدولة.

وقدم حشمت مسيحه (بمعهد الدراسات القبطية) ورقة عن نفسه وعن زميليه سليمان نسيم، ونبيه داود موضوعها «الأرشيفات القبطية في مصر» وقد أوضحت هذه الورقة أن المخطوطات القبطية تنقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسة:

الأولى: وثائق أساسية حصلت عليها الكنيسة من الدولة العثمانية وأسرة محمد علي، وتشمل الفرمانات والحجج والوقفيات والأحكام الشرعية من المحاكم وغيرها، واهتم بنشرها توفيق اسكاروس في كتابه **نوابغ الأقباط ومشاهيرهم في القرن ١٩** في جزأين أولهما عام ١٩١٠ وثانيهما عام ١٩١٣؛ كذلك نشر جرجس فيلوتاوس كتاباً عن **دير السلطان والأوقاف القبطية في فلسطين ١٩٢٤**؛ ويوجد وثائق عبارة عن تزكيات لرجال الدين المسيحيين، ونسخ بالميكروفيلم للحجج والوقفيات القبطية بالمجلس الأعلى للفنون والآداب.

الثانية: وثائق دينية وعلمية وتاريخية مختلفة موجودة بمكتبات الكنائس والأديرة، أتى في بعضها ذكر لتاريخ مصر وحالتها الاقتصادية.

الثالثة: مخطوطات عربية عبارة عن ٥٩٤ مجلداً، ومن أهم هذه الوثائق ما يختص بشؤون الاكتتاب لإنشاء مدرسة لتعليم اللغات لكل راغب في التعلم من المسلمين والأقباط.

والوثائق والمخطوطات القبطية مكتوبة على الخشب أو البردى أو الورق وبمداد قديم أو حديث وبلغات مختلفة كاليونانية والقبطية والعربية، والوثائق القبطية ليست موجودة كلها في مصر، والموجود فيها يبلغ نحو ١٠ بالمائة فقط من الوثائق القبطية. وهذه النسبة تعادل ما يقرب من ٣,٥ ملايين صفحة.

وقدم رشوان محمود جاب الله ورقة عن «وثائق متحف التعليم بالمنيرة بالقاهرة» حيث بيّن أن المتحف يحوي المعلومات الخاصة بتاريخ التعليم في مصر حديثاً، كما بيّن أن أرشيف التعليم يضم المجموعات الوثائقية الآتية:

١ ـ محاضر جلسات الهيئات التعليمية: التي قامت بتخطيط التعليم والاشراف عليه، بخاصة محاضر جلسات اللجنة الاستشارية العليا واللجنة العلمية والادارية ومجلس المعارف الأعلى، والمجلس الأعلى للتعليم.

٢ ـ التقارير: ويقصد بها الكتابات الرسمية التي تناولت وصفاً لحالة التعليم في مصر خلال العهد الاستعماري، وعهد الثورة؛ وتتضمن هذه التقارير معلومات تفصيلية ودقيقة عن نواحي التعليم في مصر عام ١٩٣١، واعداد معلمي المرحلة الثانوية في التعليم واعادة تنظيم المجالس المشرفة على معاهد المعلمين والمعلمات وتقريراً عن المؤتمر الثقافي العربي الثاني في الاسكندرية عام ١٩٥٠.

٣ ـ الاحصاءات: تلك الصادرة عن مصلحة عموم الاحصاء أو عن وزارة المعارف.

٤ ـ القوانين والقرارات التعليمية.

وقدم علي بركات ورقة عن «الأرشيف النمساوي كمصدر من مصادر تاريخ مصر الحديث» والموضوع كان قد تم نشره عام ١٩٧٨ في مجلة «الجمعية التاريخية»، حيث أوضح أن الأرشيف النمساوي موزع بين خمسة موضوعات للوثائق: أولها، الأرشيف الاداري العام، ويضم تاريخ النمسا الداخلي منذ عام ١٥٠٠؛ وثانيها، الأرشيف المالي والاقتصادي منذ انشاء مجلس الدولة عام ١٥٢٧ وهو الجهاز الذي كان مسيطراً على الشؤون المالية والاقتصادية لامبراطورية النمسا؛ وثالثها، هو أرشيف الحرب الذي

يرجع تاريخ تأسيسه إلى عهد الأمير يوجين (١٧١١)؛ ورابعها، هو أرشيف النقل والمواصلات؛ أما الخامس، فهو الأرشيف الامبراطوري الذي يضم أوراق المستشارية الامبراطورية وأوراق مجلس القضاء وأوراق وسجلات المجلس الامبراطوري، ثم أرشيف البيت الحاكم النمساوي وفيها ما يتصل بتاريخ البلاط، ثم أخيراً الأرشيف السياسي والدبلوماسي ويضم أوراق الدول الأجنبية التي كانت على علاقة بالنمسا في شرق أوروبا بخاصة الدولة العثمانية، وهذا يعكس ضخامة الوثائق التركية في الأرشيف النمساوي. وتقع أوراق التاريخ المصري الحديث ضمن مجموعة أوراق الأرشيف السياسي وأوراق الأرشيف القنصلي، وهي كثيرة تشمل المراسلات مع الدولة العثمانية، وما يتصل منها بمصر يوجد تحت عنوان القسطنطينية ويغطي الفترة من حرب اليونان حتى عام ١٨٤٨.

وتحدث عبد الرحيم عبد الرحمن عن الوثائق العثمانية في مصر، وما يتعلق بها من الفرمانات، ورسوم الأسواق والجمارك، ودفاتر الالتزام ودفاتر الصرافين، ودفاتر الجراية، والأوجاقات العثمانية، ووثائق الأمراء الجراكسة ودفاتر الحرمين الشريفين، ودفاتر الارسالية إلى استنبول، ووثائق المحكمة الشرعية في القاهرة والأقاليم.

وركزت ليلى عبد اللطيف على وثائق الادارة في مخزن القلعة، وبخاصة ما يتعلق بدفاتر ميزانية ولاية مصر والايرادات والمصروفات. وأشار مكرم عبد الفتاح إلى وثائق مصر في أرشيف السلطان عبد الحميد. ووضع عراقي يوسف ملاحظات خاصة بالمحكمة الشرعية، ونبه جلال النحال إلى أهمية الوثائق في تاريخ مصر الاجتماعي.

وعرض محمود متولي موضوعاً عن «وثائق اللجنة العليا لتصفية الاقطاع». أما عاصم الدسوقي فقد حدد أهمية «وثائق الاصلاح الزراعي». وتحدث جاد طه عن أوراق ووثائق الجهاز المركزي للاحصاء والادارة. وكان موضوع محمد عبد الوهاب عن «مصر في الأرشيفات الأمريكية». وجاءت ورقة عصام ضياء الدين عن «أرشيف المتحف القضائي». أما مصطفى النحاس جبر فقد أبرز مسالب وخفايا مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر. وتحدث وجيه عتيق عن الأرشيفات الألمانية وعبد الله عزباوي عن الأرشيف الأوروبي.

ولن نخوض كثيراً في المناقشات التي دارت في الندوة، لأن التوصيات التي سنعددها هي في الواقع دعوة لتلافي الأخطاء واستكمال النقوص، واصلاح الفاسد في دور وثائقنا وطرائق الحفظ والاطلاع عليها، وهي ما دار حولها الجدل والنقاش. إلّا أن أهم ما يمكن أن يشار إليه بوضوح هو الاهمال والتجاهل التام للندوة وحضورها من جانب مسؤولي الأجهزة الرسمية بخاصة وزير الثقافة ومديري دور الوثائق، بل لم تلق الندوة اهتماماً من جانب الصحف المصرية المختلفة، ولقد تمنينا (وعلى حد قول عاصم الدسوقي) أن «تلقى وثائقنا التاريخية قدر ما لاقته ذقن أبو الهول حين سقطت على الأرض». ولقد جاءت أهم توصيات الندوة في الموضوعات والقضايا الآتية:

– ضرورة إنشاء دار للوثائق لائقة ومزودة بأحدث أساليب الحفظ والتبويب والصيانة، وليس من المعقول أن تمتد عملية إنشاء دار للوثائق من عام ١٩٦١ وحتى الآن من دون أن تتم، كذلك يلزم انشاء دار للمحفوظات المركزية ودور للمحفوظات بالمحافظات.

– يجب إصدار القوانين والقرارات واللوائح لدور الوثائق لكي تحقق الأغراض التي أنشئت من أجلها، باعتبارها تضم في داخلها أقدس تراث خلفه الأجداد.

– تجميع وثائق الوزارات والهيئات

والمؤسسات العامة ودور العبادة والكنائس في دار الوثائق خوفاً من تعرض هذه الوثائق للتلف أو الضياع.

- الاهتمام بترميم الوثائق المصابة حسب خطة محددة.

- تهيئة الكوادر العلمية المتخصصة المدربة التي تخدم في حفظ الوثائق وتنظيمها، مع رفع القدرات التي تفيد في عملية التصوير الميكروفيلمي، والتسجيل في الحاسب.

- يجب توفير المترجمين من وإلى اللغات الأجنبية المختلفة بخاصة التركية والفرنسية والألمانية، التي كتب بها كثير من الوثائق الموجودة في دور الوثائق والمحفوظات، وكذلك توفير متخصصين في قراءة خط القرمة العثماني.

- توفير الفهارس التي تهدي الباحثين إلى محتويات الأرشيفات الوثائقية وتسهيل اجراءات الحصول على موافقة الاطلاع.

- توفير أجهزة للتصوير الميكروفيلمي، وأجهزة الحاسب لتسجيل الوثائق فيها في أرشيفات وهيئات الوثائق التي تخص تاريخنا القومي بخاصة دار الوثائق القومية، ودار المحفوظات، وأرشيفات الوزارات.

- انشاء قسم للمساجلات السمعية والبصرية، ولتكن تلك التسجيلات التي قامت بها لجنة كتابة تاريخ الثورة نواة لهذا القسم.

- تسهيل الاطلاع على الوثائق التي مرّ عليها ثلاثون عاماً بدلاً من خمسين عاماً حتى يمكننا أن نواكب الأحداث أولاً بأول، ونستفيد من التجارب السابقة في رسم سياساتنا الحاضرة.

- اشراك مؤرخين متخصصين حين البت في تحديد ما يمكن حفظه من الوثائق وما يمكن اعدامه منها.

- بمناسبة تكوين «لجنة كتابة تاريخ ثورة ٢٣ تموز/ يوليو» فإنه لا بد من التروي قبل إصدار القرارات التي تخص تاريخنا ووثائقنا، فتاريخ الشعوب لا تكتبه الهيئات التي تشكلها الحكومات لكي تعبر عن نظامها، وتمالىء زعماءها، وإنما يكتبه باحثون وهيئات مهتمة بقضايا تاريخنا القومي.

- تأسيس مجلات علمية لنشر أبحاث التاريخ الحديث والمعاصر.

- إذا كنا سنعقد الندوات ونقدم الأوراق والبحوث، ونتحدث عن مشكلات الوثائق والحفظ ونحدد مهام كتابة تاريخنا القومي دون أن يسمع بنا أحد من مسؤولي الثقافة ودور الحفظ، والوزراء، بخاصة وزراء الثقافة والمالية والعدل فلا فائدة من مناقشاتنا هذه، لأن الأمر يعني أن النقد والبحث في واد، والسلطات التنفيذية في واد آخر؛ في هذه الحالة لا رجاء ولا صلاح، ولا استفادة من ندوة الوثائق □

مؤتمر «الحاسبات الصغيرة حاضراً ومستقبلاً في الوطن العربي»(*)

القاهرة، ٥ ـ ٧ آذار/ مارس ١٩٨٨

عادل قاسم

استاذ بجامعة الزقازيق ـ مصر.

على الرغم مما كان يمثله المؤتمر من مناسبة مهنية وعملية متخصصة، للحوار وإلقاء البحوث ذات الطابع المتقدم والمتخصص، فإن تساؤلاً جوهرياً كان وراء عقده. ودارت حول هذا التساؤل معظم المناقشات والأبحاث، كل في مجال، وهو: إلى متى ستظل علاقاتنا بالتكنولوجيا ونتاجها ـ والحاسب (الكومبيوتر) منها على وجه الخصوص ـ كمستوردين ومستهلكين.. مع قليل من الخبرة في مجال الصيانة والتشغيل على أكثر تقدير؟

متى سيكون لنا دور حقيقي مبدع وفاعل في هذا المجال بدلاً من الاكتفاء بمتابعة الدوريات والقوائم التي تعلن عن الأحدث والأرخص، وغيرهما؟

وهل ستمرّ علينا ثورة الحاسب كما مرت علينا ثورات البخار والصناعة والكهرباء والذرة والفضاء.. وغيرها؟

وهل نحن في هذا العصر ـ عصر انفجار الذكاء ـ في مواجهة نمط إستعماري جديد، بعد العسكري والاقتصادي والثقافي، وهو الإستعمار الذهني؟

إن المؤسسات العربية المتخصصة في مجالات تصميم النظم وإدخال الحاسب أو تصنيعه ـ على قلتها ـ تعاني من عثرات كثيرة، كنتيجة لغياب المعايير، وتشتت الجهود، وتكرارها، وقطرية السوق، وعدم بلوغ الحجم الاقتصادي.

إن العالم من حولنا يخطو بقفزات هائلة في هذا المجال كل يوم أو كل لحظة، وبعيداً عما يجري باليابان أو أمريكا أو الاتحاد السوفياتي أو كوريا أو الصين.. فيكفي أن دولة كالهند قامت في العام الماضي وحده بتصدير منتوجات (Soft Ware) ـ بما يقارب ٤٠٠ مليون دولار ـ معظمها إلى الولايات المتحدة.

(*) بدعوة من مؤسسة الخبراء العرب (تيم)، وشارك في اعماله نحو ١٠٠ من الممارسين والاكاديميين المهتمين بهذا المجال.

أولاً: قضايا أساسية

في بحث دؤوب للمؤتمر عن سبيل لاجتياز الوضع الراهن والإنطلاق إلى مراحل الاستيعاب والسيطرة والإبداع... يعرض حسن الشريف[١] بعض القضايا التي يلزم استيفاؤها كمدخل أساسي ومنطقي للمراحل المشار إليها.

١ ـ التعريب

يشير الشريف إلى أن التعريب ـ كحجر زاوية لانتشار واستيعاب الحاسب بالمنطقة العربية ـ ما زال في مراحله الأولى، وأن معظم الجهود التي تبذل في هذا المجال يعيبها التركيز على القشور الخارجية فقط، حيث يتم تكييف ما هو قائم أو متاح من أجهزة وبرمجيات ـ بإجراء تعديلات طفيفة عليها ـ على النحو الذي يسمح باستخدام اللغة العربية في تشغيلها.

وهذا الوضع له إشكالاته الكثيرة التي تبدأ بعدم وضع الأقدام على بداية الطريق الصحيح للاستيعاب، فالإبتكار، وانتهاء بعدم إمكانية استخدام تطبيقات متقدمة في المعلومات، تعتمد على التحليل اللغوي.

هذا وقد بدأت محاولات أخرى أكثر جدية وموضوعية في هذا المجال، إلاّ أنها ما زالت محدودة الأثر.

٢ ـ التعليم

بالنظر إلى خصوصية العلاقة بين الحاسب والتعليم، فقد كان من الطبيعي أن يحظى هذا الموضوع باهتمام خاص ضمن جلسات وبحوث المؤتمر. سواء فيما تناوله محمد مكداشي[٢] ـ بوجه عام ـ حول أثر الحاسب في تطوير العلوم في حد ذاتها، كما حدث بالنسبة إلى الرياضيات والفيزياء على سبيل المثال، أو فيما ركّز عليه عاطف عمر شريف[٣]، من جهة أخرى، من أثر التعليم في الحاسب، تطويراً واستخداماً، باعتبار أن التعليم، بمراحله، يشكل منظومة جزئية، تمثل إحدى الركائز الأساسية للنظام العام للمعلوماتية، الذي بمقتضاه يوفر التعليم العنصر البشري المؤهل واللازم لاستمرار ذلك النظام العام في الأداء. كما أنه يغذيه في الوقت ذاته بنتائج البحوث العلمية والتطبيقية التي تكفل له التطوير، فالبقاء والإستمرار.

أما الجانب الثالث للعلاقة المشار إليها ـ الذي حظي بتركيز أكثر ـ فيتعلق بدور الحاسب في العملية التعليمية الذي يمسّ أدق خاصية تميّز بها الإنسان.

«هل» و «كيف» و «إلى متى»...، صيغ متعددة لقضية جوهرية تشغل الإنسان العربي، وهي قضية التقدم وأدواته وتقنياته... والتخصيص على الحاسب بالتحديد، يرجع إلى كونه أداة التقدم الرئيسية في هذا العصر، الذي ما كانت لتحدث من دونه تلك القفزات الهائلة في مجالات المعلومات والاتصالات والتنقيب والهندسة الوراثية وثورة المواد الجديدة وغيرها.

ثانياً: أين نحن؟

إن نظرة متعمقة لأحوالنا، وحولنا، في هذا المجال على نحو ما يستخلص من أوراق المؤتمر توضح ما يلي:

---

(١) المستشار الاقليمي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التابعة للأمم المتحدة، ومسؤول برنامج الحاسبات والصناعات الالكترونية.

(٢) نائب رئيس مؤسسة الخبراء العرب (تيم)، ورئيس مركز الاستشارات الادارية.

(٣) أستاذ مدير بكلية الهندسة ـ جامعة القاهرة ـ قسم الطيران وعلوم الفضاء، وأستاذ بمركز الحاسب العلمي التابع للجامعة.

- إن العالم المتقدم يعايش عصر الحاسب حقيقة وابتكاراً... بينما نعيشه نحن اهتماماً...

- إن اهتمامنا انصبّ في مرحلة من المراحل على شراء القديم في هذا المجال، ثم إبان ثورة النفط انصبّ اهتمامنا على اقتناء الأحدث، والأغلى سعراً، والأكثر تعقيداً، والأجدد على الدوام..

- إن اهتمامنا بالإقتناء لم يخرج، في معظم الحالات، عن حدود عقود تسليم المفتاح، والتشغيل والصيانة، والإدارة، وغيرها، الأمر الذي لا يسمح للإنسان العربي بالاستيعاب والسيطرة الحقيقية على تلك التقنيات.

- اننا مستهلكون بشراهة في هذا المجال، وبالأخص في الأنواع كبيرة الحجم منها، فوفقاً لإحصائية للأمم المتحدة أن نسبة استغلال طاقة الحاسبات المتاحة بالأقطار العربية لا تتجاوز ١٠ - ١٥ بالمائة، وانه يتم تجديدها أو تطوير قدرتها، في المتوسط، كل عامين.

هذا وقد قدم عاطف عمر دراسة مقابلة لبعض من الجوانب المشار إليها، فيما بين أحد أقسام كليات الهندسة بجمهورية مصر العربية ونظيره بجامعة هيوستن في الولايات المتحدة.

ثالثاً: التخطيط والانتقاء

يرى الشريف أننا ما زلنا نفتقد إلى الخبرة العربية في مجالات التخطيط لاقتناء واستخدام الحاسبات، وأننا نعتمد في معظم الأحوال على الخبرة الأجنبية المستوردة، التي هي، للأسف، خبرة البائعين. الأمر الذي يتمثل أحد مظاهره (فيما سبق الإشارة إليه) في تدني نسبة الطاقة المستغلة إلى نحو ١٠ بالمائة.

وارتباطاً بذلك فقد كان من الطبيعي أن تأتي قضية الانتقاء بعيدة عن الأولويات والحاجات الفعلية للمنطقة، سواء بالنسبة إلى الأجهزة التي يفضل التركيز فيها - تبعاً للحاجات المشار إليها - على الحاسبات الصغيرة (Micro)، بدلاً من الاتجاهات السائدة لاقتناء الأكبر والأكثر تعقيداً؛ أو بالنسبة إلى التطبيقات والبرمجيات، التي ما زالت محصورة في المجالات التقليدية، كالأجور والمخازن والحسابات، دون أن يتطرق هذا إلى المجالات الأكثر تطوراً وفعالية مثل:

١ - إقامة قواعد المعطيات بالوزارات والمؤسسات، التي تمثل أهمية بالغة في ترشيد عمليات التخطيط واتخاذ القرارات وتسريع المعاملات.

٢ - إقامة بنوك المعلومات العربية.

٣ - التطبيقات المتقدمة لاستخدام الحاسبات في الصناعة.

رابعاً: تجربة عربية في الانتقاء والتطويع

خروجاً من إطار المناقشات النظرية بالمؤتمر حول قضايا التخطيط والانتقاء، يعرض علي نصار ورقة عمل حول تجربة ناجحة في الانتقاء والتطويع، خضعت نتائجها للتقويم بمعرفة العديد من الجهات العالمية المتخصصة، وثبت سلامتها وصحتها. تلك التجربة المتعلقة بدراسة «استشراف المستقبل العربي»[٤] التي استغرقت نحو ثلاثة أعوام، وشارك في إعدادها مجموعات كبيرة من المتخصصين والباحثين، والتي تعثرت في بدايتها - نحو أربعة أعوام - كنتيجة لما كانت تتطلبه من إمكانات تمويلية باهظة، التي تمثل أحد حلول مواجهتها في الإستعاضة عن استخدام الحاسبات الكبيرة بحاسب وحيد شخصي، أضيف إليه - تأجيراً - حاسب

(٤) دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي التي تمت في اطار مركز دراسات الوحدة العربية.

مماثل بعد نحو ستة أشهر، للمساعدة في التخزين المؤقت للبيانات. وهو الأمر الذي لم تقتصر آثاره على إتمام تلك الدراسة بتحليلاتها المستفيضة، بل تعدّى ذلك إلى تحقيق إنجاز علمي يتمثل في النجاح في تطبيق ما يعرف بـ (Global Models) ـ بما تتضمنه من نماذج كمية معقدة للتنبؤ بمستقبل العالم في ضوء بدائل متعددة ـ وذلك على حاسب شخصي، بعد أن كان هناك اعتقاد بعدم إمكانية إجراء هذا التطبيق إلاّ على الحاسبات الكبيرة فقط.

وهكذا، فإن التطويع الواعي للتكنولوجيا يمكن أن يأتي بإنجازات على مستوى الإضافات العلمية.

أما عن الانتقاء في هذه الدراسة، فقد تمثل فيها ما تم التوصل إليه سلفاً، من أدلة وأمثلة عملية عن تحيز وعدم صلاحية حزم البرامج المستوردة الجاهزة ـ التي صُممت في بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية ومنظور حضاري معين ـ للتطبيق على دراسة استشراف المستقبل بالمنطقة العربية، الأمر الذي تقرر بمقتضاه أن تشتمل الدراسة مسبقاً على صياغة للنماذج التي تتلاءم ومعطيات الواقع موضع البحث والاستشراف. وهذا الأمر الذي تم اختبار نتائجه ـ كما سبق الإشارة ـ بمعرفة جهات عالمية متخصصة.

خامساً: المعايير وتوحيدها

يأتي الشريف إلى رابعة القضايا ذات التأثير الجوهري في مستقبل الحاسبات بالمنطقة، التي تتمثل في غياب معايير موحدة لمواصفات كل من الأجهزة والبرمجيات المتداولة في الأقطار العربية، إلى الدرجة التي تتعدد فيها تلك المواصفات على مستوى منتوجات الشركة الواحدة، الأمر الذي لا تقتصر آثاره على ما يفرضه ذلك من أعباء جسيمة ـ فنية ومادية ـ على المستهلك، بل ـ وهذا هو الأخطر ـ فيما يلحق بقضيتي التعريب وتصنيع الحاسبات من تعويق جذري، كنتيجة لعدم الإتفاق على نظام شيفرات معينة لترميز الحروف العربية، على الرغم مما أنجزته المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس في هذا المجال الحيوي، ولم تأخذ به البلدان العربية لإلزام الشركات الموزعة به.

سادساً: تصنيع الحاسبات... والمستحيل

ينتهي الحديث بالشريف إلى قضية تصنيع الحاسبات في الأقطار العربية، فيوضح ما يلي:

ـ ان صعوبة أو استحالة قيام صناعة متطورة في هذا المجال لا ترجع في الأساس إلى الاعتبارات التكنولوجية ـ على أهميتها ـ بل إلى الاعتبارات المتعلقة بحجم السوق، وما يرتبط بها من حجم اقتصادي للانتاج.

ـ انه يصعب الوصول إلى الحجم المشار إليه للإنتاج على المستوى القطري، بخاصة في ظل الإنفتاح على السوق العالمية المنافسة، بل لا بد، لتحقيقه، من تناول السوق العربية كوحدة واحدة.

وقد أوضحت الدراسات الأولية أن حاجة القطاع التعليمي العربي إلى الأجهزة تتراوح ما بين ٢ ـ ٣ ملايين جهاز، وهو ما يمثل وحدة أكثر من جدوى اقتصادية للمشروع.

ـ انه من المفضل التركيز على تصنيع الحاسبات الصغيرة، لكونها أكثر تلبية للحاجات الشائعة بالسوق العربية، فضلاً عن ملاءمتها من حيث تكاليفها الإستثمارية مقابلة بتلك التي تتطلبها الأنواع الأكبر حجماً.

ـ ان قيام صناعة ناجحة ومتطورة في هذا المجال يستلزم التحرر من مفهوم التجميع لمكونات مستوردة من الخارج، بل لا بد من تصميم عربي متخصص متكامل ومتطور على الدوام، الأمر الذي يمكن أن يسهل ـ كما حدث مع العديد من الدول التي سبقتنا في

هذا المجال ـ التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة، وعلى رأسها منظمة (ESCWA) المنشأة خصيصاً للمساهمة في مشروعات التنمية في المنطقة العربية. والمهم في التعاون مع هذه المنظمات أن نحدد ما نريد بدقة، ونكون قادرين على استيعابه.

– ان ما يساهم في إنجاح هذه الصناعة عربياً، هو ما يمكن أن توفره من خدمات بعد البيع ـ إصلاحاً وصيانة وتطويراً ـ وهو ما تفتقر إليه السوق العربية في ظل أوضاعها الحالية القائمة على الإستيراد.

– ان لهذه الصناعة شقاً آخر لازماً لإنجاحها، وهو صناعة البرمجيات المتوافقة معها. وهي الصناعة التي تتضمن عناصر نجاح مؤكدة تفوق تلك المتوقعة لصناعة الحاسبات ذاتها، سواء للإنخفاض في حجم تكاليفها الإستثمارية، وما تتطلبه من سبل أقل تعقيداً للإنتاج، أو لما سيتبع بشأنها من صياغتها باللغة العربية، وما سيكلفه ذلك من اتساع هائل للسوق تجاهها.

– ان هذا النوع من التصنيع ـ بشقيه ـ هو السبيل لاستقطاب وتنمية الخبرات العربية المتميزة في هذا المجال، بدلاً من تسربها إلى الخارج.

وهنا يركّز علي علوان[٥] على قضية المفاهيم وضرورة وضوح الأهداف ودقتها، وبالأخص فيما هو مقصور بإدخال الحاسب في التعليم بالمدارس، موضحاً أن المقصود بذلك هو استخدام الحاسب كأداة تعليمية متطورة للمناهج المقررة، وليس تعليم الحاسب ذاته كمادة متفردة. الأمر الذي لا يصح اتباعه في مرحلة التعليم قبل الجامعي، أو ما قبل المراحل النهائية من الثانوي، على أكثر تقدير.

ويعود بنا الشريف إلى التعليم في الأقطار العربية كأبرز المحددات التي يتوقف عليها مستقبل ووضعية الحاسبات بالمنطقة خلال المرحلة المقبلة، فيوضح ما يلي:

– ان الأعوام الأخيرة شهدت توسعاً في التعليم الجامعي المتخصص في علوم الحاسب، في حين أنه ما زال في طور التجريب فيما هو دون ذلك من مراحل التعليم.

– ان التركيز في معظم الأقطار العربية ـ إن لم يكن كلها ـ على تعليم لغات برمجة الحاسب، دون أن يمتد ذلك ليشمل التعليم باستخدام الحاسب، يستوي ذلك بالعلوم الطبيعية والاجتماعية واللغات.

– ان التركيز في معظم الأقطار العربية، فيما يتعلق بإدخال الحاسب في التعليم، ينصبّ أساساً على توفير الأجهزة، دون إعطاء القدر نفسه من العناية لجوانب أخرى أكثر أهمية، في مقدمتها التعريب وتصميم وإعداد وتوفير البرمجيات التعليمية والتربوية التي تتلاءم والمناهج المتبعة، وليست المنقولة عن مناهج في الخارج.

– ان تعثر بعض تجارب التصنيع العربية القائمة في هذا المجال، هو نتيجة حتمية لقطرية السوق، وعدم التوافق الفني فيما بينها من جهة، وبين البرمجيات السائدة من جهة أخرى، فضلاً عما سبق الإشارة إليه بشأن التعثر في قضية التعريب.

وتمضي جلسات المؤتمر في مناقشة لنحو ٢٥ بحثاً متخصصاً. تنتهي بجلسة ختامية لمناقشة وإقرار التوصيات، فإعلان مولد جمعية عربية للمعلوماتية، تهدف إلى تجميع الجهود وتنسيقها، وتبادل الخبرات، وتوفير وإعداد البحوث والمعلومات، واقتراح التشريعات، وكل ما من شأنه تمهيد المناخ اللازم لوضع المجتمع العربي على طريق الإنطلاق إلى المستقبل وعصر المعلوماتية □

---

(٥) أستاذ مساعد بالكلية الفنية العسكرية ـ قسم الكومبيوتر.